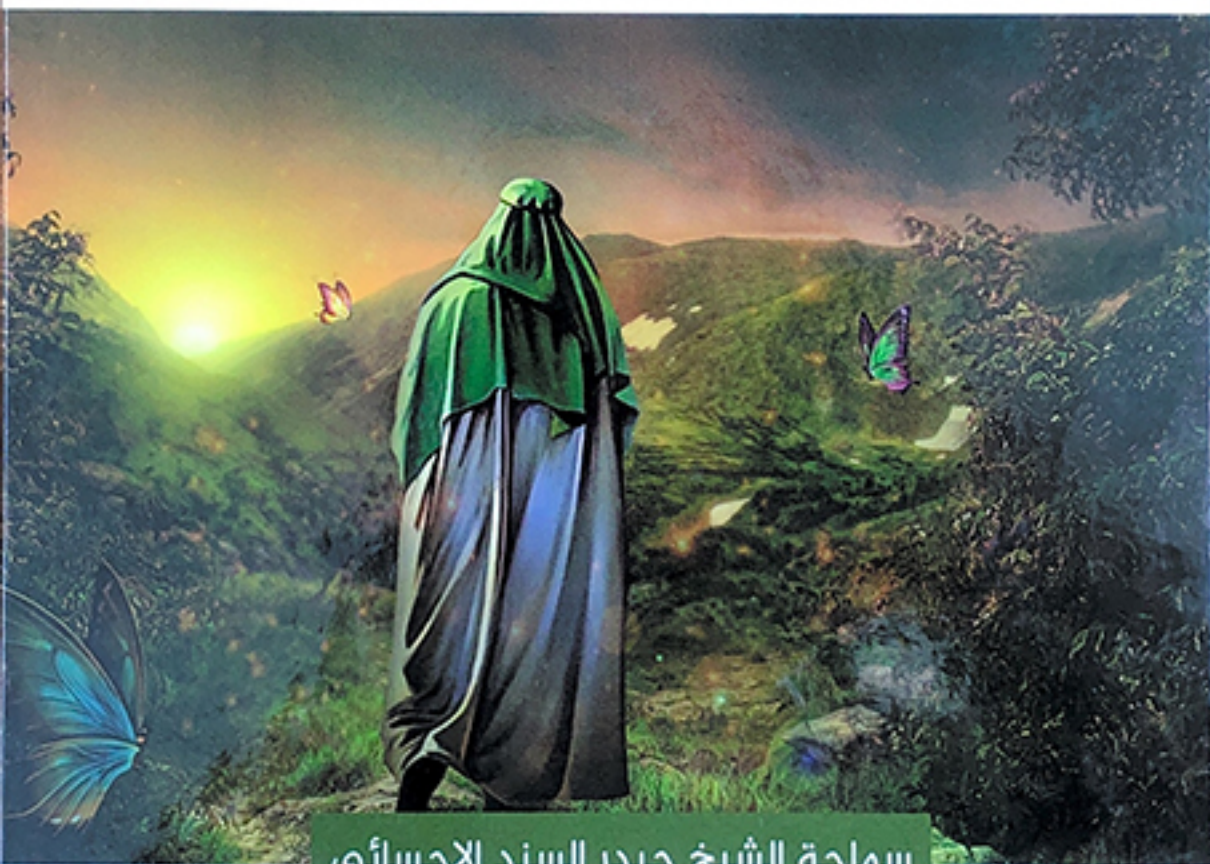


معارف مهدوية

مطارحات علمية حول الإمام المهدي

— الجزء الثاني —



سماحة الشيخ حيدر السند الاحسائي

الشيخ حيدر السندي الأحسائي

معارف مهدوية

مطارات علمية حول الإمام المهدي عجل الله فرجه

الجزء الثاني





تَنْسِيقُ وَإِخْرَاجُ: جِهْرُ اللهِ مُنْزِلُ السُّرُورِ

☎ 0551480709



amshridah@gmail.com

معارف مهدوية

مطارات علمية حول الإمام المهدي عجل الله فرجه

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق طراً محمّداً وأهل بيته الطيبين الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين، وبعد..

تصدير:

فقد ذكرنا فيما سبق أنّ الأدلة المهدوية تنقسم إلى أصناف، والثالث منها هو الدليل الذي يعتمد على جملة من المقدمات المستفادة من أدلة عقلية، وأدلة قرآنية، وأدلة روائية، وقلنا: إنّه يمكن أن تُسمّى هذا الدليل بدليل السيدة حكيمة بنت الإمام الجواد، وأخت الإمام الهادي، وعمّة الإمامين الحسن العسكري والحجّة بن الحسن العسكري عليه السلام، وسبب تسميتنا هذا النوع بدليل السيدة حكيمة رضي الله عنها هو إنّها ذكرت هذا النوع كدليل لإثبات الأمور التالية:

١. ولادة الإمام المهدي عجل الله وجهه.
٢. أنّه الإمام بعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام.
٣. أنّه خاتمة الأئمّة عليهم السلام، فهو باقٍ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فقد نقل الشيخ الصدوق رحمته الله في كتابه (كمال الدين وتمام النعمة) أن محمداً بن عبد الله الطهوي قال: « قصدت حكيمة بنت محمد عليه السلام بعد مضي أبي محمد عليه السلام - أي ذهب إلى السيدة بعد شهادة الإمام الحسن العسكري عليه السلام - أسألتها عن الحجّة، وما قد اختلف فيه الناس من الحيرة التي هم فيها، فقالت لي: اجلس فجلست، ثمّ قالت: يا محمد، إنّ الله تعالى لا يُخلي الأرض من حجّة ناطقةٍ أو صامتةٍ، ولم يجعلها في أخوين - أي لم يجعل الحجّة التي لا يُخلي منها الأرض في أخوين - بعد الحسن والحسين عليهما السلام، تفضيلاً للحسن والحسين وتنزيهاً لهما أن يكون في الأرض عديلهما، إلا أن الله تعالى خصّ ولد الحسين بالفضل على ولد الحسن عليهما السلام، كما خصّ ولد هارون على ولد موسى عليهما السلام، وإن كان موسى حجّةً على هارون، والفضل لولده إلى يوم القيامة، ولا بدّ للأمة من حيرة يرتاب فيها المبطلون، ويخلص فيها المحقّون، كيلا يكون للخلق على الله حجّةٌ، وإنّ الحيرة لا بد واقعة بعد مضيّ أبي محمد الحسن عليه السلام، فقلت: يا مولاتي، هل كان للحسن عليه السلام ولدٌ؟ فتبسّمت ثمّ قالت: إن لم يكن للحسن عليه السلام عقبٌ فمن الحجّة بعده، وقد أخبرتك أنّه لا إمامة لأخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام »^(١).

ويمكن أن نعرض هذا الدليل الذي يُشكّل النوع الثالث من أدلّة المهدويّة الخاصّة ضمن مقدماتٍ ستة:

- المقدّمة الأولى: إنّ الإمامة لا تكون إلاّ بنصّ من الله.
- المقدّمة الثانية: إنّ الإمامة التي هي بالنصّ لا تكون إلاّ في أهل بيت النبي صلّى الله عليه وآله.

(١): ج ٢، باب ما روي في ميلاد القائم، صاحب الزمان، حجة الله بن الحسن، ح ٢.

- المقدمة الثالثة: إنَّ عدد الأئمَّة -الذين هم من أهل البيت عليهم السلام وقد نصَّ عليهم النبي صلى الله عليه وآله والمعصومون عليهم السلام - اثنا عشر، لا يزيدون ولا ينقصون.
- المقدِّمة الرابعة: إنَّ الأرض لا تخلو من إمام من هؤلاء الأئمَّة عليهم السلام.
- المقدِّمة الخامسة: إنَّ الإمامة تبدأ بأمر المؤمنين، ثمَّ الحسن، ثمَّ الحسين عليهما السلام.
- المقدِّمة السادسة: عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما، وإنَّما تكون في الأعقاب.

وقد انتهينا فيما سبق من بحث ثلاث مُقدِّمات، ووصل الحديث إلى المقدِّمة الرابعة.

المقدّمة الرابعة:

« الأرض لا تخلو من إمام »



تُبيّن هذه المقدّمة ضرورة وجود إمام في كلّ زمانٍ بما في ذلك زمان السيدة
حكيمّة عليها السلام، والزمان الذي نحن نعيش فيه، وقد ذكر الأعلام أدلّة متعدّدة لإثبات
هذه المقدّمة، وأذكر هنا بعضاً من هذه الأدلّة، وهي:

- الدليل الأول: قُبِحَ نقض الغرض.
 - الدليل الثاني: آيات الخلافة.
 - الدليل الثالث: حديث الثقلين.
 - الدليل الرابع: حديث الأئمّة اثنا عشر.
 - الدليل الخامس: آية الإطاعة.
 - الدليل السادس: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ الإسراء: ٧١.
 - الدليل السابع: الروايات الدالة على ضرورة وجود إمامٍ في كلّ زمانٍ.
- ونبحث - إن شاء الله - هذه الأدلّة بنحوٍ مختصرٍ وموجز^(١).

(١): ذكرنا في بداية هذه السلسلة المهدوية المباركة أنّ الأبحاث التي نطرحها ليست مبنيةً على
التعمّق والاستقصاء، ولكنّ الهدف هو بيان مطالب مهمّةٍ ينبغي أن يطّلع عليها عامّة المؤمنين
بأسلوبٍ علميٍّ ومنهجيٍّ.

○ الدليل الأول: قبح نقض الغرض.

وهذا الدليل متكوّن من مقدّماتٍ ثلاثٍ هي:

■ المقدمة الأولى: الوعد الإلهي بحفظ الدين.

فقد وعد الله بحفظ الدين الحقيقي والواقعي إلى يوم القيامة، وقد أخبر النبي الأعظم ﷺ بذلك، يقول الله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتَمَّ نُورُهُ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٣٢﴾ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾ التوبة: ٣٢ - ٣٣.

فهذه الآية تدلّ على بقاء الدين الواقعي واستمراره، وهذا ما ذكره جملة من المفسّرين، ومنهم ابن كثير، فإنّه تعرّض لهذه الآية في تفسيره فقال: «﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾ فالهدى: هو ما جاء به من الإخبارات الصادقة، والإيمان الصحيح، والعلم النافع، ودين الحق: هي الأعمال الصحيحة النافعة في الدنيا والآخرة، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ أي: على سائر الأديان، كما ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنّه قال: إنّ الله زوى لي الأرض مشارقها ومغاربها، وسيبلغ ملك أمّتي ما زوى لي منها»^(١).

إنّ هذا الكلام من ابن كثير يدلّ على أنّه يرى دلالة الآية على بقاء الدين الواقعي الذي جاء به رسول الله ﷺ، وأنّه في حالة انتشارٍ إلى أن يبلغ مشارق الأرض ومغاربها، وتكون السلطنة له على جميع أجزاء الأرض، وهذا لم يتحقّق إلى يوم النّاس هذا، فلا بدّ أن يتحقّق في المستقبل.

(١): تفسير القرآن الكريم، ج ٤، ص ١٣٦.

إذن، يوجد ما يدلُّ على بقاء الدِّين واستمراره إلى أن يشاء الله ﷻ، فالأمر إليه وهو الأعلم بتقديره.

■ المقدمة الثانية: وجود الحافظ للدِّين في كلِّ زمانٍ:

من الواضح أنه لكي يتحقَّق حفظ واقع الدِّين وبقائه إلى اليوم الذي يسيطر فيه على جميع أقطار الأرض لا بدَّ من وجود شخصٍ كرسول الله ﷺ في كلِّ زمانٍ، يكون محيطًا بجميع تعاليم الدِّين، ويكون أيضًا معصومًا مُسدِّدًا كعصمة رسول الله ﷺ، لأنَّه إذا لم يوجد مَنْ يعلم بواقع الدِّين، ويكون معصومًا في حفظ الدِّين بنحوٍ لا ينقص منه شيء ولا يزيد، لا يمكن أن يحفظ الدِّين الواقعي، فالجاهل لا يحفظ العلم، والمخطئ لا يمكن أن يحفظ الدِّين، ويبقى واقعه كما هو، من دون نقيصة أو زيادة.

■ هل يمكن حفظ الدين بغير المعصوم؟

وربَّ قائلٍ يقول: إنَّ الدِّين يُحفظ بالصحابة والتابعين، وبالأمَّة بعدهم.

إلا أنَّ هذا القول من الواضح بطلانه، حيث إنَّه لم يوجد في الصحابة شخصٌ يدَّعي أنه محيطٌ بكلِّ علم رسول الله ﷺ، وهو معصومٌ كعصمة رسول الله ﷺ، ومحيطٌ بواقع الدِّين، إلا ما يعتقد به الشيعة الإمامية في أمير المؤمنين، والحسن، والحسين وفي الصديقة الزهراء (عليها السلام)، بل قد تقدَّم ذكر أنَّ بعض الصحابة -وهو من الذين تقدَّموا على أمير المؤمنين (عليه السلام) - كان يجهل حُكْم التيمم^(١) مع وجود آية في القرآن الكريم قد بينت حُكْمه، كما بينه رسول الله ﷺ له، فهو مع كلِّ ذلك لم يستطع أن يحفظ حكمًا واضحًا مبيِّنًا بآيةٍ وبقولٍ من رسول الله ﷺ فكيف يحفظ كلِّ الدِّين؟!!

(١): صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب التيمم، ح ٥٨٨.

كما إنَّ بعض الصحابة لم يكن يعلم آداب الاستئذان على الناس، فكيف -والحال هذه- يكون حافظاً لعلم رسول الله ﷺ؟! فقد نقل مسلمٌ في صحيحه: عن أبي سعيدٍ الخدري قال: «كُنَّا في مجلسٍ عند أبي بن كعبٍ، فأتى أبو موسى الأشعري مُغضباً حتى وقف، فقال: أنشدكم الله هل سمع أحدٌ منكم رسول الله ﷺ يقول: الاستئذان ثلاثاً، فإن أذن لك وإلا فارجع؟ قال أبي: وما ذاك؟ فقال أبو موسى: استأذنت على عمر بن الخطاب أمس ثلاث مراتٍ فلم يُؤذن لي فرجعت، ثم جئته اليوم فدخلت عليه فأخبرته أنّي جئتُ أمس فسلمت ثلاثاً ثم انصرفت، قال: قد سمعناك ونحن حينئذٍ على شغلٍ، فلو ما استأذنت حتى يؤذن لك؟ قال: استأذنت كما سمعت رسول الله ﷺ، قال -أي عمر-: فوالله، لأوجعنَّ ظهرك وبطنك، أو لتأتينَّ بما يشهد لك على هذا، فقال أبي بن كعبٍ: فوالله، لا يقوم معك إلا أحدثنا سنّاً، قم يا أبا سعيدٍ، فقممت حتى أتيت عمر، فقلت: قد سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا»^(١).

ومن خلال هذه الرواية يظهر لنا:

١. أنَّ أبي بن كعبٍ استغرب من أبي موسى الأشعري سؤاله عن هذا الحديث، فسأله عن سبب سؤاله، ولعلَّ هذا الاستغراب لوضوح هذا الأدب لدى الصحابة، وما يؤكِّد وضوحه أيضاً قول أبي: «فوالله، لا يقوم معك إلا أحدثنا سنّاً»، فكانَّ أبي يقول: بأنَّ هذه المسألة واضحةٌ جليّةٌ يعلمها حتى الصغار، ولن نقيم معك ليشهد بها إلا مَنْ هو أصغرُّنا سنّاً.

٢. أنَّ عمر بن الخطاب طلب من أبي موسى الأشعري أن يأتي بشاهدٍ يشهد أنَّ رسول الله ﷺ قال ما نقله وإلا فإنه سيوجع بطنه وظهره، وهذا أمرٌ عجيبٌ، فإنَّ الصحابي ينبغي أن يكون نقله مقبولاً عند عمر حسب مذهب العامة، ولكنَّ عمر لم

(١): صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب الاستئذان، ح ٣٤-٢١٥٣.

يقبل منه ذلك، فهل كان عمر يظنُّ أنَّه كان يفترى على رسول الله ﷺ؟ أو كان يجيز ويتوقع منه الافتراء على رسول الله ﷺ؟

فأين عدالة الصحابة في نقل الدين؟!

وفي رواية أخرى: « قام أبو سعيدٍ، فقال: كنا نؤمر بهذا، فقال عمر: خفي عليَّ هذا من أمر رسول الله ﷺ ألْهاني الصَّفْقُ بالأسواق -يعني الخروج للتجارة-»^(١)، فإذا كان هذا حال مَنْ يراه القوم أفضل الأمة بعد النبي ﷺ وبعد أبي بكر، فكيف سيكون حال سائر الصحابة والتابعين؟ وإذا كان هذا حال عمر وهو له قدره عندهم، وقد خفيت عليه بعض الأحكام الواضحة والجلية، فكيف يكون حال سائر الأمة؟!

فمع هذه الحالة لا يمكننا القول: بأنَّ الأمة هي التي تحفظ الدين، بل لا بد من وجود حافظٍ مؤيِّدٍ ومسدِّدٍ ومعصومٍ.

■ المقدمة الثالثة: عدم عصمة الحافظ للدين نقضٌ للغرض:

إنَّ الله ﷻ إذا أراد حفظ الدين فلا بدَّ أن يجعل معصومًا، وإلا يلزم نقض الغرض، ونقض الغرض قبيحٌ، فلا بدَّ من وجود معصومٍ في كلِّ زمانٍ يكون حافظًا للدين، ويكون أفضل الأمة، فيكون بذلك هو الإمام، لُقِّبَ جعل المفضول إمامًا مع وجود الأفضل المعصوم المحيطُ بعلم رسول الله ﷺ، وهذه قضيةٌ واضحة لا تحتاج إلى إقامة برهان.

(١): صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب الاستئذان، ح ٣٦ - ٢١٥٣.

○ الدليل الثاني: آيات الخلافة.

إن هذا الدليل يعتمد على آيات الخلافة الأسمائية والاصطفائية وقد بحثنا هذه الآيات الكريمة مُفصَّلاً - في الجزء الأول - وبيننا وجه دلالتها على ضرورة وجود خليفة مصطفي في كلِّ زمانٍ^(١) -، فقد قال الله ﷻ: ﴿وَأِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾ البقرة: ٣٠ - ٣٢.

وهذه الآيات المباركة تدلُّ على أنَّ الباري ﷻ أجاب عن سؤال الملائكة بأنَّه وإن كان في الجنس البشري مَنْ يُفسد ويسفك الدماء، إلَّا أنَّه يوجد في هذا الجنس مَنْ عنده علمٌ احاطيٌّ بالأسماء ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، وهذا العالم هو الذي يُمثل الخلافة الاصطفائية، وهو موجودٌ في كلِّ زمانٍ؛ لأنَّه لو خلا منه زمانٌ للزم أن يوجد المُفسد الذي يرتكب الذنوب، وهو ليس واجداً لما عند الملائكة من الانقياد المُطلق والطاعة المُطلقة، ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٣١﴾ لَا يَسْئُرُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ الأنبياء: ٢٦ - ٢٧، فيكون ذلك الزمان زماناً لوجود المُفسد مع عدم وجود الخليفة الحقيقي الواقعي، فلا يندفع سؤال الملائكة: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ فيه؛ إذ لا يوجد فيه جوابٌ من الله ﷻ، فلن يكون جواب الله ﷻ جواباً مُحكماً وقاطعاً لسؤال الملائكة لا بد أن يوجد في كلِّ

(١): راجع الفصل الثالث؛ البحث الأول؛ أدلة إثبات المهديَّة الخاصَّة، الصنف الثاني: الفرد

الأول: الخلافة الإلهية والمهدوية في القرآن الكريم.

زمانٍ مَنْ يعلم بالأسماء كلها، والذي يعلم بالأسماء كلها في كلِّ زمانٍ هو أفضل الناس، فيكون أولى بالإمامة؛ إذ يقبُح أن يجعل غيره إماماً عليه.

○ الدليل الثالث: حديث الثقلين.

وقد سبق منّا البحث مُفصَّلاً حول (حديث الثقلين)^(١)، وقلنا: إنَّ هذا الحديث الشريف مُعتبرٌ سنداً، ودلالته واضحةٌ على ضرورة وجود شخصٍ من أهل البيت (عليهم السلام)، يكون جامعاً لعلم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومع القرآن في ظاهره وباطنه، وهو معصومٌ لا يفترق عن كتاب الله (تعالى)، ويبقى مع كتاب الله (تعالى) ما دام كتاب الله (تعالى) في الأرض إلى يوم القيامة، فإذا كان هناك إمامٌ من أهل البيت (عليهم السلام) معصوم ومؤيّد ومسدّد مع القرآن الكريم بصفةٍ دائميّةٍ وأبديةٍ، فمعنى ذلك عدم خلوّ الأرض من وجود إمامٍ.

أمّا سبب قولنا: بأنّه إمامٌ فذلك لأنّه أعلم الأمة، ومحيطٌ بالقرآن الكريم، ولأنّه معصومٌ لا يفترق عن القرآن الذي لا يأتيه الباطل من يديه ولا من خلفه، فيكون جعل الإمامة له متعيّناً؛ إذ يقبُح جعل غيره مع وجوده.

○ الدليل الرابع: حديث الأئمة اثنا عشر.

ويمكننا أن نوضّح دلالة هذا الحديث على وجود إمامٍ في كلِّ زمانٍ بمقدّماتٍ ثلاث:

(١): راجع الفصل الثالث؛ البحث الأول؛ أدلة إثبات المهديّة الخاصة، الصنف الثاني: الفرد

الثاني: حديث الثقلين.

■ المقدمة الأولى: عزّة الإسلام في الخلفاء الاثني عشر:

إن رسول الله ﷺ قال في أصح الكتب وأصح الروايات عند المخالفين: « لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة »^(١)، وقال: « لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة »^(٢)، وفي رواية نقلها ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: « لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً »^(٣).

■ المقدمة الثانية: العزّة للإسلام، لا للحكومة.

إن المقصود هنا بعبارة « لا يزال الإسلام عزيزاً » أو « لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً » ليس هو الإخبار عن بقاء الحكومة الإسلامية قوية - كما تقدّم - إذ لو كان النبي ﷺ في مقام بيان ذلك لقال: لا تزال الحكومة أو السلطة الإسلامية عزيزة منيعة إلى اثني عشر خليفة، فحديث النبي الأكرم ﷺ عن الدين والإسلام، والدين إنما يكون عزيزاً ومنيعاً فيما إذا كان محفوظاً من النقيصة والزيادة، وإذا كان مصوناً من تلاعب المتلاعبين، فأخبار الرسول محمد ﷺ إخبارٌ عن بقاء الدين عزيزاً ومنيعاً، أي: بقاء الدين محفوظاً ومصوناً عن التحريف والتبديل والزيادة والنقيصة، فإن هذا هو المناسب لعزّة تعاليم الدين نفسها، مع ما تُشاهده من ابتعاد الناس عنه.

■ المقدمة الثالثة: حفظ الدين الواقعي بال خليفة المعصوم.

كيف يمكن أن يكون الدين الواقعي - الذي يتحدّث عنه النبي ﷺ - محفوظاً ومُصاناً في جميع أحكامه وتعاليمه إذا لم يوجد معصومٌ؟!

(١): كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، ح ٧- ١٨٢١.

(٢): كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، ح ٩- ١٨٢١.

(٣): فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١٣، باب الاستخلاف، ح ٧٢٢٢.

فقد ذكرنا -فيما تقدّم- أنّ بعض كبار الصحابة كان يجهل آداب الاستئذان، ونقلنا جهل بعض الصحابة بوجوب التيمّم من الجنابة عند فقد الماء، فإذا كان هذا حال كبار الصحابة فستكون الأمة -والتي هي عند المخالفين دون كبار الصحابة في العلم- أكثر جهلاً بالدين من الصحابة أنفسهم، فكيف يمكن أن تحفظ هذه الأمة أحكام الدين وتحفظ جميع تعاليمه ليبقى مُصاناً من النقيصة والزيادة!؟

فلا بدّ إذاً من وجود معصوم يكون مُمثلاً لرسول الله ﷺ، وقوله قول رسول الله ﷺ، ويكون جامعاً لعلم وهدى وعصمة النبي الأعظم ﷺ، فإذا تكلم تكون حُجّيته بمستوى حجية حفظ تمام الدين، وهذا يعني ضرورة وجود معصوم في كل زمانٍ يكون مؤيداً ومسدداً وحافظاً للدين إلى يوم القيامة.

ومن الواضح البين أنّه إذا وجد المعصوم الحافظ للدين، الجامع لكمالات رسول الله ﷺ ومنها العصمة فإنّه سيكون أفضل الأمة وأهداها، ولا بدّ أن يكون هو الإمام؛ لأنّه لا يحتاج إلى غيره في الهداية، وغيره محتاجٌ إلى هدايته لحاجته إلى الدين المحفوظ عنده، وقد قال ﷺ: ﴿أَمَّنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ ﴿يونس: ٣٥﴾.

○ الدليل الخامس: آية طاعة ولي الأمر.

وهي قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ النساء: ٥٩، وقد تقدّم -فيما سبق- أنّ هذه الآية تدلّ على عصمة أولي الأمر، فإنّ الله أمر بطاعة أولي الأمر مُطلقاً، والأمر بالطاعة على نحو الإطلاق يدلّ على العصمة المطلقة، وهذا ما ذهب إليه الفخر الرّازي، وقد نقلنا عبارته سابقاً^(١).

(١): راجع دلالات حديث الثقلين، الدلالة الثالثة: عصمة أهل البيت ﷺ.

فهذه الآية دالة على عصمة أولي الأمر بعد النبي ﷺ، وقد أمرت الأمة بأجمعها بطاعة المعصومين إلى يوم القيامة، فلا بد من وجود شخص من أولي الأمر في كل زمان بما في ذلك زماننا، وإلا يلزم من ذلك أن الباري ﷻ قد أمر بغير المقدور، أي: أمرنا في هذا الزمان بطاعة أولي الأمر، فيجب علينا طاعة أولي الأمر مع أنه لا يوجد في زماننا شخص من أولي الأمر معصوم، فهذا أمرٌ بغير المقدور، فكيف نطيع ولي الأمر وهو غير موجود؟!!

وإذا قيل: إن هذا البيان يعتمد على أن إطلاق هذه الآية من حيث الأزمان وشمولها لزماننا يدل على وجود شخص من أولي الأمر هو الإمام، وهو معصومٌ ويجب أن يُطاع مطلقاً، وهذا يدل على ضرورة وجود إمام في كل زمان، والإطلاق دليل ظني.

قيل: يتم الاستدلال بالإجماع على وجود ولي أمر بعد النبي ﷺ، فلا بد من عصمته، ومن يقول بعصمته قال بلزوم وجوده في كل زمان، فلعدم القول بالفصل يثبت وجود المعصوم في زماننا.

○ **الدليل السادس: قوله تعالى ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾** الإسراء: ٧١.

ولكي تتضح دلالة هذه الآية على وجود إمام في كل زمان نتحدث حول هذه الآية الكريمة في نقاطٍ ثلاث:

■ **النقطة الأولى: وجود إمام لكل أناسٍ إلى يوم القيامة.**

تدل هذه الآية المباركة دلالة واضحة على وجود إمام لكل أناسٍ، وأنهم يُدعون في يوم القيامة بإمامهم فقد قال: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ الإسراء: ٧١، وحيث إنَّ كلَّ الناس يُحشرون بما في ذلك الذين يعيشون في قرننا هذا؛ حيث يقول

الباري ﷻ: ﴿وَيَوْمَ نُسِِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ الكهف: ٤٧؛ فيوجد لكل الناس إمامٌ، وهم يُدعون به في يوم القيامة، فدلالة الآية على وجود إمامٍ في كل أناسٍ، بما في ذلك الناس الذين يعيشون في زماننا دلالة واضحة جلية.

■ النقطة الثانية: ما هو المقصود من الإمام؟

الظاهر هو إنَّ المقصود بالإمام هو شخصٌ يُؤتمُّ ويُقتدى به، إلا أنَّ المُفسرين من العامة ذكروا أقوالاً مُتعدِّدة بعيدة عن الظاهر الذي يُورث الاطمئنان، وأذكرُ بعضًا من هذه الأقوال:

■ القول الأول: الإمام هو النبي ﷺ .

إنَّ المقصود بالإمام هو النبي ﷺ، فأمة نبي الله نوح ﷺ تدعى به، وأمة نبي الله إبراهيم ﷺ تدعى به، وأمة النبي الخاتم ﷺ يدعوها الله ﷻ يوم القيامة بالنبي الأعظم محمد ﷺ^(١).

وهذا القول بعيدٌ جدًّا، فلو كان الباري ﷻ يريد بالإمام النبي لقال: يوم ندعو كل أناسٍ بنبيهم، وما ذاك إلا لأنَّ الإمام أعمُّ من النبي، فقد يكون نبيًّا، وقد يكون غير نبي، فمثلًا في قضية نبي الله إبراهيم ﷺ يقول الحقُّ: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: ١٢٤، وقد قلنا سابقًا بأنَّ هذه الآية تدلُّ على أنَّ نبي الله إبراهيم ﷺ كان نبيًّا، ولكنّه لم يكن إمامًا، وإنَّما استحقَّ الإمامة بعد أن ابتلاه الله ﷻ في آخر حياته^(٢).

(١): الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ج ١٠، ص ٢٩٦-٢٩٧، فتح القدير، ص ٨٣٤-٨٣٥.

(٢): راجع: إثبات المهديّة الخاصة بمقدمات السيدة حكيمة ﷺ، المقدّمة الأولى: أنَّ الإمامة لا

تكون إلا بنصٍّ من الله، الدليل الرابع.

ومن ذلك يتّضح أنه كان يوجد نبي غير إمام، ثمّ يتّصف بعد ذلك بالإمامة، فالنبي لا يكون إماماً، وقد يكون نبياً وإماماً كما في قول الله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ الأنبياء: ٧٣.

فهنا اجتمعت النبوة مع الإمامة، وقد تفرقت الإمامة عن النبوة، فيوجد شخصٌ يكون إماماً غير نبياً، وذلك كما في قول رسول الله ﷺ: «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»^(١)، والمسلمون يُجمعون على أنّ خليفة رسول الله ﷺ إمام الأمة مع أنّه لا نبي بعد النبي الخاتم محمد ﷺ، والآية الكريمة: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ﴾، أثبتت وجود إمام في كلّ زمانٍ يوجد فيه أناسٌ بما في ذلك الزمان الواقع بعد النبي الأكرم ﷺ، فإنّه لمكان العموم في الآية الشريفة فهي تُثبت وجود إمام بعد النبي الأعظم ﷺ.

▪ القول الثاني: الإمام هو كتاب الأعمال.

إنّ المقصود بالإمام هو كتاب الأعمال، واستشهدوا على ذلك بذيل الآية الكريمة حيث يقول الباري ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ وَبِإِمْئِنِهِ فَأُولَئِكَ يَفْرَهُونَ كِتَابَهُمْ﴾ الإسراء: ٧١، وأيدوا قولهم كذلك بقوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾^(٢) يس: ١٢، فقالوا بأنّ المقصود بالإمام هنا هو الكتاب^(٢).

(١): بحار الأنوار، ج ٤٤، باب العلة التي من أجلها صالح الحسن بن علي (عليه السلام) معاوية بن أبي سفيان عليه اللعنة، وداهنه ولم يجاهده، ح ٢.

(٢): تفسير ابن كثير، ج ٥، ص ٩٩. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ج ١٠، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

هذا القول بعيدٌ جدًّا، فإنَّ الظاهر من الإمام هو شخصٌ يُؤتمُّ به وليس الكتاب، فمعنى الكتاب ليس ظاهرًا من هذه الآية الكريمة، وأمَّا ما ذكر من أنَّ قوله: ﴿فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ وَبِيَمِينِهِ فَأُولَٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ﴾ قرينةً على أنَّ المقصود من الإمام هو الكتاب فليس كلامًا صحيحًا في نفسه، فالآية المباركة بيّنت مطلبين:

المطلب الأول: إنَّ كلَّ أناسٍ يُدعون بإمامهم.

المطلب الثاني: إذا دُعي الناس بإمامهم يخضعون للحساب، فبعضهم يؤتى كتابه بيمينه، وبعضهم يؤتى كتابه بشماله، وليس أحدهما قرينةً تُحدّد المعنى الآخر.

وأما قوله: ﴿وَكَلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْتَهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾، وتفسير الإمام هنا بالكتاب فأول الكلام، فإننا -الشيعة- نقول: إنَّ الظاهر من الإمام المبين الشخص الذي يُؤتمُّ به، وفي روايات أهل البيت عليهم السلام أنَّ المقصود هم الأئمة من أهل البيت عليهم السلام.

▪ القول الثالث: الإمام هي الأم.

نقل هذا القول صاحب الكشاف، فالناس يُدعون بأمهاتهم في يوم القيامة^(١). وهذا القول -كما ترى- بعيدٌ جدًّا، ولذا اعتبره صاحب الكشاف من بدع التفسير.

▪ القول الرابع: الإمام هي أمّهات الأخلاق الباطنية:

وتبنّى هذا القول الفخر الرازي، فقال: المقصود بالإمام أمّهات الأخلاق الباطنية الحسنة والسيئة، والتي تقود الإنسان في أعماله الظاهرية^(١). وهذا -أيضًا- قولٌ بعيدٌ جدًّا، ولا شاهد عليه من قريبٍ أو بعيدٍ.

فآية تدلُّ على أنَّ المقصود بالإمام مَنْ يقود الناس ويؤتمُّ به، ومَنْ ذهب إلى هذا القول من علماء العامة الطبري في تفسيره حيث قال: « وأولى هذه الأقوال عندنا بالصواب قول مَنْ قال: معنى ذلك: يوم ندعو كلَّ أناسٍ بإمامهم الذي كانوا يقتدون به، ويأتمُّون به في الدنيا، لأنَّ الأغلب من استعمال العرب الإمام فيها اتُّمَّ واقتدي به، وتوجيه معاني كلام الله إلى الأشهر أولى ما لم تثبت حجةً بخلافه يجب التسليم لها »^(٢).

■ النقطة الثالثة: الإمام هو خليفة الله.

إذا كان قول الله ﷻ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ يدلُّ على وجود إمامٍ في كلِّ زمان، والناس به يُدعون في يوم القيامة، فإنَّ ذلك الإمام هو الخليفة الذي يجعله الله ﷻ هاديًا للأمم، فلا بدَّ إذاً بمقتضى هذه الآية من وجود إمامٍ في كلِّ زمانٍ بما في ذلك الزمان الذي نعيش فيه.

○ الدليل السابع: الروايات الدالة على ضرورة وجود إمامٍ في كلِّ زمانٍ.

و هذا الدليل عبارة عن مجموعةٍ روايات تُشكِّل بمجموعها طوائفَ مُتعدِّدة تفوق التواتر، وهي تدلُّ على ضرورة وجود إمامٍ في كلِّ زمانٍ، ونعرض بعضاً من هذه الطوائف:

■ الطائفة الأولى: الروايات الدالة على لزوم البيعة في كلِّ زمانٍ.

وهذه الروايات وردت في كتب العامة، ووردت في كتب الخاصة، ومنها: ما

(١): تفسير الفخر الرازي ج ٢١، ص ١٨.

(٢): تفسير الطبري، المجلد الخامس، ص ٥١.

في صحيح مسلم: « من مات وليس في عنقه بيعةٌ، مات ميتةً جاهليةً »^(١).

▪ الطائفة الثانية: الروايات الدالة على أنه لا تكون الأرض بلا إمام.

وردت بعض الروايات بعنوان لا تكون الأرض ولا إمام فيها، كما في الرواية عن الثمالي قال: « قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تبقى الأرض بغير إمام؟ قال: لا، لو بقيت الأرض بغير إمامٍ لساخت »^(٢).

ومن الروايات -أيضاً- ما رواه البرقي في (المحاسن) عن الإمام الصادق عليه السلام: « إنَّ الأرض لا تصلح إلَّا بإمام، ومن مات لا يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهليةً »^(٣)، ومن الروايات التي تندرج تحت هذه الطائفة ما رواه الشيخ الطوسي قده الله عن أبي اليسع قال: « قلت لأبي عبد الله عليه السلام حدثني عن دعائم الإسلام التي بني عليها، -إلى أن قال الإمام-: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من مات لا يعرف إمامه، مات ميتةً جاهليةً »^(٤)، وأيضاً ما في العلل عن الإمام الصادق عليه السلام: « لو لم يبق في الأرض إلَّا رجلان لكان أحدهما الحجّة »^(٥).

ومنها: ما ورد في بحار الأنوار: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « من مات وليس

(١): صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر، ح ١٨٥١.

(٢): بحار الأنوار، ج ٢٣، باب الإطرار إلى الحجّة، وأنَّ الأرض لا تخلو من حجة، ح ٤٠.

(٣): ج ١، باب من مات ولا يعرف إمامه، ص ١٥٤.

(٤): اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٧٢٣.

(٥): علل الشرائع، الباب (١٥٣)، العلة التي من أجلها لا تخلو الأرض من حجة الله عزَّ وجلَّ على خلقه، ح ١٠.

له إمامٌ حيٌّ ظاهرٌ، مات ميتةً جاهليّةً»^(١)، ومنها: ما نقله الحاكم في المستدرک -وصحّحه على شرط الشيخين-، عن رسول الله ﷺ: «ومن مات وليس عليه إمام جماعة، فإنّ موته موتةً جاهليّةً»^(٢)، فهذا اللسان في الروايات يدلّ على أنّه في كل زمانٍ يجب على الإنسان أن يبايع الإمام، ففي كلّ زمان يوجد إمام.

▪ الطائفة الثالثة: الروايات التي دلّت على أنّه لولا الحجّة أو الإمام لساخت الأرض:

فقد دلّت هذه الروايات على أنّ حفظ النظام الأرضي يتوقّف على وجود الإمام، ومنها: ما رواه الصدوق قدس سره: «عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت له: تكون الأرض ولا إمام فيها؟ فقال: لا، إذن لساخت بأهلها»^(٣).

والروايات المرويّة عن أهل البيت عليهم السلام تستمدّ حجّيتها ممّا تقدّم في بحث حديث الثقلين، وغيره، وهو ما دلّ على أنّ الحجّية بعد رسول الله ﷺ لأهل بيته عليهم السلام، وسادة قرابته عليهم السلام وأفضلهم، وهم الذين تحدّثوا بهذه الروايات، كالإمامين الصادق والرضا عليهم السلام.

وعلى هذا تتمّ المقدّمة الرابعة من دليل السيدة حكيمة رضي الله عنها، وهي: وجود إمامٍ في كلّ زمانٍ مجعول من الله ﷻ.

(١): بحار الأنوار، ج ٢٣، باب وجوب معرفة الإمام، وأنّه لا يُعذر الناس بترك الولاية، وأنّ من

مات لا يعرف إمامه أو شك فيه مات ميتةً جاهليّةً وكفر ونفاق، ح ٣٧.

(٢): المستدرک على الصحيحين، كتاب الإيمان، ح ٤٠٣.

(٣): علل الشرائع، الباب (١٥٣)، العلة التي من أجلها لا تخلو الأرض من حجّة الله عزّ وجلّ

على خلقه، ح ١٧.



المقدّمة الخامسة:

« الإمامة تبدأ بأمر المؤمنين ثم الحسين »

في المقدمة ثبت أن الإمامة بعد رسول الله ﷺ ثابتة مباشرةً لأمر المؤمنين ﷺ، ومن بعده الإمام الحسن، ثم الإمام الحسين ﷺ، ومن خلال ما تقدّم في إثبات المقدمات السابقة اتّضح لنا الدليل على صدق هذه المقدمة، حيث ثبت التالي:

١. أن الإمامة بالنص.
٢. أن الإمامة المنصوصة لا تكون إلا في أهل البيت ﷺ.
٣. أن عدد الأئمة اثنا عشر.
٤. أن الأرض لا تخلو من إمام.

فإذا ثبتت هذه الحقائق فسوف يثبت أن الإمام مباشرة بعد رسول الله ﷺ هو أمير المؤمنين ﷺ؛ لأنّ أمير المؤمنين أفضل أهل البيت ﷺ بإجماع المسلمين، فهو أفضل من كلّ الذين أمر النبي ﷺ بالتمسك بهم في حديث الثقلين، فعندما قال الرسول الأكرم ﷺ: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي»، فقد أمر ﷺ بالتمسك بالعتره، وأمير المؤمنين أفضل العتره ﷺ، فيكون هو الإمام المباشر، لأنّه هو أفضل الأمة بعد رسول الله ﷺ.

وبعد أمير المؤمنين يأتي الإمام الحسن والإمام الحسين ﷺ، وقد تواتر عن رسول الله ﷺ قوله: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة»^(١)، وقد نصّ جملة

(١): بحار الأنوار، ج ٤٣، باب فضائلهما - أي الإمام الحسن والحسين - ومناقبهما والنصوص

من علماء الأحاديث على تواتر هذا الحديث الشريف، وبعضهم من علماء العامة^(١)، فالإمامان الحسن والحسين (عليهما السلام) سيّدا شباب أهل الجنة، وكلُّ أهل الجنة شبابٌ فلهما (عليهما السلام) السيادة، والسؤدد، والفضل والتقدّم على جميع أهل الجنة إلا ما قام الدليل على أفضليّته، كرسول الله ﷺ.

فإذا ثبت أنّ الإمامة في أمير المؤمنين (عليه السلام)، وثبت أنّ الإمامة بعده في الإمامين الحسين (عليه السلام)، لأنّ لهما السيادة، وهما من أهل البيت (عليهم السلام)، فيثبت ما عليه الشيعة من ثبوت إمامة السجاد بعد الإمامين الحسين (عليهما السلام) وذلك بيان يتكوّن من مقدمتين:

المقدمة الأولى: ثبت في حديث الثقلين أنّ الإمامة في أهل البيت (عليهم السلام)، ولا يخلو منها زمانٌ، وثبتت إمامة أمير المؤمنين والحسين (عليهما السلام).

المقدمة الثانية: وقع الخلاف في إمامة الإمام زين العابدين (عليه السلام) بعد شهادة أبيه الإمام الحسين (عليه السلام)، فعامة المسلمين أثبتوا الإمامة لرجلٍ من بني أمية - يزيد بن معاوية - وخاصة المسلمين - وهم الإمامية أنار الله برهانهم - أثبتوا الإمامة للإمام زين العابدين (عليه السلام) فأيّ هذين الرأيين هو الرأي الصائب؟

إنّ الرأي الصائب في المقام هو رأي الخاصّة الإمامية، لأنّ قول الإمامية (أنار الله برهانهم) منسجمٌ مع حديث الثقلين، ومنسجمٌ مع ما دلّ على أنّ الإمامة لا تكون إلا بالنصّ، فيتعيّن أن يكون قولهم هو الحقّ لبطلان قول من ذهب إلى إمامة يزيد بن

(١): نصّ على تواتره من علماء العامة أبو الفيض محمّد مرتضى - الحسيني الزبيدي في كتابه: (لقط

اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة)، الحديث الخامس والأربعون، وقال: «رواه من

الصحابة خمسة عشر نفسًا» نصّ على أسمائهم، ص ١٤٩.

معاوية أو إمامة غيره من بني أمية ؛ لمنافاته حديث الثقلين الشريف، ولكون الإمامة بالنص، إذ الإجماع على أن رسول الله ﷺ لم ينص على إمامة يزيد بن معاوية، ولا يمكن أن يُقال بأن الإمام شخص ثالث، وقد وجد فيه نص، وهو غير الإمام زين العابدين (عليه السلام)، للزوم إحداث قول ثالث مع الإجماع على القول بعدم الفصل، وتوضيح ذلك:

إنَّ المسلمين قاطبةً أجمعوا على بطلان هذا الاحتمال، فالذين بقوا من المسلمين بعد الإمام الحسين (عليه السلام) يجمعون على أن الإمام ليس شخصًا ثالثًا غير الإمام زين العابدين (عليه السلام) وغير يزيد بن معاوية، فأما رأي العامة فواضح حيث إنهم ذهبوا إلى إمامة يزيد بن معاوية، ثم من جاء بعده من بني أمية، وأما الخاصة فرأيهم أيضًا واضح حيث إنهم أطبقوا على إمامة الإمام السجاد (عليه السلام)، فأن يُقال بوجود خليفة معصوم، ومن أهل البيت (عليهم السلام)، و يوجد نصٌّ على خلافته، وهو شخص ثالث، فهذا اختيار قولٍ أطبق جميع المسلمين على بطلانه.

وقد يقال: لقد وُجِدَت فرقة تسمّى: (الكيسانية)، وقد اعتقدت بخلافة محمد بن الحنفية (عليه السلام).

والجواب: إنَّ هؤلاء قد انقضوا والحق لا ينقض أهله فالحق باقٍ إلى يوم القيامة ببقاء أهله، ويكفي أن المخالف يرى بطلان إمامة غيره ليلزم ببطلان الثالث.

فما تقدّم سابقًا يكفي في إثبات المقدمة الخامسة -وهي أن الإمامة بعد رسول الله ﷺ في أمير المؤمنين وفي الأئمة الحسن والحسين وزين العابدين (عليهم السلام) - فإمامة أمير المؤمنين كخليفة أول مباشر تُستفاد من المُقدّمات المُتقدّمة، ومع ذلك توجد رواياتٌ كثيرٌ متواترةٌ تثبت إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) مباشرةً بعد رحيل النبي الأكرم ﷺ، ومن هذه الروايات: حديث الغدير، وحديث المنزلة، وحديث السفينة، وحديث الطائر

المشوي، وأحاديثُ أُخرى كثيرةٌ، وقد بحثها علماءنا بحثًا مُفصَّلًا، فذكروا (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) عشرات بل مئات الأدلة الدالة على إمامته (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) ^(١)، ولا نريد الخوض في أدلة إمامة أمير المؤمنين (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، فإنَّ هذه الأدلة تقتضي وضع كتابٍ مُستقلٍّ، وأسأل الله تعالى أن يوفِّقني ويوفق المشتغلين بالعلم للقيام به - غير أنني سأُتحدث حول دليلٍ واحدٍ، وهو (حديث الطائر المشوي).

(١): ومن أراد التوسُّع يمكنه مراجعة عدَّة كتب منها:

- ١- «الشافى» في الإمامة للسيد المرتضى (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) ..
 - ٢- «عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار للسيد حامد حسين اللكهنوي (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) ..
 - ٣- «موسوعة الغدير» للشيخ الأميني (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) ..
 - ٤- «المراجعات» للسيد عبد الحسين شرف الدين (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) ..
 - ٥- الكتاب النفيس "دلائل الصدق لنهج الحق" للشيخ المظفر (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) ..
- وينبغي على المؤمنين (وقفهم الله) مراجعة هذه الكتب للاستفادة منها، خاصَّةً في هذا العصر الذي نعيش فيه، وهو عصر الشبهات وكثرة إثارة الإشكالات.



**إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)
في ظل (حديث الطائر المشوي)**

○ نص الحديث:

و لفظ حديث (الطير المشويّ) عند الحاكم هو: « حدّثني أبو عليّ الحافظ، أنبأنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أيوب الصفار، وحميد بن يونس بن يعقوب الزيات، قالوا: ثنا محمد بن أحمد بن عياض بن أبي طيبة، ثنا أبي، ثنا يحيى بن حسان، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنت أخدم رسول الله ﷺ، فقدم لرسول الله ﷺ فرخ مشويّ، فقال: اللهم اتّني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، قال: فقلت: اللهم أجعله رجلاً من الأنصار، فجاء عليّ ﷺ: إن رسول الله ﷺ على حاجةٍ، ثمّ جاء، فقلت: إن رسول الله ﷺ على حاجةٍ - أي منع دخول أمير المؤمنين ﷺ واعتذر بعذرٍ لا واقعية له -، ثمّ جاء - في المرّة الثالثة - فقال رسول الله ﷺ افتح فدخل، فقال رسول الله ﷺ: ما حبسك عليّ؟ فقال: إنّ هذه آخر ثلاث كراتٍ يردني (أنس) يزعم أنّك على حاجةٍ، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومي، فقال رسول الله ﷺ: إنّ الرجل قد يُحبّ قومه ».

وقد علّق الحاكم بعد نقله لهذه الرواية بقوله: « هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرّجاه، وقد رواه عن أنس جماعةٌ من أصحابه زيادةً على ثلاثين نفساً، ثمّ صحّت الرواية عن عليّ وأبي سعيد الخدري وسفيينة، وفي حديث ثابت البناني عن أنسٍ زيادةً ألفاظٍ »^(١).

(١): كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ذكر إسلام أمير المؤمنين رضي الله عنه، ح ٤٦٥٠.

وعلق الذهبي في ميزان الاعتدال على سند هذا الحديث فقال: « قال الحاكم: هذا على شرط البخاري ومسلم، قلت: الكلُّ ثقاتٌ إلا هذا - أي محمد بن أحمد بن عياض - فأنا أتهمه به، ثمَّ ظهر لي أنَّه صدوقٌ »^(١).

وهذه العبارة تدلُّ على أنَّ الذهبي يُوثِّقه، ولكن توجد عبارة في ذيل كلام الذهبي فإنَّه قال: « فأما أبوه فلا أعرفه »، فمحمد بن أحمد بن عياض معروف عنده، وقال عنه: « صدوقٌ »، وأما أبوه، وهو أحمد بن عياض فقال عنه: « لا أعرفه »، إلا أنَّ عدم معرفة الذهبي لا تضرُّ في اعتبار هذا الحديث الشريف؛ إذ يكفينا تصحيح الحاكم وشهادته بأنَّ هذا الحديث صحيحٌ، ومَن كالحاكم في علم الحديث وعلم الجرح والتعديل عند العامَّة؟! فجهلُ الذهبي لا يضرُّ ما دام هناك حافظٌ آخرٌ وثقه، ولا يوجد عالمٌ من علماء الرجال يشترط أن يكون الرواي معروفاً عند جميع أئمة الجرح والتعديل ويحكمون بوثاقته.

ومن بين الأعلام المحققين الذين اعتنوا بهذا الحديث الشريف يبرز السيد حامد حسين اللكهنوي رحمته الله في كتابه النفيس جداً (عبارات الأنوار)، وقد اختصر السيد الجليل علي الميلاني رحمته الله ما ذكره صاحب العبارات في مجلدين كبيرين^(٢)، فشكر الله سعيهما وتقبَّل منهما بأحسن القبول، وما سوف نذكره في المقام هو خلاصةٌ لما ذكره العلمان مع بعض الإضافات البسيطة.

وبحثنا في حديث الطائر المشوي سوف يكون في مقامين:

(١): ميزان الاعتدال، ج ٦، حرف الميم، رقم ٧١٨٦، ص ٥٣.

(٢): نفحات الأزهار في خلاصة عبارات الأنوار، ج ١٣ و ١٤.

○ المقام الأول: في إثبات اعتبار سند الحديث الشريف.

وما ندّعيه هو إنّ هذا الحديث الشريف متواترٌ يفيد القطع بالصدور عن رسول الله ﷺ، ولو لم يكن هذا الحديث متواتراً، فهو مُستفيضٌ ومشهورٌ يفيد الاطمئنان، ولو لم يكن مُستفيضاً ومشهوراً، فإنّ له شواهد، وموافقات، وطرقاً يعضد بعضها بعضاً فيرقى إلى مستوى الحديث الذي يُحتجّ به، وهو الحسن بحسب مباني علماء الحديث عند المخالفين، ولو تنزلنا عن ذلك، فإنّ رواية هذا الحديث بهذا اللفظ في كتب العامة من القرائن التي تحفُّ بهذا الحديث الشريف وتوجب الوثوق بصدور هذا الحديث الشريف عن رسول الله ﷺ.

○ إفادات من حديث الطائر المشوي.

لكي نقف على حقانيّة ما ندّعيه أذكر جملةً من الفوائد المرتبطة بسند حديث الطائر المشوي، وهي باختصار:

- الفائدة الأولى: عدد رواة الحديث من الصحابة.
- الفائدة الثانية: عدد رواته من التابعين.
- الفائدة الثالثة: عدد العلماء والحفّاظ المُخرّجين له.
- الفائدة الرابعة: المؤلفات الخاصّة به.
- الفائدة الخامسة: القطع بصدور الحديث.
- الفائدة السادسة: اعتبار سند الحديث.
- الفائدة السابعة: كثرة طرق الحديث تقوي الاحتجاج به.
- الفائدة الثامنة: سبب تشدّد القوم مع الحديث.
- الفائدة الأولى: عدد رواة الحديث من الصحابة.

إنَّ عدد الصحابة الذين رووا هذا الحديث الشريف تسعةٌ أو يزيد على ذلك، منهم: أمير المؤمنين (عليه السلام)، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وقد صرَّح بعض علماء العامة بأنَّ رواية أربعةٍ من الصحابة لحديث تجعله متواتراً يفيد القطع بالصدور عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وممن صرَّح بذلك ابن حزم في مسألة بيع الماء^(١)، والذين رووا حديث الطائر المشوي أكثر من هذا العدد بكثير.

■ الفائدة الثانية: عدد رواة الحديث من التابعين.

إنَّ الذين رووا هذا الحديث الشريف من التابعين عن الصحابة يبلغ عددهم واحداً وتسعين تابعياً، وقد تقدّم عن الحاكم أنَّ الذين رووا عن أنسٍ فقط من أصحابه من التابعين ينيف على ثلاثين نفساً.

■ الفائدة الثالثة: عدد العلماء والحُفَّاظ المُخرِّجين للحديث.

إنَّ عدد العلماء والحُفَّاظ الذين أخرجوا هذا الحديث ونقلوه يبلغ ثمانيةً وثمانين عالماً، وهؤلاء متوزَّعون على جميع القرون التي خلت، وقد أخرج هذا الحديث الشريف في أربعة وعشرين كتاباً من كتب أئمة الحديث والجرح والتعديل، ومنها:

١. مناقب أمير المؤمنين (عليه السلام)، لأحمد بن حنبل.
٢. الجامع الصحيح للترمذي.
٣. السنن للنسائي.
٤. زوائد المناقب لأحمد بن حنبل، وهو برواية ابنه عبد الله.
٥. العلل للدارقطني.

(١): المُحلَّى بالآثار، ج٧، كتاب البيوع، رقم ٥١٢، «مسألة: ولا يحلُّ بيع الماء بوجهٍ من الوجوه..»، إلى أن يقول: فهؤلاء أربعة من الصحابة (عليهم السلام)، فهو نقل تواتر، ولا تحل مخالفته»، ص ٤٩٠.

٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني.
٧. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.
٨. جامع الأصول لابن الأثير الجزري.
٩. أسد الغابة لابن الأثير الجزري.
١٠. الرياض النضرة لمُحبّ الدين الطبري.
١١. تذكرة الحُفَاط لشمس الدين الذهبي.
١٢. كنز العمال للمُتقي الهندي.
١٣. جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي.

فجملةٌ كثيرةٌ من العلماء أوردوا هذا الحديث الشريف في كتبهم، وهذا ممّا يساهم في رفع قيمة اعتباره.

الفائدة الرابعة: مؤلفات خاصّة للحديث.

أفرد جملةً من علماء الحديث رسائل خاصّة في جمع طرق وألفاظ (حديث الطائر المشوي)، ومن هؤلاء:

١. ابن جرير الطبري على ما ذكر ابن كثير في كتاب (البداية والنهاية)^(١).
٢. شمس الدين الذهبي، فقد قال في (تذكرة الحُفَاط): « وأما حديث الطير، فله طرقٌ كثيرةٌ جداً قد أفردتها بمُصنّفٍ، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصلٌ »^(٢).

(١): ج٧، يقول ابن كثير: "ورأيت مُجلداً في جمع طرقه وألفاظه لأبي جعفر بن جرير الطبري المُفسّر صاحب التاريخ"، ص ٣٥٤.

(٢): ج٣، ورد قوله هذا في ترجمته للحاكم النيسابوري، ص ٢٣١.

وهذا يدلّ على أنّ هذا الحديث نُقل بطرقٍ مُتعدّدةٍ كثيرةٍ، استدعت أن يكتب بعض الحُفّاظ رسالةً خاصةً في جمع طرقه وألفاظه.

▪ الفائدة الخامسة: القطع بصدور الحديث.

لقد نقل بعض العلماء هذا الحديث الشريف ناسباً إياه إلى النبي ﷺ على نحو الجزم، كأن يقول قال رسول الله ﷺ، بدل عبارة (روي...)، ومن الواضح البيّن أنّ العالم الثبت المُدقّق لا ينسب إلى رسول الله ﷺ شيئاً إلا إذا كان جازماً به، ومن هؤلاء ابن عبد البرّ فقد قال -كما في هُجّة المجالس-: «أهدي إلى النبيّ ﷺ طوائر»، وساق حديث الطائر المشوي، ومن هؤلاء ابن روزبهان في ردّه على العلامة الحليّ فدليله فإنه قال: «وقال الفضل: حديث الطير مشهورٌ، وهو فضيلة عظيمة، ومنقبة جسيمة، ولكن لا يدلّ على النصّ، وليس الكلام في عدّ الفضائل. وأمّا التوسّل بولاية عليّ، فهو حقٌّ ومن أقرب الوسائل»^(١).

▪ الفائدة السادسة: النصّ على اعتبار سند الحديث.

لقد نصّ جملةٌ من علماء الحديث والجرح والتعديل والحُفّاظ عند المخالفين على اعتبار سند حديث الطائر المشوي، ومنهم ما تقدّم نقله عن الحاكم النيسابوري، ومن العلماء الذي صحّحوا (حديث الطائر المشوي) أيضاً العلّائي فإنه قال: «وله طرقٌ كثيرةٌ غالبها واهٍ، وفي بعضها ما يُعتبر به، فيقوى أحد السندين بالآخر»^(٢)، فهو يرى قوّة السند، لأنّ له طرقاً تقوّي بعضها بعضاً.

(١): (إبطال نهج الباطل)، المطبوع ضمن إحقاق الحقّ: ٧ ص ٤٥٢.

(٢): النقد الصّحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٤٩.

■ الفائدة السابعة: كثرة طرق الحديث تقوي الاحتجاج به.

كتب بعض السلفية المعاصرين بحثاً، وذكر فيه أنه وقف على خمسة وثلاثين طريقاً من طرق (حديث الطير المشوي)، ونقل هذه الطرق بأجمعها، ثم حاول أن يُضعف كل طريق، والذي غفل عنه هذا الباحث هو إن كبراء العامة لديهم قاعدة ثابتة، وهي: إن الحديث إذا كانت له طرق متعددة يقوي بعضها بعضاً، وإذا كان له شواهد وموافقات فإنه يرقى إلى مستوى الحديث الذي يُحتج به، وهذا ما ذكره جملة من علمائهم، وخذ بعضاً من ذلك:

(١)

حديث: « أحب الأديان إلى الله الحنفية السمحاء »، قال المناوي في فيض القدير: « قال الهيثمي: فيه عبد الله بن إبراهيم الغفاري مُنكر الحديث، قال: قيل يا رسول الله: أي الأديان أحب إلى الله فذكره، وقال الشيخ العراقي: فيه محمد بن إسحاق رواه بالنعنة، أي وهو يدلّس عن الضعفاء، فلا يُحتج إلا بما صرح فيه بالتحديث انتهى، قال العلائي: لكن له طرقاً لا ينزل عن درجة الحسن بانضمامها »^(١).

(٢)

حديث: « اطلبوا العلم ولو في الصين »، قال المناوي فيه: « حكم ابن الجوزي بوضعه، وتوزع بقول المزي: له طرق ربها يصل بمجموعها إلى الحسن »^(٢).

(٣)

حديث الولاية: « من كنت وليه فعليّ وليه »، قال ابن حجر العسقلاني بعد

(١): ج١، ح٢٠٨، ص١٧٠.

(٢): ج١، ح١١١٠، ص٥٤٢.

أن نقل جملةً من طريقه: « وهذه طرقٌ يقوى بعضها ببعض »^(١).

وهذه القاعدة طبّقها بعض علماء العامة على (حديث الطائر المشويّ)، فقال: « لو كانت جميع الطرق ضعيفةً، ولكن هي متعدّدةٌ وبعضها يقوي البعض الآخر، فيكون الحديث له أصلٌ مُعتبر »، ومن هؤلاء العلائيّ - كما تقدّم - وكذلك ابن طاهر، فإنّه قال: وأمّا حديث الطير، فله طرقٌ كثيرةٌ جدّاً قد أفردتها في بمصنّف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصلٌ^(٢).

فما فعله هذا الباحث السلفيّ من استعراض خمسة وثلاثين طريقاً ثمّ محاولة تضعيف مجموع هذه الطرق لينتهي إلى أنّ هذا الحديث ضعيفٌ ليس صحيحاً من الناحية العلميّة؛ لأنّ القاعدة العلميّة عند المخالفين على خلاف ذلك، وأنّصح - ممّا تقدّم - أنّ سند هذا الحديث سندٌ متواترٌ، والسند المتواتر لا يُنظر في وثاقه رجاله، لأنّ ضابطة التواتر أن يفيد المنقول القطع، وهذا الحديث الشريف يفيد القطع بالصدور عن رسول الله ﷺ بسبب كثرة طريقه، ولو قلنا: بأنّ كثرة الطرق دون التواتر، فإنّ قاعدة تقوية بعض الطرق للبعض الآخر جاريةٌ هنا، فكيف يجمعُ هذا الباحث ويلحظ خمساً وثلاثين طريقاً، ويضعف كلّ طريقٍ دون أن يحصل له وثوقٌ واطمئنانٌ بالصدور؟!!

إنّ الإنسان السليم من تأثير الشبهة، والمتجرّد على المذهبيّة البغيضة، والطالب للحقيقة كما هي؛ لا يمكن أن يملك إلا أن يقطع بصدور هذا الحديث عن النبيّ الأعظم ﷺ، ولو كان (حديث الطائر المشوي) روي في غير أمير المؤمنين (عليه السلام).

(١): فتح الباري، ج ٨، باب بعث عليّ بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجّة الوداع، ص ٦٧.

(٢): تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ٢٣١.

لاكتفى هذا الباحث وأمثاله بدون ذلك بكثير، بل لاكتفى برواية واحدة ولو مُرسلة، إلا أن المشكلة هنا في أن هذا الحديث في فضل أمير المؤمنين (عليه السلام) ولهذا يواجه بكل هذا التشديد!

■ الفائدة الثامنة: سبب تشدد القوم مع الحديث.

بيننا -سابقاً- نقل هذا الحديث بطريق متواتر، ولو تنزلنا عن ذلك فهو نُقلَ بطرقٍ يعضد بعضها بعضاً ويشهد بعضها لبعض، فيرقى الحديث إلى مقام الحُجَّة فيكون حسناً يمكن أن يُحتجَّ به، ومع ذلك نجد أقواماً يتشددون فيمنعون قبول الحديث الشريف ويتغافلون عن طُرُقهِ، فمثلاً ابن تيمية في منهاج سُنَّته قال -وكانه لم يقف على هذا الحديث ولم يطلع على سنده وطرقه التي تصل إلى خمسة وثلاثين طريقاً-: « فَإِنَّ حَدِيثَ الطَّيْرِ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الصَّحَابِ -مع أن الترمذي رواه- ولا صحَّحه أئمة الحديث، -مع أن الحاكم صحَّحه- ولكن هو مما رواه بعض الناس، كما رووا أمثاله في فضل غير عليٍّ »^(١).

والأعجب ما ذكره الزيلعي في (نصب الراية)، فإن كان ابن تيمية مُتغافلاً جاهلاً بالطرق -مع عدم وجهة الاعتذار- فإنَّ الزيلعي ملتفتٌ وأراد أن يتخلص من طرقه الكثيرة بالطريقة التالية حيثُ قال: « وكم من حديثٍ كثرت رواته وتعددت طرقُه، وهو حديثٌ ضعيفٌ كحديث الطير -إلى أن يقول- بل قد لا يزيدُ الحديثُ كثرةً الطرقِ إلا ضعفاً »^(٢).

وكيف يكون حديث الطير حديثاً ضعيفاً وقد تكثرت طرقه وتعددت رواته

(١): منهاج السنة، ج ٧، فصل قال الرافضي: الثامن: خبر الطائر، ص ٣٦٩.

(٢): نصبُ الراية لأحاديث الهداية، ج ١، ص ٣٥٩.

والقاعدة تقول إذا كان للحديث موافقاتٌ وشواهد يرقى إلى درجة الحُسن ويكون حُجّة؟! وكيف يصحّ قوله: « بل قد لا يزيد الحديث كثرةً الطرُق إلا ضعفاً »؟!

فإنّ الواقع على أنّ الطرُق كلّما تعدّدت وكثرت يقوى احتمال الصّدق، ولهذا يتحقّق اليقين بالتواتر؛ لأنّ الاحتمالات تتراكم فيصل الإنسان إلى مرحلة القطع والجزم، وهذا ما عليه العقلاء وعليه العلماء، ولكن الزيّلعيّ على العكس من ذلك يزعم أنّ كثرة الطرُق تزيد الخبر ضعفاً، وما سمعنا بهذا من أحدٍ، ولو صحّ لكان نقل الألفٍ أضعفَ من نقل الاثنيّن!

و لا نفهم وجهاً لقول الزيّلعيّ هذا، فما الذي حملّه على التفكير بطريقةٍ منكوسةٍ، وقد يكون السبب وقوفه على كثرة الطرُق بالحدّ الذي لا يمكن أن يُدفع، فأراد أن يوهّم بأنّ هذه الكثرة تُضعف الحديث، وهذا في تشخيصه أقلُّ ضرراً من مجازفة ابن تيمية، ولا شكّ أنّ الإرث الكبير الذي أخذه من سلفه يضغطُّ عليه، فإنّ موروثه يبدأ من أولئك الذين قال عنهم ابن تيمية في منهاج سنّته: « فإنّ كثيراً من الصّحابة والتابعين كانوا يُبغضونه ويسبّونه ويقاتلونه »^(١).

ولقد ارتفع السبُّ، والتظاهر بالبُغض، غير أنّ التشدّد في قبول روايات فضل أمير المؤمنين (عليه السلام) لا يزال عند البعض، ولهذا نرى التشدّد في التعامل مع (حديث الطائر) إلى درجة الخروج من ضوابط القبول والرفض، وذكر ما ذكر ابن تيمية والزيّلعي.

(١): منهاج السنة، ج ٧، فصل قال الرافضي: البرهان الثاني عشر: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ مريم: ٩٦، ص ١٣٧.

○ نقدُ تضعيف لـ: (حديث الطائر المشوي).

لو تفحصنا في كلمات الذين ضعّفوا حديث الطائر المشويّ لوقفنا على سببين يكمنان وراء التضعيف:

▪ السبب الأول: منافاة الحديث مع عدالة الصحابة.

يقول ابن أبي داود: « إن صحَّ حديث الطير فنبوّة النبي ﷺ باطلة، لأنه حكى عن حاجب النبيّ خيانه، وحاجبُ النبيّ لا يكون خائناً»^(١).

فابنُ أبي داود يرفضُ هذا الحديث، لأنَّ فيه طعنًا في أنسٍ؛ حيث منع أمير المؤمنين (عليه السلام) واعتذر ثلاث مرّات بأنَّ النبي ﷺ على حاجة، وأنس صحابيٌّ، وهو حاجب النبي ﷺ، وإذا طعن فيه يلزم من ذلك الطعن في النبوة.

ونحنُ نسأل: من أين جاء بهذه القاعدة - وهي: إنَّ حاجب النبي ﷺ لا يكون خائناً؟ - وما هو مدرُّكها، وهل الحاجب أعظم من الزوجة، وقد قال: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتٌ نُوحٍ وَاَمْرَأَتٌ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾ التحريم: ١٠.

ولو قال قائلٌ لابن أبي داود: إنَّ خيانة الزوجة غيرُ صحيحة، فإنَّ زوجة النبي لا تكون خائنة، فما عساه يذكرُ جواباً لا ينطبق على الخادم؟!!

إنَّ رفضَ الحديث الشريف المنقول بطرقٍ متعدّدة لا يجوز بمثل هذا الكلام، المبنيّ على عصمة أنسٍ لأنّه حاجبٌ، ولست أدري كيف جعلَ كون الشخص خادماً

(١): سير أعلام النبلاء، ج ١٣، رقم ١٨٨ أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث، ص ٢٣٢.

يدخل على رسول الله ﷺ ضيوفه سبباً للعصمة، ولم يجعل ذلك لمقام الخلافة والقيام في موضوع النبي الأعظم ﷺ؟!

السبب الثاني: دلالة الحديث على أفضلية أمير المؤمنين (عليه السلام) على جميع الأمة

بعد النبي ﷺ .

فقد نقل الذهبي في ترجمته لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري: « فُسِّلَ أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير فقال: لا يصحُّ، ولو صحَّ لما كان أحدٌ أفضل من عليٍّ (عليه السلام) بعد النبي ﷺ » (١).

ولا نعلم ما هي المشكلة في كون أمير المؤمنين (عليه السلام) الأفضل بعد النبي ﷺ، فهو نفس رسول الله ﷺ، وهو عدل الكتاب، وهو مولى كل مؤمن ومؤمنة، وهو وراث علم النبي ﷺ، وهو باب مدينة العلم؟

إن رفض القوم لهذا الحديث بسبب منافاته أصل مذهبهم، ولكونه من الناحية الدلالية يُقدّم دليلاً وبرهاناً على حقايق مذهب الإمامية (أنار الله برهانهم)، ويكفي أن يُنقل هذا الحديث في هذا الجوّ المانع لكي نقطع بصدوره عن رسول الله ﷺ، وقد تقدّم أن الأعمش نقل حديث: « عليٌّ قسيم الجنة والنار »، فقالوا له: « أتحدّث بأحاديث تقوى بها الرافضة، والزيدية، والشيعية؟ » (٢)، فالقاعدة العامة لزوم حجب الأحاديث التي يتقوى بها الشيعة، وحديث (الطائر المشوي) حديثٌ يتقوى به الشيعة، ومع ذلك رواه الكثير منهم، ونصّ على صحّته الحفظ، ولكي

(١): تذكرة الحفظ، ج ٣، قال الذهبي بعد نقله هذا الكلام: « قلت: ثمّ تغير رأي الحاكم وأخرج حديث الطير في مُستدرکه »، ص ٢٣٠.

(٢): راجع خصائص أسانيد روايات الإمام المهدي (عليه السلام): الخاصية الأولى: اتفاق الشيعة والسنّة على نقلها.

يقف القارئ الكريم على الجوّ الرافض لنقل هذه الرواية أنقل ما ذكره في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة الحافظ ابن السّقا الواسطيّ، حيث قال: «واتفق أنّه أُملي حديث الطير، فلم تحتمله نفوسهم، فوثبوا به وأقاموه وغسلوا موضعه، فمضى ولزم بيته ولم يُحدّث أحدًا من الواسطيّين»^(١)، فهم لم يكتفوا بأدبته، بل أخذوا الأرض بجنايته، فغسلوها؛ لأنّه نقل الحديث الشريف وهو فوقها، ومن أعظم القرائن أن يصل هذا الحديث بهذه الطّرق المتعدّدة مع هذا الجوّ الضاغط.

○ المقام الثاني: دلالة الحديث الشريف.

وفي هذا المقام أذكر أمورًا، وهي:

■ الأمر الأول: تعدّد وقائع الدّعاء النبويّ العظيم.

إنّ ملاحظة متون هذا الحديث الشريف تُفيد أنّ رسول الله ﷺ لم يقل هذا الدّعاء: «اللهم ائني بأحبّ خلقك إليك»، ثمّ جاء أمير المؤمنين (عليه السلام)؛ في واقعة واحدة، وإنّما كرّر الرسول الأعظم ﷺ ذلك في وقائع مختلفة، وتوجد شواهد كثيرة على ذلك نكتفي هنا بذكر بعضها:

الشاهد الأول: ورد في بعض الروايات أنّه أهدي إلى النبي ﷺ طيرًا، وهذا كما في رواية الخصائص^(٢)، وفي أسد الغابة^(٣)، وفي غيرهما من الكتب، وفي بعض

(١): ج ٣، ص ١٦٥.

(٢): السنن الكبرى للنسائي، كتاب الخصائص، ذكر منزلة عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) من الله، ح ٧١٦٨.

(٣): أسد الغابة، ج ٤، عليّ بن أبي طالب، فضائله (عليه السلام)، ص ١٠٥.

الرّوايات أهدي إلى النبي ﷺ طائران كما في رواية أحمد^(١)، وأيضًا في رواية محبّ الدين الطبري عن (الرياض النضرة في مناقب العشرة)^(٢)، وفي بعض الرّوايات طوائر كما في رواية المحامليّ الآتية.

الشاهد الثاني: ذكرت بعض الرّوايات أنّ تحقّق الواقعة كان والنبي ﷺ في حائطٍ -أي: في بستانٍ- ومن ذلك ما رواه البلاذري في «أنساب الأشراف»^(٣)، وفي البعض الآخر من الرّوايات ما يدلُّ على وقوع هذه الحادثة في بيت النبي ﷺ، ومن ذلك ما رواه عبدُ الله بن أحمد بن حنبل في زوائد المُسند، وما رواه المحامليّ في أماليه^(٤)، وهذه الرّواية مع الرّواية السّابقة عليها، والتي نقلها عبدُ الله بن أحمد بن حنبل مرويةً عن سفينة خادم النبي ﷺ وليس عن أنس بن مالك.

الشاهد الثالث: يوجد بعض الرّوايات أنّه أهدي إلى النبي ﷺ طائرانٍ مطبوخانِ جاهزانٍ للأكل وقُدّما إليه ﷺ مباشرةً، وهذا كما في رواية أحمد بن حنبل في كتاب فضائل الصّحابة^(٥)، وفي البعض الآخر أهدي إلى النبي ﷺ الأعظم ﷺ طوائر ثمّ قام الخادم -سفينة- بطبخ، وإعداد بعضها، وقُدّمه إلى النبي ﷺ في اليوم التالي، وفي رواية أنّ التي قدّمها أمّ أيمن، وقد روى هذا المضمون جملةً من العلماء، ومنهم

(١): فضائل الصّحابة، ج ٢، ح ٩٤٥.

(٢): ج ٣، الباب الرابع في مناقب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، الفصل السادس: في خصائصه، ذكر اختصاصه بأحبيّة الله تعالى له، رقم ١٢٨٩، ص ٩٩.

(٣): ج ٢، وأمّا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، ص ٣٧٨.

(٤): مجلس يوم الأحد لإثني عشر خلونَ من شهر ربيع الآخر سنة ثلاثين وثلاث مئة، رقم ٥٢٩، وفيها: «أهدي لرسول الله ﷺ طوائر»، ص ٤٤٣.

(٥): ج ٢، رقم ٩٤٥.

البزّار، كما نقل في مجمع الزوائد^(١).

الشاهد الرابع: تحدّثت بعض الروايات عن نوع الطائر المهدى إلى النبي الأكرم ﷺ، ففي بعضها أنّه طائر الحبارى، كما نقل ذلك عبّاد بن يعقوب، كما في كتاب (المعرفة)، وفي البعض الآخر أنّه أهدي إليه ﷺ حجل مشويّ، وقد رواه أبو يعلى كما نقل في المطالب العالية^(٢)، وفي البعض الآخر أهدي فرخ إلى الرسول الأكرم ﷺ، كما في رواية الهيثمي في مجمع الزوائد^(٣).

الشاهد الخامس: لم يرد في الروايات ذكرٌ لأبي بكر وعمر، وفي بعضها الآخر يوجد ذلك، كما في مُسند أبي يعلى: « عن أنس بن مالك: أن النبي ﷺ كان عنده طائرٌ فقال: اللهم اتّني بأحبّ خلقك يأكل معي من هذا الطير، فجاء أبو بكر فردّه، ثمّ جاء عمر فردّه، ثمّ جاء عليّ، فأذن له »^(٤).

فهذه الشواهد وغيرها تدلُّ على عناية النبي الخاتم ﷺ ببيان أن أمير المؤمنين ﷺ أحبُّ الخلق إلى الله ﷻ، ولهذا كرّر قوله ﷺ: « اللهم اتّني » بأحبّ الخلق إليك في أكثر من واقعة.

(١): ج ٩، بابٌ فيمن يُحبّه أيضًا ويغضّه أو يسبه، ص ١٦٧.

(٢): المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، باب فضائل عليّ رضي الله عنه، ج ١٦، رقم ٣٩٣٥، ص ١٠٨.

(٣): ج ٩، بابٌ في من يُحبّه أيضًا ويغضّه أو يسبه، ص ١٦٧.

(٤): مسند أنس بن مالك، السدي عن أنس عن النبي ﷺ، ح ٤٠٥٢.

○ دفع إشكال تعدد نوع الطائر في الروايات:

من خلال إثبات تعدد الواقعة يتضح فساد إشكال أورده الكابلي^(١) ومن تابعه - وهو الدهلوي^(٢) - على ما نقل المير حامد حسين اللكهنوي رحمته الله في كتابه (عبارات الأنوار)، فقد نقل رحمته الله عن الكابلي عبارةً فيها تضعيفٌ لحديث الطير من جهة اختلاف نوع الطير المذكور في روايات هذا الحديث الشريف، فقد قال الكابلي: «ولأنه اختلفت الروايات في الطير المشوي، ففي رواية هو النحام، وفي رواية إنه الحبارى، وفي أخرى إنه الحجل»^(٣)، فأراد الكابلي الاستفادة من اختلاف الروايات لكي يُثبت ضعف حديث الطير في الجملة.

ولنا على هذا الإشكال تعليقان:

■ التعليق الأول: إعادة صياغة لجواب السيد حامد حسين رحمته الله.

فقد ذكر السيد حامد حسين رحمته الله جواباً لدفع هذا الإشكال، وسأبيته بطريقةٍ مختلفةٍ في الجملة عما ذكره السيد رحمته الله^(٤)، فأقول: إذا وجدت روايات تشارك في بعض مضمونها وتختلف في البعض الآخر، كالروايات الواردة في قول النبي صلوات الله عليه: «اللهم اتني بأحب خلقك إليك»، فإن هذه الروايات تشارك في دعاء النبي صلوات الله عليه ومجيء

(١): نصر الله الكابلي مؤلف كتاب (الصواعق الموبقة).

(٢): عبد العزيز ولي الله الدهلوي، صاحب كتاب (التحفة الاثنا عشرية)، وقد ألف ساحة السيد

حامد حسين رحمته الله كتابه (العبارات) نقضاً على كلامه حول حديث الثقلين.

(٣): نفحات الأزهار في خلاصة عبارات الأنوار، ج ١٤، اختلاف الروايات في الطير غير قادح في

الحديث، ص ١٠٩.

(٤): نفحات الأزهار في خلاصة عبارات الأنوار، ج ١٤، مجرد اختلاف الأخبار لا يجوز تكذيب

أصل الخبر، ص ١٠٩.

أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولكن تختلف في بعض الجهات التي قلنا فيها تقدّم إنّها شواهد على تعدّد الواقعة، فما الذي نصنع مع هذه الروايات؟

إنّ المنهج العلميّ يوجّهنا لملاحظة الأمور التالية:

أولاً: هل يمكننا حمل اختلاف الروايات على تعدّد الواقعة أم لا؟ فإذا أمكن الحمل على تعدّد الواقعة فلا بدّ أن تُحمّل هذه الروايات الثابتة بطريقٍ مُعتبرٍ على تعدّد الواقعة، والأمر كذلك بالنسبة إلى حديث الطير، فإنّه من الممكن أن يتعدّد إهداء طيرٍ إلى النبيّ الأعظم (عليه السلام) وفي كلّ واقعة يقول الرسول الأكرم (عليه السلام): «اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك»، ويأتي أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولا يلزم من ذلك أيّ محذورٍ.

ثانياً: إذا لم نتمكن من حمل اختلاف الروايات على تعدّد الواقعة، فهنا لا يسوغ لنا أن ننكر أصل تحقّق الواقعة مع وجود طرقٍ كثيرةٍ متواترة تدلّ على تحقّق أصل الواقعة، وإنّما نرفع اليد عن الموارد التي وقع فيها اختلاف فقط، وأمّا أصل الواقعة -إهداء طيرٍ وقول النبيّ (عليه السلام): «اللهم ائتني بأحبّ الخلق إليك»- فهذا ممّا لا ينبغي رفع اليد عنه؛ لعدم الاختلاف فيه.

إنّ هذا هو ما ينبغي بحسب المنهج العلميّ الصّحيح إذا ثبتنا أنّ واقعة إهداء الطير لم تتكرّر، فإذا تنزّلنا وقلنا يوجد دليلٌ يدلّ على أنّ الواقعة لم تتكرّر، فإنّ اختلاف ألفاظ الروايات في بعض التفاصيل كنوع الطير، لا ينبغي أن يكون مسوّغاً لرفع اليد عن القدر المشترك الذي ثبت بطريقٍ مُعتبرٍ، بل بطريقٍ مُتواترٍ.

وإذا رجعنا إلى منهج العامّة في كيفة التعامل مع الروايات التي تتفق على أصل وقوع حدثٍ، ولكن تختلف في بعض التفاصيل، لوجدناهم يحملون اختلاف التفاصيل على تعدّد الواقعة، وقد نقل المير حامد حسين (عليه السلام) موارد كثيرة حمل فيها علماء العامّة اختلاف الروايات في التفاصيل على تعدّد الواقعة، ومن ذلك ما نقله

اعلم الله في واقعة رمي النبي ﷺ وجه الكفار في يوم حنين، فقد جاء في بعض الروايات أنه رماهم بالحصى، وفي البعض الآخر رماهم بالتراب، وفي بعض ثالث نزل رسول الله ﷺ من بغلته وتناول بنفسه ورمى، وفي بعض رابع طلب النبي الأعظم ﷺ الحصى أو التراب، وقد قال ابن حجر العسقلاني في مقام الجمع لهذا الاختلاف الموجود في هذه الرواية: « ويجمع بين هذه الأحاديث: أنه ﷺ أولاً قال لصاحبه: نولني فناوله فرماهم، ثم نزل عن البغلة فأخذه بيده فرماهم أيضاً، فيحمل أن الحصى في إحدى المرتين، وفي الأخرى التراب، والله العالم »^(١).

فهذا ما فعله القوم مع روايات رمي الكفار بالحصى أو التراب، وينبغي عليهم أن يفعلوا مثله مع روايات الطائر المشوي، فيقول الكابلي والدهلوي: إن اختلاف نوع الطائر بسبب تعدد الواقعة، فهذا المنهج العلمي والذي للأسف تنازل عنه هذان مع حديث الطير، ولم يتنازل عنه كبرائهم مع سائر الأحاديث النبوية.

■ التعليق الثاني: تعدد الواقعة محتمل أم واقع:

قد أثبتنا فيما تقدم تعدد الواقعة بعدة شواهد، فليس من المحتمل تعدد الواقعة بل هذا المتعين، فإن الروايات الكثيرة التي تختلف من جهة المهدى، وهل هو طير أم أكثر، وهل هو طير أم فرخ؟ وتختلف من جهة ذكر أبي بكر وعمر وعثمان، وتختلف أيضاً من جهة أن الطير هل أهدي مطبوخاً وجاهزاً للأكل، أم أهديت طوائراً وأعد بعضها للنبي ﷺ في اليوم الثاني؟ وتختلف في جهات أخرى مع اعتبار سندها وعناية الحفاظ بها جميعاً، فهي دالة على تعدد الواقعة ومع تعدد الواقعة لا موضع لإشكال الكابلي.

(١): فتح الباري، ج ٨، كتاب المغازي، ٣٢.

■ الأمر الثاني: أفضليّة أمير المؤمنين (عليه السلام) على جميع الأئمة.

إذا تأملنا حديث الطير نجد أنّه يدلُّ على أنّ النبيّ الأعظم (صلى الله عليه وآله) قال: « اللهم ائني أو سق إليّ أحبّ خلقك إليك »، فجاء أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأكل مع النبيّ (صلى الله عليه وآله)، وهذا يدلُّ دلالةً واضحةً جليّةً على أفضليّة أمير المؤمنين (عليه السلام) على جميع الأئمة بعد النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله).

لو أراد رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يُبيّن أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) الأفضل على الأئمة من بعده فإنّه لن يجد لفظاً أوضح وأجلى وألطف من لفظ « أحبّ خلقك إليك »، ليبيّن به أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) أحبُّ الخلق وأفضلهم وأكثرهم قرباً من الله تعالى، وقد علم بالضرورة أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) أفضل منه، فهو بعد النبيّ الأعظم (صلى الله عليه وآله) أحبُّ الخلق إلى الله (تعالى).

■ توضيح وجه أفضليّة أمير المؤمنين (عليه السلام):

ولكي يتّضح وجه دلالة « أحبّ خلقك إليك » على أفضليّة أمير المؤمنين (عليه السلام) بنحو جلي نذكر مُقدّماتٍ ثلاثة، وهي:

المقدّمة الأولى: الإطلاق في الدّعاء النبويّ.

إنّ قول النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله): « اللهم ائني بأحبّ خلقك إليك »، يشتمل على إطلاقٍ من جهتين:

الجهة الأولى: جهة الحبّ.

فالنبيّ (صلى الله عليه وآله) لم يقل اللهم ائني بأحبّ خلقك في جهةٍ محدّدة، فلم يُقيّد المحبّة، وإنّا قال: « اللهم ائني بأحبّ خلقك إليك »، وهذا التعبير يُختلفُ عن التعبير الآخر

بالطرق التالية: « اللهم ائتني بأحبّ خلقك في العلم، أو في الشجاعة، أو في الجهاد أو في الصبر أو في الحكمة، أو في الخضوع لك وإتباع الأوامر »؛ لأنه تعبيرٌ مُطلق يشمل كلّ ذلك، وهذا يدلُّ على أن أمير المؤمنين (عليه السلام) أحبُّ إلى الله من غيره في صفاته وفي أفعاله.

الجهة الثانية: جهة الخلق.

فإنَّ الرّسول الأكرم ﷺ لم يقل: اللهم ائتني بأحبّ خلقك في المدينة أو بأحبّ الناس إليك في الزمان الحالي، وإنّما أطلق ﷺ باستعمال ما يدلُّ على الخلق طرّاً، وهذا الإطلاق يدلُّ على أن أمير المؤمنين (عليه السلام) أحبُّ إلى الله من الملائكة، وجميع الأجناس التي خلقها، ومن جميع البشر بما في ذلك الأنبياء الذين تقدّموا على النبي (صلوات الله وسلامه على نبيّنا وآله وعليهم)، ولا يبقى إلّا من قامت الضرورة الدينيّة على أنّه الأفضل من أمير المؤمنين (عليه السلام)، وهو النبي الخاتم محمد ﷺ.

المقدّمة الثانية: ملاك حبّ الله ﷻ:

بيّن القرآن الكريم في آياتٍ كثيرةٍ ملاك ومناط حبّ الله ﷻ، فلو عرضنا على القرآن الكريم السّؤال التالي: ما هي علّة محبة الله ﷻ لخلقه؟ لأجاب بعدة آيات، ومنها:

(١)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾
آل عمران: ٣١.

(٢)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ آل عمران: ٧٦.

(٣)

▪ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ البقرة: ١٩٥.

(٤)

▪ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّادِقِينَ﴾ آل عمران: ١٤٦.

(٥)

▪ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ آل عمران: ١٥٩.

(٦)

▪ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ الحجرات: ٩.

(٧)

▪ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ التوبة: ١٠٨.

(٨)

▪ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُدِينٌ

مَرَّضُونَ﴾ الصف: ٤.

فمناطُ الحبِّ الإلهي لخلقه في اتباع النبي ﷺ، وفي التقوى، والوفاء بعهد الله ﷻ، والصبر، والتطهير، والتوكل، والقسط، فإذا كان أمير المؤمنين (عليه السلام) أحبَّ خلق الله ﷻ إليه، فهذا يدلُّ على أنَّ أمير المؤمنين (عليه السلام) الأكثرُ اتباعاً لرسول الله ﷺ، والأوفى بعهد الله ﷻ، والأصبر، والأكثرُ إحساناً، وعدلاً وقسطاً، وطهارةً، ولا يكون كذلك (عليه السلام) إلا إذا كان الأعلم والأكثرُ تأييداً من قبل الله ﷻ.

■ المقدمة الثالثة: الأهدى أحق بالإمامة.

إذا كان أمير المؤمنين (عليه السلام) هو الأكثر اتباعاً للنبي (صلى الله عليه وآله)، والنبي الأعظم (صلى الله عليه وآله) يدعو إلى المعروف وينهى عن المنكر، ويدعو إلى العلم، وتكميل النفس، والظفر بالمراتب العليا في القرب إلى الله (تعالى)، وإذا كان أمير المؤمنين (عليه السلام) الأوفى بعهد الله (تعالى) والأتقى، وإذا كان الأكثر احساناً، والأكثر جهاداً وقتالاً في سبيل الله (تعالى)، وهو الأكثر عدلاً وقسطاً؛ فسوف يكون (عليه السلام) الأهدى في الأمة، والأكثر علماً وسداداً، وإذا كان كذلك فسوف يكون الأحق والأجدر بمقام الإمامة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأنه أهدى من غيره، فهو لا يحتاج إلى غيره في هدايته، وغيره محتاج إليه، وقد قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ يونس: ٣٥؛ وإذا كان (عليه السلام) الأكثر قسطاً، وإتباعاً، واحساناً، وجهاداً في سبيل الله (تعالى)؛ فهو الأولى بالإمامة ويقبُح عقلاً أن يجعل غيره إماماً مع وجوده (عليه السلام)، فإن كان الباري (تعالى) قد جعل إماماً فهو قد جعل أمير المؤمنين (عليه السلام).

فحديث الطبر يدلُّ على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)؛ لأنه مُعتبرٌ من الناحية السندية، ودلالته جليَّةٌ وواضحةٌ، ويزيد الأمر وضوحاً إذا أضفنا إليه:

أولاً: حديث الغدير المتواتر.

ثانياً: حديث المنزلة المتواتر، فقول النبي الأكرم لأمر المؤمنين (عليه السلام): « أنت مني بمنزلة هارون من موسى »، يثبت جميع المنازل التي كانت لهارون بالنسبة إلى موسى (عليه السلام)، ومن تلك المنازل أن هارون هو الأعلم، والأفضل، والأولى بالإمامة لو بقي بعد نبي الله موسى (عليه السلام)، فيكون أمير المؤمنين (عليه السلام) أيضاً كذلك.

ثالثاً: الأحاديث الكثيرة التي تبلغ المئات في فضل أمير المؤمنين وعلو قدره

ورفعة منزلته (عليه السلام).

إنَّ القضية سوف تكون أكثر جلاءً ووضوحًا، فملاحظة هذه الروايات - في أحادها وفي مجموعها - تنتهي بالباحث المتجرد عن الشبهة والطالب للحقيقة إلى ما عليه الشيعة (أنار الله برهانهم) من أنَّ الإمام مباشرةً بعد رسول الله هو أمير المؤمنين (صلوات الله وسلامه عليها وآلها).

▪ الأمر الثالث: دفع الشبهات حول الحديث الشريف.

وقد حاول البعض المشاغبة على دلالة حديث الطير على أفضليَّة وإمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)، بإثارة جُملةٍ من الشبهات، وهنا نستعرض بعضًا من هذه الشبهات مُدَيِّلَةً بردها ودفعها.

▪ الشبهة الأولى: عدم الملازمة بين (أحبَّ الخلق) والإمامة.

وصاحبها الكابلي حيث يقول: « ولأنَّه ليس بنصِّ على المدَّعى، فإنَّ أحبَّ الخلق الله تعالى لا يجب أن يكون صاحب الزعامة الكبرى، كأكثر الرسل والأنبياء »^(١).

وبيان هذه الشبهة هو: لو كان أمير المؤمنين (عليه السلام) أحبَّ الخلق إلى الله (تعالى)، فلا يلزم أن يكون الإمام الفعلي بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، لأنَّ بعض الأنبياء (عليهم السلام) كان أحبَّ إلى الله (تعالى) في الأمة، ومع ذلك لم يكن الحاكم والزعيم في زمانه، فلا مُلازمة بين كون الشخص أحبَّ الخلق وبين كونه إماماً بالفعل.

وجوابُ هذه الشبهة واضحٌ جدًّا، فإنَّ كون أمير المؤمنين (عليه السلام) هو أحبَّ يعني أنَّه الأفضل، ومناطق الأفضليَّة هو الأكثرية في إتباعه النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، والقسط، والإحسان، والجهاد، والطهارة، والتقوى، ومن كان كذلك فهو أولى

(١): نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، ج ١٤، تصريفات الدهلوي في الحديث وتليساته

بالإمامة من غيره، وجعل الإمامة في غيره قبيح عقلاً، والقرآن الكريم يخاطب مَنْ يحكم بتقديم غير أمير المؤمنين (عليه السلام) مع وجوده قائلاً: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ !
الصفات: ١٥٤.

وأما عدم كون بعض الأنبياء أئمة لهم الزعامة الدينيّة، فهذا لعله من جهة عدم لزوم الإمامة في زمانهم، أو لوجود مَنْ هو أفضل وأكثر هداية وقد جعل إماماً، أو كام إماماً ولكن الناس منعه من حقه ولم يمكنوه، وزاغوا إلى الظالمين، وبعد رسول الله ﷺ تجب الإمامة بالاتفاق بين الخاصّة والعامة إمّا عقلاً أو سمعاً، وأمير المؤمنين (عليه السلام) هو الأفضل بمقتضى حديث الطير، فتكون الإمامة منحصرةً فيه.

▪ الشبهة الثانية: عدم شموليّة الدعاء لعدم الحضور.

وقد ذكرها الكابليّ أيضاً بقوله: «ولأنّه يُحتمل أن يكون الخلفاء غير حاضرين في المدينة حينئذٍ، والكلام يشمل الحاضرين فيها دون غيرهم»^(١).

وإيضاح هذه الشبهة هو: لو كان حديث الطير يُثبت أفضليّة أمير المؤمنين (عليه السلام) وأنه الأجدر بالإمامة، فهو يثبت ذلك بالنسبة لمن كان في المدينة، لأنّ النبيّ ﷺ أراد أن يُحضر شخصٌ من المدينة، ليأكل معه ﷺ، ولا دليل على أنّ مَنْ تقدّم على أمير المؤمنين (عليه السلام) كان في المدينة حتى يثبت أفضليّة أمير المؤمنين (عليه السلام) عليهم.

الجواب:

وهذه الشبهة -أيضاً- شبهةٌ باطلةٌ، وبطلانها واضحٌ بينٌ، وذلك للوجوه

التالية:

(١): نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، ج ١٤، تصريفات الدهلوي في الحديث وتليساته

الوجه الأول: إنَّ بعض الروايات ذكرت وجود من تقدّم على أمير المؤمنين (عليه السلام) كرواية أبي يعلى: « فجاء أبو بكر فردّه، ثمّ جاء عمر فردّه، ثمّ جاء عليٌّ فأذن له ».

الوجه الثاني: إنَّ النبي (صلى الله عليه وآله) لم يقل: اللهم ائتني بأحبّ خلقك في المدينة، فكلمة في المدينة جاء بها الكابليّ من كيسه الخاصّ وأضافها إلى كلام رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فرسول الله (صلى الله عليه وآله) سيّد البلغاء وقد أعطي جوامع الكلم، ويعرف ماذا يقول وكيف يؤدّي مراده، فقوله (صلى الله عليه وآله) « بأحبّ خلقك إليك » يشمل كلّ مخلوق فيشمل من كان في المدينة ومن كان خارجها.

كما أنّ الله (تعالى) قادرٌ على أن يستجيب دعاء النبي (صلى الله عليه وآله) ويأتي من خارج المدينة إلى النبي (صلى الله عليه وآله) إذا كان هو أحبّ الخلق إلى الله (تعالى)، ومع ذلك لم يأذن النبي (صلى الله عليه وآله) بأن يدخل عليه أحدٌ إلاّ الإمام عليّ (عليه السلام)، ولو كان أمير المؤمنين (عليه السلام) ليس أفضل وأحبّ الخلق لما جاء أحدٌ إلى النبي (صلى الله عليه وآله) ذلك اليوم، ولو كان الأحبّ خارج المدينة لما استجاب الله (تعالى) دعاء النبي (صلى الله عليه وآله) ما دام لا يريد أن يأتي بمن هو خارج المدينة بفعلٍ خارقٍ للعادة، ولم يأت أمير المؤمنين (عليه السلام)، أو أتى ولم يؤذن له بالدخول.

فمجيء أمير المؤمنين (عليه السلام) مع إطلاق قول النبي (صلى الله عليه وآله) يدلُّ على أفضليّة الإمام على الخلق طراً من كان منهم في المدينة المنورة أو خارجها.

▪ الشبهة الثالثة: حمل الحديث على إرادة مصداقٍ من المصديق.

وقد ذكرها الكابلي - أيضاً - حيث قال: « ولأنه يحتمل أن يكون المراد بمن هو أحبُّ الناس إليك، كما في قولهم فلانٌ أعدل الناس وأفضلهم، أي: من أعدلهم وأفضلهم »^(١).

فالكابلي يحتمل أن مراد النبي ﷺ « اللهم ائتني بشخصٍ من أحبِّ الخلق إليك ». ولعل عذر صاحب هذه الشبهة هو إنه أفغاني وليس عربياً من أهل اللسان العربي، لذا فهم من « أحبِّ الخلق » أن النبي ﷺ يقول: « بشخصٍ من أحبِّ الخلق »، فأضاف حرف (من) من عنده، ولا شك في أن الفارق كبيرٌ بين معنى كلام رسول الله ﷺ وهذا الاحتمال عند أهل اللسان العربي، فإن العربي لا يفهم من عبارة: هذا أحب الخلق، أن المراد هو إن هذا من أحب الخلق!

وهل يجوز لباحثٍ أن يحتمل مثل هذه الاحتمالات، فيسقط العمل بالنصوص المعتمدة؟ وهل يقبل منه أن يأتي عند هذه الرواية (سئل رسول الله ﷺ أيُّ الأعمال أفضل أو أيُّ الأعمال خيرٌ قال: إيمانٌ بالله ورسوله قيل: ثمَّ أيُّ؟ قال الجهادُ سنأُ العملِ قيل: ثمَّ أيُّ؟ قال ثمَّ حجٌّ مبرورٌ)، فيقول من المحتمل أن المقصود (من الأفضل إيمان بالله ورسوله)؟! أو يأتي عند قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَأَحْضُوا أَيْمَانِكُمْ كَذَلِكَ بِيَمِينِ اللَّهِ لَكُمْ عَائِلَتُهُ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٩﴾ المائدة: ٨٩.

فيقول من المحتمل أن المقصود (ذلك من كفارة أيمانكم إذا حلفتم)؟!

(١): نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، ج ١٤، تصريحات الدهلوي في الحديث وتليساته

▪ الشبهة الرابعة: عدم وجود فضيلة في أكل الطير.

وهذا ما ذكره ابن تيمية، فقد قال: « إنَّ أكل الطير ليس فيه أمرٌ عظيمٌ يناسب أن يجيء أحبُّ الخلق إلى الله ليأكل منه، فإنَّ إطعام الطعام مشروعٌ للبرِّ والفاجر، وليس في ذلك زيادةٌ وقربةٌ عند الله لهذا الآكل، ولا معونةٌ على مصلحة دينٍ ولا دنيا، فأبيُّ أمرٍ عظيمٍ هنا يناسب جعل أحبِّ الخلق إلى الله يفعله؟ »^(١).

فهو يريد أن يقول أيُّ فضلٍ في دعوة أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى الطعام ليأكل مع النبي (صلى الله عليه وآله)، فالإطعام مستحبٌ للغنيِّ والفقير، فأبيُّ خصوصيةٍ في دعوة أحبِّ الخلق إلى الطعام؟

هذا الكلام غريبٌ عجيبٌ، وسببه ضيق الخناق، لأنَّ الحديث متواترٌ ودلالته واضحةٌ، فيراد أن تُدفع دلالته بمثل هذا الكلام، وجوابنا عليه وعلى ما فيه من المشاغبة في ثلاث تعليقات:

الأولى: إنَّ الطعام الذي دُعي إليه أمير المؤمنين (عليه السلام) طعامٌ لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، ومن الشرف العظيم أن يُخصَّص المرء دون سواه من الخلق بالأكل مع أفضل الخلق طراً، وهو النبي الخاتم (صلى الله عليه وآله)، إن هذه الشبهة لم تستخف بأكل أمير المؤمنين (عليه السلام) مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلا بعد أن استخفت برسول الله نفسه.

الثانية: لم يرد في الحديث أنه أُهدي إلى النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) طعاماً، وقال النبي الخاتم (صلى الله عليه وآله): ادعُ علياً يأكل منه، حتى يُقال ما هي الخصوصية في دعوة شخصٍ إلى أن يأكل الطعام مع شخصٍ آخر، وإنَّها الوارد يشتمل على أمرين:

أولهما: قول النبي (صلى الله عليه وآله): « اللهم اتني بأحبِّ خلقك إليك ».

(١): منهاج السنَّة، ج ٧، فصل قال الرافضي: الثامن: خبر الطائر، ص ٣٧٤.

ثانيهما: أن أنس منع أمير المؤمنين (عليه السلام) ثلاث مراتٍ، لأنه أراد أن يكون ذلك الشخص من قومه - من الأنصار -.

فهذان يدلان على رفعة درجة ومنزلة من يكون موضعاً لاستجابة دعاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولهذا أراد أنس ذلك لقومه، ولكن قصر فهم ابن تيمية فلم يفهم ما فهمه أنس، هذا إن أحسنا الظن به، ولسنا نفعل.

الثالث: إن أكل الطير في نفسه نعمةٌ، وقد ذكر الله تعالى هذه النعمة مُمتناً بها في وصف نعيم أهل الجنة فقال: ﴿وَلَحْمَ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾ (الواقعة: ٢١)، فما الضير في أن يتفصّل الله تعالى بهذه النعمة على أحبّ الخلق إليه، فيكون هذا التفصّل مع بيان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بغرض تحديد من هو الأفضل والأجدر بالاتباع.

والملفت للنظر أن ابن تيمية في مقام تفضيل أبي بكرٍ على أمير المؤمنين (عليه السلام) تمسك برواية أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يؤمّ الناس بالصلاة فقال: وأيضاً فإنّ الصديق استخلفه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على [الصلاة] التي هي عمود الإسلام^(١)، -مُضافاً إلى ضعفها حسب مبانينا الحديثية والرجالية- إنّ دين العامة على جواز الصلاة خلف كلّ برٍّ وفاجر، وقد قال ابن تيمية نفسه: «وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلّون خلف الحجاج بن يوسف، وكان الصحابة والتابعون يصلّون خلف ابن أبي عبيد، وكان مُتّهماً بالإلحاد وداعياً إلى الضلال»^(٢).

فلماذا لم يقل هنا أن إمامة الجماعة ليس فيها أمرٌ عظيمٌ يناسب الحكم بالأعلمية؟ فإنّ إمامة الجماعة مشروعة للبرِّ والفاجر؟!

(١): الفتاوى الكبرى: ج ١، ص ٣٧١.

(٢): مجموع الفتاوى: ج ٣ ص ٢٨١.

▪ الشبهة الخامسة: مناقضة الحديث لمعتقد الشيعة.

قال ابن تيمية في منهاج سنته: « إنَّ هذا الحديث يناقض مذهب الرافضة، فإنهم يقولون: إنَّ النبي ﷺ كان يعلم أنَّ عليًّا أحبُّ الخلق إلى الله، وأنَّه جعله خليفةً من بعده. وهذا الحديث يدلُّ على أنَّه ما كان يعرف أحبَّ الخلق إلى الله »^(١).

فكأنه يريد أن يقول أنَّه إذا صحَّ هذا الحديث، فمعناه أنَّ النبي ﷺ لا يعلم أنَّ أمير المؤمنين (عليه السلام) أحبُّ الخلق إلى الله ﷻ، وهذا على خلافٍ مُعتقد الشيعة؛ حيث يعتقدون أنَّ النبي ﷺ نصَّ على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأخبر أنَّ أمير المؤمنين (عليه السلام) هو أفضل الأمة.

الجواب:

وهذه الشبهة واهيةٌ كسابقها؛ إذ لا يوجد في الحديث ما يدلُّ على عدم علم النبي ﷺ بأفضليَّة أمير المؤمنين (عليه السلام) لا بالدلالة المطابقيَّة، ولا بالدلالة التضمينيَّة، ولا بالدلالة الالتزامية كما قال السيد حامد حسين اللكهنوي (عليه السلام)^(٢)، فقد أراد رسول الله ﷺ أن يأتي أحبُّ الخلق، فجاء أحبُّ الخلق - وهو أمير المؤمنين (عليه السلام) - وقد يكون عدول النبي ﷺ عن ذكر اسم أمير المؤمنين إلى وصفه لإظهار فضل أمير المؤمنين (عليه السلام) واختصاصه بالنبي ﷺ، فالحديث لا ينافي ما عليه الشيعة من أفضليَّة الإمام علي (عليه السلام).

على أن قوله: « كان يعلم أنَّ عليًّا أحبُّ الخلق إلى الله، وأنَّه جعله خليفةً من بعده »، يمكن أن يُدفع بما لا نختاره، غير أنَّه ينفع للدفع، وذلك أن يُقال: لو قال

(١): ج٧، فصل قال الرافضي: الثامن: خبر الطائر، ص ٣٧٤.

(٢): نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، ج ١٤، مع ابن تيمية الحراني، بطلان دعوى

دلالة الحديث على أنَّ النبي ما كان يعرف أحبَّ الخلق، ص ١٧٤.

شيعيٌّ أنّ رسول الله ﷺ كان يعلم أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) أفضل الناس بعده، ونصّ عليه بالإمامة، ولكن لا يعلم أنّه أفضل الخلق طراً حتى الملائكة وغيرهم، فأراد معرفة ذلك بهذا الدعاء؛ فإنّ قول هذا القائل يدفع شبهة ابن تيمية على تقدير التسليم بدلالة الحديث على عدم علم النبي ﷺ .

▪ الشبهة السادسة: تعارض الروايات مع حديث الطير.

وقد صاغ ابن تيمية هذه الشبهة بقوله: « إنّ الأحاديث الثابتة في الصحاح، التي أجمع أهل الحديث على صحتها وتلقيها بالقبول، تُناقض هذا، فكيف تعارض بهذا الحديث المكذوب الموضوع الذي لم يصحّحوه؟ »^(١)، ثم أورد روايات في أبي بكرٍ وعائشة وأنها أحبُّ الخلق إلى رسول الله ﷺ .

الجواب:

إنّ هذه الشبهة هي الأضعف في هذه الشبهات كلّها، حيث يحاول المخالفون في هذه الشبهة إضعاف حديث الطير بوجود ما يعارضه من روايات تدلُّ على أفضلية أبي بكرٍ أو أنّ أسامة أحبُّ إلى النبي ﷺ أو أنّ عائشة أحبُّ إلى النبي ﷺ .

وجوابنا باختصارٍ وإيجازٍ مفيدٍ هو: إنّ كلّ هذه الروايات آحادٌ لا تُعارض الحديث المتواتر، وهو حديث الطير، وهي أيضاً لم تنقل في مصادرنا ومن طرقنا، فهي لا قيمة لها عندنا.

(١): منهاج السنة، ج٧، فصل قال الرافضي: الثامن: خبر الطائر، ص ٣٧٥.

○ وصفوة القول هي:

إنَّ منَ الواضحِ البيِّنِ دلالةَ حديثِ الطيرِ على أفضليَّةِ أميرِ المؤمنينَ (عليه السلام)، وهذا هو وجهُ تمسُّكِ الشيعةِ بهذا الحديثِ الشريفِ، ووجهُ إقامةِ الحافظِ ابنِ السَّقَا الواسطيِّ وغسلِ الأرضِ من تحتِه لِما حدثَ به^(١)، ووجهُ محاولةِ ابنِ تيميَّةِ وغيره إضعافِ هذا الحديثِ الشريفِ بمثلِ هذهِ الشبهاتِ الواهيةِ والضعيفةِ.

(١): تقدّم نقله تحت عنوان: وقفةٌ مع كلماتِ التضعيفِ لحديثِ الطيرِ المشوي.



المقدمة السادسة :
عدم اجتماع الإمامة في أخوين
بعد الإمام الحسن والحسين عليهما السلام

هذه المقدمة مهمةٌ جدًّا، وبحسبِ تَبَعِي لم تُبَحْثْ بحثًا مُستفيضًا، ولهذا أقف عندها لأبحث فيها بنحوٍ من العمق والتفصيل، وبحثنا حولَ عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام سوف يكون في جهاتٍ، وهي باختصار:

- الجهة الأولى: استعراض الروايات.
- الجهة الثانية: عناية علمائنا المتقدمين والله خيرهم بها.
- الجهة الثالثة: أسانيد الروايات.
- الجهة الرابعة: التأمل في أسانيد الروايات.

○ الجهة الأولى: استعراض الروايات:

بيّنت هذه المقدمة في جملةٍ من الروايات، ومنها:

(١)

ما رواه ثقة الإسلام الكليني عليه السلام في (الكافي): « عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تعود الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين أبدًا، إنما جرت من عليّ بن الحسين كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ٧٥ الأنفال: ٧٥، فلا تكون بعد عليّ بن الحسين عليه السلام إلا في الأعقاب وأعقاب الأعقاب» ^(١).

(١): ج ١، باب ثبات الإمامة في الأعقاب وأئمتها لا تعود في أخ ولا عمٍّ وغيرهما من القرابات، ح ١، الإمامة والتبصرة من الحيرة، باب أنّ الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام.

(٢)

ما رواه الكليني قده: « عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه سُئِلَ: أتكون الإمامة في عمٍّ أو خالٍ؟ فقال: لا، فقلت: ففي أخٍ؟ قال: لا، قلت: ففي من؟ قال: في ولدي، وهو يومئذٍ لا ولد له ^(١) .

(٣)

ما نقله في الكافي - أيضاً - عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: « لا تجتمع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين وإنما هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب ^(٢) .

وقد نقل والد الشيخ الصدوق قده هذه الرواية في كتابه «الإمامة والتبصرة من الحيرة ^(٣) . وما نقله الشيخ الصدوق قده في (كمال الدين وتمام النعمة): « عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في قوله عز وجل: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يُرْجَعُونَ ﴾ (٢٨) الزخرف: ٢٨، إنها في الحسين عليه السلام تنتقل من ولدٍ إلى ولدٍ لا ترجع إلى أخٍ ولا إلى عمٍّ ^(٤) .

○ الجهة الثانية: عناية علمائنا المتقدمين رحمهم الله

وقد اهتم علماءنا الأعلام المتقدمون عليهم السلام بنقل الروايات الناصّة على عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسنين عليهم السلام في أصحّ كتبهم، ونشير هنا لبعض أسماء هؤلاء الأعلام الذين نقلوا هذه الروايات:

(١): ج ١، باب ثبات الإمامة في الأعقاب وأنها لا تعود في أخٍ ولا عمٍّ وغيرهما من القربان، ح ٣.

(٢): ج ١، باب ثبات الإمامة في الأعقاب وأنها لا تعود في أخٍ ولا عمٍّ وغيرهما من القربان، ح ٤.

(٣): باب في أنّ الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين عليهم السلام، ج ٤٢.

(٤): ج ٢، باب ما روي في أنّ الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الحسن والحسين عليهم السلام، ح ٤.

▪ العلم الأول: ثقة الإسلام الكليني عليه السلام (١):

اتفق علماءنا قاطبةً على جلاله قدره وعلو شأنه، وقد كان عليه السلام يُحدّث في سنة ٣٢٧، وهذا يدلُّ على أنه كان في زمن السفراء الخاصين عليهم السلام، وفي كتابه (الكافي) عقد باباً بعنوان: « ثبات الإمامة في الأعتاب وأنها لا تعود في أخ ولا عم ولا غيرها من القربات »، ونقل في هذا الباب خمس روايات عن الإمامين الصادق والرضا عليهما السلام.

▪ العلم الثاني: الشيخ أبو الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (٢):

والد الشيخ الصدوق عليه السلام، وهو من طبقة الشيخ الكليني عليه السلام وقد توفي سنة ٣٢٩، أي في نفس السنة التي توفي فيها السفير الرابع عليه السلام.

وقد عقد الشيخ علي بن الحسين القمي في كتابه (الإمامة والتبصرة من الحيرة) بابين: الباب الأول بعنوان: (باب في أن الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام)، والباب الثاني بعنوان: (أن الإمامة لا تكون في عم ولا خال ولا أخ)، وذكر في هذين البابين من ص ٥٦ وما بعدها سبع روايات عن الإمام الباقر، والإمام الصادق، والإمام الرضا عليهم السلام.

(١): قال الشيخ النجاشي: « محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني، شيخ أصحابنا في وقته بالري، ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث، وأثبتهم، صنّف الكتاب الكبير المعروف بالكليني ويسمى الكافي في عشرين سنة »، رجال النجاشي، رقم ١٠٢٦، ص ٣٧٧.

(٢): قال الشيخ النجاشي: « علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، أبو الحسن، شيخ القميين في عصره ومتقدمهم، وفقههم، وثقتهم، كان قدم العراق واجتمع مع أبي القاسم الحسين بن روح - السفير الرابع - عليه السلام، وسأله مسائل.. له كتب، منها: كتاب الإمامة، كتاب التبصرة من الحيرة »، رجال النجاشي، رقم ٦٨٣، ص ٢٦١.

▪ العلم الثالث: الشيخ أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي^(١):

المعروف بالشيخ الصدوق قده، فقد عقد في كتابه (كمال الدين وتمام النعمة)^(٢) باباً بعنوان: (باب ما روي في أن الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام)، أورد فيه تسع روايات عن الإمامين الصادقين عليهما السلام، ونقل في كتاب (العلل)^(٣) عدة روايات في الباب (١٥٦): (العلّة التي من أجلها صارت الإمامة في ولد الحسين دون الحسن عليهما السلام).

▪ العلم الرابع: الشيخ أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي الهذلي^(٤):

المتوفى في سنة ٣٤٥، وهو جدُّ الشيخ الطوسي رحمته الله فقد ذكر في كتابه (إثبات الوصية)^(٥)، رواية عن أمير المؤمنين عليه السلام تدلُّ على عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام.

(١): يقول السيّد الخوئي قده في مُعْجَم رِجَالِ الْحَدِيثِ ج ١٧: «قال الشيخ- الطوسي -: محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، جليل القدر، يكنى أبا جعفر، كان جليلاً، حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار، لم ير في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه، له نحو من ثلاثمائة مُصَنَّف، وفهرست كتبه معروف».

(٢): ج ٢، ص ٤٤٢.

(٣): ج ١، ص ٢٧٤.

(٤): قال الشيخ النجاشي: «له كتابُ المقالات في أصول الدِّيَّات، كتاب الاستبصار، كتاب الصّفوة في الإمامة، كتاب الهداية إلى تحقيق الولاية، رسالة إثبات الوصية لعلي بن أبي طالب عليه السلام». رجال النجاشي، رقم ٦٦٥، ص ٢٥٤.

(٥): ص ١٧٣.

■ العلم الخامس: الشيخ الطوسي رحمته الله (١):

تعرض في كتاب (الغيبة) (٢) للردّ على مذهب الفطحيّة القائلين باجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام فقال: « وقد بينا فساد قول الذاهبين إلى إمامة جعفر بن عليّ من الفطحيّة، الذين قالوا بإمامة عبد الله بن جعفر لما مات الصادق عليه السلام، فلما مات عبد الله ولم يخلف ولداً رجعوا إلى القول بإمامة موسى بن جعفر»، فهم جمعوا الإمامة في أخوين: عبد الله والإمام الكاظم عليهما السلام، فقال الشيخ الطوسي في مقام التعليق على مذهب هؤلاء: « ولأنّه لا خلاف بين الإماميّة أنّ الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الحسن والحسين، وقد روي في ذلك أخباراً كثيرة»، وعبارته المهمّة جداً في المقام قوله رحمته الله بأنّ الأصحاب: « روي في ذلك أخباراً كثيرة».

■ العلم السادس: الشيخ ابن شهر آشوب رحمته الله (٣):

فقد ذكر في مؤلّفه (مناقب آل أبي طالب) (٤) ذلك، فقال: « لما مضى الرضا جاء محمّد بن جمهور العمي، والحسن بن راشد، وعليّ بن مدرّك، وعليّ بن مهزيار

(١): يقول السيّد الخوئي رحمته الله في معجم رجال الحديث ج ١٨: « قال السيّد التفرشي في النقد: محمّد بن محمّد بن الحسن الطوسي رحمته الله: نصير الملة والدين، قدوة المحقّقين، سلطان الحكماء والمتكلّمين، انتهت رئاسة الإماميّة في زمانه إليه، وأمره في علوّ قدره، وعظم شأنه، وسمو رتبته، وتبحّره في العلوم العقليّة والنقليّة، ودقّة نظره، وإصابة رأيه... أشهر من أن يذكر».

(٢): ص ١٣٥.

(٣): يقول السيّد الخوئي رحمته الله في معجم رجال الحديث ج ١٧: « وقال الشيخ الحرّ في تذكرة المتبحّرين (٨٥١): « الشيخ رشيد الدين محمّد بن عليّ بن شهر آشوب المازندراني السروي: كان عالماً، فاضلاً، ثقةً، محدّثاً، محقّقاً، عارفاً بالرجال والأخبار، أدبياً، شاعراً، جامعاً للمحاسن»، توفي سنة ٥٨٨هـ.

(٤): ج ٤، باب إمامة أبي جعفر محمّد بن علي التقي عليه السلام، ص ٤١٤.

-وهؤلاء من وجوه الشيعة وعلما الطائفة- وخلق كثير من سائر البلدان إلى المدينة، وسألوا عن الخلف بعد الرضا، فقالوا: بصريا، وهي قرية أسسها موسى بن جعفر عليه السلام على ثلاثة أميال من المدينة، فجتنا ودخلنا القصر، فإذا الناس فيه متكاسون فجلسنا معهم، إذا خرج علينا عبد الله بن موسى وهو شيخ -وهو أخو الإمام الرضا وهم يطلبون الإمام بعد الرضا عليه السلام - فقال الناس -أي عامتهم-: هذا صاحبنا، فقال الفقهاء: قد روينا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنه لا تجتمع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين وليس هذا صاحبنا».

○ الجهة الثالثة: أسانيد الروايات.

بحسب تتبعي لهذه الروايات الشريفة وملاحظة أسانيدها وقفت على ثلاثة وعشرين طريقاً، وبعض هذه الطرق معتبرة وصحيحة، وهي تتشكل من أجلاء الطائفة، ولا يوجد فيها من قدح وطعن فيه بحسب قواعد الجرح والتعديل في مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وسوف أعرض هنا الطرق الصحيحة التي تم الوقوف عليها:

■ الطريق الأول:

ما اعتمد عليه ثقة الإسلام الكليني عليه السلام في كتاب (الكافي) وهو: «عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن الحسين بن ثوير بن أبي فاختة عن أبي عبد الله عليه السلام»^(١)، وهذا الطريق جميع رواته ثقات، وفيهم من أجلاء الطائفة كعلي بن إبراهيم، ومحمد بن عيسى، ويونس عليه السلام، وبعضهم من المتخصصين في علم الكلام مثل يونس.

(١): ج ١، باب ثبات الإمامة في الأعقاب وأنها لا تعود في أخ ولا عم وغيرهما من القرابات.

■ الطريق الثاني:

ما اعتمد عليه ثقة الإسلام الكليني عليه السلام، وهو: « عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام »^(١).

■ الطريق الثالث:

ما اعتمد عليه ثقة الإسلام الكليني عليه السلام أيضًا، وهو: « عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن سليمان بن جعفر الجعفري، عن حماد بن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام »^(٢).

■ الطريق الرابع:

طريق الشيخ علي بن بابويه القمي والد الشيخ الصدوق عليهما السلام، وهو: « عن سعد، عن محمد بن الوليد، عن يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله عليه السلام »^(٣)، وهذا السند صحيح، لأنَّ محمدًا بن الوليد هو البجليّ بقرينة رواية سعد بن عبد الله شيخ والد الصدوق عنه، وروايته - هو أي: محمد بن الوليد - عن يونس بن يعقوب.

■ الطريق الخامس:

طريق والد الشيخ الصدوق عليه السلام أيضًا، وهو: « عن سعد، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن سليمان بن جعفر الجعفري، عن حماد بن عيسى الجهني، عن أبي عبد الله عليه السلام »^(٤).

(١): ج ١، باب ثبات الإمامة في الأعقاب وأنها لا تعود في أخٍ ولا عمٍّ وغيرهما من القرابات.

(٢): ج ١، باب ثبات الإمامة في الأعقاب وأنها لا تعود في أخٍ ولا عمٍّ وغيرهما من القرابات.

(٣): الإمامة والتبصرة من الحيرة، باب أنَّ الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام.

(٤): الإمامة والتبصرة من الحيرة، باب أنَّ الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام.

▪ الطريق السادس:

طريق والد الشيخ الصدوق عليه السلام وهو: « عن سعدٍ، عن أحمد بن محمدٍ، ومحمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل بن بزيعٍ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام »^(١).

▪ الطريق السابع:

طريق الشيخ الصدوق عليه السلام قال: « حدثنا أبي، ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما قالوا: حدثنا سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، عن الحسين بن ثوير بن أبي فاختة، عن أبي عبد الله عليه السلام »^(٢).

▪ الطريق الثامن:

للشيخ الصدوق عليه السلام قال: حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل عليه السلام قال: « حدثنا علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن غير واحدٍ، عن أبي بصيرٍ، عن أبي عبد الله عليه السلام »^(٣)، وهذا طريقٌ معتبرٌ، بناءً على وثيقة أحمد بن محمد بن عبد الله البرقي وحجّة مراسيل ابن أبي عمير.

(١): الإمامة والتبصرة من الحيرة، باب أنّ الإمامة لا تكون في عمّ ولا خالٍ ولا أخ.

(٢): كمال الدين وتمام النعمة، ج ٢، باب ما روي في أنّ الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام.

(٣): كمال الدين وتمام النعمة، ج ٢، باب ما روي في أنّ الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام.

▪ الطريق التاسع:

طريق الشيخ الصدوق عليه السلام قال: « حدّثنا محمد بن موسى بن المتوكل عليه السلام قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى قال: حدّثنا الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام ^(١) .

▪ الطريق العاشر:

طريق الشيخ الطوسي عليه السلام إلى: « محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري - وطريقه عليه السلام إلى الحميري طريقٌ مُعتبرٌ - عن أبيه، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، عن الحسين بن ثوير بن أبي فاختة، عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٢) .

فهذه عشرة كاملة من الطرُق المتعدّدة المُعتبرة، وهي نقلت مع غيرها روايات عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، وهذا يدلّنا على وفرة هذه الروايات، ووفرة الطرُق التي نقلتها، حتّى صار مضمونها واضحاً جلياً عند الطائفة، ولهذا نقل ابن شهر آشوب على ما نقلنا سابقاً: أنّ الفقهاء قالوا - وبضرسٍ قاطعٍ - روينا عن الإمام الباقر والصادق عليهما السلام أنّ الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام .

ولقد كانت هذه الروايات الواضحة والجليّة سبباً للإطاحة بكثيرٍ من الدّعاوى الباطلة التي أُدعيَ فيها ثبوت الإمامة لأحد إخوان الأئمّة عليهم السلام، أو أبناء عموماتهم كادّعاء الإمامة في الحسينين، وهذا ما ذهبت إليه الفرقة التي عُرفت بالمحمّدية، حيث إنّها اعتقدت بإمامة الإمامين السّجّاد والباقر عليهما السلام، ثمّ نقلت الإمامة إلى أبناء عموماتهم

(١): كمال الدين وتمام النعمة، ج ٢، باب ما روي في أنّ الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الحسن

والحسين عليهما السلام .

(٢): الغيبة: ص ١٣٦ .

منَ الحسينين، وقد ردّ العلماء عليهم برواياتِ بقاء الإمامة في الأعقاب بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام.

○ الجهة الرابعة: التأمل في أسانيد الروايات.

استعرضنا - فيما تقدّم - عدّة طرقٍ صحيحةٍ لروايات عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، ونريد هنا أن نقف وقفةً تدقيقٍ في هذه الأسانيد المُعتبرة لنستكشف بعض الأمور التي تُبيّنُ جوَّ علماء الشيعة العامّ مع حقيقة عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الحسينين عليهما السلام.

إنَّ الأسانيد التي ذكرناها كنزٌ ينبغي أن نأخذ منه جواهرَ وضوحِ المسألة في عصر ظهور الأئمة عليهم السلام، ويمكن أن نظفر بأمرين أساسيين:

▪ الأمر الأول: جلالة قدر الرواة.

فإنَّ أجلاء الطائفة (أنار الله تعالى بُرهانهم) والمُعول عليهم في نقل الروايات قد وقعوا في أسانيد هذه الروايات الشريفة، ممّا يدلُّ على أنّها قد نُقلت كابرًا عن كابر، وأذكر بعض هؤلاء الأجلاء:

▪ العلم الأول: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعريّ:

قال فيه الشيخ النجاشي قدس سره: « أبو القاسم شيخُ هذه الطائفة، وفقهها، ووجهها - أي هو شيخ الطائفة في زمانه - كان سمع من حديث العامة شيئًا كثيرًا وسافر في طلب الحديث - إلى أن يقول -: وصنّف سعدٌ كتبًا كثيرةً وقع إلينا منها - ثم أخذ في ذكر بعض هذه الكتب وذكر منها -: الضياء في الردّ على المُحمّديّة والجعفرية،

كتابُ فرقِ الشيعة، كتابُ الرّدِّ على الغلاة، كتابُ الإمامة^(١)، ومن المحتمل قوياً أنَّه نقل روايات عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام في هذه الكتب، لا سيما كتاب الرّدِّ على المُحمّديّة؛ لأنّهم قالوا بإمامة الإمامين السّجّاد والباقر عليهما السلام ثمّ نقلوا الإمامة إلى أبناء عمومتهم الحسنين، وهذا خلاف الروايات التي دلّت على أنّ الإمامة في الأعقاب بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، ولا تجمع في أخوين، ولا تتقل إلى أبناء العمّ والحال.

■ العلم الثاني: محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب (أبو جعفر الزيّات الهمداني):

قال فيه الشيخ النّجاشيّ قدس سرّه: « جليلٌ من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقةٌ، عينٌ، حسن التّصنيف، مسكونٌ إلى روايته، له كتابُ التوحيد، كتاب المعرفة والبداء، كتاب الرّدِّ على أهل القدر، كتاب الإمامة، كتاب اللؤلؤة، كتاب وصايا الأئمّة عليهم السلام، كتاب النوادر^(٢)، ومن المحتمل قوياً أنَّه نقل روايات عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام في كتاب الإمامة.

■ العلم الثالث: محمّد بن إسماعيل بن بزيع:

قال فيه الشيخ النّجاشيّ اغفر الله له: « كان من صالحى هذه الطائفة وثقتهم، كثيرُ العمل، له كتبٌ منها: كتابُ ثواب الحجّ، وكتاب الحجّ. وقال محمّد بن عمر الكشي: كان محمّد بن إسماعيل بن بزيع من رجال أبي الحسن موسى عليه السلام وأدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام. أخبرنا والدي اغفر الله له قال: أخبرنا محمّد بن عليّ بن الحسين قال: حدّثنا محمّد بن عليّ ماجلويه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عليّ بن معبد، عن الحسين بن

(١): معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي قدس سرّه، ج ٩.

(٢): معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي قدس سرّه، ج ١٦.

خالد الصيرفي، قال: كُنَّا عند الرِّضَا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ونحن جماعةٌ، فذكر مُحَمَّدًا بنَ إِسْمَاعِيلَ بنِ بَزِيْعٍ، فقال (عَلَيْهِ السَّلَامُ): وددتُ أَنْ فيكم مثله «^(١)».

■ العلم الرَّابِع: مُحَمَّدُ بنُ عَيْسَى بنِ عُبَيْدِ بنِ يَقْتَنِ:

قال فيه النّجاشيُّ إِغْلَمَةُ: « جليلٌ في أصحابنا، ثقةٌ، عيْنٌ، كثيرُ الرّواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفرٍ الثّاني (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مَكاتِبَةً ومُشافهَةً - إلى أن يقول - وله من الكُتُبِ كتابُ الإمامة، كتابُ الواضحِ المكشوفِ في الرّدِّ على أهلِ الوقوف، كتابُ المعرفة «^(٢)».

ومنَ المُحتملِ أَنَّهُ نقلَ رواياتٍ عدمِ اجتماعِ الإمامةِ في أخوينَ بعدَ الإمامينِ الحسنِ والحسينِ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ) في كتابِ الإمامة.

■ العلمُ الخَامِس: عَلِيُّ بنُ رِئَاب:

قال فيه النّجاشيُّ فَدَيْلَةُ: « كوفيٌّ، روى عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، ذكره أبو العبّاس وغيره وروى عن أبي الحسن (عَلَيْهِ السَّلَامُ) له كُتُبٌ منها: كتابُ الوصيّةِ والإمامة، وكتابُ الدّيّات «.

وقال الشيخ الطوسيُّ فَدَيْلَةُ: « عليُّ بنُ رِئَابِ الكوفيِّ، له أصلٌ كبيرٌ، وهو ثقةٌ جليلُ القدرِ «^(٣)». ومنَ المُحتملِ قوياً أَنَّهُ نقلَ رواياتٍ عدمِ اجتماعِ الإمامةِ في أخوينَ بعدَ الإمامينِ الحسنِ والحسينِ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ) في كتابِ الإمامة.

(١): معجم رجال الحديث، السيد الخوئي فَدَيْلَةُ، ج ١٦.

(٢): معجم رجال الحديث، السيد الخوئي فَدَيْلَةُ، ج ١٨.

(٣): معجم رجال الحديث، السيد الخوئي فَدَيْلَةُ، ج ١٣.

▪ العلم السادس: عبد الله بن جعفر بن الحسن بن مالك بن جامع الحميري:

قال فيه النجاشي قَدِّسَ اللهُ تَعَالَى: « القمّي، شيخ القميين ووجههم، قدم الكوفة سنة نيفٍ وتسعين ومائتين، وسمع أهلها منه فأكثرُوا، وصنّف كتبًا كثيرةً يُعرف منها: كتاب الإمامة، كتاب الدلائل، كتاب العظمة والتوحيد، كتاب الغيبة والحيرة»^(١). ومن المُحتمل قوياً أَنَّهُ نقل روايات عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عَلَيْهِمَا السَّلَام في كتاب الإمامة، وفي كتاب الغيبة والحيرة.

▪ العلم السابع: محمد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحميري:

قال فيه النجاشي قَدِّسَ اللهُ تَعَالَى: « أبو جعفر القمّي، كان ثقةً، وجهاً، كاتبَ صاحب الأمر عَلَيْهِ السَّلَام وسأله مسائل في أبواب الشريعة -إلى أن يقول- وكان له إخوة جعفر والحسين وأحمد كلهم كان له مكاتبة -فهذا البيت كان عظيماً رفيع القدر في زمن الغيبة الصغرى- ولمحمد كتبٌ، منها: كتاب الحقوق، كتاب الأوائل، كتاب السماء، كتاب الأرض، كتاب المساحة والبلدان، كتاب إبليس وجنوده، كتاب الاحتجاج»^(٢). ومن المُحتمل قوياً أَنَّهُ نقل روايات عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عَلَيْهِمَا السَّلَام في كتاب الاحتجاج.

ويوجد أيضاً علماء أجلاء كانوا يُشكّلون وجهاً للشيعة في زمانهم مثل: محمد بن يحيى، أحمد بن محمد بن عيسى، وغير هؤلاء لم أنقل أسماءهم كي لا يخرج المقام عن الهدف من هذه السلسلة، لأنَّ البحث سيطول إذا أردنا أن نذكر كلَّ عالمٍ، وذكر

(١): معجم رجال الحديث، السيد الخوئي قَدِّسَ اللهُ تَعَالَى، ج ١١.

(٢): معجم رجال الحديث، السيد الخوئي قَدِّسَ اللهُ تَعَالَى، ج ١٧.

ما قيل فيه من مدحٍ وثناءٍ.

▪ الأمر الثاني: اختلافُ مدارس الرواة.

فقد نُقلت هذه الروايات من علماء ينتمون إلى المدارس الشيعية المختلفة، فقد نقل الروايات من كان في الكوفة، كعلي بن رئاب، ويونس بن يعقوب، وعبد الرحمن بن أبي نجران، ونقلها القمي، كالحميري وابنه وعلي بن إبراهيم القمي، والشيخ الصدوق ووالده، ونقلها -أيضاً- أتباع مدرسة الرّي، كالشيخ الكليني، وبعض مشائخه، ونقلها كذلك من كان في مدرسة بغداد، كالشيخ الطوسي، وأستاذه الشيخ المفيد الذي وقع في طريق الشيخ الطوسي إلى الحميري، فتعدّد مدارس نقلة هذه الروايات يدلُّ على اشتهار هذه الروايات ووضوحها في العصور المتقدمة في مدارس الشيعة المختلفة وبقاعهم المتعدّدة، وهذا ما يجعل هذه الروايات فوق الشبهات.

▪ الشيخ النوبختي ومُقدّمات السيّد حكيمة:

ذكرنا أنّ دليل السيّد حكيمة رضي الله عنه يتكوّن من مقدّماتٍ، وبعضها مُصرّحٌ به في كلامها، وبعضها ليس مُصرّحاً به، وإنّما الدليل يعتمد عليه، وقد انتهينا - والله تعالى الحمد - من بيان هذه المُقدّمات، وذكرنا الأدلّة التي تُثبت كلّ مقدّمة منها.

وقد استفاد بعض الأعلام قديماً من هذا الدليل بمُقدّماته، ومنهم صاحب كتاب (فرق الشيعة) وهو الحسن بن موسى النوبختي رضي الله عنه^(١)، فإنّ النوبختي - وهو من كبار مُتكلّمي الشيعة في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع - ذكر دليل السيّد الجليّة حكيمة رضي الله عنها، وذكر أنّ الشيعة قد انقسموا إلى فرقٍ مُتعدّدة، وقال: إنّ الفرقة

(١): بناءً على أنّ كتاب (فرق الشيعة) يختلف عن كتاب (المقالات والفرق)، لسعد بن عبد الله

المُحَقَّة من هذه الفرق هي الفرقة الإمامية التي اعتقدت بوجود ولدٍ للإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وقد ذكر هذا الدليل بعرض مُقَدِّمات، منها: عدم اجتماع الإمامة في أخوين، وأنَّ السنن الجارية في الأئمة السابقين هي إنَّهم من أهل البيت (عليهم السلام)، وأنَّ الإمامة بالنصِّ، ولا يخلو زمانٌ من وجود إمامٍ من أئمة أهل البيت (عليهم السلام).

فقال عليه السلام ما نصّه: « وقالت الفرقة الثانية عشر وهم الإمامية، ليس القول كما قال هؤلاء كلَّهم -أي ليس الحقّ ما ذهب إليه الفرق السابقة- بل الله سبحانه في الأرض حجّةٌ من ولد الحسن بن علي -أي: الإمام العسكري (عليه السلام)-، وأمر الله بالبحر، وهو وصيُّ لأبيه على المنهاج الأوّل، والسنن الماضية، ولا تكون الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين (عليهما السلام)، ولا يجوز ذلك ولا تكون إلّا في غيبة^(١) الحسن بن علي -أي: الإمام العسكري (عليه السلام) - إلى أن ينقضي الخلقُ مُتَّصلاً ذلك ما اتصلت أمور الله تعالى، ولو كان في الأرض رجلان لكان أحدهما الحجّة، ولو مات أحدهما لكان الآخر الحجّة ما دام أمرُ الله ونهيه قائمان في خلقه، ولا يجوز أن تكون الإمامة في عقب من لم تثبت له إمامةٌ، ولم تلزم العباد به حجّة، ممَّن مات في حياة أبيه ولا في ولده ».

إلى أن يقول: « .. وهذا الذي ذكرناه هو المأثور عن الصادقين، الذي لا تدافع له بين هذه العصابة، ولا شكّ فيه لصحة مُخرجه، وقوة أسبابه، وجودة إسناده، ولا يجوز أن تخلو الأرض من حجّة، ولو خلت ساعةٌ لساخت الأرض ومن عليها، ولا يجوز شيءٌ من مقالات هذه الفرق كلّها، فنحن مستسلمون بالماضي وإمامته، مقرّون بوفاته، معترفون بأنَّ له خلفاً قائماً من صُلبه، وأنَّ خلفه هو الإمام من بعده حتى يظهر ويُعلن أمره، كما ظهر وأعلن أمر من مضى قبله من آبائه، ويأذن الله في ذلك، إذ الأمرُ لله يفعل ما يشاء، ويأمر بما يريد من ظهوره وخفائه، كما قال أمير المؤمنين (عليه السلام):

(١): قال في المصدر: كذا في النسخ المخطوطة، ولعلّ الصحيح في عقب.

اللهم إنك لا تخلي الأرض من حُجَّةٍ لك على خلقك، ظاهرًا معروفًا، أو خائفًا مغمورًا، كيلا تبطل حُجَّتكَ وبيِّناتك»^(١).

○ إبطال المذاهب المنتسبة إلى التشيع.

وقد استفاد علماءنا المتقدِّمون عليهم السلام من هذا الدليل في إثبات العقيدة المهدوية الخاصَّة، كما أنَّ علماءنا عليهم السلام استفادوا من مُقدِّمات هذا الدليل في إبطال كثيرٍ من المذاهب التي تتحلل التشيع، وسوف نستعرض بعضًا من هذه المذاهب، وهي باختصار:

- المذهب الأوَّل: الكيسانيَّة.
- المذهب الثاني: الزيدية.
- المذهب الثالث: الإسماعيلية.
- المذهب الرَّابع: المُغربية.
- المذهب الخامس: المحمّدية.
- المذهب السادس: الفطحية.
- المذهب السابع: الواقفية.

▪ بطلان مذهب الكيسانيَّة:

هم القائلون بإمامة محمّد بن الحنفية عليه السلام بعد الإمامين الحسين عليهما السلام، وقالوا بأنَّه هو المهديُّ المنتظر عليه السلام، وقد غاب في جبل رضوى - قيل جبل في اليمن وقيل جبل قريب من ينبع - وقد قال شاعر هذا المذهب:

(١): افتراق أصحاب الحسن عليه السلام بعد وفاته على أربع عشرة فرقة، الفرقة الثانية عشرة - الإمامية -

ألا إن الأئمة من قريشٍ
عليّ والثلاثة من بنيه
فسبّط سبّط إيمانٍ وبرٍ
وسبّط لا يذوق الموت حتّى
يغيب فلا يرى عنا زماناً
ولاة الأمر أربعة سواء
هم الأسباط ليس بهم خفاء
وسبّط قد حوته كربلاء
يقود الجيش يقدمه اللواء
برضوى عنده عسل وماء

ويُنقل أنّ بعض الكيسانيّة ذهب إلى أنّ الإمامة بعد محمّد بن الحنفية (عليه السلام) في ابنه أبي هاشم، ثمّ تنتقل بعد ذلك إلى محمّد بن علي بن عبد الله بن عباس -أي: تنتقل إلى العباسيين-.

والذي يُبطل هذا المذهب:

أولاً: لزوم اجتماع الإمامة في أخٍ بعد الإمامين الحسن والحسين (عليهما السلام)، وهو محمّد بن الحنفية (عليه السلام).

ثانياً: لزوم انتقال الإمامة إلى أبناء الأعمام، لأنّهم قالوا بثبوت الإمامة في العباسيين بعد أبناء أمير المؤمنين (عليه السلام)، وهو مخالف لما دلّ على أنّ الإمامة في الأعقاب، أي: في الولد بعد أبيه.

▪ بطلان مذهب الزيدية:

فقد أنكر الزيدية إمامة الإمام الباقر (عليه السلام)، وقالوا بثبوت الإمامة في زيد بن الإمام زين العابدين (عليه السلام)، ثمّ قالوا بأنّ الإمامة ثابتة في كلّ هاشميّ يظهر شاهراً سيفه، فأثبتوا الإمامة في نسل الإمام الحسين، وفي نسل الإمام الحسن (عليهما السلام)، ولهذا قالوا بإمامة يحيى بن زيد (عليه السلام)، ثمّ رجعوا إلى إمامة محمّد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن المسمّى بالنفس الزكية (عليه السلام).

والزيدية فرقٌ متعدّدة، فبعضهم قالوا بأنَّ الإمامة ثابتةٌ مباشرةً لأمير المؤمنين بعد النبيّ (صلوات الله وسلامه عليها وآلها)، كالفرقة الجارودية، وبعضهم قالوا بثبوت الإمامة لأبي بكرٍ وعمر، ثمَّ لأمير المؤمنين (عليه السلام) كالسليمانية والبرية.

والإشكال على المذهب الزيديّ يقع في أمرين:

الأول: إثبات الإمامة في أكثر من اثني عشر إمامًا، وهذا يتنافى مع حديث الأئمة اثنا عشر.

الثاني: إثبات الإمامة في أبناء الأعمام، وهذا خلاف ما دلَّ على أنَّ الإمامة في الأعمام أي: في الولد بعد أبيه، بل وتجويز اجتماعها في أخوين إذا تحققت الضابطة فيها، وهي: إنَّ الإمامة ثابتةٌ في كلِّ هاشميٍّ يظهر شاهراً سيفه.

▪ بطلان مذهب الإسماعيلية:

فقد أنكر الإسماعيليون إمامة الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقالوا بأنَّ الإمامة في إسماعيل بن الإمام الصادق (عليه السلام)، ثم تنتقل إلى عقبه -أولاده- وتستمرُّ كذلك إلى يوم القيامة من دون تحديد الأئمة في عددٍ، فهم ذهبوا بالإمامة إلى عبید الله المعروف بالمهديّ، ثمَّ ذهبوا بها إلى حفيده المنتصر بالله المتوفّي سنة ٤٨٧هـ، ثمَّ انقسموا إلى فرقتين:

١. فرقةٌ قالت بإمامة نزار، وهي الفرقة المعروفة بـ (الآغاخانية).
٢. فرقةٌ قالت بإمامة أبي القاسم المستعلي، وهي الفرقة (المستعلية)، ومن (المستعلية) الفرقة المعروفة بـ (البهرة)، وهؤلاء ذهبوا إلى استمرار الإمامة إلى أن تصل إلى الأمر بأحكام الله، وهو من حُكّام الدولة الفاطمية، ثمَّ نقلوها منه إلى ابن عمّه المعروف بالحافظ لدين الله المتوفّي سنة ٥٤٤هـ.

ومن الملاحظات الواردة على هذا المذهب:

الأولى: إنَّ عدد الأئمَّة أكثر من اثني عشر، وهذا يتنافى مع حديث الأئمَّة اثنا عشر.

الثانية: إنَّهم نقلوا الإمامة إلى ابن العم، وهذا يتنافى مع ما دلَّ على أنَّ الإمامة لا تكون إلَّا في الولد بعد أبيه -ولا تكون إلَّا في الأعقاب-.

▪ بطلان مذهب المُغيريَّة:

هو مذهبٌ يُنسب إلى المُغيرة بن سعيد وأصحابه، وقد اعتقدوا بإمامة الإمام الباقر (عليه السلام)، ثمَّ قالوا بأنَّ الإمام الباقر (عليه السلام) أوصى إلى المُغيرة، وهو ليس هاشمياً، ثمَّ قالوا بأنَّ المهديَّ هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن عليِّ بن أبي طالب (عليه السلام)، وهو حسنيٌّ.

والملاحظة على هذا المذهب هي:

أولاً: إنَّ الأئمَّة عندهم أقلُّ من اثني عشر، وهذا يتنافى مع حديث الأئمَّة اثنا عشر.

ثانياً: نقل الإمامة إلى أبناء العم، وما ذكروه يتنافى مع ما دلَّ على أنَّ الإمامة في الأعقاب، أي: في الولد بعد أبيه.

وثالثاً: اخراج الإمامة عن أهل البيت.

▪ بطلان مذهب المُحمّديّة:

قال أصحاب هذا المذهب بإمامة الإمام الباقر (عليه السلام)، ثمّ نقلوا الإمامة إلى الحسينيّين فأخرجوها بذلك من نسل الإمام الحسين (عليه السلام) إلى نسل الإمام الحسن (عليه السلام).

ووجه بطلان هذا المذهب المنقرض من جهاتٍ منها: تنافيه مع الروايات التي دلّت على أنّ الإمامة في الأعقاب، ولا تنتقل إلى أبناء الأعمام.

▪ بطلان مذهب الفطحية:

الفطحية هم القائلون بإمامة الإمام الصادق (عليه السلام)، وبعده نقلوا الإمامة إلى ولده عبد الله الأفطح^(١)، ولما مات عبد الله، ولم يترك ولدًا رجعوا بها إلى الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقد قال شيخنا الطوسي قدس سره في (الغيبة)^(٢)، في مقام ردّ هذا المذهب ما نصّه: «وقد بينّا فساد قول الذاهبين إلى إمامة جعفر بن علي -أي: جعفر بن الإمام الهادي (عليه السلام) - من الفطحية، الذين قالوا بإمامة عبد الله بن جعفر لما مات الصادق (عليه السلام)، فلما مات عبد الله ولم يخلف ولدًا رجعوا إلى القول بإمامة موسى بن جعفر ومن بعده إلى الحسن بن علي (عليه السلام)، فلما مات الحسن قالوا بإمامة جعفر، وقول هؤلاء يبطل من وجوه بينّاها، ولأنّه لا خلاف بين الإماميّة أنّ الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الحسن والحسين وقد رووا في ذلك أخبارًا كثيرة».

(١): سمّوا الفطحية؛ لأنّ عبد الله كان أفطح الرّأس أو الرّجلين، والرجل الأفطح أي عريض الرّأس.

(٢): ص ١٣٥.

▪ بطلان مذهب الواقفيّة:

وهم الذين وقفوا عند أحد الأئمّة (عليه السلام)، ولم يذهبوا بالإمامة إلى الإمام الثاني عشر - وهو الحجّة بن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) - ومن هؤلاء:

١. (الناوسية): الفرقة التي وقفت على إمامة الصادق (عليه السلام)، وادّعت بأنّه آخر الأئمّة، وأنّه المهدي، وقد غاب، وسوف يعود في آخر الزّمان ليملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً.

٢. (الموسوية): الفرقة التي وقفت على إمامة الكاظم (عليه السلام)، وقالت: بأنّه هو المهدي الغائب الذي سيملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً.

٣. من وقفوا على الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، فقد نقل الحسن بن موسى النوبختي (عليه السلام) في (الفرق) أنّ جماعة من الذين ينتمون إلى الشيعة وقفوا على إمامة الحسن العسكري (عليه السلام) وقالوا: بأنّه مات، أو قالوا: بأنّه هو الغائب الذي سوف يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً، والذين قالوا بموته (عليه السلام) قال بعضهم: ارتحل إلى الله سبحانه لا يعود، وقال بعضهم: بأنّه يعود ويرجع ويقوم بعد الموت، ولهذا يُسمّى بالقائم.

فهؤلاء الواقفيّة مع اختلاف آرائهم لم يُصيبوا الحقّ واختاروا الباطل؛ لتنافي مذهبهم مع الروايات الدالّة على أنّ عدد الأئمّة اثنا عشر لا ينقصون إماماً ولا يزيدون إماماً.

وهناك فرقٌ انتهت إلى الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، ولكنهم قالوا باستمرار الإمامة في ذريّته، وقول هؤلاء يتنافى مع الروايات الدالّة على أنّ الأئمّة اثنا عشر لا يزيدون إماماً، وبعضهم رجع بالإمامة إلى جعفر أخي الإمام العسكري (عليه السلام)، والإشكال على هؤلاء هو الإشكال الذي تقدّم على الفطحيّة؛ حيث جمعوا الإمامة في

أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام.

وهناك جهاتٌ للإشكال على هذه المذاهب التي ذُكرت، إلا أن الذي يعيننا في المقام هو ذكر منافاة هذه المذاهب مع المقدمات التي ذكرتها السيِّدة الجليلة حكيمة رضي الله عنها.

ماذا يترتب على إثبات دليل السيِّدة حكيمة رضي الله عنها؟

فإنه إذا التزمنا بمقدمات دليل السيِّدة الجليلة حكيمة رضي الله عنها فإنه تبطل جميع هذه المذاهب لأنه: لا يمكننا أن نقول بأن الإمامة في غير أهل البيت عليهم السلام؛ لأنه خلاف ما دلَّ على أن الإمامة في أهل البيت عليهم السلام.

ولا يمكننا القول بثبوت الإمامة في غير ذرية الإمام السَّجاد عليه السلام لأنه يتنافى مع ما دلَّ على ثبوت الإمامة للسَّجاد عليه السلام وأن الإمامة تكون في الأعتاب.

ولا يمكننا أن نقول بانتقال الإمامة بعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام إلى أخيه جعفر؛ لأنه يلزم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام.

ولا يمكننا أن نقول بأن الإمام الحسن العسكري عليه السلام قبض ولم يخلف، لأنه يلزم من ذلك خلو الأرض من حُجَّةٍ، وأن يكون عددُ الأئمة عليهم السلام أقلَّ من اثني عشر إمامًا.

ولا يمكننا القول بأن الإمام الحسن العسكري عليه السلام خلف ولدًا، وهو الإمام من بعده ثم قبض بعد أن خلف ولدًا، وهو الإمام واستمرت الإمامة إلى يوم الناس هذا، لأن ذلك يلزم منه أن يكون عددُ الأئمة أكثر من اثني عشر إمامًا.

فإذا تمت هذه المقدمات الست، فإنه يلزمنا أن نعتقد بوجود الإمام الحُجَّة بن الحسن العسكري عليه السلام، وأنه آخر الأئمة، وأنه موجودٌ إلى يوم الناس هذا، والمفروض

أنَّ هذه المقدمات ثابتة، وقام عليها الدليل القطعي، فبمقتضى هذه المقدمات تثبت العقيدة المهدوية الخاصة، وتبطل سائر المذاهب المنتسبة إلى التشيع والإسلام.

○ دفع شبهة عدم إمكان إثبات الولادة بفرضية فلسفية.

أشكل صاحب كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه) على هذا الدليل، حيث قال ما حاصله: إنَّ إثبات حصول ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه عبارة عن فرضية فلسفية، ولا يمكن أن تُثبت ولادة إنسانٍ ووجوده في الخارج عن طريق الاستدلال الفلسفي^(١).

وكأنَّ المشكل يتصور أنَّ دلالة حديث الثقلين، ولزوم وجود إمام في كلِّ زمان، وعدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، وكونها في الأعقاب، على وجود الإمام المهدي عجل الله فرجه وأنَّه آخر الأئمة؛ وذلك لأنَّ عدد الأئمة اثنا عشر؛ دلالةً فلسفيةً، وبطريقةٍ غير مُتَّبعةٍ في إثبات القضايا التاريخية والتي منها ولادة إنسانٍ.

■ دفع الشبهة:

وفي مقام التعليق على هذه الشبهة أذكر عدَّة تعليقاتٍ كما يلي:

■ التعليق الأوَّل: الدليل التاريخي للولادة.

يوجد دليلٌ تاريخي يثبت ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه وأنَّه الإمام، وسوف يأتي -إن شاء الله تعالى- ذكره في النوع الرابع من أنواع أدلة إثبات المهدوية الخاصة، وسوف ننقل جملةً من الروايات المُعتبرة بحسب قواعد علم الحديث والجرح والتعديل

(١): الفصل الثاني: المبحث الثاني العوامل الفلسفية لنشوء الفرضية المهدوية: ص ١٩١.

في مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، فالأدلة الدالة على المهدوية الخاصة لا تنحصر في الدليل الذي سلكته السيدة الجليلة حكيمة (عليها السلام)، وعليه فلا يمكن أن يُقال بأن وجود الإمام المهدي وولادته عجل الله فرجه فرضية فلسفية استناداً إلى ما ذكرته السيدة حكيمة (عليها السلام)، وعلماء الكلام الذين اعتمدوا على طريقة السيدة الجليلة حكيمة (عليها السلام)، فإن الأدلة لا تنحصر بهذا الدليل حتى يُقال: بأن القضية المهدوية قضية فلسفية، وحتى لو سلمنا بأن هذا الدليل دليل فلسفي، فهذا لا يوجب أن نعنون القضية المهدوية بأنها فرضية فلسفية ما دام يوجد عليها أدلة أخرى، وهي تنتمي إلى المنهج التاريخي.

▪ التعليق الثاني: القرآن الكريم منهجٌ لإثبات القضايا التاريخية.

إننا نسلم بأن المنهج المُتبع في أغلب القضايا التاريخية هو المنهج التاريخي الذي يعتمد على الروايات المتصلة سنداً، والتي ينقلها الثقة عن مثله، وتكون موجودة في الكتب التاريخية المُعتبرة، ولكن نقول بأن القضايا التاريخية التي وقعت في الزمن السابق لا ينحصر دليل إثباتها بهذا الطريق - الطريق التاريخي - وإلا لزم من ذلك النقص بعدة أمور نحن نُثبتها من الناحية التاريخية، ولا يوجد فيها طريق تاريخي بهذا المعنى - أي: بطريق رواية ينقلها ثقة عن مثله إلى عالم أو كتاب عالم ثقة معاصر للواقعة التاريخية - فمثلاً: نحن نعتقد بولادة نبي الله إبراهيم (عليه السلام)، فهل يوجد عندنا رواية معنونة إلى زمان نبي الله إبراهيم (عليه السلام) أو منقولة في كتاب مُعتبر من زمان نبي الله إبراهيم (عليه السلام)؟

مما لا شك فيه عدم امتلاكنا لرواية من هذا القبيل، ولكن يوجد عندنا قوله ﷺ: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ البقرة: ، فإن هذه الآية الكريمة التي هي في كتاب الله ﷻ - وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - تدلُّ بالدلالة المطابقة على أن الله ﷻ ابتلى نبي الله إبراهيم (عليه السلام)، وتدُلُّ بالدلالة الإلزامية على ولادة نبي

الله إبراهيم عليه السلام ، وبالمثل يثبت اعتقادنا بولادة نبي الله موسى عليه السلام ، وولادة نبي الله هارون عليه السلام .

ونحن نعتقد -أيضاً- بولادة قارون، وفرعون، وهامان بالاعتماد على قول الله: ﴿ وَقُرُونِ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ فَأَسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَالِكِينَ ﴾ العنكبوت: ٣٩، فنحن نعتمد على آياتٍ تُثبت بها بالدلالة الإلزامية هذه الولادات، وهذه الولادات أحداثٌ تاريخيةٌ.

ومن الواضح اليّ وجود فاصلٍ زمنيٍّ طويلٍ بين نزول القرآن الكريم وبين ولادة نبي الله موسى عليه السلام ، فرعون، وهامان، وقارون، فالرواية التاريخية التي تشمل على ضوابط النقل المُعتبر تاريخياً مفقودةٌ هنا، ولكن يوجد آياتٌ قرآنيةٌ أخبر بها الصادق المصطفى عليه السلام برهان العقل عن الله تعالى، وهي تدلُّ بالدلالة الإلزامية على أحداثٍ تاريخيةٍ كالولادة، وكون فرعون، وقارون، وهامان؛ من المُفسدين في الأرض، فهذه أحداثٌ تاريخيةٌ نُثبتها بغير الطّريق التاريخي.

▪ التعليق الثالث: طرق إثبات الأحداث التاريخية.

يُثبت الحديث التاريخي بطرقٍ مُتعدّدةٍ لا تنحصر بالرواية المُتصلة، وقد أقرّها العلماء السابقون، والمُحدّثون، والملاحظ في كلّ طريقٍ هو صحّة الطّريق في نفسه ككاشفٍ عن ثبوت الحدث التاريخي، وأما نوعه من حيث هل هو تاريخيٌّ بالمعنى التقليديّ أم لا؟ فهذا ليس مُهمّاً، ولكنّ المهمّ هو كيفية دلالة هذا الطّريق على ثبوت الحدث التاريخي، وأتّما دلالة مأمونةٌ من الخطأ، وأذكر هنا جملةً طرُقٍ يعتمد عليها في إثبات الأحداث التاريخية:

▪ الطريق الأول: الطريق التاريخي:

وهو الطريق المتبع في أغلب الأحداث التاريخية.

▪ الطريق الثاني: الطريق الجنائي.

فعلماء التحقيق في الجنايات يتمكنون من معرفة الأحداث الواقعة في الزمان السابق من دون أن توجد عندهم رواية تاريخية، فمثلاً: هم يستفيدون من علم التشريح في ذلك، حيث إن علماء التشريح بإمكانهم أن يتعرفوا إذا كان الميت قد مات قبل تسع ساعات أم أقل؟ وذلك بسبب أحوال الجثة، فهي تبدأ بالتصلب، ثم يزول عنها التصلب بعد ساعات معينة، ويعلمون أن صاحب الجثة مات قبل ساعة أو قبل تسع ساعات.

رجل الطين ورجل الجليد:

وقد اكتشفت جثة لرجل عرف برجل الطين، ومن خلال الكربون المشع تعرفوا على أنه مات قبل ألفين وخمسمائة سنة، ثم من خلال علم التشريح استطاعوا أن يتعرفوا على أنه قتل خنقاً، ثم استطاعوا أن يتعرفوا على آخر طعام أكله، بل وعلى بعض الأمراض التي ابتلى بها جهازه الهضمي، لأن جهازه الهضمي كان محفوظاً.

وكذلك اكتشفت جثة لرجل عرف برجل الجليد، وبحسب تحليل الكربون المشع توصلوا إلى أنه توفي قبل ٦ آلاف أو ٤ آلاف، واستطاعوا أن يتعرفوا على أنه مات في فصل الخريف، لأنهم وجدوا عنده بعض الثمرات التي تنتمي إلى فصل الخريف.

فمن هذه النماذج وغيرها تتضح إمكانية إثبات بعض الأحداث التاريخية بالطريق الجنائي.

▪ الطريق الثالث: الطريق الأركيولوجي (Archaeology):

يستطيع علماء الآثار والتنقيب من خلال الأحفورات والمنحوتات أن يتعرفوا على أحداثٍ تاريخيةٍ كثيرةٍ، مع أنه لا توجد روايةٌ تاريخيةٌ بالمعنى التقليدي للأحداث التاريخية المكتشفة من خلال الأحفورات أو من خلال المنحوتات.

▪ الطريق الرابع: الطريق التعبدي:

وهو الطريق الذي اعتمدت عليه السيدة الجليلة حكيمة رضي الله عنها في دليلها على ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه، فإن إخبار المعصوم إخباراً ثابتاً بالقطع واليقين، وهو لا يُخطئ، فلو أخبرنا بخبرٍ يدلُّ بالدلالة المطابقة على شيءٍ، ويدلُّ بالدلالة الإلزامية على شيءٍ آخر، فهو حجةٌ في كلتا الدالتين -المطابقة والالتزامية- والأحاديث العامة التي تدلُّ على ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه معتبرةٌ، وتدُلُّ بالدلالة الإلزامية على ولادته.



الصَّنْف الرَّابِع: **إثبات المهدويّة الخاصّة بالدليل التاريخي**

ونقصد بالدليل التاريخي الدليل الذي يعتمدُ على الرواية المُسندة والمُتصلة التي تتوفر فيها شروطُ الحُجِّيَّةِ، ولا فرق في الدليل التاريخي بين أن يكون دالاً على المطلوب بالدلالة المُطابقيَّةِ، أو أن يكون دالاً بالدلالة الالتزامية، وهذا كما في الروايات التي تُثبت ولادة الإمام المهديِّ عجل الله فرجه، فإنها تارةً تشتملُ على مادَّةِ الولادة وتُخبرُ بالدلالة المُطابقيَّةِ، وأخرى لا تشتملُ على مادَّةِ الولادة ولا تُخبرُ بالمدلول المطابقي، ولكن يُستفاد منها ولادة الإمام بالمدلول الالتزامي، كما إذا وردت روايةٌ يُنقلُ فيها أن الإمام العسكري عليه السلام يقول: هذا ابني، أو ابني الإمام من بعدي، فإنَّ هذا يدلُّ بالمُطابقيَّةِ على وجود الإمام المهديِّ عجل الله فرجه، ويدلُّ بالالتزامية على ولادته؛ لأنَّها طريقٌ وجود المرء المتعارف.

ويشتمل الدليل التاريخي على ولادة الإمام المهديِّ عجل الله فرجه وإمامته على طوائفٍ مُتعدِّدةٍ تفوق بمجموعها حدَّ التواتر بمراحل، والكلام حول هذه الروايات سوف يكون - إن شاء الله تعالى - في جهاتٍ، وهي باختصار:

الجهة الأولى: في ذكر أسماء بعض الكتب التي نقلت روايات الدليل التاريخي على ولادة وإمامة المهديِّ عجل الله فرجه.

الجهة الثانية: في ذكر جُملةٍ من طوائف الروايات التي تُحدِّد هويَّة الإمام المهديِّ عجل الله فرجه.

الجهة الثالثة: في النتائج المترتبة على الدليل التاريخي.

○ نظرة في الكتب والأسانيد:

وقفتُ بعد التَّبَعِ على عدَّةِ كتبٍ -وقد وصلت إلينا- تشتملُ على الروايات التي يُستفاد منها ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه، وأنه إمامٌ بعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام ومن هذه الكتب:

١. كتابُ سُليم بن قيس.
٢. الكافي، للشيخ الكليني.
٣. الإمامة والتبصرة من الحيرة، لوالد الشيخ الصدوق.
٤. بصائر الدرجات، لأبي جعفر محمد بن الحسن الصفار.
٥. كمال الدين وتمام النعمة، للشيخ الصدوق.
٦. الأمالي، للشيخ الصدوق.
٧. عيون أخبار الرضا عليه السلام، للشيخ الصدوق.
٨. من لا يحضره الفقيه، للشيخ الصدوق.
٩. مُقتضب الأثر في النصِّ على إمامة الأئمة الاثني عشر، للشيخ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن عبيد الله بن عيَّاش الجوهري وهو مُعاصرٌ للشيخ الصدوق.
١٠. الغيبة، للفضل بن شاذان.
١١. الإرشاد، للشيخ المفيد.
١٢. المسائل الجارودية، للشيخ المفيد.

١٣. الاختصاص، المنسوب للشيخ المفيد.
 ١٤. كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الاثني عشر، للشيخ أبي القاسم عليّ بن محمد بن علي الخزاز القميّ.
 ١٥. الغيبة، للشيخ النعماني.
 ١٦. الغيبة، للشيخ الطوسي.
 ١٧. مصباح المُتَهجِّد، للشيخ الطوسي.
 ١٨. الرّوض أو الرّوضة، لابن بابويه.
 ١٩. دلائل الإمامة، لأبي جعفرٍ محمد بن جرير الطبري.
 ٢٠. مقتل الإمام الحسينؑ، للخوارزمي.
 ٢١. مائة منقبة من مناقب أمير المؤمنين والأئمة من ولده من طرق العامّة، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن شاذان.
 ٢٢. إرشاد القلوب، للديلمى.
 ٢٣. فرائد السّمطين، للمُحدّث إبراهيم الجويني الخراساني.
 ٢٤. ينابيع المودّة، لسليمان بن إبراهيم البلخي القندوزي.
- ونلاحظ أنّ بعض هذه الكتب لعلماء من العامّة، وليسوا من الخاصّة.

○ تأملاتٌ في روايات الكتب:

وإذا تأملنا طرق الروايات التي نُقلت في هذه الكتب نجدُ فيها أمورًا ثلاثًا:

▪ الأمر الأوّل: جلاله قدر الرواة.

قد نُقلت طرق هذه الروايات بواسطة أكابر الشيعة المتفق على جلالتهم وعظم قدرهم، كالشيخ الكليني، ووالد الشيخ الصدوق، والشيخ الصدوق، والشيخ المفيد، والسيد المرتضى، والشيخ الطوسي عليه السلام، وهؤلاء الأعلام من علماء

الحديث، وعلماء الجرح والتعديل قد اتفقت الإمامية على جلالتهم وعظم قدرهم ولم يقدح فيهم أحد من العلماء، وهذا على خلاف أئمة الحديث والجرح والتعديل في مدرسة المخالفين، فقد تعرض أكثرهم للجرح والطعن حتى احتاجوا إلى قاعدة، عنوانها البعض بعنوان: (جرح الأقران لا يقدر)، فقد نقل الذهبي في ميزان الاعتدال: «وما زال العلماء الأقران يتكلم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم»^(١).

وقال شعبة على ما في (الكفاية في علم الرواية): «احذروا غيرة أصحاب الحديث بعضهم على بعض، فهم أشد غيرة من التيوس»^(٢)، وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح على ما في كتاب (خير الكلام في القراءة خلف الإمام): «لم ينبج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما ذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي وكلام الشعبي في عكرمة»^(٣).

ومدرسة أهل البيت عليهم السلام ليست من هذا القبيل؛ إذ فيها علماء اتفق الجميع على جلالتهم وعظم شأنهم، ولم تقع بينهم غيرة كغيرة التيوس، أو أشد من غيرة التيوس، وهذا من تمييزات الشيعة، وقد نقلت روايات إثبات ولادة وإمامة الإمام المهدي عجل الله فرجه عن الأعلام المتفق على جلالتهم، وهؤلاء أخذوا الروايات من معاصري الحدث أو كتب المعاصرين الثقات، وهي التي ألفت قبل زمن الغيبة الصغرى، وفي زمن ظهور الأئمة عليهم السلام، أو فيها.

(١): ج: ٧، رقم ٩٢٤٢ هشام بن عمار السلمي، ص ٨٧.

(٢): باب القول في الجرح هل يحتاج إلى كشف أم لا؟، ص ١٠٩.

(٣): ص ٣٦.

○ تاريخ التصنيف في مدرسة أهل البيت:

وقد بدأ التصنيف في مدرسة أهل البيت عليهم السلام من زمان أمير المؤمنين عليه السلام، واستمر إلى يوم الناس هذا، وكانت عند علمائنا أصول أربعاً لأربعاءة مُصنِّفٍ، وقد أخذت من هذه الكتب والأصول روايات الكتب الأربعة، والكتب المتأخرة، يقول الشيخ المفيد في اللؤلؤ: «صنفت الإمامية من عهد أمير المؤمنين علي عليه السلام إلى عهد أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام أربعاً كتاب تُسمى الأصول، فهذا معنى قولهم: له أصل»^(١)، وذكر المحقق الداماد في (الرواشح) أن الكتب التي كتبها علماء الإمامية في هذه الفترة أكثر من ذلك بكثير، وأن هذه الأصول الأربعاءة إنما كتبت في عصر الصادقين عليهم السلام^(٢)، وهذا ما نقله صاحب الذريعة^(٣)، وإذا رجعنا إلى كتاب النجاشي الذي وضعه لذكر مُصنِّفات الشيعة لوقفنا على أن علماء الشيعة اهتموا اهتماماً بالغاً بالكتابة في مسألة الإمامة، والنص على أسماء الأئمة عليهم السلام بها في ذلك النص على الإمام المهدي عجل الله فرجه.

وللأسف تعرّضت أكثر هذه الكتب لأسباب التلف والضياع، ولهذا لم يصل منها إلا القليل. نعم، انعكس وجود هذه الكتب في الكتب التي وصلت إلينا، ككتاب الشيخ الكليني، وكتب الشيخ الصدوق، وكتب الشيخ الطوسي رحمهم الله.

(١): معالم العلماء، ص ٣.

(٢): الرواشح السماوية، الراشحة التاسعة والعشرون، في الأصول الأربعاءة، ص ١٦٠.

(٣): الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ٢، الأصل، قال المُصنِّف بعد نقل كلام الشيخ المفيد -المذكور أعلاه-: «ولم يُرد الشيخ المفيد حصر جميع مُصنِّفاتهم في مجموع تلك المدّة في هذه الكتب الموسومة بالأصول، إذ هو أعلم بكتبهم وبأحوال الأشخاص الأكثرين منهم كهشام الكلبي المؤلّف لأكثر من مئتي كتاب، والفضل بن شاذان الذي له مئة وثمانون كتاباً...»، ص ١٣٠.

○ موجزُ مصنّفات علمائنا في الإمامة:

ولبيان وفرة الكتب التي فيها روايات الدليل التاريخي - على الإمام المهديّ عليه السلام، وأيضا تقديرًا لأسماء العلماء الذين بذلوا الجهود المضيئة في حفظ العقيدة الإمامية، ولولاها لم تصل إلى علماء القرن الرابع والخامس روايات الإمامة، وبالتالي لم تصل إلينا - قمتُ بتتبع أسماء الأعلام الذين كتبوا في الإمامة، ونصّ الشيخ النجاشي عليه السلام على أنّ لديهم كتاباً أو أكثر فيها، وسوف أعرض جملةً وافرة من هؤلاء الأعلام مع نقل عبارة الشيخ النجاشي عليه السلام، مع الاقتصار على ذكر الكتب التي ألفت في الإمامة، ولا أذكر الكتب الأخرى لعدم ارتباطها بغرضنا في هذا الكتاب:

- العالم الأوّل: محمّد بن جعفر بن محمد النحوي أبو بكر المؤدّب:

قال فيه الشيخ النجاشي: « حسنُ العلم بالعريّة، والمعرفة بالحديث، له كتابُ الموازنة لمن استبصر في إمامة الاثني عشر عليهم السلام »^(١).

- العالم الثاني: إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال الثقفي الكوفي:

قال فيه النجاشي: « كان زديدياً أولاً، ثمّ انتقل إلينا، وله مصنّفات كثيرة انتهى إلينا منها: كتاب الحجّة في فضل المُكرمين، كتاب المودّة في ذوي القُربى، كتاب المعرفة، كتاب في الإمامة كبير، كتاب في الإمامة صغير »^(٢).

(١): رجال النجاشي، رقم ١٠٥٤، ص ٣٩٤.

(٢): رجال النجاشي، رقم ١٩، ص ١٦.

- العالم الثالث: الحسن بن علي بن أبي عقيل (أبو محمد العماني):

قال فيه النجاشي: «فقيه، متكلم، ثقة، له كتب في الفقه والكلام منها: كتب المتمسك بحبل آل الرسول كتاب مشهور في الطائفة، وقرأت كتابه المسمى كتاب الكر والفر على شيخنا أبي عبد الله عليه السلام، وهو كتاب في الإمامة مليح الوضع»^(١).

- العالم الرابع: الحسن بن محمد النهاوندي:

قال فيه النجاشي: «أبو علي، متكلم جيد الكلام، له كتب، منها: كتاب الاحتجاج في الإمامة، كتاب الكافي في فساد الاختيار، ذكر ذلك أصحابنا في الفهرستات»^(٢).

- العالم الخامس: الحسن بن علي بن الحسن بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (أبو محمد الأطروش):

قال فيه النجاشي: «كان يعتقد الإمامة، وصنف فيها كتباً، منها: كتاب في الإمامة صغير، كتاب في الإمامة كبير، كتاب أنساب الأئمة ومواليدهم إلى صاحب الأمر عليه السلام»^(٣).

- العالم السادس: الحسن بن موسى، أبو محمد النوبختي:

قال فيه النجاشي: «شيخنا المتكلم المبرز على نظائره في زمانه قبل الثلاثمائة وبعدها، له على الأوائل كتب كثيرة، منها: كتاب الآراء والديانات، كتاب كبير حسن

(١): رجال النجاشي، رقم ١٠٠، ص ٤٨.

(٢): رجال النجاشي، رقم ١٠٢، ص ٤٨.

(٣): رجال النجاشي، رقم ١٣٥، ص ٥٧.

يحتوي على علوم كثيرة، قرأت هذا الكتاب على شيخنا أبي عبد الله عليه السلام، وله كتاب فرق الشيعة، وكتاب الردّ على فرق الشيعة ما خلا الإمامية، وكتاب الجامع في الإمامة، كتاب الردّ على يحيى بن أصفح في الإمامة، كتاب الحجج في الإمامة مُختصر، كتاب النقض على جعفر بن حرب في الإمامة»^(١).

- العالم السابع: الحسين بن عليّ، أبو عبد الله المصري:

قال فيه النجاشي: «مُتَكَلِّمٌ، ثَقَّةٌ، سَكَنَ مِصْرَ، لَهُ كِتَابٌ مِنْهَا: كِتَابُ الْإِمَامَةِ، وَالرَّدُّ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكِرَائِسِيُّ»^(٢).

- العالم الثامن: أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصّيقلي:

قال فيه النجاشي: «أَبُو جَعْفَرٍ، كُوفِيٌّ، ثَقَّةٌ، مِنْ أَصْحَابِنَا، لَهُ كِتَابٌ لَا يُعْرَفُ مِنْهَا إِلَّا الْنَوَادِرُ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام لَهُ كِتَابٌ فِي الْإِمَامَةِ»^(٣).

- العالم التاسع: بندار بن محمّد بن عبد الله:

قال فيه النجاشي: «إِمَامِيٌّ، مُتَقَدِّمٌ، لَهُ كِتَابٌ، مِنْهَا: كِتَابُ الطَّهَّارَةِ، كِتَابُ الصَّلَاةِ، وَذَكَرَ أَيْضًا لَهُ كِتَابًا فِي الْإِمَامَةِ»^(٤).

(١): رجال النجاشي، رقم ١٤٨، ص ٦٣.

(٢): رجال النجاشي، رقم ١٥٥، ص ٦٦.

(٣): رجال النجاشي، رقم ٢٠٠، ص ٨٣.

(٤): رجال النجاشي، رقم ٢٩٤، ص ١١٤.

- العالم العاشر: جعفر بن أحمد بن وَندَك الرّازي:

قال فيه النّجاشي: « أبو عبد الله، من أصحابنا المتكلمين والمحدثين، له كتابٌ في الإمامة كبيرٌ »^(١).

- العالم الحادي عشر: حكم بن هشام بن الحكم:

قال فيه النجاشي: « أبو محمد، مولى كِنْدَةَ، سكن البصرة، وكان مشهورًا بالكلام، كلّم الناس، وحكي عنه مجالسٌ كثيرةٌ، ذكر بعض أصحابنا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنّه رأى له كتابًا في الإمامة »^(٢).

- العالم الثاني عشر: خالد بن يحيى بن خالد:

قال فيه النجاشي: « رأيت له كتابًا في الإمامة كبيرًا سمّاه كتاب المنهج »^(٣). وهذا يدلُّ على أنّ بعض الكتب التي صنّفها المتقدّمون في الإمامة لم تُعنون بعنوان الإمامة، وإنّما حملت عناوين أخرى، وهذا ما يُصعّب عملية إحصاء الكتب.

- العالم الثالث عشر: داود بن أسد بن أعفر، أبو الأحوص المصري:

قال فيه النجاشي: « شيخٌ، جليلٌ، فقيهٌ، متكلّمٌ، من أصحاب الحديث، ثقةٌ ثقةٌ، وأبوه أسد بن أعفر من شيوخ أصحاب الحديث الثقات، له كتبٌ، منها: كتابٌ

(١): رجال النجاشي، رقم ٣١٦، ص ١٢٣.

(٢): رجال النجاشي، رقم ٣٥١، ص ١٣٦.

(٣): رجال النجاشي، رقم ٣٩٥، ص ١٥١.

في الإمامة على سائر من خالفه من الأمم، والآخر مجرّد الدلائل والبراهين»^(١).

- العالم الرابع عشر: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القميّ، أبو القاسم:

قال فيه النجاشي: «شيخ هذه الطائفة، وفقهها، ووجهها، وصنّف سعد كتباً كثيرة، وقع إلينا منها: كتاب الضياء في الردّ على المحمّديّة والجعفرية، كتاب فرق الشيعة، كتاب الإمامة»^(٢).

- العالم الخامس عشر: صالح أبو مقاتل الديلمي:

قال فيه النجاشي: «ذكره أحمد بن الحسين، وقال: صنّف كتاباً في الإمامة كبيراً حديثاً، وكلاماً، وسمّاه كتاب الاحتجاج»^(٣).

وهذه العبارة تدلّ على أنّ الكتب المصنّفة في الإمامة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأوّل: كتبٌ صنّفت وفق المنهج الكلامي، بحيثُ تذكر فيها الأدلّة الكلامية سواءً كانت براهين أم كانت تنتمي إلى الجدل، لإثبات عقيدة الإمامية، وإبطال عقيدة الخصم.

القسم الثاني: كتبٌ صنّفت وفق المنهج الحديثي، والتي جعلت لنقل الأحاديث التي تُثبت إمامة الأئمة من أهل البيت (عليهم السلام).

(١): رجال النجاشي، رقم ٤٦٧، ص ١٧٧.

(٢): رجال النجاشي، رقم ٤١٤، ص ١٥٧.

(٣): رجال النجاشي، رقم ٥٢٧، ص ١٩٨.

- العالم السادس عشر: عبدُ الله بن مسكان، أبو محمّد:

قال فيه النّجاشي: « ثقةٌ، عيْنٌ، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، له كتب، منها: كتاب الإمامة »^(١).

- العالم السابع عشر: عبدُ الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري:

قال فيه النّجاشي: « أبو العبّاس القُمّي، شيخ القُمّيين، ووجههم، قدم الكوفة سنة نيفٍ وتسعين ومائتين، وسمع أهلها منه، فأكثرُوا، وصنّفَ كُتُبًا كثيرةً، يُعرف منها: كتاب الإمامة، كتاب الدلائل »^(٢).

- العالم الثامن عشر: عبدُ الله بن عبد الرّحمن الزبيري:

قال فيه النّجاشي: « له كتابٌ في الإمامة »^(٣).

- العالم التاسع عشر: عبيدُ الله بن أبي زيد أحمد بن يعقوب بن نصر الأنباري:

قال فيه النّجاشي: « شيخٌ من أصحابنا، يُكنّى أبا طالبٍ، ثقةٌ في الحديث، عالمٌ به، كان قديماً من الواقفة. وكان أبو القاسم بن سهل الواسطيّ العدل يقول: ما رأيتُ رجلاً كان أحسن عبادةً، ولا أبيضَ زهادةً، ولا أنظفَ ثوباً، ولا أكثرَ تحلياً من أبي طالب. له كتبٌ كثيرةٌ، منها: كتاب الانتصار للشيع من أهل البدع، كتاب المسائل المفردة والدلائل المُجرّدة، كتابٌ في التوحيد والعدل والإمامة، كتابٌ طُرِقَ حديث

(١): رجال النّجاشي، رقم ٥٩٩، ص ٢١٤.

(٢): رجال النّجاشي، رقم ٥٧٣، ص ٢١٩.

(٣): رجال النّجاشي، رقم ٥٧٥، ص ٢٢٠.

الغدِير، كتاب طرق حديث الرّاية، كتاب طرق حديث أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، كتاب التّفصيل، كتاب أدعية الأئمة (عليهم السلام)، كتاب طرق حديث الطّائر، كتاب فرق الشيعة، كتاب الإبانة عن اختلاف النّاس في الإمامة»^(١).

أقول: شكر الله سبحانه وسعيه وأجزل مثوبته، فقد ألف كتباً كثيرةً في إثبات مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، وإثبات عقيدة الإمامية الحقّة.

- العالم العشرون: عبد الرّحمن بن أحمد بن جبرويه، أبو محمّد العسكري:

قال فيه النجاشي: «متكلّم، من أصحابنا، حسنُ التّصانيف، جيّد الكلام، وعلى يده رجع محمّد بن عبد الله بن مُلك الأصبهانيّ عن مذهب المعتزلة إلى القول بالإمامة، وقد كلّم عباداً بن سليمان ومن كان في طبقتهم، وقع إلينا من كتبه كتاب الكامل في الإمامة، كتابٌ حسنٌ»^(٢).

- العالم الواحد والعشرون: عليّ بن رثاب أبو الحسن:

قال فيه النجاشي: «كوفيّ، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عن أبي الحسن (عليه السلام)، له كتبٌ، منها: كتاب الوصية والإمامة»^(٣).

وهذا الجليل - كغيره من الأسماء التي تقدّمت وسوف تأتي من أصحاب الأئمة (عليهم السلام) - من أصحاب الصادقين (عليهم السلام)، وتوجد رواية تدلُّ على أن يونس بن عبد الرحمن رضي الله عنه أخذ جملةً وافرةً من كتب أصحاب الإمامين الصادقين (عليهم السلام)،

(١): رجال النجاشي، رقم ٦١٧، ص ٢٣٢.

(٢): رجال النجاشي، رقم ٦٢٥، ص ٢٣٦.

(٣): رجال النجاشي، رقم ٦٥٧، ص ٢٥٠.

وعرضها على الإمام الرضا (عليه السلام)، وقد نقح (عليه السلام) تلك الكتب، وأيضاً عرضت كتب يونس بن عبد الرحمن على الأئمة اللاحقين (عليهم السلام)، وهذا ما يدل على أن عملية العرض على المعصومين، وتدخُّلهم (عليهم السلام) في تنقية التراث؛ كانت قائمة على قدمٍ وساق، وهذا يفيدنا كثيراً في إثبات اعتبار الروايات الواقعة في هذه الكتب.

- العالم الثاني والعشرون: علي بن منصور أبو الحسن:

قال فيه النجاشي: «كوفي، سكن بغداد، مُتَكَلِّمٌ من أصحاب هشام، له كتبٌ منها: كتاب التدبير في التوحيد والإمامة»^(١).

- العالم الثالث والعشرون: علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار:

قال فيه النجاشي: «أبو الحسن، كوفي، سكن البصرة، وكان من وجوه المُتَكَلِّمِينَ من أصحابنا، كلّم أبا الهذيل^(٢) والنظام، له مجالس، وكتبٌ، منها: كتاب الإمامة، كتاب مجالس هشام بن الحكم»^(٣).

- العالم الرابع والعشرون: علي بن الحسين بن علي المسعودي أبو الحسن الهذلي:

قال فيه النجاشي: «له كتابُ المقالات في أصول الديانات، كتابُ الصّفوة في الإمامة»^(٤).

(١): رجال النجاشي، رقم ٦٥٨، ص ٢٥٠.

(٢): أبا الهذيل محمد بن الهذيل وإبراهيم النظام من رؤوس المعتزلة.

(٣): رجال النجاشي، رقم ٦٦١، ص ٢٥١.

(٤): رجال النجاشي، رقم ٦٦٥، ص ٢٥٤.

- العالم الخامس والعشرون: علي بن الحسن بن محمد الطائي الجرمي، المعروف بالطاطري:

قال فيه النجاشي: « كان فقيهاً، ثقةً في حديثه، وكان من وجوه الواقفة وشيوخهم، له كتبٌ منها: كتاب التوحيد، الإمامة »^(١).

- العالم السادس والعشرون: علي بن محمد الكرخي:

قال فيه النجاشي: « أبو الحسن، كان فقيهاً، متكلماً، من وجوه أصحابنا، ذكر لي بعض أصحابنا أن له كتاباً في الإمامة »^(٢).

- العالم السابع والعشرون: علي بن وصيف، أبو الحسين الناشئ:

قال فيه النجاشي: « الشاعر، المتكلم، ذكر شيخنا أن له كتاباً في الإمامة »^(٣).

- العالم الثامن والعشرون: الفضل بن عبد الرحمن:

قال فيه النجاشي: « متكلمٌ جيدُ الكلام، قال أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله عليه السلام: كان عندي كتابه في الإمامة، وهو كتابٌ كبيرٌ »^(٤).

(١): رجال النجاشي، رقم ٦٦٧، ص ٢٥٤. قال الشيخ النجاشي: "المعروف بالطاطري، وإنما

سمي بذلك لبيعه ثياباً يقال لها الطاطرية".

(٢): رجال النجاشي، رقم ٧٠١، ص ٢٦٨.

(٣): رجال النجاشي، رقم ٧٠٩، ص ٢٧١.

(٤): رجال النجاشي، رقم ٨٣٩، ص ٣٠٦.

- العالم التاسع والعشرون: الفضل بن شاذان، أبو محمد الأزدي النيسابوري (النيسابوري):

قال فيه النجاشي: « روى عن أبي جعفر الثاني، وقيل عن الرضا أيضًا عليهما السلام، وكان ثقةً، أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلمين، وله جلالَةٌ في هذه الطائفة، وهو في قدره أشهرٌ من أن نصفه. وذكر الكنجي أنه صنّف مائةً وثمانين كتابًا، وقع إلينا منها: كتاب الردّ على الغالية المحمّديّة، كتاب الأربع مسائل في الإمامة، كتاب القائم عليه السلام، كتاب الإمامة كبيرٌ، كتاب الخصال في الإمامة ^(١) .

- العالم الثلاثون: محمد بن أبي عمير، زياد بن عيسى، أبو أحمد الأزدي:

قال فيه النجاشي: « بغداديّ الأصل والمقام، لقيَ أبا الحسن موسى عليه السلام، وسمع منه أحاديث كناه في بعضها فقال: يا أبا أحمد، وروى عن الرضا عليه السلام، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين، وقد صنّف كتبًا كثيرةً، منها: كتاب الاحتجاج في الإمامة ^(٢) .

- العالم الواحد والثلاثون: محمد بن عيسى بن عبید بن يقطين:

قال فيه النجاشي: « أبو جعفر، جليلٌ من أصحابنا، ثقةٌ، عينٌ، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبَةً ومشافهَةً. قال أبو عمرو: قال القُتَيْبِي: كان الفضل بن شاذان عليه السلام يحبُّ العبيديّ، ويثني عليه، ويمدحه، ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله. له من الكُتُب: كتاب الإمامة، كتاب الواضح

(١): رجال النجاشي، رقم ٨٤٠، ص ٣٠٦.

(٢): رجال النجاشي، رقم ٨٨٧، ص ٣٢٦.

المكشوف في الردّ على أهل الوقوف، كتاب المعرفة»^(١).

- العالم الثاني والثلاثون: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، أبو جعفر الزيات
الهمداني:

قال فيه النجاشي: « جليلٌ من أصحابنا، عظيم القدر، كثيرُ الرواية، ثقةٌ، عينٌ، حسن التصنيف، مسكونٌ إلى روايته، له كتاب الإمامة، كتاب وصايا الأئمة (عليهم السلام) »^(٢).

- العالم الثالث والثلاثون: محمد بن عمرو بن عبد الله بن عمر بن مصعب بن
الزبير بن العوام:

قال فيه النجاشي: « مُتَكَلِّمٌ، حاذقٌ، من أصحابنا، له كتابٌ في الإمامة حسنٌ يُعرف بكتاب الصورة »^(٣).

- العالم الرابع والثلاثون: محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري:

قال فيه النجاشي: « أبو جعفرٍ، كان ثقةً في الحديث، ولمحمد بن أحمد بن يحيى
كتبٌ منها: كتاب مقتل الحسين (عليه السلام)، كتاب الإمامة، كتاب المزار »^(٤).

- العالم الخامس والثلاثون: محمد بن هارون، أبو عيسى الوراق:

قال فيه النجاشي: « له كتاب الإمامة، وكتاب السقيفة، وكتاب اختلاف

(١): رجال النجاشي، رقم ٨٩٦، ص ٣٣٣.

(٢): رجال النجاشي، رقم ٨٩٧، ص ٣٣٤.

(٣): رجال النجاشي، رقم ٩٠٩، ص ٣٤٠.

(٤): رجال النجاشي، رقم ٩٣٩، ص ٣٤٨.

الشيعة والمقالات»^(١).

- العالم السادس والثلاثون: محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي:

قال فيه النجاشي: « أبو جعفر، متكلمٌ عظيم القدر، حسن العقيدة، قويٌّ في الكلام، كان قديماً من المعتزلة، وتبصر وانتقل، له كتبٌ في الكلام، له كتابُ الإنصاف في الإمامة، وكتابُ المُستشَبِّتِ نقضُ كتابِ أبي القاسمِ البلخي، وكتابُ الردِّ على الزيدية، كتابُ الردِّ على أبي علي الجُبَّائي، والمسألةُ المُفردة في الإمامة»^(٢).

- العالم السابع والثلاثون: محمد بن جرير بن رستم الطبري الآملي:

قال فيه النجاشي: « أبو جعفر، جليلٌ من أصحابنا، كثير العلم، حسنُ الكلام، ثقةٌ في الحديث، له كتابُ المُسترشد في الإمامة»^(٣).

- العالم الثامن والثلاثون: محمد بن خلف أبو بكر الرازي:

قال فيه النجاشي: « متكلمٌ، جليلٌ من أصحابنا، له كتابٌ في الإمامة»^(٤).

- العالم التاسع والثلاثون: محمد بن بشر الحمدوني، أبو الحسين السُّوسنجردي:

قال فيه النجاشي: « متكلمٌ، جيد الكلام، صحيح الاعتقاد، وله كتبٌ، منها: كتابُ المُقنع في الإمامة، كتابُ المُنقذ في الإمامة. قد تقدّم ذكر هذا الرجل وحسنُ المعتزلة.

(١): رجال النجاشي، رقم ١٠١٦، ص ٣٧٢.

(٢): رجال النجاشي، رقم ١٠٢٣، ص ٣٧٥، والبلخي من كبار المعتزلة، والجُبَّائي من شيوخ المعتزلة.

(٣): رجال النجاشي، رقم ١٠٢٤، ص ٣٧٦.

(٤): رجال النجاشي، رقم ١٠٣٤، ص ٣٨١.

عبادته وعمله ومن ذلك حجّه على قدميه خمسين حجّة»^(١).

- العالم الأربعون: محمد بن أحمد بن محمد بن الحارث:

قال فيه النجاشي: «وجه من أصحابنا، ثقة، له كتاب الإمامة»^(٢).

- العالم الواحد والأربعون: محمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاة بن صفوان بن مهران الجمل:

قال فيه النجاشي: «شيخ الطائفة، ثقة، فقيه، فاضل، وكانت له منزلة من السلطان، وله كتب، منها: كتاب الردّ على أبي رباح الممطور، كتاب الردّ على الواقفية، كتاب الغيبة وكشف الحيرة، كتاب الإمامة، كتاب الردّ على أهل الأهواء»^(٣).

- العالم الثاني والأربعون: مظفر بن محمد بن أحمد أبو الجيش البلخي:

قال فيه النجاشي: «متكلم، مشهور الأمر، سمع الحديث فأكثر، له كتب كثيرة، منها: كتاب نقض العثمانية على الجاحظ، كتاب مجالسه مع المخالفين في معاني مختلفة، كتاب النكت والأغراض في الإمامة، ومات أبو الجيش سنة سبع وستين وثلاثمائة، وقد قرأ على أبي سهل النوبختي عليه السلام»^(٤).

(١): رجال النجاشي، رقم ١٠٣٦، ص ٣٨١.

(٢): رجال النجاشي، رقم ١٠٣٨، ص ٣٨٢.

(٣): رجال النجاشي، رقم ١٠٥٠، ص ٣٩٣.

(٤): رجال النجاشي، رقم ١١٣٠، ص ٤٢٢.

- العالم الثالث والأربعون: هشام بن الحكم:

قال فيه النجاشي: « أبو محمّد، كتابه الإمامة، كتابه التدبير في الإمامة - وهو ما جمع عليّ بن منصر من كلامه -، كتابه في إمامة المفضول، كتابه الوصية والردُّ على منكريها، كتاب اختلاف الناس في الإمامة، كتابه المجالس في الإمامة، وروى هشام عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى (عليهما السلام) وكان ثقةً في الروايات، حسنُ التحقيق بهذا الأمر ^(١) .

- العالم الرابع والأربعون: يونس بن عبد الرحمن:

قال فيه النجاشي: « كان وجهًا في أصحابنا، مُتقدِّمًا، عظيم المنزلة، ورأى جعفر بن محمّد (عليهما السلام) بين الصفا والمروة، ولم يرو عنه، وروى عن أبي الحسن موسى والرّضا (عليهما السلام)، وكان الرضا (عليه السلام) يشيرُ إليه في العلم والفتيا، وكانت له تصانيفُ كثيرةٌ، منها: كتاب الإمامة ^(٢) .

- العالم الخامس والأربعون: يعقوب بن نُعيم الكاتب:

قال فيه النجاشي: « كان جليلاً في أصحابنا، ثقةً في الحديث، روى عن الرّضا (عليه السلام)، وصنّف كتباً أو كتاباً في الإمامة ^(٣) .

ومن هذه الكتب أخذ من جاء بعد هؤلاء الأعلام، ومنهم: أبو الحسين محمّد بن بحر الرهني السجستاني المتكلّم، فقد كتب كتباً، منها: كتاب إثبات الإمامة،

(١): رجال النجاشي، رقم ١١٦٤، ص ٤٣٣.

(٢): رجال النجاشي، رقم ١٢٠٨، ص ٤٤٧.

(٣): رجال النجاشي، رقم ١٢١٣، ص ٤٤٩.

وكتاب الردّ على مَنْ أنكر الاثني عشر ومُعجزاتهم والحجّة في إبطاء القائم، وذكر هذين الكتابين في معالم العلماء^(١).

ومنهم إسماعيل بن عليّ بن إسحاق بن أبي سهل بن نوبخت - النوبختي - فقد كتب: الاستيفاء في الإمامة، إثبات الإمامة، التنبيه في الإمامة، الردّ على الواقفية، الردّ على ابن الطاطري في الإمامة، وقد ذكر ذلك الشيخ ابن شهر آشوب في معالم العلماء^(٢).

○ دواعي هذا العرض التفصيلي:

وقد قمتُ بتتبع الكتب - والله تعالى الحمد وبه التوفيق - ثمّ عرضها على القارئ الكريم؛ ليتحقّق من ذلك أمران:

▪ الأمر الأوّل: شدّة عناية واهتمام الشيعة بمسألة الإمامة.

فإنّ عناية الشيعة بمسألة الإمامة شديدة جدّاً، وهذا ما يُفسّر وجود أصولٍ وكُتبٍ كثيرة، وقد ألّفت في زمن ظهور الأئمة عليهم السلام، وقد أشرف الأئمة عليهم السلام على كتابتها، أو على تنقيتها، وقد تقدّم أن يونس بن عبد الرحمن وعرض جملةً من كُتب أصحاب الإمامين الباقر والصادق على الإمام الرضا عليه السلام، وهو أيضاً عرضت كتبه على الأئمة اللاحقين عليهم السلام، فعن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري رضي الله عنه قال: « عرضتُ على أبي محمّد صاحب العسكر عليه السلام كتابَ يومٍ وليلة ليونس، فقال لي: تصنيف من هذا؟ فقلت: تصنيف يونس مولى آل يقطين، فقال: أعطاه الله بكلّ حرفٍ

(١): باب الميم، فصلٌ في محمّد، رقم ٦٣٨، ص ٨٥.

(٢): باب الألف، فصلٌ في إسماعيل، رقم ٣٦، ص ٦.

نورًا يوم القيامة»^(١).

▪ الأمر الثاني: بيان أصول الشيعة الراسخة.

فإنه ينكشف من خلال هذا التتبع بجلاء كذب الدعوى التي يروجها بعض المخالفين، وهي: أن الشيعة لا يملكون كتباً روائيةً وأصولاً حديثةً ولم يوجد عند سلفهم مصنّفاتٌ تثبت عقيدتهم وأن عقيدتهم حادثة، فإن الأمر ليس كذلك فما نقله الشيخ الكليني قده ومن جاء بعده إنما أخذه عن أصولٍ كثيرةٍ جداً، كانت موجودةً في زمن ظهور الأئمة عليهم السلام، والأئمة عليهم السلام كانوا يُراقبون ويتابعون حركة هذه المُصنّفات في الوسط الشيعي، وكما نبهنا - فيما تقدّم - فإن بعض الذين كتبوا هذه الكتب هم من أصحاب الأئمة عليهم السلام ومن أعيان ووجهاء الشيعة.

▪ إجمال بعد تفصيل:

والمُتحصّل من كلّ هذا العرض المُتقدّم، هو إن روايات الدليل التاريخي على ولادة وإمامة الإمام المهدي عجل الله فرجه نقلها العلماء الأجلّاء، الذين وصلت إلينا كتبهم عن علماء أجلاء، كانوا موجودين في زمن الأئمة عليهم السلام، بل إن بعضهم من أجلاء أصحاب الأئمة عليهم السلام، وكتب هؤلاء المُتقدّمين كانت كثيرةً جداً، وهذا يدلّ على زيادة عناية علماء الطائفة بتثبيت مسألة الإمامة، ونقل روايات الإمامة بطرقٍ كثيرةٍ مُتعدّدة، خصوصاً إذا لاحظنا الجوّ العلمي في ذلك الوقت، فقد كانت المدارس الإمامية مع المدارس الأخرى مُختلطةً، فيحضر العامي عند الشيعي، ويحضر الشيعي عند العامي، ويحضر الشيعي والعامي عند أستاذ واحد، فكانوا يحضرون مع بعضهم البعض في مدرسة واحدة أو في مدينة واحدة، وهذا يدعو إلى وقوع المناظرة والنقاشات وإثارة الأبحاث العلمية وسعي كل طرفٍ إلى توثيق الأدلة المُحكمة التي يثبت بها عقيدته

(١): رجال النجاشي، رقم ١٢٠٨، ص ٤٤٧.

ويدفع بها عقيدة الخصم، ففي هذا الجوّ نجد كتباً كثيرةً ألفت في الإمامة، وقد ضمنت روايات كثيرةً بطرقٍ متعدّدة.

▪ الأمر الثالث: نقلها في كتب العامة.

إنّ بعض هذه الروايات وردت في كتب العامّة ومن طرق المخالفين، ومن ذلك ما نُقل في (فرائد السّمطين)، وكذلك ابن شاذان في كتابه (مئة منقبة من مناقب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب والأئمة من ولده عليه السلام)؛ إذ هو يتضمّن جملةً من الروايات التي تنصّ على إمامة الأئمة عليهم السلام، وهذا قرينةٌ على وفرة طرق هذه الروايات؛ إذ مع تشدّد العامّة، وتصلّب بعض المنحرفين عن أمير المؤمنين عليه السلام في علم الحديث والجرح والتعديل، وظاهرة الكتمان التي عصفت بجُملةٍ من روايات الفضائل؛ استطاعت بعض الروايات أن تفلت من مقص الرّقابة، فنجد لها موضعاً في كتب المخالفين.

▪ أجواءٌ مانعةٌ لنقل الروايات:

ولكي نقف على الجوّ الموجود في مدرسة العامّة، الممانع لنقل الروايات التي تدعم مذهب أهل البيت عليهم السلام نذكر هاهنا شاهداً يُضاف إلى ما تقدّم من شواهد فيما سبق^(١).

فإنّ إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق الجوزجاني من علماء العامّة المبرزين الذين لهم سلطةٌ وصولٌ وجولةٌ في علم الحديث والجرح والتعديل، وقد مدحه المُخالفون أيّما مدحٍ فقد ذكره ابن العماد الحنبليّ فقال: « وفيها -أي أحداث سنة

(١): راجع الفصل الأول: خصائص أسانيد روايات الإمام المهدي عليه السلام، الخاصية الأولى إتّفاق

الشيعة والسنة على نقلها.

٢٥٩هـ- الإمام إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق الجوزجاني، صاحب التصانيف- إلى أن يقول-: وكان من كبار العلماء، ونزل دمشق، وجرّح وعدّل، وهو من الثقات»^(١).

وأما عقيدة وموقف هذا الرجل من أمير المؤمنين (عليه السلام) فتعرّف عليهما من خلال قول ابن حجر العسقلاني: «وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلّب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع»^(٢).

فإذا كان مثل هذا يُعتبر عالماً، ثقةً، ويُعبر عنه بأنه من كبار العلماء، ويوصف بأنه إمامٌ، فمن الطبيعيّ تضعيفٌ وحجب- ومنع نقل- كثير من الروايات الواردة في أمير المؤمنين وأهل بيته (عليهم السلام)، والقدح في رواياتها ومقاطعتهم، وإذا كان هذا الإمام فكيف سيكون المأموم؟!

وفي مثل هذا الجوِّ المانع المقاطع إذا وصلت روايات في فضل أهل البيت (عليهم السلام)، فإنّ هذه الروايات تكون محفوفةً بقريضة تفيّد الوثوق بصدورها، والأمر كذلك في نقل بعض العامة روايات تدعم المعتقد الشيعي في العقيدة المهدوية.

▪ الأمر الرابع: كثرة الطّرق.

فقد بين الشيخ المفيد (عليه السلام) في كتابه (النكت الاعتقادية) كثرة الكتب، ففي معرض حديثه عن طائفة الروايات التي نصّ فيها النبي (صلى الله عليه وآله) على إمامة جميع الأئمة - والتي تُشكّل طائفةً من طوائف الدليل التاريخي - قال ما نصّه: «الدليل على ذلك أنّ

(١): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٣، سنة تسع وخمسين ومائتين، ص ٢٦٣

(٢): لسان الميزان، ج ١، ص ٢١٢.

النبي ﷺ نصَّ عليهم نصّاً متواتراً بالخلافة، مثل قوله (ﷺ): ابني هذا الحسين إمام ابن إمام، وأخو إمام، وأبو أئمةٍ تسعةٍ، تاسعهم قائمهم، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»^(١).

فهذه الرواية والتي هي جزءٌ من رواياتٍ متواترةٍ عن النبي ﷺ تدلُّ على العقيدة المهدوية، وتدلُّ على أن الإمام المهدي هو التاسع من ولد الإمام الحسين (ﷺ)، فيكون قد ولد، لأن التاسع من ولد الإمام الحسين (ﷺ) لا شك أنه ولد، وبأي معنى فسرنا جملة «التاسع من ولد الإمام الحسين (ﷺ)»، فالشيخ المفيد يؤكد على وجود رواياتٍ متواترةٍ، وهذه الروايات المتواترة في حقيقتها تُشكّل جزءاً من مجموع الروايات التي تدلُّ بالدلالة المطابقيّة أو الالتزامية على ولادة وإمامة الإمام المهدي (عجل الله وجهه).

وإذا أخذنا أسانيد الروايات الواردة في الدليل التاريخي على العقيدة المهدوية، وتأملنا فيها لكي نقف على عدد الرواة في كل طبقة، فإننا ننتهي إلى وجود عدد كبير من الرواة في كل طبقة يمتنع تواطؤهم على الكذب، ولكن بحسب المستوى المقصود في هذا الكتاب والطبيعة المنظورة لا يمكننا أن نستعرض ذلك مفصلاً وفي جميع الطوائف، بأن نجمع جميع الطرق ونلاحظ الطبقات طبقةً طبقة، ونحسب عدد الرواة الموجودة فيها، فإن هذا يقتضي الحديث في كتابٍ مُستقلٍّ، ولهذا سوف نقتصر في مقام بيان وفرة عدد الرواة على ذكر مثالٍ واحدٍ في المقام، فنأخذ طائفةً من الروايات، ونأخذ بعض الأسانيد الواردة فيها عن عالمٍ واحدٍ من العلماء، وهو الشيخ الكليني (عجل الله وجهه)، ثم ننظر في طبقات رواة هذه الأسانيد لنرى كم راوياً يقع في كل طبقة، وهل يوجد في كل طبقة من هو جليل القدر وعالي المنزلة أم لا؟

(١): الفصل الرابع: في الإمامة، ص ٤٣.

▪ عدد الرواة في طبقات طائفة من هذه الطوائف:

ونجعل المثال التوضيحي روايات الشيخ الجليل الكليني عليه السلام ^(١) التي تدلُّ على النصِّ على أسماء الأئمة عليهم السلام، بما فيهم الإمام المهدي عجل الله فرجه، أو تذكر النصِّ على بعض الأئمة عليهم السلام، وأنَّ الإمام المهديَّ هو التاسع من ولد الإمام الحسين عليه السلام، ولن نذكر كلَّ الطرق وإنما نتقي من طرق الشيخ الكليني عليه السلام أحد عشر طريقاً:

الطريق الأول: عن عليِّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر البيهقي، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس.

الطريق الثاني: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس.

الطريق الثالث: عن عليِّ بن محمد، عن أحمد بن هلال، عن بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس.

الطريق الرابع: عن الحسين بن محمد، عن مَعْلَى بن محمد، عن الوشاء، عن أبان عن زرارة.

الطريق الخامس: عن عليِّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سعد بن غزوان، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام.

الطريق السادس: عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام.

الطريق السابع: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن

(١): الكافي، ج ١، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم عليهم السلام.

بن محبوب، عن إسحاق بن غالب، عن أبي عبد الله (عليه السلام).

الطريق الثامن: عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس عن بن مسكان، عن أبي بصير.

الطريق التاسع: عن علي بن محمد، بن سهل بن زياد، أبي سعيد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن بن مسكان، عن أبي بصير.

الطريق العاشر: ما في الإرشاد للشيخ المفيد (عليه السلام)^(١)، عن أبي القاسم جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب - الكليني - عن أبي علي الأشعري، عن الحسن بن عبيد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن شاعة، عن علي بن الحسن بن رباط، عن عمر بن أذنيه، عن زرارة.

الطريق الحادي عشر: ما في كتاب (كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الاثني عشر)^(٢)، للشيخ أبي القاسم بن محمد بن علي الخزاز القمي (عليه السلام) قال: حدثنا علي بن الحسن بن منده، حدثنا أبو محمد هارون بن موسى (عليه السلام) قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني، حدثني محمد بن يحيى العطار، عن سلمة بن الخطاب، عن محمد بن خالد الطيالسي، عن سيف بن عميرة وصالح بن عتبة جميعاً، عن علقمة بن محمد الحضرمي، عن جعفر بن محمد (عليه السلام).

فهذه طرق إلى روايات النص على أسماء الأئمة (عليهم السلام)، وبيان أن القائم هو

(١): ج ٢، باب ما جاء من النص على إمامة صاحب الزمان الثاني عشر من الأئمة (عليهم السلام) في مجمل ومفصل البيان، ص ٣٧٥.

(٢): باب ما جاء عن جابر بن عبد الله الأنصاري عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في النصوص على الأئمة الاثني عشر (عليهم السلام)، ص ١٢٤.

التاسع من أولاد الإمام الحسين عليه السلام.

○ عدد الرواة في طبقات هذه الطرق:

ويُعدّ الشيخ الكليني قده من الطبقة التاسعة، فإذا لاحظنا هذه الأسانيد لمعرفة عدد الرواة في الطبقات السابقة على الطبقة التاسعة إلى الأئمة المعصومين عليهم السلام نجد التالي:

الطبقة الثامنة: يوجد فيها ما لا يقلُّ عن ستّة، وفيهم أجلاء وعظماء، مثل: عليّ بن إبراهيم، ومحمد بن يحيى، وعلي بن محمد، والحسين بن محمد، وعدّة عن أحمد بن محمد بن عيسى، وأبو علي الأشعري، وأحمد بن إدريس، وعلي بن محمد بن سهل.

الطبقة السابعة: يوجد فيها سبعة، وفيهم أجلاء أيضاً، مثل: إبراهيم بن هاشم، وأحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن هلال، ومُعلّى بن محمد، وأحمد بن محمد البرقي، ومحمد بن عيسى، والحسين بن عبّيد، وسلمة بن الخطّاب.

الطبقة السادسة: يوجد فيها ثمانية، وفيهم أجلاء، مثل: حمّاد بن عيسى، وابن أبي عمير، والوشاء، وأبو هاشم الجعفري داود بن قاسم، والحسن بن محبوب، ويونس بن عبد الرحمن، والحسن بن موسى الخشاب، ومحمد بن خالد الطيالسي.

الطبقة الخامسة: يوجد فيها تسعة: إبراهيم بن عمير اليماني، وعمر بن أذينة، وأبان، وسعد بن غزوان، وإسحاق بن غالب، وعبد الله بن مسكان، وعلي بن سُماعة، وسيف بن عميرة، وصالح بن عقبة.

الطبقة الرابعة: يوجد فيها أربعة: أبان بن أبي عياش، وزرارة، وأبي بصير، وعلقمة بن محمد الحضرمي.

وإذا ضمّنا إلى هذه الطرق طرقاً أخرى للشيخ الكليني قده، ثمّ ضمّنا

طرق والد الشيخ الصدوق عليه السلام، وطرق الشيخ الصدوق عليه السلام^(١)، وطرق الشيخ المفيد عليه السلام، وطرق الشيخ الطوسي عليه السلام، وطرق كتاب مُنتخب الأثر - وهي طرق كثيرة جداً، تقرب من طرق الشيخ الصدوق - فسوف نظفر بالعشرات في كل طبقة من الطبقات، وهذا كفيلاً لتحقيق التواتر، في هذه الطائفة فقط.

▪ وخلاصة القول:

إنَّ الروايات التي نستفيد منها في إثبات المهدوية الخاصة، ونعتبرها تُشكّل الدليل التاريخي على المهدوية الخاصة؛ منقولةً في كتب كثيرة، وبطرق متعدّدة، وهي تفوق حدّ التواتر، وهذا المقدار يكفي في إثبات قطعية ولادة وإمامة الإمام المهدي، كما سوف يأتي بيانه في الجهة الثانية في الدليل التاريخي على المهدوية الخاصة.

▪ أحاديث الغيبة قبل الولادة (الإخبار الغيبيّ المُستقبليّ شاهد صدق):

ومن الروايات التي تُحدّد هويّة الإمام المهدي عليه السلام وتُشكّل مع الطوائف الأخرى سوراً لشخصيته، ويجعلها لا تقبل التردد، ولا تُبقي غموضاً فيها؛ ي الروايات التي تحدّثت عن غيبة الإمام المهدي عليه السلام قبل ولادته.

وهذه الروايات تُبيّن أمراً خارقاً، وهو الإخبار بالأمر المُستقبليّ عن غيبة شخصٍ مُعيّن، وقد غاب فعلاً في الخارج، وهو الإمام الحجة ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ولذلك اهتمّ علماءنا الأعلام، كالشيخ الصدوق، والشيخ المفيد، والشيخ الطوسي عليه السلام؛ بنقل هذه الروايات التي تحدّثت عن الغيبة قبل ولادته،

(١): وهي لا تمرّ بالشيخ الكليني، فإنّ من الملاحظ أنّ الشيخ الصدوق لا يروي عن الشيخ الكليني، وقيل: إنّ السبب في ذلك هو أنّ الشيخ الكليني اعتمد على الواقعة في نقله، والقيميون يتشدّدون ولا يعتمدون على نقل الواقعة، وإن كانوا من الثقات.

لتضمّنها لهذا الإخبار الغيبيّ عن أمرٍ تحقّق في المستقبل، فقد نقلَ الشيخ الصّدوق عليه السلام في كتابه (كمال الدّين وتمام النّعمة)، عن رسول الله وعن أمير المؤمنين عليهما السلام، وعن باقي الأئمّة إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام الرّوايات التي تنصّ على غيبة الإمام المهدي عليه السلام.

ومن أعلامنا العظام عليهم السلام الذين نقلوا هذا النّحو من الرّوايات:

١. الحسن بن محبوب:

وهو من أجلاء الطائفة، ولا كلام في عظم شأنه، وجلالة قدره، وهو من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام، يقول عنه الشيخ الطوسي في الدرر: «الحسن بن محبوب السّراد،.... كوفيٌّ، ثقةٌ، روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وروى عن ستين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وكان جليل القدر، يُعدُّ في الأركان الأربعة في عصره، وله كتبٌ كثيرةٌ، منها: كتاب المشيخة»^(١).

وقد نقل الحسن بن محبوب في كتابه (المشيخة)، جملةً من الرّوايات التي تدلُّ على وقوع الغيبة للإمام المهدي عليه السلام، ومع أنّ الحسن بن محبوب كان موجوداً قبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام بأكثر من خمسين سنةً، إلّا أنّ الغيبة وقعت كما نُقل في رواياته، ومن رواياته عليه السلام:

الرّواية الأولى: عن عليّ بن رئاب، عن زرارة قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إنّ للقائم غيبةٌ قبل ظهوره، قلت: ولم؟ قال: يخاف، وأوماً بيده إلى بطنه، قال زرارة: يعني القتل»^(٢).

(١): معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي في الدرر، ج ٦.

(٢): كمال الدّين وتمام النّعمة، ج ٢، باب علّة الغيبة، ح ٩.

الرّواية الثانية: عن إسحاق بن عمّار الصّيرفي قال: « قال أبو عبد الله (عليه السلام): للقائم غيبتان، أحدهما قصيرة، والأخرى طويلة »^(١).

٢. ابن أبي عمير:

وهو من أجلاء الطائفة، ولا كلام في جلالته قدره، وعلوّ شأنه، وهو في ذلك الزّمان كالمراجع العظام في زماننا، لا يشكُّ مؤمنٌ مُخلصٌ متّبعٌ في ورعه وتقواه، ويقول عنه الشيخ النجاشي (عليه السلام): « محمّد بن أبي عمير، زياد بن عيسى، أبو أحمد الأزدي.. بغداديّ الأصل، لقي أبا الحسن موسى (عليه السلام) وسمع منه أحاديث، كناه في بعضها فقال: يا أبا أحمد، وروى عن الرّضا (عليه السلام)، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين.. وقد صنّف كتبًا كثيرة.. كتاب البداء، كتاب الاحتجاج في الإمامة »^(٢).

ومن روايات ابن أبي عمير (رضي الله عنه) في الغيبة:

الرّواية الأولى: « عن جميل بن درّاج، عن زرارة قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): يأتي على الناس زمانٌ يغيب عنهم إمامهم، فقلت له: ما يصنع الناس في ذلك الزّمان؟ قال: يتمسكون بالأمر الذي هم عليه حتى يتبين لهم »^(٣).

الرّواية الثانية: عن عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضال، عن أبيه، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا (عليه السلام) أنّه قال: « كأتى بالشيعة عند فقدهم الثالث من ولدي، كالنعم يطلبون المرعى فلا يجدونه، قلت له: ولم ذاك يا بن رسول الله؟ قال: لأنّ إمامهم

(١): الكافي، ج ١، باب في الغيبة، ح ١٩.

(٢): رجال النجاشي، رقم ٨٨٧، ص ٣٢٦.

(٣): كمال الدّين وتمام النّعمة، ج ٢، باب ما روي عن الصادق جعفر بن محمد (عليه السلام) من النّص على

القائم (عجل الله فرجه) وذكر غيبته... ح ٤٤.

يغيب عنهم، فقلت: ولم؟ قال: لئلا يكون لأحدٍ في عنقه بيعةٌ إذا قام بالسيف»^(١).

فروايات الغيبة والتي تحدّثت عن وقوع غيبةٍ أو غيبتين للإمام المهدي عجل الله فرجه، والتي رُويت قبل ولادته عجل الله فرجه، وأخبر فيها الأئمة السابقون عليهم السلام، ونقلها أصحابهم عليهم السلام، وأطبق الشيعة بجميع علماءهم العظام عليها، تُساهم في تحديد هويّة الإمام الحُجّة عليه السلام، وإثبات المهديّة الخاصّة التي يعتقدهُ الشيعةُ الإماميّة (أنار الله برهانهم) بها.

(١): كمال الدّين وتمام النعمة، ج ٢، باب علّة الغيبة، ح ٤.

سوف نستعرض في هذه الجهة الروايات المُعتبرة سنداً، والتي تُحدّد هويّة الإمام المهديّ، وتثبت أنّ الحُجّة بن الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وأنّه موجودٌ إلى يوم الناس هذا.

والرواياتُ التي تُشكّل الدليل التاريخيّ كثيرةٌ جدّاً، وهي على طوائف متعدّدة، وقد اهتمّ علماؤنا الأبرار عليهم السلام بجمعها، فذكرها المُتقدّمون - كما تقدّم - وأيضاً - المُتأخرون - ومنهم: العلامة المجلسيّ في كتابه (بحار الأنوار)، والحرّ العامليّ في كتابه (إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات)، ومن المعاصرين: المرجعُ المعاصر السيّد محمّد سعيد الحكيم رحمته الله في كتابه (في رحاب العقيدة).

كما قد اهتمّ بعضُ علمائنا بجمع الروايات المُعتبرة سنداً، والتي تُحدّد هويّة الإمام المهديّ عجل الله فرجه، فتدلُّ على أنّ الحُجّة بن الإمام الحسن العسكري، وعلى ولادته، وأنّه الإمام الغائب والباقي إلى يوم الناس هذا، ومن هؤلاء العلماء: المرجعُ الرَّاحل الشيخ جواد التبريزي رحمته الله، حيث وضع رسالةً مُختصرة بعنوان: (رسالةٌ مختصرةٌ في النصوص الصحيحة على إمامة الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام)، وسماحة السيّد المحقّق علي الميلاني رحمته الله في كتابه (الإمام المهدي)، وسماحة السيّد الجليل مرتضى المهري رحمته الله في كتابه (ردُّ أباطيل أحمد الكاتب)، وسماحة الشيخ عليّ الكوراني رحمته الله في كتابه (المعجم الموضوعي لأحاديث الإمام المهدي).

○ قُطُوفٌ مِنْ طَوَائِفِ الرِّوَايَاتِ المَهْدَوِيَّةِ:

في هذا المقام لن نستعرض كلَّ الرِّوَايَاتِ المُعْتَبَرَةِ المُحَدَّدَةِ لهويَّة الإمام الحُجَّة عَلَّيْهِ السَّلَامُ، والتي تُشكِّلُ الدَّلِيلَ التَّارِيخِيَّ عَلَى المَهْدَوِيَّةِ الخَاصَّةِ، وإِنَّمَا سَأَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ ثَلَاثِ طَوَائِفٍ فِي المَقَامِ، وَهِيَ:

الطَّائِفَةُ الأُولَى: الرِّوَايَاتُ الَّتِي تُحَدِّدُ هَوِيَّةَ الأُمَّةِ عَلَّيْهِمُ السَّلَامُ، وَتَبَيَّنُ أَنَّ آخِرَهُمْ هُوَ الإِمَامُ المَهْدِيُّ عَلَّيْهِ السَّلَامُ، أَوْ تَبَيَّنُ أَنَّ الإِمَامَ المَهْدِيَّ عَلَّيْهِ السَّلَامُ التَّاسِعَ مِنْ وَلَدِ الإِمَامِ الحُسَيْنِ:

وَإِنَّ الرِّوَايَاتِ الَّتِي تُشكِّلُ هَذِهِ الطَّائِفَةَ كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَيَكْفِي القَارِئُ الكَرِيمُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ آيَةَ اللهِ الشَّيخِ لُطْفِ اللهِ الصَّافِي حَفِظَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ (مُتَّخِبِ الأَثَرِ) ذَكَرَ أَنَّ قِسْمًا مِنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ، وَهُوَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإِمَامَ المَهْدِيَّ هُوَ التَّاسِعَ مِنْ وَلَدِ الإِمَامِ الحُسَيْنِ عَلَّيْهِمُ السَّلَامُ فِيهِ ١٦٠ رَوَايَةً^(١)، كَمَا إِنَّ الوُقُوفَ عَلَى الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ بِأَجْمَعِهَا يَخْرُجُنَا عَنِ المَسْتَوَى المَقْصُودِ لِلكِتَابِ، وَلِهَذَا سَنَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ بَعْضِ النَّمَاذِجِ الَّتِي نَصَّ العُلَمَاءُ عَلَى صِحَّةِ سِنْدِهَا.

○ أَقْسَامُ الطَّائِفَةِ الأُولَى مِنَ الرِّوَايَاتِ:

وَتَنْقَسِمُ هَذِهِ الطَّائِفَةُ إِلَى أَقْسَامٍ مُتَعَدِّدَةٍ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: الرِّوَايَاتُ الَّتِي تَذَكَرُ الأُمَّةَ المُتَقَدِّمِينَ، وَتَنْصُرُ عَلَى إِمَامَتِهِمْ، وَتَذَكَرُ أَنَّ الإِمَامَ المَهْدِيَّ مِنْ ذُرِّيَّةِ الإِمَامِ الحُسَيْنِ وَفِي بَعْضِهَا أَنَّهُ التَّاسِعَ مِنْ ذُرِّيَّةِ الإِمَامِ الحُسَيْنِ عَلَّيْهِمُ السَّلَامُ، وَمِنْ رَوَايَاتِ هَذَا القِسْمِ:

(١): ج ٢، الفهرس، الفصل الحادي عشر: في أنَّه التَّاسِعَ مِنْ وَلَدِ الحُسَيْنِ عَلَّيْهِمُ السَّلَامُ .

(١)

ما رواه الشيخ الصدوق عليه السلام في (كمال الدين وتمام النعمة)^(١)، وفي (الخصال)^(٢): - واللفظ لكمال الدين - « حدّثنا أبي عليه السلام قال: حدّثنا سعد بن عبد الله قال: حدّثني يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن عبد الله بن مسكان، عن أبان بن تغلب، عن سليم بن قيس الهلالي، عن سلمان الفارسي عليه السلام قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وآله فإذا الحسين بن عليّ على فخذه وهو يقبل عينيه، ويلثم فاه، ويقول: أنت سيّد ابن سيّد، أنت إمام ابن إمام، أبو الأئمة، أنت حجة ابن حجة، وأبو حجج تسعة من صلبك تاسعهم قائمهم ».

(٢)

ما رواه الكليني عليه السلام في (الكافي): « محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن غالب، عن أبي عبد الله عليه السلام، في خطبة له يذكر فيها حال الأئمة عليهم السلام وصفاتهم: أن الله تعالى أوضح بأئمة الهدى من أهل بيت نبينا عن دينه، - إلى أن يقول - : فلم يزل الله تعالى يختارهم لخلقهم من ولد الحسين عليه السلام من عقب كل إمام، يصطفيهم لذلك، ويجتبيهم، ويرضى بهم لخلقهم، ويرتضيهم، كلّموا مضي منهم إمامٌ نصب لخلقهم من عقبه إماماً، علماً بيناً، وهادياً نيراً، وإماماً قيماً، وحجةً عالماً، أئمةً من الله، يهدون بالحق، وبه يعدلون »^(٣).

فهذه الرواية أيضاً تبين أنّ الأئمة بعد الإمام الحسين عليه السلام من ولده، وحيث إنّ الإمام المهديّ من الأئمة، وتقدّم أنّه الثاني عشر من أئمة أهل البيت، فيكون الإمام الثاني عشر من ولد الإمام الحسين عليه السلام.

(١): ج ١، باب ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله في النصّ على القائم وأنه الثاني عشر من الأئمة عليهم السلام، ح ٩.(٢): ج ٢، أبواب الاثني عشر، الخلفاء والأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله اثنا عشر عليهم السلام، ح ٣٨.

(٣): ج ١، باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته، ح ٢.

القسم الثاني: الروايات التي فيها نصّ على أسماء جميع الأئمة، من أمير المؤمنين إلى الإمام المهديّ (عليه السلام).

ومن هذه الروايات المعتبرة:

(١)

ما روي في (وسائل الشيعة): « محمد بن علي بن الحسين بإسناده، عن عبد الله بن جندب، عن موسى بن جعفر (عليه السلام)، أنه قال: تقول في سجدة الشكر: اللهم إني أشهدك، وأشهد ملائكتك، وأنبياءك، ورسلك، وجميع خلقك، أنك أنت الله ربّي، والإسلام ديني ومحمد (صلى الله عليه وآله) نبيي، وعليّ، والحسن، والحسين، وعليّ بن الحسين، ومحمد بن عليّ، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعليّ بن موسى، ومحمد بن عليّ، وعليّ بن محمد، والحسن بن عليّ، والحجة بن الحسن بن عليّ أئمتي، بهم أتولّى ومن أعدائهم أتبرأ... »^(١).

(٢)

ما روي في (الكافي): « عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) قال: أقبل أمير المؤمنين (عليه السلام)، ومعه الحسن بن عليّ (عليه السلام)، وهو متكئ على يد سلمان فدخل المسجد الحرام فجلس، إذ أقبل رجلٌ حسن الهيئة واللباس، فسلم على أمير المؤمنين، فردّ عليه السلام، فجلس، ثمّ قال: يا أمير المؤمنين أسألك عن -والرواية تقول بأنّ هذا الرجل هو الخضر (عليه السلام)، وفيها أنّ الخضر قال لأمر المؤمنين (عليه السلام): - أشهد أن لا إله إلا الله، ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنّ محمداً (صلى الله عليه وآله) رسول الله، ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أنّك وصيّ رسول الله (صلى الله عليه وآله)، والقائم بحجّته، - وأشار إلى أمير المؤمنين، - ولم أزل أشهد بها،

(١): ج ٧، باب استحباب الدعاء في سجدة الشكر وبينهما بالمأثور، ح ١.

وأشهد أنّك وصيّهِ والقائم بحُجَّتِهِ، -وأشار إلى الحسن-، وأشهد أنّ الحسين بن عليّ وصيّ أخيه، والقائم بحُجَّتِهِ بعده، وأشهد على عليّ بن الحسين، أنّه القائم بأمر الحسين بعده، وأشهد على محمّد بن عليّ، أنّه القائم بأمر عليّ بن الحسين، وأشهد على جعفر بن محمّد، أنّه القائم بأمر محمّد، وأشهد على موسى، أنّه القائم بأمر جعفر بن محمّد، وأشهد على عليّ بن موسى، أنّه القائم بأمر موسى بن جعفر، وأشهد على محمّد بن عليّ، أنّه القائم بأمر علي بن موسى، وأشهد على عليّ بن محمّد، بأنّه القائم بأمر محمّد بن عليّ، وأشهد على الحسن بن عليّ، بأنّه القائم بأمر عليّ بن محمّد، وأشهد على رجل من ولد الحسن، لا يُكنّى، ولا يُسمّى حتى يظهر أمره، فيملؤها عدلاً كما ملئت جوراً^(١).

القسم الثالث: الروايات التي ينصُّ فيها الإمام السابق على إمامة الإمام

اللاحق عليهما السلام.

وهي الروايات التي ينصُّ فيها أمير المؤمنين على إمامة الإمام الحسن، أو ينصُّ على إمامة الإمامين الحسن والحسين، ثمَّ ينصُّ الإمام الحسن على إمامة الإمام الحسين، ثمَّ الإمام الحسين ينصُّ على إمامة الإمام السَّجَّاد عليه السلام، وهكذا إلى زمان الإمام الهادي والإمام العسكري، حيث يكون النصُّ على الإمام المهديّ وأنّه الحُجَّة بن الحسن العسكري عليهما السلام.

والروايات المندرجة في القسم متواترة، وأخبارها كثيرة، ونُقلت بطُرُق مُتعدِّدة، ونقتصر على ذكر بعض الروايات الصَّحيحة، والتي فيها نصُّ على إمامة الحُجَّة بن الحسن العسكري عليهما السلام:

(١): ج ١، باب ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم عليهم السلام، ح ١.

(١)

ما رواه الشيخ الصدوق رحمته الله في «كمال الدين وتمام النعمة»، قال: «حدثنا محمد بن الحسن رحمته الله، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد العلوي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، قال: سمعت أبا الحسن صاحب العسكر رحمته الله يقول: الخلف من بعدي ابني الحسن - فالإمام الهادي ينصُّ هنا على الإمام العسكري عليه السلام -، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف، فقلت: ولم جعلني الله فداك؟ فقال: لأنكم لا ترون شخصه، ولا يحلُّ لكم ذكره باسمه، قلت: كيف نذكره؟ قال: قولوا الحجة من آل محمد عليهم السلام»^(١).

(٢)

ما رواه الشيخ الصدوق رحمته الله في «كمال الدين وتمام النعمة» قال: «حدثنا محمد بن علي ماجيلويه رحمته الله، قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، قال: حدثني جعفر بن محمد بن مالك الفزارين قال: حدثني معاوية بن حكيم، ومحمد بن أيوب بن نوح، ومحمد بن عثمان العمري رحمته الله، قال: عرض علينا أبو محمد الحسن بن علي عليهما السلام ونحن في منزله، وكنا أربعين رجلاً، فقال: هذا إمامكم من بعدي، وخليفتي عليكم، أطيعوه، ولا تتفرقوا من بعدي في أديانكم فتهلكوا، أما إنكم لا ترونه بعد يومكم هذا، قالوا: فخرجنا من عنده، فما مضت إلا أيام قلائل حتى مضى أبو محمد عليه السلام»^(٢).

(١): ج ٢، باب ما روي عن أبي الحسن علي بن محمد الهادي في النص على القائم عليه السلام وغيبته، وأنه

الثاني عشر من الأئمة عليهم السلام، ح ٥.

(٢): ج ٢، باب ذكر من شاهد القائم عليه السلام ورآه وكلمه، ح ٢.

○ صفوة القول:

إنَّ هذه الطائفة - وبأقسامها الثلاثة المتقدمة - تدلُّ بالدلالة المطابقيَّة على أنَّ الإمام المهديَّ هو التاسع من ولد الإمام الحسين عليه السلام، وتدلُّ بنفس الدلالة على أنَّه الإمام من بعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وتدلُّ بالدلالة الإلزاميَّة على أنَّه ولد، وأصل قضية الولادة ليست قضية مهمَّة وضروريَّة بقدر أهميَّة وجود إمام بعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام، فالذي يعيننا في المقام هو أنَّ الإمام الحسن العسكري عليه السلام لم يرتحل إلَّا بعد أن وُجد له ولدٌ، وهو الإمام المهديَّ عجل الله فرجه - هذا هو الأمر العقدي -، ولكن كيف وُجد ذلك المولود المبارك؟ هل عن طريق الولادة - لأتمها الطريقة المعروفة التي جرت عليها السنَّة الإلهيَّة لإيجاد أبناء آدم في هذه الدُّنيا - أم بطريقة خاصَّة لا على نحو الولادة - كما في إيجاد آدم عليه السلام -؟ فهذه مسألة معرفيَّة لا تدخل ضمن العقائد، ولكنها تثبت من خلال هذه الروايات بالدلالة الإلزاميَّة.

الطائفة الثانية: الطائفة التي تُبين رقم الإمام المهديَّ عجل الله فرجه، وموقعه في تسلسل الأئمة عليهم السلام.

وهذه الطائفة فيها أقسامٌ كثيرةٌ جدًّا تفوق حدَّ التواتر، ولو لاحظنا ما ذكره الشيخ لطف الصافي رحمته الله في سفره المبارك (منتخب الأثر)، لانتهينا إلى أنَّ الروايات الموجودة في الإمام المهديَّ - والتي تُحدِّد هويته عليه السلام - أكثر من الروايات الموجودة في كثيرٍ من الشخصيات التاريخيَّة التي لا خلاف فيها، وأكثر من الروايات الموجودة في كثيرٍ من الوقائع التاريخيَّة التي لا خلاف فيها، فمثلاً ذكر الشيخ لطف الله الصافي رحمته الله (١)، ما يلي:

(١): منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر عليه السلام، ج ٢، الفهرس.

١. الروايات الدالة على أن الإمام المهدي هو الثاني عشر من أئمة أهل البيت، وخاتمهم عليه السلام، ويبلغ عددها ١٥١ رواية.
٢. الروايات الدالة على أنه من أولاد الإمام الحسين عليه السلام، ويبلغ عددها ٢٠٨ رواية، -وقد تقدم أنه في بعض الروايات التاسع من ولد الإمام الحسين عليه السلام -.
٣. الروايات الدالة على أن الإمام المهدي هو السادس من أولاد الإمام الصادق عليه السلام وعددها ١١٢ رواية.
٤. الروايات الدالة على أنه الخامس من أولاد الإمام الكاظم عليه السلام، وعددها ١١٥ رواية.
٥. الروايات الدالة على أنه الرابع من ولد الإمام الرضا عليه السلام، وهي تبلغ ١١١ رواية.

وتضمُّ هذه الروايات روايات كثيرةً صحيحةً، ومعتبرةً من الناحية السنيّة، ومنها ما رواه الشيخ الصدوق رحمته الله قال: « حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني عليه السلام قال: حدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الريّان بن الصّلت، قال: قلت للرّضا عليه السلام: أنت صاحب هذا الأمر؟ قال: أنا صاحب هذا الأمر، ولكنّي لست بالذي أملاًها عدلاً كما مُلّئت جوراً، وكيف أكون ذلك على ما ترى من ضعف بدني، وإنّ القائم هو الذي إذا خرج كان في سنّ الشيوخ ومنظر الشباب، قوياً في بدنه، حتّى لو مدّ يده إلى أعظم شجرة على وجه الأرض لقلعها، ولو صاح بين الجبال لتدكدكت صخورها، يكون معه عصا موسى، وخاتم سليمان عليه السلام، ذلك الرّابع من ولدي، يُغيّبه الله في ستره ما شاء، ثمّ يُظهره فيملاً به الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلّئت ظلماً »^(١).

(١): كمال الدّين وتمام النعمة، ج ٢، باب ما روي عن الرّضا علي بن موسى عليه السلام في النصّ على القائم وفي غيبته عليه السلام وأنّه الثاني عشر، ح ٧.

الطائفة الثالثة: الروايات التي تدلُّ على ولادة الإمام المهديِّ بإخبار مَنْ يشهد بالولادة، أو من يشهد بأنَّه رأى الإمام المهديَّ عجل الله فرجه.

وفي ثنايا هذه الطائفة توجد أقسام:

القسم الأول: شهادة الإمام العسكري عليه السلام.

القسم الثاني: شهادة القابلة التي تولّت ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه، وهي السيِّدة الجليلةُ حكيمة رضي الله عنها ^(١).

(٢): وهنا قد يطرح هذا السؤال، وهو: هل عاينت السيدة حكيمة رضي الله عنها الإمام المهدي عليه السلام؟ وذلك لوجود رواية تقول فيها السيدة حكيمة رضي الله عنها: إن ما عندها عن الإمام المهدي عليه السلام خبر، وليس معاينة، فكيف تكون هي القابلة التي تولّت ولادته، وعاينته وشهادتها عن رؤية؟

الجواب: نقل الشيخ الصدوق رحمته الله هذه الرواية مرتين بطريقتين:

(١)

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَهْزِيَّارٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْأَسَدِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَكِيمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّضَا أُخْتِ أَبِي الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ عليها السلام فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَتَمَانِينَ بِالْمَدِينَةِ فَكَلَّمْتُهَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ وَسَأَلْتُهَا عَنْ دِينِهَا فَسَمَّتْ لِي مِنْ تَأْتَمُّ بِهِ ثُمَّ قَالَتْ فَلَانَ بْنَ الْحَسَنِ عليه السلام فَسَمَّيْتُهُ فَقُلْتُ لَهَا جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ مُعَايَنَةً أَوْ خَبْرًا فَقَالَتْ خَبْرًا عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام كَتَبَ بِهِ إِلَى أُمِّهِ فَقُلْتُ لَهَا فَأَيْنَ الْمَوْلُودُ فَقَالَتْ مَسْتُورٌ فَقُلْتُ فَإِلَى مَنْ تَفَرَّعَ الشَّيْخَةُ فَقَالَتْ إِلَى الْجَدَّةِ أُمِّ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام فَقُلْتُ لَهَا أَقْتَدِي بِمَنْ وَصِيَّتُهُ إِلَى الْمَرْأَةِ فَقَالَتْ أَقْتَدَاءُ بِالْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام إِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام أَوْصَى إِلَى أُخْتِهِ زَيْنَبَ بِنْتِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام فِي الظَّاهِرِ وَكَانَ مَا يَخْرُجُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ مِنْ عِلْمٍ يَنْسَبُ إِلَى زَيْنَبَ بِنْتِ عَلِيٍّ تَسْتَرًا عَلَى عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ ثُمَّ قَالَتْ إِنَّكُمْ قَوْمٌ أَصْحَابُ أَخْبَارٍ أَمَا رَوَيْتُمْ أَنَّ التَّاسِعَ مِنْ وُلْدِ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَقْسَمُ مِيرَاثَهُ وَهُوَ فِي الْحَيَاةِ.

===

كمال الدين وتمام النعمة؛ ج ٢؛ ص ٥٠١.

(٢)

===

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ شَادَوَيْهِ الْمُؤَدَّبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَكِيمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الرِّضَا أُخْتِ أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ الْعُسْكَرِ عليه السلام فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ فَكَلَّمْتَهَا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ وَسَأَلْتُهَا عَنْ دِينِهَا فَسَمَّتْ لِي مَنْ تَأْتُمُّ بِهِمْ ثُمَّ قَالَتْ وَالْحُجَّةُ بِنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ فَسَمَّيْتُهَا فُلْتُ لَهَا جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ مُعَايَنَةً أَوْ خَبْرًا فَقَالَتْ خَبْرًا عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام كَتَبَ بِهِ إِلَى أُمِّهِ فَقُلْتُ لَهَا فَأَيْنَ الْوَالِدُ فَقَالَتْ مَسْتُورَةٌ فَقُلْتُ إِلَى مَنْ تَفْزَعُ الشَّيْعَةَ فَقَالَتْ لِي إِلَى الْجَدَّةِ أُمِّ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام فَقُلْتُ لَهَا أَقْتَدِي بِمَنْ وَصِيَّتَهُ إِلَى امْرَأَةٍ فَقَالَتْ أَقْتَدَاءَ بِالْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام فَإِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام أَوْصَى إِلَى أُخْتِهِ زَيْنَبَ بِنْتِ عَلِيٍّ فِي الظَّاهِرِ فَكَانَ مَا يُخْرُجُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام مِنْ عِلْمٍ يَنْسَبُ إِلَى زَيْنَبَ سَتْرًا عَلَى عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام ثُمَّ قَالَتْ إِنَّكُمْ قَوْمٌ أَصْحَابُ أَخْبَارٍ أَمَا رَوَيْتُمْ أَنَّ التَّاسِعَ مِنْ وُلْدِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام يُقَسِّمُ مِيرَاثَهُ وَهُوَ فِي الْحَيَاةِ .

كمال الدين و تمام النعمة ؛ ج ٢ ؛ ص ٥٠٧ .

ونقلها العلامة المجلسي عليه السلام بالنحو التالي: ك، إكمال الدين مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ شَادَوَيْهِ عَنْ مُحَمَّدِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى حَكِيمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الرِّضَا أُخْتِ أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ الْعُسْكَرِ عليه السلام فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ فَكَلَّمْتَهَا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ وَسَأَلْتُهَا عَنْ دِينِهَا فَسَمَّتْ لِي مَنْ تَأْتُمُّ بِهِمْ ثُمَّ قَالَتْ وَالْحُجَّةُ بِنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ فَسَمَّيْتُهَا فُلْتُ لَهَا جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ مُعَايَنَةً أَوْ خَبْرًا فَقَالَتْ خَبْرًا عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام كَتَبَ بِهِ إِلَى أُمِّهِ فَقُلْتُ لَهَا فَأَيْنَ الْوَالِدُ فَقَالَتْ مَسْتُورَةٌ فَقُلْتُ إِلَى مَنْ تَفْزَعُ الشَّيْعَةَ فَقَالَتْ إِلَى الْجَدَّةِ أُمِّ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام فَقُلْتُ لَهَا أَقْتَدِي بِمَنْ وَصِيَّتَهُ إِلَى امْرَأَةٍ فَقَالَتْ أَقْتَدَاءَ بِالْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام أَوْصَى إِلَى أُخْتِهِ زَيْنَبَ بِنْتِ عَلِيٍّ فِي الظَّاهِرِ وَكَانَ مَا يُخْرُجُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام مِنْ عِلْمٍ يَنْسَبُ إِلَى زَيْنَبَ سَتْرًا عَلَى عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام ثُمَّ قَالَتْ إِنَّكُمْ قَوْمٌ أَصْحَابُ أَخْبَارٍ أَمَا رَوَيْتُمْ أَنَّ التَّاسِعَ مِنْ وُلْدِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام يُقَسِّمُ مِيرَاثَهُ وَهُوَ فِي الْحَيَاةِ . إكمال الدين علي بن أحمد بن مهزيار عن محمد بن جعفر الأسدي مثله، (الغيبة) للشيخ

===

الطوسي الكليني عليه السلام عن محمد بن جعفر مثله .

===

ورواه الشيخ الطوسي رحمته الله بالطريق التالي: مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَسَدِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَكِيمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّضَا عليه السلام سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَ سِتِّينَ وَ مِائَتَيْنِ فَكَلَّمْتَهَا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ وَ سَأَلْتُهَا عَنْ دِينِهَا فَسَمَّتْ لِي مَنْ تَأْتُمُّ بِهِمْ قَالَتْ فُلَانُ ابْنُ الْحُسَيْنِ فَسَمَّيْتُهُ. فَقُلْتُ لَهَا جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ مُعَانَةً أَوْ خَبْرًا فَقَالَتْ خَبْرًا عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام كَتَبَ بِهِ إِلَى أُمِّهِ قُلْتُ لَهَا فَأَيُّ الْوَالِدِ قَالَتْ مُسْتَوْرٌ فَقُلْتُ إِلَى مَنْ تَفْرَعُ الشَّيْعَةُ قَالَتْ إِلَى الْجَدَّةِ أُمِّ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام فَقُلْتُ أَقْتَدِي بِمَنْ وَصِيَّتُهُ إِلَى امْرَأَةٍ. فَقَالَتْ أَقْتَدِي بِالْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام أَوْصَى إِلَى أُخْتِهِ زَيْنَبَ بِنْتِ عَلِيٍّ عليه السلام فِي الظَّاهِرِ وَ كَانَ مَا يُخْرَجُ مِنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام مِنْ عِلْمٍ يَنْسَبُ إِلَى زَيْنَبَ سَتْرًا عَلَى عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، ثُمَّ قَالَتْ إِنَّكُمْ قَوْمٌ أَصْحَابُ أَخْبَارٍ أَمَا رُوَيْتُمْ أَنَّ التَّاسِعَ مِنْ وُلْدِ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَقْسَمُ مِيرَاثَهُ وَ هُوَ فِي الْحَيَاةِ.

وهنا أمور :

المشكلة السندية:

- الأمر الأول : كما هو ملاحظ في الطرق فإنها تنتهي بأجمعها إلى أحمد بن إبراهيم، وهو صاحب الحادثة، وما يحتمل أنه المقصود منه رجلان :

(١)

أبو حامد المراغي، وقد اعتمده العلامة، وقال فيه ابن داود (إنه ممدوح عظيم الشأن)، وتوجد رواية تمدحه، لكنه واقع في سندها، فلا يمكن التعويل عليها، كما لا يمكن التعويل على ما ذكره ابن داود بناء على عدم حجية ما يذكره الرجالي المتأخر.

(٢)

ابن إسماعيل الكاتب النديم، وقد ذكر الشيخان أنه كان خصيصاً بسيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام، ولم يوجد نص على وثاقته.

ولكن الظاهر أن الراوي هو الأول لقول الشيخ رحمته الله : وَ رَوَى هَذَا الْخَبْرَ التَّلَعُّكْرِيُّ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّهْأَوَنْدِيِّ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُسْلِمِ الْحَنْفِيِّ عَنْ أَبِي حَامِدِ الْمُرَاغِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ حَكِيمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ أُخْتِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْعَسْكَرِيِّ عليه السلام وَ ذَكَرَ مِثْلَهُ. كتاب الغيبة للحجة؛

===

النص؛ ص ٢٣١.

- الأمر الثاني : في طريق الشيخ الصدوق عليه السلام وطريق الشيخ الطوسي عليه السلام وقع أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي، فإنه من يروي عن أحمد بن إبراهيم، وهو مجهول.
 - الأمر الثالث : كما وقع في أحد طريق الشيخ الصدوق عليه السلام علي بن أحمد بن مهزيار وهو مجهول.
 - الأمر الرابع : كما وقع في طريقه الآخر بن شاذويه، وهو لم يوثق. نعم، ترضى عليه الشيخ الصدوق عليه السلام، فإن كان مجرد دعاء لم يدل على الوثاقة، وإن كان يدل على الجلالة، لأنه لا يذكر بحسب العادة إلا في الأجلاء، فهو يدل على الوثاقة، ولكن من المحتمل جداً كون ترضى التلميذ مجرد دعاء.
- وبهذا يتضح عدم إمكان التعويل على سند الرواية.

اضطراب المتن:

- الأمر الخامس : يوجد في متن الرواية اختلاف، ففي بعضها « دَخَلْتُ عَلَى حَكِيمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّضَا أُخْتِ أَبِي الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ عليه السلام فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَتَمَانِينَ بِالْمَدِينَةِ، وَفِي بَعْضِهَا « دَخَلْتُ عَلَى حَكِيمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّضَا أُخْتِ أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ الْعَسْكَرِ عليه السلام فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ فَكَلَّمْتُهَا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ».
- وفي بعضها « دَخَلْتُ عَلَى حَكِيمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّضَا أُخْتِ أَبِي الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ عليه السلام، وَفِي بَعْضِهَا « دَخَلْتُ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّضَا أُخْتِ أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ الْعَسْكَرِ عليه السلام فِي سَنَةِ اثْنَيْنِ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ بِالْمَدِينَةِ فَكَلَّمْتُهَا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ وَسَأَلْتُهَا عَنْ دِينِهَا، فَسَمَّتْ لِي مِنْ تَأْتِمِ بِهِمْ »، إثبات الوصية، ص: ٢٧٢.
- وقال محقق كتاب الغيبة : « في نسخ الأصل : خديجة و الصحيح ما أثبتناه من البحار وغيره »، الغيبة (للطوسي) كتاب الغيبة للحجة؛ النص؛ ص ٢٣٠.
- ولست أدري ما وجه اعتقاد (حكيمية)، وترجيحه؟ كما إن البحار فيه خلل إما منه أو النسخة التي أعتد عليها؛ إذ فيه أن الراوي (محمد بن الحسين بن شاذويه)، والمحقق أثبت خلافه، وهو (علي بن الحسين بن شاذويه).

=== وقال محقق كتاب كمال الدين : « في بعض النسخ (حليمة)، وفي بعضها (خديجة) »، كمال الدين و تمام النعمة؛ ج ٢؛ ص ٥٠١، وبالتالي لا يمكن الجزم لو صحت الرواية سنداً بأن القضية ترتبط بالسيدة حكيمة.

اشتهار معاينة السيدة حكيمة:

وعليه لا يمكن بهذه الرواية رفع اليد عن المعروف المشهور من أن السيدة حكيمة ١١ عاينت الإمام (عليه السلام)، وفي ذلك روايات وطرق متعددة، ففي إثبات الوصية : و روى جماعة من الشيوخ العلماء؛ منهم علان الكلابي و موسى بن محمد الغازي و أحمد بن جعفر بن محمد بأسانيدهم أن حكيمة بنت أبي جعفر (عليه السلام) عمّة أبي محمد (عليه السلام) كانت تدخل الى أبي محمد فتدعو له أن يرزقه الله ولداً و أنها قالت: دخلت عليه يوماً فدعوت له كما كنت أدعو. فقال لي: يا عمّة اما إنّه يولد في هذه الليلة- و كانت ليلة النصف من شعبان سنة خمس و خمسين و مائتين- المولود الذي كنّا نتوقعه، فاجعلي افطارك عندنا- و كانت ليلة الجمعة- فقلت له: ممن يكون هذا المولود يا سيدي؟ فقال: من جاريتك نرجس. قالت: و لم يكن في الجوّاري أحبّ إليّ منها، و لا أخف على قلبي، و كنت إذا دخلت الدار تتلقاني و تقبل يدي و تنزع خفي بيدها. فلما دخلت إليها ففعلت بي كما كانت تفعل، فانكبيت على يدها فقبلتها و منعتها ممّا تفعله، فخاطبتي بالسيادة، فخاطبتها بمثله، فأنكرت ذلك، فقلت لها: لا تنكري ما فعلته، فإن الله سيهب لك في ليلتنا هذه غلاماً سيّداً في الدنيا و الآخرة. قالت: فاستحيت.

قالت حكيمة: فتعجبت، و قلت لأبي محمد: إني لست أرى بها أثر حمل! فتبسّم (عليه السلام) وقال لي: إنّنا معاشر الأوصياء لا نحمل في البطون و لكنّا نحمل في الجنوب. و في هذه الليلة مع الفجر يولد المولود المكرّم على الله إن شاء الله. قالت: فتمت بالقرب من الجارية، و بات أبو محمد (عليه السلام) في صفة في تلك الدار فلما كان وقت صلاة الليل قمت؛ و الجارية نائمة ما بها أثر الولادة، و أخذت في صلاتي ثم أوترت. فبينما أنا في الوتر حتى وقع في نفسي: أن الفجر قد طلع و دخل في قلبي شيء، فصاح أبو محمد (عليه السلام) من الصفة: لم يطلع الفجر يا عمّة بعد، فأسرعت الصلاة و تحرّكت الجارية فدنوت منها و ضممتها إليّ و سمّيت عليها ثم قلت لها: هل تحسّين شيئاً؟ قالت: نعم. فوقع عليّ سبات، لم أتمالك معه أن نمت، و وقع على الجارية مثل ذلك، فنامت و هي قاعدة. فلم تتبّه إلا و هي تحس مولاي و سيدي تحتها و بصوت أبي محمد (عليه السلام) ===

===

و هو قول: يا عمتي هات ابني إليّ. فكشفت عن سيدي (عليه السلام) فاذا أنا به ساجداً منقلباً إلى الأرض بمساجده و على ذراعه الأيمن مكتوب جاء الحق و زهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً. فضممته إليّ فوجدته مفروغاً منه- يعني مطهر الختانة- و لففته في ثوب و حملته الى أبي محمد (عليه السلام) فأخذه و أقعده على راحته اليسرى، و جعل يده اليمنى على ظهره، ثم أدخل لسانه في فيه، و أمر يده على عينيه و سمعه و مفاصله.

اثبات الوصية، ص: ٢٥٨-٢٦٠.

وفي رواية كمال الدين: قَالَتْ حَكِيمَةٌ فَلَمَّا كَانَ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ جِئْتُ فَسَلَّمْتُ وَ جَلَسْتُ فَقَالَ هَلْمِي إِلَيَّ ابْنِي فَجِئْتُ بِسَيِّدِي ع وَ هُوَ فِي الْخِرْقَةِ ففَعَلَ بِهِ كَفَعَلْتَهُ الْأُولَى ثُمَّ أَذَى لِسَانَهُ فِي فِيهِ كَأَنَّهُ يَغْدِيهِ لَبْنًا أَوْ عَسَلًا ثُمَّ قَالَ تَكَلَّمْ يَا بَنِي فَقَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ تَنَى بِالصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ عَلَى الْأَئِمَّةِ الطَّاهِرِينَ، حَتَّى وَقَفَ عَلَى أَبِيهِ.

كمال الدين و تمام النعمة؛ ج ٢؛ ص ٤٢٥.

وفيه: قَالَتْ حَكِيمَةٌ فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا رَدَّ الْعُلَامُ وَ وُجَّهَ إِلَى ابْنِ أَخِي (عليه السلام) فَدَعَانِي فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَإِذَا أَنَا بِالصَّبِيِّ مُتَحَرِّكٌ يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهِ.

كمال الدين و تمام النعمة؛ ج ٢؛ ص ٤٢٩.

وفي الإرشاد: أَخْبَرَنِي أَبُو الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ رِزْقِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَكِيمَةٌ بِنْتُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَ هِيَ عَمَّةُ الْحَسَنِ (عليه السلام) أَنَّهَا رَأَتْ الْقَائِمَ (عليه السلام) لَيْلَةَ مَوْلِدِهِ وَ بَعْدَ ذَلِكَ.

الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج ٢ ص ٣٥١، فصل في ذكر أسماء من رأى المهدي (عليه السلام) و أخبارهم.

وفي دلائل الإمامة: وَ بَعْدَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا دَخَلْتُ دَارَ أَبِي مُحَمَّدٍ (عليه السلام)، فَإِذَا أَنَا بِصَبِيِّ يَدْرُجُ فِي الدَّارِ، فَلَمْ أَرْ وَجْهًا أَصْبَحَ مِنْ وَجْهِهِ، وَ لَا لُغَةً أَفْصَحَ مِنْ لُغَتِهِ، وَ لَا نِعْمَةً أَطْيَبَ مِنْ نِعْمَتِهِ، دلائل الإمامة (ط. الحديثية)؛ ص ٥٠٠.

===

===

وفي كتاب الغيبة قالت عليها السلام: وَجَلَسْتُ مِنْهَا حَيْثُ تَقْعُدُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ لِلْوِلَادَةِ فَقَبَضَتْ عَلَيَّ كَفِّي وَغَمَزَتْ غَمْرَةً شَدِيدَةً ثُمَّ أَنْتَ أَنْتَ وَتَشْهَدَتْ وَنَظَرْتُ مَحْتَمًا فَإِذَا أَنَا بِوَلِيِّ اللَّهِ صُمَّتَلْقِيًا الْأَرْضَ بِمَسَاجِدِهِ فَأَخَذْتُ بِكَتْفِيهِ فَأَجْلَسْتُهُ فِي حَجْرِي فَإِذَا هُوَ نَظِيفٌ مَفْرُوعٌ مِنْهُ فَنَادَانِي أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام يَا عَمَّةَ هَلْمِي فَأَتَيْتَنِي بِأَبْنِي فَأَتَيْتُهُ بِهِ فَتَنَاوَلَهُ وَأَخْرَجَ لِسَانَهُ فَمَسَحَهُ عَلَيَّ عَيْنِيهِ فَفَتَحَهَا. الغيبة (للطوسي)، كتاب الغيبة للحجة، النص، ص: ٢٣٦.

والروايات في ذلك كثيرة، وهي وإن لم يصح بعضها، أو كان في بعضها اختلاف؛ إلا أنها بمجموعها تفيد ثبوت معاينة السيدة حكيمة للإمام الحجة عليه السلام، وبالتالي لا يمكن قبول الرواية المبحوثة والدالة على عدم تحقق المعاينة، فإما أن ترفض لعلاقتها، أو يقال بأن المقصود فيها غير السيدة حكيمة، فإن للإمام الجواد أكثر من بنت، وقد وقع الخلاف في عددهن:

(١)

فذكر الشيخ المفيد عليه السلام في الإرشاد أن الإمام الجواد عليه السلام خلف من البنات فاطمة وأمومة، الإرشاد، ج ٢، ص ٢٩٥. ونقل هذا عن عبدالله الحارثي، ابن شهر آشوب في المناقب ج ٤ ص ٣٨٠.

(٢)

ذكر بن بابويه عليه السلام، وابن شهر آشوب في المناقب، والطبرسي عليه السلام في إعلام الوري أنه عليه السلام خلف ثلاث بنات: حكيمة وخديجة وأم كلثوم. ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب، ج ٤ ص ٣٨٠، وإعلام الوري، ج ٢ ص ١٠٦.

(٣)

وقال الفخر الرازي في كتابه « الشجرة المباركة في أنساب الطالبيّة »: أمّا أبو جعفر التقيّ فله من الأبناء ثلاثة: أبو الحسن عليّ النقيّ الإمام عليه السلام، وموسى، ويحيى وولده بقم؛ وله من البنات خمسة: فاطمة، وبهجة صاحبة الرواية، وبُريّة، وحكيمة، وخديجة، ولا عقب للبنات ولا ليحيى. الشجرة المباركة في أنساب الطالبيّة (مخطوط).

===

===

وقال علي بن محمد العمريّ: فولد الإمام التقيّ أبو جعفر محمد بن عليّ بن موسى الكاظم: محمّداً وعليّاً وموسى والحسن وحكيمة وبرية وأمامة وفاطمة. المجدي في الأنساب ١٢٨. فلعل المقصود في الرواية خديجة ولكن بسبب التصحيف وصلت كما في بعض النسخ حكيمة. كما من المحتمل أن المقصود السيدة حكيمة، ولكن لمكان التقية استخدمت التورية، فإن الدولة كانت تطلب الإمام (عليه السلام) أشد الطلب، وتتعب كل من يعلم بمكانه.

ومن ذلك ما رواه الشيخ الصدوق في رواية طويلة جاء فيها: عن سعد بن عبدالله: «قال: حدثنا من حضر موت الحسن بن عليّ، بن محمد العسكري (عليه السلام) ودفنه، ممن لا يوقف على إحصاء عددهم، ولا يجوز على مثلهم التواطؤ بالكذب، وبعد فقد حضرنا في شعبان سنة ثمان وسبعين ومائتين، وذلك بعد مضي أبي محمد الحسن بن عليّ العسكري، بثمانية عشر سنة أو أكثر مجلس أحمد بن عبيدالله بن يحيى بن خاقان، وهو عامل السلطان يومئذ على الخراج والضياع بكورة قم، وكان من أنصب خلقه الله، وأشدهم عداوة لهم، فجرى ذكر المقيمين من آل أبي طالب (عليهم السلام) بسرّ من رأى، ومذاهبهم، وصلاتهم، وأقدارهم عند السلطان...»

وأمرهم بلزوم دار الحسن بن عليّ - أي: أن جعفرًا ذهب للسلطان وجاء بجلاوزة يقفون عند بيت الإمام العسكري (عليه السلام) - وتعرف خبره وحاله، وبعث إلى نفرٍ من المتطبيين، فأمرهم بالاختلاف إليه، وتعاهده صباحًا ومساءً، فلما كان بعد ذلك بيومين جاءه من أخبره أنه قد ضعف، فركب حتى بكر إليه، ثم أمر المتطبيين بلزومه، وبعث إلى قاضي القضاة فأحضره مجلسه، وأمره أن يختار من أصحابه عشرة ممن يوثق به في دينه وأمانته وورعه، فأحضرهم فبعث بهم إلى دار الحسن (عليه السلام)، وأمرهم بلزوم داره ليلاً ونهاراً، فلم يزالوا هنالك، حتى توفي لأيام مضت من شهر ربيع الأول من سنة ستين ومائتين، فصارت سرّ من رأى ضجةً واحدةً مات ابن الرضا، وبعث السلطان إلى داره من يفتشها، ويفتش حجرها، وختم على جميع ما فيها، وطلبوا أثر ولده، وجاؤوا بنساء يعرفنّ بالحبل، فدخلنّ على جواريه فنظرنّ إليهنّ، فذكر بعضهنّ أنّ هنالك جارية بها حمل، فأمر بها فجعلت في حجرة، ووكل بها تحرير الخادم وأصحابه ونسوة معهم...

===

القسم الثالث: شهادة خدَمَة الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) نسيم وماريه.

القسم الرابع: شهادة العلماء الذين هم من أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وتشرفوا برؤية الإمام المهدي (عليه السلام)، أو سمعوا خبر ولادته من الإمام العسكري (عليه السلام).

وتوجد أصناف وأقسام كثيرة لهذه الطائفة لن نأتي على ذكرها بأجمعها، بل نختار بعضاً منها، ومنها: الروايات التي تنقل علاقة الإمام المهدي (عليه السلام) بالسفراء، والروايات التي ينقل فيها السفراء أجوبة وتعاليم ووصايا الإمام الحجة (عليه السلام)، والروايات التي يسأل فيها العلماء الإمام المهدي (عليه السلام) في الغيبة الصغرى ويحيبهم على ذلك.

===

فلما دفن وتفرق الناس، اضطرب السلطان وأصحابه في طلب ولده وكثرة التفتيش في المنازل والدور، وتوقفوا على قسمة ميراثه، ولم يزل الذين وكلوا بحفظ الجارية التي توهموا عليها الحبل ملازمين لها سنتين وأكثر، حتى تبين لهم بطلان الحبل.

وفي رواية (الهداية الكبرى): «عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: قال رسول الله K: إذا ولد جعفر بن محمد، بن علي، بن الحسين، فسموه جعفر الصادق، فإنه يولد من ولده ولدٌ يقال له: جعفر الكذاب، ويل له من جرأته علي، وبغيه على أخيه صاحب الحق، وإمام الخلق، ومهدي أهل بيتي... وهو - أي: جعفر - المعروف بزق خمير، وهو الذي سعى بجارية أخيه الحسن بن علي إلى السلطان، وقال له: إن أخي توفي ولم يكن له ولدٌ، وإنما خلف حملاً في بطن جاريته نرجس، وأخذت هي وورداس الكتابية جاريتنا الحسن بن علي من داره في سوق العطش، وحبستا سنتين، فلم يصح على نرجس ما دعي عليها ولا غيرها فأطلقنا.»

وعليه من المحتمل جداً أنها كانت تخاف من انتشار خبر أنها رآته، فتطلب من السلطان، وهذا ما حملها على الاتقاء ببيان أنها كغيرها لا تملك إلا خبراً، والله العالم.

ولن يسعَ المقامُ لذكر أقسام هذه الطائفة بأجمعها، وإنما سنقتصر على ذكر بعض الروايات الصحيحة في ذلك:

(١)

ما رواه الشيخ الكليني قده: « عن علي بن محمد بن علي بن بلال، قال: خرج إلي من أبي محمد قبل مُضيِّه بستين، يخبرني بالخلف من بعده، ثم خرج إلي من قبل مُضيِّه بثلاثة أيام، يخبرني بالخلف من بعده »^(١).

(٢)

ما رواه الشيخ الكليني قده: « عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري، قال: قلت لأبي محمد عليه: جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك، فقال: سل، قلت: يا سيدي، هل لك ولد؟ قال: نعم، فقلت: فإن حدث بك حدثٌ فأين أسأل عنه؟ قال: بالمدينة »^(٢).

(٣)

ما رواه الشيخ الكليني قده: « عن محمد بن عبد الله ومحمد بن يحيى جميعاً - أي يرويهما عن إثنين -، عن عبد الله بن جعفر الحميري قال: اجتمعتُ أنا والشيخ أبو عمرو قده - السفير الأول عثمان بن سعيد العمري عليه - عند أحمد بن إسحاق، فغمزني أحمد بن إسحاق أن أسأله عن الخلف، فقلت له: يا أبا عمرو: إني أريد أن أسألك عن شيء، وما أنا بشاكٍ فيما أريد أن أسألك عنه، - إلى أن يقول - أنت رأيت الخلف من بعد أبي محمد عليه؟ فقال: إي والله، ورقبته مثل ذاء، وأوماً بيده »^(٣).

(١): الكافي، ج ١، باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار عليه، ح ١.

(٢): الكافي، ج ١، باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار عليه، ح ٢.

(٣): الكافي، ج ١، باب في تسمية من رآه عليه، ح ١.

وهذه الرواية رواها أيضًا الشيخ الصدوق قده، في «كمال الدين وتمام النعمة»، بسنده عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن عبد الله بن جعفر الحميري^(١)، وطريق الشيخ الصدوق يختلف عن طريق الشيخ الكليني - كما تمّ بيانه فيما تقدّم - وهذا يعني أنّ الذين رووا عن عبد الله بن جعفر الحميري أربعة:

١. اثنان ينقل عنهما الشيخ الكليني قده، وهما محمد بن عبد الله ومحمد بن يحيى.

٢. واثنان ينقل عنهما الشيخ الصدوق قده وهما: والده ومحمد بن الحسن.

٣. ما رواه الشيخ الكليني قده: «عن علي بن محمد - وهو ابن بندار الثقة - عن حمدان القلانسي - وهو ثقة - قال: قلت للعمري: قد مضى أبو محمد؟ فقال لي: قد مضى، ولكن خلف فيكم من رقبته مثل هذه، وأشار بيده»^(٢).

٤. ما رواه الشيخ الصدوق قده في «كمال الدين وتمام النعمة»: «حدثنا محمد بن الحسن عليه السلام، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري قال: قلت لمحمد بن عثمان العمري عليه السلام: إني أسألك سؤال إبراهيم ربّه جلّ جلاله حين قال له: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذَا قَالَ كَلِمًا لَّيْطَمِينَ قَلْبِي﴾ البقرة: ٢٦٠، فأخبرني عن صاحب هذا الأمر، هل رأيتّه؟ قال: نعم، وله رقبة مثل ذي، وأشار بيده إلى عنقه»^(٣).

٥. ما رواه الشيخ الصدوق قده في «عيون أخبار الرضا»^(٤)، وفي «كمال الدين

(١): ج٢، باب ذكر من شاهد القائم عليه السلام ورآه وكلمه، ح١٤.

(٢): ج١، باب الإشارة والنص على صاحب الدار عليه السلام، ح٤.

(٣): ج٢، باب ذكر من شاهد القائم عليه السلام ورآه وكلمه، ح٣.

(٤): ج٢، باب ٦٦ - في ذكر ثواب زيارة الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، ح٣٥.

وتمام النعمة^(١): قال: « حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (عليه السلام)، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: سمعت دعبل بن علي الخزاعي يقول: أنشدت مولاي الرضا علي بن موسى (عليه السلام) قصيدتي التي أولها:

مدارسُ آياتٍ خلت من تلاوةٍ ومنزلٌ وحيٌّ مُففرُ العرصاتِ
فلما انتهيت إلى قولي:

خروج إمام لا محالةً خارجٌ يقوم على اسم الله والبركاتِ
يميز فينا كلَّ حقٍّ وباطلٍ ويجزي على النعماء والنقّاتِ

بكى الرضا (عليه السلام) بكاءً شديداً، ثم رفع رأسه فقال: يا خزاعي نطق روح القدس على لسانك بهذين البيتين، فهل تدري من هذا الإمام، ومتى يقوم؟ قلت: لا يا مولاي، إلا أنّي سمعت بخروج إمام منكم، يُطهر الأرض من الفساد ويملؤها عدلاً، قال يا دعبل: الإمام بعدي محمدٌ ابني، وبعد محمدٍ ابنه عليٌّ، وبعد عليٍّ ابنه الحسن، وبعد الحسن ابنه الحجة القائم المنتظر في غيبته، والمطاع في ظهوره، ولو لم يبق من الدنيا إلا يومٌ واحدٌ لطول الله (تعالى) ذلك اليوم حتى يخرج، فيملا الأرض عدلاً كما ملئت جوراً».

○ هل عدم وثاقة دعبل تخلُّ باعتبار الرواية؟

هذه الرواية جميع رواتها وثقوا إلا دعبل الخزاعي، إلا أنّ عدم ثبوت وثاقة دعبل لا يضرُّ باعتبار هذه الرواية؛ لأنّ دعبل ليس مُتَّهَمًا في مضمونها، فهو يُجْبَرُ عن وجود إمام بعد الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وهو لم يبق إلى ذلك الزمان حتى

(١): ج ٢، ما روي عن الرضا علي بن موسى (عليه السلام) في النصّ على القائم وفي غيبته (عليه السلام) وأنّه الثاني

يكون مُتَنَفِعًا مُسْتَفِيدًا بدعوى ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه فيكذب، حيث إنّه توفيّ فدله الله قبل زمان الإمام العسكري (عليه السلام)، فهذا المضمون لا يُتَّهَم فيه دعبل، والذين وقعوا قبله من الثقات.

وبعد هذا الاستعراض الروائي لإثبات المهدوية الخاصة بالدليل التاريخي نخلص إلى النتائج التالية:

▪ النتيجة الأولى: كثرة الروايات.

إنَّ الروايات التي تدلُّ على المهدوية الخاصة، وتدلُّ على أنَّ للإمام الحسن العسكري ولداً (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وأنَّه الإمام المهدي، وأنَّه إمامٌ منصوصٌ عليه من آباءه المعصومين (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)؛ رواياتٌ كثيرةٌ جداً، ومن ضمنها رواياتٌ منقولةٌ بأسانيدٍ معتبرة، وهي بدورها أيضاً كثيرةٌ ومُتعدِّدةٌ، ومع هذا كله لا يملك الإنسان إلا أن يعتقد بالمهدوية الخاصة.

▪ النتيجة الثانية: نصُّ الأئمة السابقين (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ).

إذا كان يوجد نصُّ على إمامة الأئمة السابقين (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) - ويعضد ذلك الأدلة الكثيرة الدالة على انحصار الإمامة في أهل البيت (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وأنَّهم الهداة، وعدلُ الكتاب - والأئمة السابقون نصَّوا على أنَّ للإمام الحسن العسكري ولداً (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وأنَّه الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وذلك بأسانيدٍ صحيحةٍ؛ فإنَّ هذا يثبت المهدوية الخاصة.

▪ النتيجة الثالثة: عدم صحة القول بعدم وجود رواياتٍ مُعتبرةٍ.

إنَّ مَنْ يقول بعدم وجود رواياتٍ مُسندةٍ، ومُعتبرةٍ عند الإمامية لإثبات المهدوية الخاصة هو واهمٌ أو جاهل بتراث الشيعة، فإنه توجد رواياتٌ كثيرةٌ جداً، وهي صحيحةٌ، ومُعتبرةٌ وفق منهج أهل البيت (عليهم السلام)، وكذا مَنْ يقول بعدم وجود رواياتٍ صحيحةٍ سنداً عند الإمامية تدلُّ على ولادة الإمام المهديّ (عجل الله فرجه) هو في حقيقته إما جاهلٌ أو يتعمدُ التلبيس وإخفاء الحقيقة، وذلك لوجود رواياتٍ كثيرةٍ في كتبنا، تدلُّ إما بالدلالة المطابقيّة أو الالتزامية على ولادة الإمام المهدي، وأنّه الإمام بعد الإمام الحسن العسكري (عليهما السلام).

○ شبهات تندفع:

وبهذا تندفع بعضُ الشبهات منها:

الشبهة الأولى: ما تقدّم من زعم البعض أنّ المسألة المهدوية فرضيةٌ فلسفيةٌ.

فإنّه يوجد دليلٌ تاريخيٌّ على ولادة وإمامة المهديّ (عجل الله فرجه)، فليست هي فرضيةٌ فلسفيةٌ.

الشبهة الثانية: دعوى عدم تحديد هويّة الإمام المهديّ (عجل الله فرجه).

فإنَّ الروايات التي تتحدّث عن الإمام المهديّ (عجل الله فرجه) ويستدلُّ عليها الشيعة في إثبات المهدوية، لا تتحدّث عن شخصية هلامية ليست مُحدّدة المعالم، وتقبل الانطباق على أيّ شخصٍ، بل هي تتحدّث عن شخصٍ بعينه، وقد تقدّم أنّ بعض الروايات تدلُّ على تعيين هويّة الأئمة، وأنَّ آخرهم هو الإمام الحجة بن الإمام الحسن العسكري (عليهما السلام)، وبعض الروايات تُبيّن أنّه السادس من ولد الإمام الصادق (عليهما السلام)، وبعضها يوضح أنّه الخامس من ولد الإمام الكاظم (عليهما السلام)، وبعضها يُبيّن أنّه الرابع من ولد الإمام الرضا (عليهما السلام)، وبعضها ينصُّ على أنّه ولد الإمام الحسن العسكري (عليهما السلام)،

وعلى ولادة وإمامة الإمام المهدي عجل الله فرجه، وكلُّ هذه الروايات مع تواترها توجد فيها بعض الروايات المُعتبرة، والصَّحيحة من الناحية السُّننِيَّة بحسب اصطلاح علماء الدِّراية المُتأخِّرين.

الشبهة الثالثة: بطلان القول بأنَّ المنهج السُّننِيَّ لا يثبت الولادة.

إنَّ هذه الروايات الوافرة جدًّا، والمُتضمِّنة لرواية مُعتبرة وصحيحة، تُبطل ما زعمه وادَّعاه بعض المُعمِّمين الحداثيين - والذين يرفعون شعار التَّجديد والتَّطوير في مناهج وأدلة الاستدلال في مذهب أهل البيت عليهم السلام - من أنَّه إذا بنينا على منهج سيِّد الطائفة أبي القاسم الخوئي قدس سره في حُجِّية الروايات - وهو ما عبَّر عنه المُشكِّل بالمنهج السُّننِيَّ - فلن نستطيع أن نُثبت ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه.

في مقام التعليق على ما ذكره هذا المُعاصر نتحدَّث في مقامين:

▪ **المقام الأوَّل: بيان وجهة نظر المُعاصر الحداثيِّ:**

فقد ذكر أن منهج سيِّد الطائفة الخوئي قدس سره قائم على حُجِّية الرواية فيما إذا كان رواتها رجالاً نصَّ على توثيقهم، فإذا نقلت الرواية بنقل الثَّقَات فهي حُجَّة، وإلَّا لا تكون حُجَّةً مطلقاً، ورُتَّب على ذلك أن مسألة ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه من المسائل العقديَّة، ولا بدَّ فيها من تحقيق وجود رواياتٍ كثيرة مُعتبرة من الناحية السُّننِيَّة، وإلَّا لا تثبُت الولادة بناءً على المنهج السُّننِيَّ.

ثمَّ أخذ في بيان أنَّه لا توجد رواياتٌ كثيرة صحيحة سنداً تدلُّ على ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه، فقال بأنَّ الشيخ الكليني قدس سره - في (الكافي) ج ١ -، عقد باباً بعنوان (مولد الصَّاحب عليه السلام)، وذكر فيه إحدى وثلاثين روايةً، والعلامة المجلسي قدس سره في (مرآة العقول في شرح أخبار الرِّسول) - في ج ٦ ص ١٧٠ وما بعدها - لم يُصحِّح - وفق مبانيه - من هذه الروايات إلاَّ سبع أو ثمانٍ روايات، بينما قال الشيخ

باقر البهبودي في كتابه (صحيح الكافي) في ج ١، (باب مولد الصّاحب (عليه السلام))، -بأنّه لا يصحّ من جميع الروايات التي ذكرها الشيخ الكليني قده إلا روايتان، وهما الرواية التاسعة والرواية الرابعة والعشرون، وذكر الشيخ آصف محسني قده - في (مشرعة بحار الأنوار) ج ٢، (ولادته وأحوال أمّه)، أنّ هذا الباب يضمّ أكثر من أربعين روايةً، والمعتبرة منها ما ذكر برقم ٥ وبرقم ٣٣، وليس اعتبارهما على الإطلاق، ولكن وفق ضوابط، ذكرها صاحب مشرعة بحار الأنوار -وبالتالي- كما يزعم المُشكّل -لا يصحّ من هذه الروايات التي نقلها العلامة المجلسي قده ولا روايةً واحدةً^(١).

وعليه، فيدعي هذا المتحدث أنّه وفق المنهج السندي لا يمكن إثبات ولادة الإمام المهدي عجل الله، لأنّ الصّحيح إمّا سبع أو ثماني روايات، وهذا العدد لا يُحقّق التواتر، أو لا يفيد اليقين في مسألة عقديّة مهمّة.

▪ المقام الثاني: التعليق على وجهة نظر الباحث:

وفي هذا المقام أذكر تعليقين:

○ التعليق الأول: عدم معرفة المدعي بمبنى السيّد الخوئي قده.

إنّ صاحب هذه الدّعى لم يفهم بدقّة مبنى السيّد الخوئي قده في حجّية الروايات، فإنّ السيّد الخوئي قده يقول بحجّية الرواية التي تُفيد اليقين، وذلك فيما إذا كانت مُتواترةً، أو كانت محفوفةً بقرائن تُفيد اليقين بصحّة المضمون، وأيضاً يقول بحجّية الروايات التي تُفيد الاطمئنان فيما إذا كانت مُستفيضةً، أو كانت محفوفةً

(١): رابط الدّعى:

بقرائن تفيد ذلك، ويضيف السيّد الخوئي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على حُجَّةِ الرِّوَايَةِ اليَقِينِيَّةِ والرِّوَايَةِ التي تفيد الاطمئنان؛ حُجَّةِ الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ، والحسنة، والمُوثَقة بحسب اصطلاح علماء الدِّرَايَةِ، أي: أَنَّهُ يَقُولُ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الَّذِي لَا يُفِيدُ الْيَقِينَ وَلَا يُفِيدُ الْاطْمِئْنَانَ قَدْ يَكُونُ حُجَّةً إِذَا تَوَفَّرَ فِي رِوَايَتِهِ بَعْضُ الشَّرْطِ، فَهُوَ لَا يُلْغِي حُجَّةَ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، وَلَا يُلْغِي حُجَّةَ الْخَبَرِ الْمُحْفَوفِ بِقَرَائِنِ تَفِيدُ الْيَقِينَ، وَلَا يُلْغِي حُجَّةَ الْخَبَرِ الَّذِي اسْتَفَاضَ بِنَحْوِ يَفِيدُ الْاطْمِئْنَانَ، أَوْ احْتَفَّ بِقَرَائِنِ تَفِيدُ الْاطْمِئْنَانَ، وَإِنَّمَا يَضِيفُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لِذَلِكَ حُجَّةَ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْجُمْلَةِ.

وبعبارةٍ أُخْرَى: إِنَّ مَا يَرَاهُ السَّيِّدُ الْخَوَّيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي مَنْهَجِهِ السَّنَدِيِّ، هُوَ حُجَّةُ خَبَرِ الثِّقَةِ - مَثَلًا - فِي مَقَابِلِ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِحُجَّةِ خَبَرِ الثِّقَةِ، وَإِنَّمَا يُؤْمِنُ بِحُجَّةِ الْخَبَرِ الْمُوثُوقِ بِهِ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ السَّيِّدَ الْخَوَّيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ بِحُجَّةِ الْخَبَرِ الْمُرْسَلِ إِذَا أَفَادَ الْاطْمِئْنَانَ، وَيَقُولُ بِحُجَّةِ الْخَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ مَجْهُولٌ إِذَا كَانَ يَفِيدُ الْاطْمِئْنَانَ، وَيَقُولُ أَيْضًا بِحُجَّةِ الْخَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ مَنْ ضَعَّفَ إِذَا كَانَ يَفِيدُ الْاطْمِئْنَانَ.

ولكي يقف القارئ الكريم على رأي السيّد الخوئي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بدقّة، أنقل هنا عبارةً من عباراته التي تدلُّ على ذلك.

قال السيّد الخوئي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في (مصباح الأصول): «التبيين عبارة عن الاستيضاح، واستكشاف صدق الخبر، وهو تارة يكون بالوجدان، كما إذا عثرنا بعد الفحص والنظر على قرينة داخلية أو خارجية موجبة للعلم، أو الاطمئنان بصدق الخبر، وهذا ممّا لا كلام في حُجَّتِهِ على ما تقدّمت الإشارة إليه، وأخرى يكون بالتعبّد، كما إذا دلَّ دليلٌ مُعْتَبَرٌ على صدقه، فيؤخذ به أيضًا فإنّه تبيينٌ تعبدّيٌّ، وهذا ممّا لا كلام في حُجَّتِهِ»^(١).

(١): مصباح الأصول، تقرير بحث الخوئي، للبهسودي: ج ٢ ص ٢٠١.

فالسيد الخوئي قده لا يقول بثبوت الحجية لخصوص الخبر الذي رواه الثقة، بل يقول بحجية الخبر الذي يفيد اليقين، وحجية الخبر الذي يفيد الاطمئنان ولو كان الراوي مجهولاً، أو ضعف من قبل علماء الرجال - أيضاً - وذلك لحجية اليقين، وحجية الاطمئنان الناشئ من مناشئ عقلائية، ككثرة النقل، أو احتفاف القرائن بمضمون الخبر، ويضيف السيد الخوئي قده قسماً يرى حجيته في بعض المسائل، وهو الخبر الصحيح والحسن والمؤثق - بناءً على اصطلاح علماء الدراية المتأخرين - فما رواه الإمامي العدل، وما رواه الإمامي الممدوح^(١)، وما رواه المخالف الذي وثق وثبت أنه يتحرز عن الكذب؛ كل ذلك حجة عند السيد الخوئي.

فإذا كان هذا هو مبنى السيد الخوئي قده فنقول:

إن مسألة ولادة الإمام المهدي عجله^(٢) ليست من المسائل التي يُكتفى فيها بخبر الواحد؛ لأنها مسألة مهمة، وخطيرة جداً، وتقضي الدواعي كثرة النقل فيها، فالإمام المهدي عجله ليس إنساناً عادياً حتى تكون ولادته كأبي إنسان، بل هو إمام معصوم، واجب الطاعة، وهو حجة تجب معرفته، وهو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، فإن كان قد ولد فإن الدواعي تقتضي نقل ولادته، وهذا يترتب عليه أن يتمثل خبر الولادة في منقولات متعددة تفيد اليقين بتحقق الولادة، فإن بعض المضامين لا تثبت بخبر الواحد، ونقل واحدٍ فيها فقط يدل على

(١): معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٢٠.

(٢): عبر صاحب هذه الدعوى عن ولادة الإمام المهدي عجله (عجل الله تعالى فرجه) بأنها من المسائل العقديّة، إلّا أننا نختلف وإياه في ذلك، فنحن نقول بأن إمامة، ووجود الإمام المهدي عجله من المسائل العقديّة، وأما ولادة الإمام المهدي عجله فهي حق، ولكنها من المعارف التي يوجد عليها دليل قطعي، وليس كل مسألة قطعية من العقائد، وإن كانت قد ترتبط بمسائل عقديّة، وفصلنا الكلام في ذلك في كتاب (قواعد مهمة في علم الكلام).

كذب الخبر؛ لأنّه إذا كانت ثابتةً فهي تُنقل بنحوٍ مُتعدّد، والأمر كذلك في مسألة ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه فإنّ في ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه - كما اتّضح في الأبحاث السّابقة - رواياتٌ كثيرةٌ، ومتواترةٌ تفوق حدّ التواتر، والرّوايات الصّحيحة في هذه الرّوايات الكثيرة هي أيضاً مُتعدّدةٌ، وهي تفيد اليقين لوحدها، كيف وهي مع ذلك معتصدة بالأنواع الثلاثة المتقدمة من الأدلّة - الدالّة على المهديّة الخاصّة التي تقدّم بيانها وشرحها قبل الدليل التاريخيّ الذي يُشكّل النوع الرّابع من أنواع أدلّة ولادة ووجود الإمام المهديّ عجل الله فرجه؟! -.

وعليه، لا يحتاج السيّد الخوئي قدس سرّه إلى البحث عن روايةٍ رواها ثقةٌ في مسألة ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه، لأنّه قدس سرّه يدرك تمام الإدراك أنّ مسألة ولادة الإمام المهديّ عليه السلام مسألةٌ مهمّةٌ لا تثبت إلّا بالدليل القطعيّ، ويدرك وجود الأدلّة القطعيّة المتواترة على الولادة المباركة للإمام الحجّة عجل الله فرجه.

إنّ مسألة الإمام المهديّ عجل الله فرجه ليست كالمسائل الفرعية - نظير مسألة موارد وجوب سجود السّهو، أو ما يجب أن يُقال في الرّكعة الثالثة حال القيام - التي لا ترقى إلى مستوى أصول فروع الدّين، فضلاً عن مستوى أصول الاعتقاد، وإنّما هي مسألةٌ عقديّةٌ مهمّةٌ، ولا تثبت إلّا بدليلٍ قطعيّ، لأنّ عدم وجود الدليل القطعيّ - كما تقدّم - من أمارات الكذب المضمون فيها، وإذا كان عند السيّد الخوئي قدس سرّه رواياتٌ كثيرةٌ، وتحفّ بها قرائن متعدّدةٌ تفيد القطع، فهو أجلُّ وأعلى قدرًا في العلم والحكمة من أن يُضَيّع وقته في بحث وثاقه الرّواة، وما حملنا على تفصيل الخوض في ذلك إلّا دفع الشبهة.

○ مجانية الدعوى للمنهج العلمي:

إنَّ ما فعله صاحب هذه الدعوى نظير أن يأتي شخصٌ ويقول لن اعتمد على المنقولات الكثيرة والمتواترة التي تثبت وجود مدينة تُسمى: (بكين) في الصين، وأريدُ روايةً واحدةً مُعنعنةً ينقلها ثقةً عن ثقةٍ، وثبتت الوثيقة بنصّ الشيخ النجاشي أو الشيخ الطوسي، فإنَّ العقلاء لن يقبلوا من هذا الشخص قوله هذا، لأنَّهم سيقولون له: إنَّه مع وجود دليلٍ قطعيٍّ لا معنى أن تبحث عن دليلٍ ظنيٍّ يوجد توثيقٌ لرواته، فهذا ليس من المنهج العلميِّ في شيءٍ، وذلك للتالي:

أولاً: إنَّ مجرد وجود خبر واحد ثقة لا يترتب عليه أثرٌ هنا، بل هو لو تفرّد في النقل والإخبار فإنَّ ذلك يوجب الإضرار بثبوت المضمون.

ثانياً: إنَّه توجد أدلّةٌ متواترةٌ تفيد القطع واليقين، فكيف يترك الدليل القطعيِّ واليقينيِّ ويبحث عن دليلٍ ظنيٍّ؟!

▪ خلاصة التعليق الأول:

إنَّ صاحب هذه الشبهة قد غفل عن مبنى السيّد الخوئي قدس سرّه، وعن المنهج العلميِّ الذي ينبغي أن يتبع في مسألة ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه؛ حيث إنَّها مهمّةٌ جدّاً، وتقتضي الدواعي تحقّق التواتر فيما لو ثبتت الولادة، وغفل كذلك عن وجود الروايات الكثيرة المتواترة التي تُغنيننا عن البحث عن دليلٍ ظنيٍّ في مسألة ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه.

كما أنَّ الروايات الصّحيحة في ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه معتزدة بتسلم الإماميّة، بل بكون ولادة وإمامة الإمام المهديّ عجل الله فرجه وإمامته من ضروريات مذهبنا، فإنَّ أيّ شخصٍ عنده ثقافةٌ -ولو ضئيلةٌ جدّاً- عن مذهب الإماميّة، يعلم أنّ من ثوابت مذهب الإماميّة وأركانها وجود الإمام المهديّ عجل الله فرجه، وأنَّه الإمام الباقي إلى

يوم الناس الحالي، وهذا يلازم الولادة.

فالبحث عن منهج التصحيح، بمعنى توثيق الرواة بنص الشيخ النجاشي قَدِّسَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ أو الشيخ الطوسي قَدِّسَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، مما لا موضع له هنا.

○ التعليق الثاني: الاستقراء الناقص من المدعي:

من الخطأ جداً أن نلاحظ باباً واحداً في كتاب (الكافي) وهو (باب مولد الصّاحب)، أو نلاحظ باباً واحداً من أبواب (موسوعة بحار الأنوار)، وهو باب (ولادته وأحوال أمّه صلوات الله وسلامه عليه)، ثمّ نلاحظ ما قاله العلامة المجلسي قَدِّسَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، والشيخ البهودي، والشيخ آصف محسني في الروايات الموجودة فيه؛ لأنّ الروايات الموجودة في ولادة الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ ليست مُنحصرةً بكتاب الكافي الشريف، وهي - أيضاً - ليست مُنحصرةً في كتاب (الكافي) ببابٍ واحدٍ وهو (باب مولد الصّاحب عَلَيْهِ السَّلَامُ)، بل هذه الروايات لها وجودٌ في كتبٍ ومصنّفاتٍ متعددة، كما تمّ بيانه سابقاً، كما أنّها في كتاب (الكافي) مُنتشرةٌ في أبوابٍ مُتعدّدة منها: (باب الإشارة والنصّ إلى صاحب الدار)، و(باب في تسمية من رآه)، و(باب في النهي عن الاسم)، و(باب نادر في حال الغيبة)، و(باب ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وفي كلّ بابٍ من هذه الأبواب ذكر الشيخ الكليني قَدِّسَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ عدّة رواياتٍ.

ومن الخطأ - أيضاً - أن نلاحظ باباً واحداً من كتاب البحار، ثمّ نلاحظ ماذا قال فيه الشيخ آصف محسني قَدِّسَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، وننتهي إلى القول بعدم وجود روايات تدل على ولادة الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ في كل كتاب البحار إلا رواية صحيحة، فقد تعرّض العلامة المجلسي قَدِّسَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ في أبوابٍ مُتعدّدة للإمام المهديّ وشؤونهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وذكر على ذلك العشرات بل المئات من الروايات التي تدلّ على ولادته عَلَيْهِ السَّلَامُ إمّا بالدلالة المُطابقيّة أو بالالتزاميّة.

▪ شاهد الاستقراء الناقص:

فقد ذكر العلامة المجلسي قده في ج ٥١ من موسوعة «بحار الأنوار» الباب الثالث بعنوان: (باب النهي عن التسمية)، وذكر فيه جملة من الروايات، وعلق الشيخ محمد آصف محسني قده على روايات هذا الباب في مشرعة البحار^(١)، بوجود أربع روايات صحيحة، وهي ما ذكرت برقم ٥، ٧، ٨، ١١، فإن قال المدعي بأن الشيخ آصف محسني ذكر عدم وجود روايات صحيحة في باب (ولادته وأحوال أمه صلوات الله وسلامه عليه)، فإننا نقول أنه ذكر في هذا الباب وجود أربع روايات صحيحة ومنها، هاتان الروايتان:

(١)

ما رواه الشيخ الصدوق قده في «كمال الدين وتمام النعمة»^(٢) - وهي الرواية رقم ٧ في البحار-: «عن أبي، وابن الوليد معاً، عن الحميري قال: كنت مع أحمد بن إسحاق عند العمري رضي الله عنه، فقلت للعمري: إني أسألك مسألة كما قال الله تعالى في قصة إبراهيم: ﴿قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُنَّ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ البقرة: ٢٦٠، هل رأيت صاحبي؟ قال: نعم، وله عنق مثل ذي، وأشار بيده جميعاً إلى عنقه»، فهذه الرواية تدلّ بالدلالة الالتزامية على ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه.

(٢)

ما رواه الشيخ الكليني قده في «الكافي»^(٣) - وهي الرواية رقم ٨ في البحار-: «عن علي بن محمد، عن أبي عبد الله الصالح، قال: سألتني أصحابنا بعد مضي أبي محمد أن أسأل عن الاسم والمكان، فخرج الجواب: إن دلتهم على الاسم

(١): ج ٢، ٢٠٩.

(٢): ج ٢، باب من شاهد القائم رضي الله عنه ورآه وكلمه، ح ١٤.

(٣): ج ١، باب في النهي عن الاسم، ح ٢.

أذاعوه، وإن عرفوا المكان دلّوا عليه» .

وفي باب ١٥ من ج ٥١ من (بحار الأنوار) وهو بعنوان: (ما ظهر من معجزاته عليه السلام، وفيه بعض أحواله وأحوال سفرائه)، قال الشيخ محمد آصف محسني قدس سره: « فيه أكثر من سبعين رواية، وهي بمجموعها تكفي لإثبات إمامته عليه السلام قطعاً؛ إذ لا يُحتمل كذب الجميع، على أنّ جمعاً منها مُعتبرةٌ سنداً، كالمذكور برقم ١٢ و ٢٥ و ٣٦ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ مثلاً»^(١).

إنّ صاحب هذه الشبهة يُعدّ الشيخ آصف محسني قدس سره من أتباع المنهج السندي، ولم يعجز محسني عن تحصيل القطع واليقين بإمامة المهدي عجل الله فرجه فهو يقول: « فيه أكثر من سبعين رواية، وهي بمجموعها تكفي لإثبات إمامته عليه السلام قطعاً إذ لا يُحتمل كذب الجميع».

وجود هذا العدد الكثير من الروايات يكفي عنده لإفادة القطع بصحة المضمون، ومع ذلك ذكر وجود عدّة رواياتٍ في هذا الباب من البحار صحيحة، وهذا يعني أنّ المشكلة ليست في المنهج السندي، وإنّما في فهم المُشكل لكلام صاحب هذا المنهج، فقد غفل عنه، كما أنّه قصر نظره على بابٍ واحدٍ من أبواب بحار الأنوار، ونظر فيما قاله الشيخ محمد آصف محسني فيها فقط، ولو أنّه لاحظ سائر الأبواب وما قاله الشيخ محسني قدس سره في سائر الروايات الموجودة في الأبواب المختلفة، وكان مُنصفاً طالباً للحق، ولا يريد المُشاغبة، لانتهى إلى ما انتهى إليه الشيخ من وجود رواياتٍ تفيد القطع وبعضها صحيح، وهذا في باب واحد من الأبواب فقط.

(١): مشرعة بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢١٥ .

ومن الروايات التي صحّحها الشيخ محمد آصف محسني في باب (ما ظهر من معجزاته عليه السلام وفيه بعض أحواله وأحوال سفرائه)، ما نقله الشيخ الطوسي قدس سره في كتاب (الغيبة)^(١) - وهي الرواية رقم ٤٣ في البحار -:

« وأخبرني الحسين بن عبيد الله، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود القمي قدس سره، عن أبي علي بن همام قال: أنفذ محمد بن علي السلمغاني العزاقي إلى الشيخ الحسين بن روح يسأله أن يباهله وقال: أنا صاحب الرجل وقد أمرت بإظهار العلم، وقد أظهرته باطناً وظاهراً، فباهلني فأنفذ إليه الشيخ عليه السلام في جواب ذلك أيّنا تقدّم صاحبه فهو المخصوص، فتقدّم العزاقي فقتل وصلب وأخذ معه ابن أبي عون، وذلك في سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة.»

(١): ج ١، فصل وأما ما روي من الأخبار المتضمنة لمن رآه عليه السلام وهو لا يعرفه أو عرفه فيما بعد فأكثر من أن تُحصى غير أننا نذكر طرفاً منها، ح ٢٥٨.



الفصل الرابع: دفع الشبهات

في هذا الفصل نتعرّض لجملةٍ من الشبهات التي أثرت حول العقيدة المهدويّة الخاصّة، فقد طرح المخالفون مجموعةً من الشبهات في العقيدة المهدويّة الخاصّة، وسوف نحاول نقدها وبيان الأجوبة الدّقيقة عليها، والشبهاتُ باختصار:

- الشبهة الأولى: استبعاد طول العمر.
- الشبهة الثانية: شبهة الحيرة وعدم وضوح دليل المهدويّة الخاصّة قبل القرن الخامس.
- الشبهة الثالثة: أسطوريّة شخصيّة أمّ الإمام المهدي عجل الله فرجه.
- الشبهة الرّابعة: شبهة مُبايعة الشيعة الأوائل لجعفر.
- الشبهة الخامسة: عدم استدلال الشيعة الأوائل بالروايات.
- الشبهة السادسة: استتلاف العقيدة المهدويّة من الأقوام السّابقين.
- الشبهة السابعة: دمويّة القيام المهدي.
- الشبهة الثامنة: قصر مدّة حكم الإمام المهدي عجل الله فرجه.
- الشبهة التاسعة: إنكار الغيب، والتصديق بقيادة فردٍ للعالم.

نعتقد -نحن الشيعة الإمامية- بأنَّ الإمام المهديَّ هو الحجة بن الإمام الحسن العسكريِّ (عليه السلام)، والذي ولد سنة ٢٥٥ للهجرة، وبقي حياً إلى يوم الناس هذا، وإلى أن يشاء الله (تعالى)، وقد استبعد المخالفون هذه العقيدة من جهة اشتغالها على طول عُمر الإمام (عليه السلام)، فقالوا: إنَّه على هذه العقيدة يلزم أن يكون عُمر الإمام المهدي (عليه السلام) متجاوزاً لأحد عشر قرناً، والإنسان لا يمكنه أن يعيش هذه السنين الطويلة التي تزيد على عمر الإنسان الطبيعيِّ بحوالي خمس عشر مرةً.

وقد عُرضت جملةً من المُبررات المُبعدة لطول عمر الإمام المهدي (عليه السلام)، ويمكننا أن نجعلها في أربعة مُبرراتٍ، وهي:

- المُبرر الأول: المُبرر العقليّ.
- المُبرر الثاني: المُبرر العلميّ.
- المُبرر الثالث: المُستند إلى قصور العلم والمعرفة في زمن ولادة الإمام المهدي (عليه السلام).
- المُبرر الرابع: المُبرر الكلامي.

وفيما يلي نتعرّض لهذه المُبررات لنرى هل هي تُشكّل إشكالاً على المُعتقد

الحقّ أم لا؟

○ المَبْرَرُ الأوَّلُ: المَبْرَرُ العقلي:

يعتمد هذا المَبْرَرُ على الاستحالة العقلية، فقد يُقال: إنّه لا يمكن أن نقبل عقيدة الإمامية في المسألة المهدوية؛ لأنّها تقوم طول عمر الإمام المهدي عجل الله فرجه، وطول العمر ليس أمراً مُمكنًا من الناحية العقلية؛ لوجود مُنافاة بين الحياة وبين طول العمر.

ويمكن أن يكون طرح هذا المَبْرَرِ وفق أحد احتمالين:

الاحتمال الأوَّل: أن يُقال بعدم إمكان أن يطول عمر الإمام المهدي عجل الله فرجه؛ لأنّ طول العمر يتنافى منفاةً ذاتيةً مع الحياة، فالحياة في ذاتها وفي جوهرها تستبطن التَّقْضي والتلاشي والفناء، فإثبات الحياة مع طول العمر بهذا المقدار الطويل فيه تنافٍ وتدافع.

الاحتمال الثاني: أن يُقال بعدم وجود استحالة ذاتية، وإنّما توجد استحالة غيرية، حيث إنّ ماهية الإنسان تقبل الحياة الطويلة، ولكن في الإمام المهدي عجل الله فرجه يوجد مانعٌ غيري؛ إذ القول بطول عمره عليه السلام يلزم منه أمرٌ مستحيل، وهذا نظير الوجود بالنسبة إلى ماهية الإنسان، فماهية الإنسان تقبل الوجود؛ إذ هي ليست كالعدم الذي يُطارد الوجود مطاردةً ذاتيةً، ولهذا يستحيل أن يثبت الوجود للعدم استحالة ذاتية، وإنّما ماهية الإنسان إن كان يستحيل ثبوت الوجود لها فهو لأمرٍ خارجي، كما إذا فرضنا ماهيةً لا توجد علّةٌ لوجودها، فهنا لا يمكن أن نقول بثبوت الوجود لها، لأنّه يلزم أمرٌ مستحيل، وهو أن يوجد المعلول بلا علّة، ووجود المعلول بلا علّة يرجع إلى اجتماع النقيضين.

وبعبارةٍ أخرى: يوجد في الاستحالة المتصورة في طول عمر الإمام المهدي

عجل الله فرجه احتمالان:

الأول: أن تكون استحالة ذاتية، بمعنى أن الحياة تستبطن في ذاتها الفناء، فإثبات طول العمر يلزم منه التطارد الذاتي بين الحياة وبين طول العمر.

الثاني: أن تكون استحالة غيرية، كما في التنافي الموجود بين الماهية وثبوت الوجود لها في ظرف عدم وجود علة.

○ مناقشة المبرر العقلي:

ونسجل على المبرر التعليقين التاليين:

▪ التعليق الأول: عدم المنافاة بين الحياة وبين طول العمر.

يلاحظ على هذا المبرر باحتماليه أننا إذا حللنا ماهية الحياة لا نظفر فيها بشيء يتنافى مع طول العمر، فالحياة في ذاتها بالنسبة إلى طول العمر ليست كالعدم بالنسبة إلى الوجود، فهي حيادية تقبل أن تكون مؤقتة بوقت قصير، وتقبل أن تكون مؤقتة بوقت طويل، فتحليلنا لمفهوم الحياة لا يستنتج التنافي الذاتي بين الحياة وبين طول العمر، وأيضاً نحن الشيعة إذا قلنا بطول عمر الإمام المهدي عجل الله فرجه فإننا لا نقول بثبوت طول العمر له من دون علة، وإنما نقول: بأن ذلك بتقدير الله تعالى، فمحذور لزوم وجود المعلول بلا علة لا يأتي في عقيدة الإمامية.

وإذا ادعى استلزام محذور آخر فعلى المدعي أن يثبت ذلك، فنحن بعقولنا لا ندرك أي محذور في أن تكون قدرة الله تعالى شاملة لإطالة عمر الإمام المهدي عجل الله فرجه؛ إذ الثابت عموم قدرة الله تعالى، وأن الله تعالى ليس عاجزاً، ومن يريد أن يقول بأن الله تعالى عاجز عن أن يطيل عمر الإمام المهدي عجل الله فرجه، فعليه أن يقيم دليلاً على ذلك، وإذا قال: إننا لا نقيّد القدرة، ولكن نقول هي لا تتعلق بالمستحيل، لأنه دون الجعل، وطول العمر مُستحيل، فإننا نقول له: إن هذا الكلام مجرّد دعوى غير مبرهنة، ولا نرفع الشيء عما ثبت باليقين بأدلة قطعية بمجرّد الادّعاء.

▪ التعليق الثاني: النقض على مَنْ يُؤْمَن بِحُجِّيَةِ النَّصُوصِ.

إذا كان مَنْ أَشْكَلَ عَلَى طُولِ عُمَرِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ للاستحالة العقلية يُؤْمَن بِحُجِّيَةِ الْكِتَابِ وَرَوَايَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّا سَوْفَ نَنْقُضُ عَلَيْهِ بِأَنَّنا إِذَا رَجَعْنَا إِلَى الْكِتَابِ الْكَرِيمِ وَالرَّوَايَاتِ فَإِنَّا سَوْفَ نَجِدُ أَنَّ بَعْضَ الْآيَاتِ وَالرَّوَايَاتِ قَدْ أَثْبَتَتْ طُولَ الْعُمَرِ لِبَعْضِ الْمَوْجُودَاتِ أَوْ إِمْكَانِ ذَلِكَ، وَهِيَ قِسْمَانِ:

▪ الأُول: إثبات طول عمر غير الإنسان.

فقد دلت آيات القرآن الكريم والرّوايات على طول عمر بعض مخلوقات الله تعالى غير الإنسان، ومنها:

أ. إبليس الرّجيم (لعنه الله).

يقول عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ ٣٦ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ٣٧ إِلَى يَوْمِ أَلْوَقَّتِ الْمَعْلُومِ ٣٨ ﴿ الحجر: ٣٦ - ٣٨، فحياة إبليس اللعين لا تتنافى مع طول العمر، لا بالمنافاة الذاتية، ولا بالمنافاة الغيرية.

ب. الملائكة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

فإنّ الملائكة، كجبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وعزرائيل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ أحياءٌ إلى يومِ النَّاسِ هَذَا، وَإِلَى أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذَا أَمْرٌ وَاضِحٌ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، وَالْمَلَائِكَةُ حَيَاتُهُمْ مَجْعُولَةٌ لَهُمْ وَسَوْفَ يَمُوتُونَ، يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ: « يُخْبِرُ تَعَالَى أَنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْأَرْضِ سَيَذْهَبُونَ، وَيَمُوتُونَ أَجْمَعِينَ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَا يَبْقَى أَحَدٌ سِوَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ، فَإِنَّ الرَّبَّ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ لَا يَمُوتُ، بَلْ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ أَبَدًا ^(١)»، وَيَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى: « الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ

(١): تفسير القرآن العظيم، ج ١٣، سورة الرّحمن الآيات ٢٦ - ٣٠، ص ٣٢٠.

النَّاسَ، أَنَّ جَمِيعَ الْخَلْقِ يَمُوتُونَ حَتَّى الْمَلَائِكَةُ، وَحَتَّى عِزْرَائِيلَ مَلِكَ الْمَوْتِ، وَرَوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ^(١).

ت. حوت نبي الله يونس ﷺ.

يقول الله ﷻ في الحوت الذي التقم نبي الله يونس ﷺ: ﴿فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ ^(١٤٢) فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾ الصافات: ١٤٢ - ١٤٤، فهذه الآية تدلُّ على أَنَّ الحوت كان من الممكن أن يبقى حيًّا، ويبقى بطنه ظرفًا من زمان نبي الله يونس ﷺ - قبل زمن النبي الأكرم الخاتم ﷺ - وإلى زماننا، ثم إلى قيام الساعة، ونحن لا نعلم متى تقوم الساعة، فلعلها بعد قرن، ولعلها بعد مائة قرن.

فالآية تُثبت إمكان اجتماع الحياة مع طول العمر، فمن يؤمن بحُجَّة القرآن الكريم عليه ألا يعتقد بالاستحالة العقلية، خصوصًا مع عدم وجود دليل يثبت هذه الاستحالة.

▪ الثاني: إثبات طول عمر الإنسان.

أثبت القرآن العظيم طول العمر لحياة الإنسان أو إمكانه، ومن ذلك:

(أ) نبي الله يونس ﷺ

فإن نبي الله يونس ﷺ كان فيه قابلية البقاء كالحوت الذي التقمه، فقوله ﷻ: ﴿فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ ^(١٤٢) فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾ الصافات: ١٤٢ - ١٤٤، يدلُّ على إمكان بقاء الحوت ظرفًا له، وإمكان بقائه هو

(١): ٤، وسئل: هل جميع الخلق - حتى الملائكة - يموتون، ص ١٥٩.

مظروفاً في بطن الحوت إلى يوم القيامة.

(ب) نبي الله نوح (عليه السلام).

إن القرآن الكريم لم يثبت فقط إمكانية ثبوت طول العمر للحياة الإنسانية فحسب، بل أثبت وقوع ذلك، ويقول الفلاسفة: أدل دليل على الإمكان الوقوع، فإذا وقع الشيء دلاً وقوعه على إمكانه بالإمكان الذاتي، وأنه لا يستحيل أن يتحقق، لا بالاستحالة الذاتية، ولا بالاستحالة الغيرية.

ولقد أثبت القرآن الكريم طول العمر بالفعل لنبي الله نوح (عليه السلام)، فقد قال ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾ العنكبوت: ١٤، فالآية الكريمة تُثبت أن نبي الله نوح (عليه السلام) بقي يدعو قومه ألف سنةٍ إلا خمسين عاماً، وأما كم كان عمره (عليه السلام) وقت بعثته وإرساله؟ وكم سنة عاش بعد الطوفان؟ فهذا لا يعلمه إلا هو تعالى، فإن المدة المذكورة -ألف سنةٍ إلا خمسين عاماً- كانت مدة دعوته في قومه قبل الطوفان، فإذا أثبتت الآية المباركة وقوع طول العمر، فمع وقوعه لا معنى لأن يقول مُسلمٌ يؤمن بحُجبة القرآن الكريم، وصدق إخبار الله ﷻ باستحالة ثبوت طول العمر للحياة.

وبعد هذه الشواهد القرآنية، يثبت أن المُبرر الأول الذي ذُكر لإثبات عدم إمكان طول عمر الإمام المهدي (عليه السلام)، والمبني على استحالة اجتماع الحياة وطول العمر، ليس مُبرراً صحيحاً، وإنما هو مُبرر باطل.

○ المَبْرَرُ الثَّانِي: المَبْرَرُ العِلْمِيّ.

ذكر السيّد الشهيد الصدر قدس سرّه في كتابه (بحثٌ حول المهديّ) ^(١) أنّ الإمكان ينقسم إلى ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول: الإمكان الفعليّ، ويُقصد به: أن يكون ثبوت الشّيء مُمكنًا فعليًا، فإذا أراد المرء أن يقوم بفعل، وكان قادرًا على القيام به في لحظته، فإنه يكون فعله بالنسبة إليه مُمكنًا بالإمكان الفعليّ، فمثلاً: إذا كنتُ قادرًا على صعود السلم، فإن صعود السلم بالنسبة إليّ يكون مُمكنًا بالإمكان الفعليّ.

القسم الثاني: الإمكان العِلْمِيّ، ويقصد به: أنه قد لا يكون الشّيء مُمكنًا بالفعل، ولكنه من الناحية العِلْمِيّة مُمكنٌ في المستقبل، وهذا كما في رفع الصّداع بعنصر (الأسيرين)، ففي زمن النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله لم يكن مُمكنًا بالفعل إزالة الصّداع به؛ لأنّه لم يُكتشف هذا العقار الخاصّ بعد، فمن الناحية العِلْمِيّة لم يوجد مانعٌ في زمن الرّسول الأكرم صلّى الله عليه وآله يمنع من إزالة الصّداع بعقار (الأسيرين)، ولكن العلم لم يتطور. نعم، من المُمكن علمياً إذا تطوّرت البحوث أن يصل الإنسان إلى مرحلة يتمكّن فيها بالفعل من ذلك، وبعد تطوّر العلم كما في زماننا يصبح إمكان إزالة الصّداع فعلياً بعدما أن كان مُمكنًا علمياً فقط.

ومثل السيّد الشهيد الصدر قدس سرّه لهذا النوع بالصّعود على كوكب الزّهرة، حيث من المُمكن فعلياً الصّعود على سطح القمر، ومن المُمكن بالإمكان العمليّ الصّعود على كوكب الزّهرة في مقابل الصّعود على سطح الشمس، فإن العلماء يقولون بأنّه لا يمكن بالإمكان العِلْمِيّ الصّعود إلى سطح الشمس في الزّمن الحاليّ،

(١): كيف تأتي للمهدي هذا العمر الطويل؟ ص ٢٧.

وحتى في المستقبل، فإنه لن يستطيع الإنسان أن يصعد على سطح الشمس، ويحافظ على وجود جسده.

القسم الثالث: الإمكان العقلي، ويُقصد به: أن يكون الشيء ممكنًا بالإمكان العقلي، وإن لم يكن ممكنًا بالإمكان العلمي، كما في مثال الصعود على سطح الشمس، فإن العلماء من الناحية العلمية يقولون بأن وسائلنا العلمية الآن وفي المستقبل لا تُعطينا أملًا في إمكانية الصعود على سطح الشمس، ولكن العقل يقول من الممكن أن يصعد الإنسان على سطح الشمس ولا يحترق، ولا يلزم من ذلك محذور التناقض، أو الدور، أو التسلسل، أو أي محذور عقلي آخر، فهو أمر ممكن في دائرة الإمكان العقلي، ولو بأن تتدخل قدرة خارقة فتحول بين الشمس وبين أن تحرق بدن الإنسان، كما وقع في قضية نبي الله إبراهيم عليه السلام.

والمشكل في المبرر العلمي يريد أن يقول: إن طول عمر الإمام عليه السلام بنحو يتجاوز أحد عشر قرنًا مرفوض لعدم إمكان أن يطول العمر، والإمكان المنفي ليس العقلي - كما في المبرر الأول - وإنما ينفي الإمكان العلمي، بمعنى: أن العلم يُقرّ تلاشي خلايا الحي في مدة محدودة، وعدم وجود أمل ولا رجاء في أن نتوصل إلى عقار إذا استخدمه الإنسان يطول عمره ويمتد إلى قرون.

○ مناقشة المبرر العلمي:

وناقش السيد الشهيد محمد باقر الصدر هذا المبرر^(١)، فذكر عليه السلام أن من حقنا أن نسأل من ينفي الإمكان العلمي عن طول عمر الإمام المهدي عليه السلام، فنقول: لماذا تقول بوجود علاقة بين خلايا الإنسان وبين الشيخوخة ثم الموت، وبالتالي تنفي

(١): بحث حول المهدي، كيف تأتي للمهدي هذا العمر الطويل؟ ص ٢٩.

الإمكان العلمي ولو في المستقبل، هل لأن هناك عوامل خارجية تؤدي إلى احتكاك الخلايا، وتلاشيها، فتُحَقَّق الشيخوخة، ثمَّ الوفاة، أم لأنَّ نفس الخلايا في ذاتها -وبمقتضى طبيعتها- تستبطنُ خصوصيةً أن تتلاشى، وبالتالي تتحقَّق الشيخوخة ثمَّ تتحقَّق الوفاة؟

فإذا كان المقصود هو الاحتمال الأوَّل -وجود عوامل خارجية تؤثر- فالعلم يقرُّ بأنَّه من الممكن أن يتطوَّر العلم، وتتطوَّر الأبحاث العلمية، فيتمكَّن العقل البشري من الوصول إلى عقارٍ يُعطلُّ أو يُضعف من تأثير العوامل الخارجية على إحداث التلاشي والهلاك في خلايا الإنسان، فيطول بذلك عُمر الإنسان أو تتأخَّر وفاته.

وإن كان المقصود هو الاحتمال الثاني -أنَّ خلايا الإنسان في ذاتها تستبطنُ الشيخوخة ثمَّ الوفاة- فيمكننا أن نقول بأنَّ العلم اليوم ينكرُ مبدأ الصُّرورة؛ إذ يقرر أننا في مُكتشفاتنا نعتمد على التجربة القائمة على حساب الاحتمالات، وحساب الاحتمالات غايةً ما يُثبت هو التعاصر بين الحوادث، أي: المُعاصرة بين خلايا الإنسان وبين الشيخوخة والوفاة، ولا تثبت التجربة وجود ضرورة بين الخلايا وبين الشيخوخة وبين الوفاة، فنحن نجيزُ من النَّاحية العلمية أن يُكتشف عقارٌ يفكِّك بين وجود الخلايا وبين سرعة حدوث الشيخوخة ثمَّ الوفاة؛ لأنَّه لا توجد علاقةٌ ضروريَّةٌ وحتميَّةٌ بينهما، وإنَّما الموجود بينهما هو تقارنٌ يميز العقل فيه الانفكاك، فالعلم لا يقول باستحالة أن يُكتشف عقارٌ يؤثِّر على الخلايا، ويُضعف خاصية التلاشي فيها، ويجعل هذه الخلايا قابلةً للاستمرار وقتاً أطول، ويقول السيّد الشهيد قَدِيسُهُ: إنَّ ذلك قد تحقَّق بالفعل، وذلك في بعض المُختبرات بالنسبة لبعض الحيوانات، حيث استطاع العلم أن يُطيل من عُمرها الذي كانت عليه قبل التجارب.

فمن النَّاحية العلمية لا يوجد عندنا دليلٌ يثبت أن العلم يمنع إمكانية أن

يكتشف عقاراً، أو عنصرٌ يكون له تأثيرٌ في إطالة العمر، فكما أنّ الإمكان العقليّ ثابتٌ، والاستحالة العقلية متنفيةٌ، فكذلك الإمكان العلميّ ثابتٌ، والاستحالة العلمية متنفيةٌ، لعدم وفاء العلم بنفي الإمكان العلميّ.

▪ دفع إشكالٍ أثير على ما ذكره الشهيد الصدر رحمته الله:

تعرّض بعض الباحثين المعاصرين لما ذكره السيّد الشهيد محمّد باقر الصدر رحمته الله في نفي الاستحالة العقلية والعلمية، فأشكل على مطلب السيد الشهيد رحمته الله بقوله: من الخطأ أن يقع عبقريةٌ كبيرٌ كالسيد محمّد باقر الصدر رحمته الله، في ورطةٍ إثبات ولادة شخصٍ بنفي الإمكانين العقليّ والعلمي، فإثبات الولادة يحتاج إلى دليل، وأمّا مجرد الإمكان - سواءً كان عقلياً أو علمياً - فلا يكفي لإثبات الوقوع، فإنّه من الممكن عقلاً وعلماً أن يصعد الإنسان على سطح المريخ، ومع ذلك لم يتحقّق هذا الصعود بالفعل.

والجواب هو: إنّ ظنيّ بأنّ هذا الباحث لم يقرأ ما ذكره السيّد الشهيد الصدر رحمته الله، فلربّما اعتمد على النقل المشوّش، ولو قرأ بحث ساحة السيّد الشهيد لوقف على أنّه لم يكن في مقام الاستدلال على ولادة الإمام المهديّ رحمته الله وطول عمره، وإنّما هو في مقام دفع الإشكال عنها.

إنّ أدلّة ولادة الإمام المهديّ رحمته الله أدلّةٌ كثيرة - وقد تقدّم تفصيل الكلام فيها في الفصل الثالث - وهذه الأدلّة قد يُثار حولها إشكالٌ، وهو إنّ مضمونها مستحيلٌ، بأن يُقال من المستحيل أن تجتمع الحياة مع طول العمر، فطول العمر أمرٌ مستحيلٌ، والسيد الشهيد رحمته الله في مقام دفع هذا الإشكال، فذكر أنّ مضمونها ليس مستحيلاً، لا بالاستحالة العقلية ولا بالاستحالة العلمية، فهذا ما كان السيد الشهيد رحمته الله بصدد بيانه.

○ المبرر الثالث: الاستناد إلى قصور العلم والمعرفة في زمن ولادة الإمام

المهدي عجل الله

هذا المبرر يعتمد على نفي الإمكان الفعلي في زمن الإمام الحسن العسكري عليه السلام، فصاحب هذا المبرر يقول: إنَّ إنكار المهدوية الخاصة - التي يعتقد بها الشيعة الإمامية - ليس لأنَّ طول العمر مستحيل عقلاً، وليس لأنَّ طول العمر مُستحيل علمياً، فهو ممكن عقلاً، من الناحية العلمية، ولكنه في زمن الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وفي سنة ٢٥٥ للهجرة؛ لم يكن ممكناً بالإمكان الفعلي، فهو نظير مثال رفع الصِّداع بـ(الأسيرين)، فإنه لم يكن متاحاً في تلك الأزمان بسبب ضحالة المعرفة، فإذا لم يتوصل الإنسان في ذلك الزمان إلى اكتشاف العقار الذي يطيل العمر - كما أنه في زماننا لم يُكتشف - فلا نحتمل أنَّ الإمام المهدي عجل الله الذي يعتقد الشيعة به قد تناول ذلك العقار وطال عمره.

○ مناقشة مبرر قصور العلم والمعرفة:

وهذا المبرر - المُستند إلى نفي الإمكان الفعلي - هو أجدُّ من المبررين السابقين بالمناقشة، فهو أجدر من نفي الإمكان العقلي والعلمي لوضوح بطلانها. نعم، نفي الإمكان الفعلي أمرٌ لا يمكن إنكاره فإنه لم يتطوّر العلم الموجود عند عامّة النَّاس في زمن الإمام الحسن العسكري عليه السلام بنحوٍ يُكتشف بواسطة العلم عقاراً يطيل العمر إلى قرون، فنحن في هذا الزمان الذي تراكمت فيه الخبرات بعد قرونٍ مُتعدّدة، وتطوّرت فيه الأبحاث تطوُّراً كبيراً، وتقدّمت الاكتشافات تقدّماً مثيراً؛ لم نتحصّل على هذا العقار، فكيف يتوقع أن يكون مكتشفاً في سنة ٢٥٥ للهجرة، أي: قبل أحد عشر قرناً؟!

لقد ذكر السيّد الشهيد الصدر عليه السلام في مقام مناقشة^(١) هذا المُبرّر مناقشتين:

▪ المناقشة الأولى: خواصّ أولياء الله.

إنّنا نسلّم بأنّ عامّة الناس لم تكن المعرفة عندهم تؤهلهم لاكتشاف هذا العقار، إلا أنّ خواصّ الله تعالى وأولياءه لا يوجد أيّ مانع يمنع من تملكهم لمعرفة تُرشدهم إلى وجود هذا العقار، فالأئمة عليهم السلام في عقيدتنا خزان علم الله تعالى، وعدل الكتاب الذي هو تبيان لكلّ شيء، ولديهم عليهم السلام علومٌ خاصّةٌ لدنيّة، ومن هذه العلوم قد يكون العلم الطّبيعي بالعقار الذي له أثر إطالة العمر، ثمّ ذكر السيد الشهيد عليه السلام شواهد تُقرب هذا الاحتمال وهي:

الشاهد الأوّل: سبق التشريع النّبويّ ثقافة مُعاصريه.

إنّ الدين الإسلامي عند المسلمين قاطبةً -حتّى من يُشكل على طول عُمر الإمام- جاء بتشريع وأحكام لم يصل إليها العقل البشريّ إلى يوم الناس هذا، فالعقل البشريّ تطوّر في علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم القانون، لكنّه لم يتمكّن من تشريع قوانين تُداني القوانين الإسلاميّة في الدقّة والحقانيّة، فالنبيّ صلى الله عليه وآله وهو في ذلك الزّمان كان أكثر تطوّرًا في علم التشريع، وعلم القانون؛ من خبراء التشريع والقانون في زماننا المُعاصر.

الشاهد الثاني: حادثة الإسراء والمعراج.

فإنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله استطاع أن ينتقل بوسيلةٍ مُتطوّرة جدًّا، من مكّة المُكرّمة إلى المسجد الأقصى، وعرج به إلى السّماء، ومن ثمّ عاد إلى مكّة المُكرّمة في ليلته، والعقل

(١): بحثٌ حول المهديّ، كيف تأتي للمهديّ هذا العمر الطويل؟ ص ٣٠.

البشري بعد أربعة عشر قرناً لم يتوصّل إلى اختراع مثل هذه المركبة والوسيلة التي نقلت النبي ﷺ، يقول الله ﷻ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَّا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ وَمَنْ أَتَتَّبِعُ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١﴾﴾ الإسراء: ١.

الشاهد الثالث: الإخبار النبوي بالحقائق العلمية.

أخبر النبي الأعظم ﷺ بمجموعة من الحقائق العلمية، والتي لم تُكتشف إلا في الفترة المتأخرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾﴾ الذاريات: ٤٧، فنظريّة الكون المتمدّد في مقابل نظريّة الكون الساكن التي يعتقدها إسحاق نيوتن، هي نظريّة متأخّرة، واكتشفت في الأزمنة المتأخّرة، والنبي ﷺ قد أخبر عنها في ذلك الزمان الموعول في القدم قبل ألف وأربعمائة سنة.

فلا يوجد في نظر المسلم الذي يؤمن بالقرآن الكريم، ويؤمن بما جاء به رسول الله ﷺ ما يُبعد أن تكون هنالك علومٌ طبيعية أطلع الله عليها أوليائه ﷺ.

▪ المناقشة الثانية: حاكميّة القدرة الإلهيّة.

لو سلّمنا بأنّه لا يوجد إمكانٌ علميٌّ، وأنّ العلماء في ذلك الزمان كما في زماننا لم يكتشفوا العقار الذي بإمكانه أن يُطيل عمر الإنسان، وسلّمنا بأنّ الله ﷻ لم يُعط أوليائه علمًا طبيعيًّا بالعقار؛ فمع ذلك كلّه نقول: إنّهُ بإمكان الله ﷻ أن يُحقّق طول العمر كفعلٍ خارق، فالباري ﷻ قد حال بين النّار وبين إحراق نبيّ الله إبراهيم (على نبينا وآله وعليه وآله الصّلاة والسلام)، فقد قال الحقّ ﷻ: ﴿فَلَنُيَاكِنَّا كُوفِي بَرْدًا وَسَلَّمًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾ الأنبياء: ٦٩، وألقى صورة نبيّ الله عيسى ﷺ على أحد الرومان، فقد قال ﷻ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن سُبِّهَ لَهُمْ ﴿١٥٧﴾﴾ النساء: ١٥٧، ونبيّ الله موسى ﷺ ضرب البحر بالعصا فانفلق وتحوّل إلى ما يشبهه الجبلين، فقد قال ﷻ: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ اصْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فَرَقٍ كَأَطْوَادِ الْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾﴾ الشعراء: ٦٣،

فهذه تصرّفاتٌ خارقةٌ للعادة أجراها الله ﷻ على أيدي أوليائه، فليكن الأمر كذلك بالنسبة إلى الإمام الحجة عجلت عليه المدخر لتحقيق أمل الأنبياء ﷺ بإقامة دولة العدل في آخر الزمان.

○ المبرر الرابع: المبرر الكلامي:

وهو المبرر الذي يعتمد على منهجية علم الكلام، وينقسم هذا المبرر إلى قسمين:

▪ القسم الأول: المبرر القرآني.

ومفادُ هذا المبرر هو: أن الاعتقاد بطول عمر الإمام المهدي عجلت عليه، يتنافى مع آية قرآنية، وهي قوله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴿٣٥﴾ الأنبياء: ٣٤ - ٣٥.

فمن مفاد هذه الآية المباركة جاءت دعوى البعض أن القرآن يدل على أن الله لم يجعل العمر الطويل لأحدٍ من الخلق، فإنه ﷻ لم يجعل ذلك للسابقين على النبي الخاتم ﷺ، ولم يجعل ذلك للرّسول الأكرم الخاتم ﷺ، وبالتالي لن يجعل ذلك لمن سوف يأتي بعد النبي الأعظم ﷺ، فالقول بأن الإمام المهدي عجلت عليه قد ولد في سنة ٢٥٥ للهجرة، واستمر إلى يوم الناس هذا؛ يُنافي هذه الآية المباركة.

○ مناقشة المبرر القرآني:

في مقام الجواب على هذا المبرر أذكر ثلاثة أجوبة، وهي:

▪ الجواب الأول: بيان معنى الخلود.

فسر صاحب هذا المبرر الخلود في الآية الكريمة: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ بالمكث الطويل، فقال بأن هذه الآية تدلُّ على أنَّ الله ﷻ لم يجعل المكث الطويل لأحدٍ قبل النبي الأكرم ولا للرَّسول الأعظم ﷺ، وبالتالي لن يجعله لأحدٍ بعده، ويترتب على ذلك بطلان القول بوجود مُعَمَّرٍ يمتدُّ عمره إلى قرونٍ بعد الرَّسول الأكرم ﷺ، وهذا التفسير للخلود ليس تفسيرًا صحيحًا، فإنَّ الخلود ليس هو المكث الطويل، فقد تُستعمل مُفردة الخلود للدلالة على المكث الطويل، ولكنَّ هذا الاستعمال استعمالٌ مجازيٌّ، فالخلود هو بمعنى البقاء الذي لا يتعبه فناء، ولا أقلُّ من تردّد معنى الخلود بين المكث الطويل، وبين المكث الذي لا يتعبه فناء، وعليه فلا تكون الآية مُنافيةً على نحو الظهور الذي يُطمئنُّ به لعقيدة الإمامية في طول عمر الإمام المهديّ عجل الله فرجه .

▪ الجواب الثاني: القرينة الداخليّة الدالّة على معنى الخلود.

لو سلّمنا أنَّ الخلود يُطلق على المكث الطويل، وهذه الآية عبّر فيها بالخلود، والذي لو كان مُجرّدًا عن القرينة لكان ظاهرًا في إرادة المكث الطويل، إلّا أنّنا ندّعي أنَّ هذه الآية الكريمة ليست مُجرّدة عن القرينة، بل فيها قرينةٌ داخليّةٌ تدلُّ على أنَّ المراد بالخلود هو المكث الذي لا يتعبه فناء، فإنَّ الباري ﷻ بعد أن قال: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مَتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾، قال الله ﷻ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾، فالباري ﷻ نفى الخلود، ثمَّ بين أنه إذا جرى الموت على الرَّسول الأكرم فهل لن يجري عليهم الموت، وبالتالي يكونون خالدين من بعده؟! فعقب ذلك بقوله ﷻ:

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾، وهذا يدلُّ على أنَّ المقصود بالخلود هو ما يُقابل الفناء والموت.

فكلُّ مَنْ كان قبل النبي ﷺ صار مجرئاً لهذا القانون، وهو الموت والفناء، وهذا قانونٌ جارٍ على النبي ﷺ، ولهذا قال ﷺ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ الزمر: ٣٠، وإذا التحق النبي ﷺ بالرَّفِيقِ الأعلى لن يكون أحدٌ بعده خالداً بالألَّا يجري عليه قانون الموت، فقال الله ﷻ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾، فهذه الآية احتوت على قرينةٍ لبيان أنَّ المقصود بالخلود ليس هو المكث الطويل ولو تعقَّبه الموت، وإنَّما المقصود بالخلود المكث الذي لا يتعقَّبه الموت، والشيعَةُ الإمامية لا تعتقد في الإمام المهدي عجل الله فرجه المكث الطويل الذي لا يتعقَّبه الموت، وإنَّما تعتقد بالمكث الطويل الذي يتعقَّبه الموت، فهذه الآية الكريمة بمقتضى القرينة الداخليَّة لا تتنافى مع ما يعتقد به الشيعة الإمامية في الإمام المهدي عجل الله فرجه.

▪ الجواب الثالث: القرينة الخارجيَّة للدلالة على معنى الخلود.

لو سلّمنا عدم وجود قرينةٍ داخليَّةٍ تُحدِّد المراد بالخلود، وأنَّه المكث الذي لا يتعقَّبه الموت، فإنَّنا نقول بوجود قرينةٍ خارجيَّةٍ تدلُّ على أنَّ المقصود في الآية المباركة ليس الخلود بمعنى المكث الطويل ولو تعقَّبه الموت، والقرينةُ الخارجيَّة هي الآية التي تحدّثت عن طول عُمر نبيِّ الله نوح (على نبينا وآله وعليه الصّلاة والسلام)، فقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾ العنكبوت: ١٤.

فإنَّ هذه الآية تُثبت أنَّ نبيِّ الله نوح (عليه السلام) مكث في قومه مكثاً طويلاً، فلو كان المقصود في الآية السابقة بيان أنَّ الله ﷻ لم يجعل لأحدٍ قبل النبي ﷺ المكث الطويل، للزم التناقض في الكتاب العزيز، والقرآن الكريم لا يوجد فيه تناقضٌ، ولا يوجد فيه

تدافع، يقول الله ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ
 اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النساء: ٨٢، فلأن القرآن الكريم من عند الله ﷻ لا يوجد فيه
 اختلاف، ولا تناقض، ولا تدافع، وبالتالي سوف تكون آية نبي الله نوح ﷺ، قرينة
 على أن المقصود بالخلود هو المكث الذي لا يتعقبه الموت، أما المكث الطويل الذي
 يتعقبه الموت فلا تنفيه هذه الآية الكريمة، والشيعية في عمر الإمام المهدي عجل الله
 تعقده بأنه وإن طال إلا أنه يتعقبه الموت، والإمام ﷺ سوف يرتحل من هذه الدنيا بعد
 ظهوره، فلا يكون اعتقاد الشيعة الإمامية (أنار الله برهانهم) منافياً لهذه الآية الكريمة.

○ مناقشة دعوى المجاز لا الحقيقة في القرينة الخارجية:

تكلم صاحب هذا المبرر في مقطع مسجل^(١) بكلام قد يُذكر كمناقشة
 للجواب الثالث على شبهته - وهو وجود قرينة خارجية على أن المراد بالخلود هو
 المكث الأبدي، وهي آية نبي الله نوح - فقد قال إن قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ
 قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾^(١٤)
 العنكبوت: ١٤، لا يدل على مكث نبي الله نوح ﷺ مكثاً طويلاً في قومه، لأنه ليس
 المقصود من ألف سنة إلا خمسين عاماً المعنى الحقيقي، وإنما المقصود هنا المعنى
 المجازي، فهو يريد أن يبين أن عمر نبي الله نوح ﷺ قد يكون خمساً وتسعين سنة،
 ولكنه كان عمراً مباركاً جداً وكأنه مضاعف عشر مرات، وهذا نظير أن تقول: إن
 فلاناً بألف رجل، أو: إن عمل فلانٍ عن ألف عملٍ، فليس المقصود هنا هو المعنى
 الحقيقي الذي يظهر من قراءة الآية.

(١): مرفوعٌ على اليوتيوب يمكن مشاهدته في هذا الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=mBjjnaiYo_8

واستشهد ليدعم كلامه بشاهدين:

الشاهد الأول: إِنَّ القرآن الكريم لم يعرضْ عُمرَ نبيِّ الله نوح (على نبينا وآله وعليه الصلاة والسلام) على أَنَّهُ أمرٌ إعجازيٌّ خارقٌ للعادة، وإِنَّمَا ذكره وكأنَّهُ أمرٌ طبيعيٌّ.

الشاهد الثاني: إِنَّ علماء الآثار والذين لاحظوا الأحفورات، لم يقفوا على دليلٍ يُثبت أنَّ النَّاسَ في الأزمان السَّابقة كانت أعمارُهُم طويلةً.

○ المناقشة:

وفي مقام التعلُّيق على ما ذكره نذكر ثلاث تعليقاتٍ:

▪ التعلُّيق الأول: وضوح المعنى الحقيقي لا المجازي.

إِنَّ ما ذُكِرَ مِنْ أَنَّ المقصودَ بألفِ سنةٍ إلَّا خمسينَ عامًا هو المعنى المجازي، وليس هو مكث نبيِّ الله نوح (ﷺ) على نحو الحقيقة كلَّ هذه السَّنوات هو قولٌ مُخالفٌ جدًّا لصريح القرآن الكريم، فالذين يقرأون ويستمعون للقرآن الكريم، ويمسنون اللغة العربيَّة، وأساليب المحاورَة فيها، لا يتبادر إلى ذهنهم إلَّا أنَّ النبي نوح (ﷺ) مكث كلَّ هذه السنين بأجمعها في دعوة قومه، ولا يتبادر إلى ذهنهم المعنى البعيد الذي ذكره صاحب المُبرَّر، ولست أدري ما الذي يجعل هذا الباحث يضطرُّ إلى أن يُفسِّر الآية بهذا التفسير البعيد جدًّا، الذي خالف فهم جميع المسلمين!؟

▪ التعلُّيق الثاني: الإعجاز في عُمر نبيِّ الله نوح (ﷺ):

قال صاحب هذا المُبرَّر إِنَّ القرآن الكريم لم يُقدِّم عُمرَ نبيِّ الله نوح (ﷺ) على أَنَّهُ أمرٌ خارقٌ للعادة، ونحن نقول له إنَّ القرآن الكريم لم يُقدِّم عُمرَه على أَنَّهُ أمرٌ طبيعيٌّ غير خارقٍ للعادة، بل الظاهر - بناءً على أنَّ أعمار النَّاسَ لم تكن طويلةً في الأزمان السَّابقة، وهي كأعمار النَّاسَ في الأزمان المتأخِّرة - هو أنَّ القرآن الكريم قدَّم

عمر نبي الله نوح عليه السلام كأمر خارقٍ للعادة.

فإذا ثبت بدليل خارجيٍّ أنَّ أعمار النَّاسِ قصيرةٌ في تلك الأزمان، والآية الكريمة قالت: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا اِخْمَسِينَ عَامًا﴾، فهذا يعني أنَّ الآية الشريفة بيّنت أمرًا خارقًا للعادة، وإلاَّ فما هو الوجه في قول الباري تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا اِخْمَسِينَ عَامًا﴾، مع أنَّ الأعمار كانت أعمارًا مُتعارفةً، إنَّ ذلك لا يكون إلاَّ لبيان أمرٍ استثنائيٍّ خارقٍ للعادة، فما ذكره صاحب هذا المُبرّر من شاهد على أنَّ علماء الآثار لم يقفوا على دليلٍ يثبت طول عمر النَّاسِ في تلك الأزمان ممَّا يدلُّ على أنَّ أعمارهم كانت مُتعارفةً، فهو يجعل هذه الآية تدلُّ على أمرٍ خارقٍ للعادة.

التعليق الثالث: القرينة الخارجية، وإثبات عمر النبي نوح عليه السلام:

نحنُ لسنا بحاجةٍ إلى إثبات أنَّ أعمار جميع الناس في تلك الأزمان كانت طويلةً، فهذا أمرٌ نحن لا نحتاج إليه، والذي نحتاج إليه هو إثبات أنَّ هنالك شخصاً واحداً وهو نبيُّ الله نوح عليه السلام كان عمره طويلاً، ومكث مكثاً طويلاً، فإنَّ هذا هو الذي يُشكّل قرينةً على أنَّه ليس المقصود بالخلود المكث الطويل ولو تعقّب الموت، وإلاَّ لما ثبت ذلك آيةً في القرآن لنبيِّ الله نوح عليه السلام.

وإذا قلت: إنَّ علماء الآثار لم يكتشفوا أنَّ أعمار النَّاسِ كانت طويلة.

قلت: هذا لا يعني أنهم اكتشفوا أنَّ أعمار النَّاسِ كانت قصيرةً، ونحن يكفينا أنَّ تكون أعمار النَّاسِ مُتعارفةً، ولكن بين فترةٍ وفترةٍ يوجد أشخاصٌ في الأزمان السابقة أعمارها طويلة، بحيث يكون شخصٌ واحدٌ عمره طويلاً بين الناس ليس أمرًا مُلفتاً، بسبب أنَّ هذه ظاهرةٌ تتكرّر في أفراد كثيرة، ثمَّ بعد ذلك انقطعت في الأزمان اللاحقة، فهذا المقدار يكفي لتخريج عدم عرض القرآن الكريم عمر نبيِّ الله نوح عليه السلام على أنَّه أمرٌ خارقٌ للعادة، وكذلك يكفينا لتخريج عدم اكتشاف علماء الآثار

طول عُمر النَّاس في الأزمان السَّابِقة، ولتخريج عدم نظر قوم نوح إلى طول عمره كحدثٍ خاصٍّ به، والسَّرُّ في ذلك هو أنَّه ليس الكلُّ كان عمره طويلاً وإنَّما البعض، ولكنَّ هذا البعض كان مُتكرِّراً في القرون السَّابِقة بحيث لا يكون أمراً مُلفتاً بالنَّسبة إليهم، ويُنقل على أنَّه أمرٌ إعجازيٌّ خارقٌ للعادة.

والجواب الحاسم هو وضوح الآية القرآنية في طول عمر نوح (عليه السلام)، ولهذا حُصِّص دون سواه بهذا، مع أنَّ أعمار الأنبياء كانت بأجمعها مُباركةً، فلماذا لم يذكر القرآن السنين الكثيرة مجازاً إلا في نوح (عليه السلام)؟!

▪ القسم الثاني: هو المُبرِّر المُعتمد على مُدركات العقل العمليّ.

ونوضِّح هذا القسم من الاستبعاد الكلاميِّ ضمن مُقدِّمتين:

المُقدِّمة الأولى: إنَّ الشيعة تعتقد بأنَّ الإمام المهديَّ (عليه السلام) قد ولد سنة ٢٥٥ للهجرة، وتعتقد بأنَّه إمامٌ جعله الله (تعالى) حاكماً في الأُمَّة، وقد حجبه وغيَّبه إلى يوم النَّاس هذا.

المُقدِّمة الثانية: إنَّ إثبات الإمامة والتي هي الحكم وإدارة شؤون النَّاس لغائبٍ - لا يمكن أن يتصدَّى للحكم وللإدارة - هو من إثبات شيءٍ بلا غايةٍ، ولا هدفٍ، ولا مصلحةٍ، وهذا يندرج ضمن العبث، والعبثُ قبيحٌ عقلاً، فالعقل العمليُّ يدرك قبحه، ومع قبحه فلا يمكن أن يصدر من الله سبحانه وتعالى، خصوصاً في عقيدة العدلية^(١) الذين يؤمنون بأنَّ الله (تعالى) عادلٌ ولا يصدر منه القبيح.

(١): العدلية مُصطلحٌ يُطلق على الإمامية والمعتزلة لقولهم بأنَّ عدل الله (تعالى) من أصول الدِّين، في مقابل غيرهم من الفرق كالشاعرة التي لم تعتبره من أصول الدِّين.

فلا معنى بناءً على العدل للقول بجعل الإمامة للغائب، فمقتضى العدل وعدم العبث في أفعال الله ﷻ، أن يُقال بأنَّ الإمام المهديّ عجل الله وجهه يولد في آخر الزمان، ثمَّ إذا ظهر وتمكَّن يجعله حاكمًا، لأنَّه حينئذٍ سوف يكون قادرًا على إدارة شؤون الأمة.

○ مناقشة المبرر المعتمد على مدركات العقل العمليّ:

وفي مقام الجواب على هذا المبرر الكلاميِّ أذكر عدّة أجوبة:

- الجواب الأوّل: النقص.
- الجواب الثاني: بيان بعض الأثر المترتب على الإمامة في زمن الغيبة.
- الجواب الثالث: الغيبة فعل الله، وهو تعالى لا يعصى ولا يسأل عن سبب فعله.
- الجواب الرابع: ما هو الدليل على عدم ترتب أثرٍ على الإمام الغائب؟
- الجواب الخامس: الأدوار التكوينية للإمام.
- الجواب السادس: الأدوار التشريعية للإمام في الغيبة.
- الجواب السابع: إدارة الإمام الحكم (الحكومة) في غيبته.

وتفصيل الكلام في هذه الأجوبة هو:

▪ الجواب الأوّل: هو النقص بما يلتزم به المُشكّل.

يوجد نقضٌ على صاحب هذا المبرر، وهو غيبة بعض أنبياء الله ﷻ، فإنَّ القرآن الكريم قد أثبت غيبة نبيِّ الله يونس (على نبينا وآله وعليه الصلاة والسلام) عن أمته في بطن الحوت، فقد قال ﷻ: ﴿فَلْتَقَمَهُ الْحَوْتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ ﴿١٤٤﴾ ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَجِيبِينَ﴾ ﴿١٤٣﴾ ﴿لَلَيْتَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ ﴿١٤٤﴾ الصافات: ١٤٢ - ١٤٤، فهو في لحظة كونه في بطن الحوت كان نبيًّا، وجعل النبوة له لهدفٍ وغايةٍ، ومع ذلك لا يمكن أن يترتب الهدف وتحصل الغاية وهو موجودٌ في بطن الحوت، فهل يلزم من ذلك نسبة العبث إلى الله

(جَلَّ وَعَلَا)؟ وبإذا يجيب صاحب هذا المُبرّر في نبيّ الله يونس (ﷺ) فإننا نُجيب في الإمام المهديّ (عجل الله وجهه).

قد يقول قائل: هناك فرق بين عقيدة الشيعة في الإمام المهديّ (عجل الله وجهه) وبين ما يُثبتته القرآن الكريم لنبيّ الله يونس (ﷺ)، حيث إنّ عقيدة الشيعة فيها اعتقاد باستمرار غيبة الإمام المهديّ (عجل الله وجهه) عقوداً بل قرونًا مُتعدّدة، ولربّما تستمر آلاف السنين، فيما إذا كان من المُقدّر ظهور الإمام المهديّ (عجل الله وجهه) بعد آلاف السنين، وهذا بخلاف الآية التي تحدّثت عن غيبة نبيّ الله يونس (ﷺ) في بطن الحوت، حيث تحدّثت عن فترةٍ وجيزة، ومُدّةٍ قصيرة، نظير فترة نوم النبيّ، أو ذهاب النبيّ لقضاء أمره الخاصّة التي يضطر إلى قضائها، من دون أن يتّصل بالأمة.

ولكن نقول: هنا تعليقان:

التعليق الأوّل: إذا تدبّرنا في آية نبيّ الله يونس (ﷺ)، نجد أنّ القرآن الكريم يبيّن أنّ هذه الغيبة كانت ستمتدُّ إلى يوم القيامة، يقول (ﷺ): ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١١٣﴾ لَلِئْتِ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١١٤﴾﴾، فلولا أنّ نبيّ الله يونس (ﷺ) كان من المُسبِّحين لكانت الغيبة تمتدُّ إلى يوم القيامة، فلو ترك التّسبيح لاستمرت هذه الغيبة إلى آلاف السنين، فيما إذا كانت القيامة لن تتحقّق إلّا بعد آلاف السنين، ولو كان بقاء نبيّ الله يونس (ﷺ) في بطن الحوت قبيحًا عقلاً، من جهة لزوم العبث - كما يقول صاحب هذا المُبرّر - لكان نبيّ الله يونس (ﷺ) سوف يخرج من بطن الحوت سواءً سبّح أم لم يُسبّح، لأنّ مُجرّد عدم تسبيح نبيّ الله يونس (ﷺ) لا يوجب أن يكون العبث حسنًا، ولا يوجب أن يناسب اللعب ذات الحكيم المُطلق (ﷺ).

التعليق الثاني: إنّ العبث إذا كان قبيحًا، فهو لا يصدر من الله (ﷻ) مُطلقًا، فلا فرق بين طول المُدّة وقصر المُدّة من هذه الجهة، فالله (ﷻ) لا يفعل الظلم لأنّه قبيح، من

دون فرقٍ بين أن يفعل الظلم ألف سنة، أو أن يفعله في جزءٍ من مليار جزءٍ من الثانية، فكلاهما لا يناسب الذات المقدسة العادلة والحكيمة، والأمر كذلك في العبث، فإذا كان جعل المنصب مع عدم ترتب الأثر أمرًا عبثيًا، فلا فرق بين النبوة والإمامة من هذه الجهة، ولا فرق في فُجح هذا الجعل بين أن يستمر آلاف السنين، وبين أن يكون في مدة ساعةٍ من نهار أو ليل، فإنَّ هذا لا يناسب الذات المقدسة الحكيمة المطلقة.

والخلاصة هي: إنَّ إيمان صاحب هذا المبرر بالقرآن الكريم يجعله يواجه نقضًا قرآنيًا لقوله، وهو غيبة بعض الأنبياء عليهم السلام، وبماذا يجيبُ صاحب هذا المبرر في نبيِّ الله يونس عليه السلام، نحن نجيبُ في الإمام المهديِّ عجل الله وجهه.

▪ أهمية الجواب النَّقْضِيِّ بغيبة بعض الأنبياء:

واهتمَّ علماءنا الأعلام عليهم السلام بهذا النَّقض، ومنَ الذين اهتمَّوا به الشيخ الصدوق قده الله في (كمال الدين وتمام النعمة)، فقد عقد أبوابًا في غيبة أنبياء الله وأوليائه عليهم السلام في الأمم السابقة، ومن تلك الأبواب:

١. بابٌ في غيبة إدريس النبي عليه السلام.
٢. باب في غيبة صالح النبي عليه السلام.
٣. باب في غيبة إبراهيم عليه السلام.
٤. باب في غيبة يوسف عليه السلام.
٥. باب في غيبة موسى عليه السلام.
٦. باب ذكر مضيِّ موسى عليه السلام، ووقوع الغيبة بالأوصياء والحُجج من بعده إلى أيام المسيح عليه السلام.

إِنَّ ثُبُوتَ غَيْبَةِ الْأَوْلِيَاءِ وَالْأَنْبِيَاءِ ﷺ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ، عِلَاوَةً عَلَى أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ ذَلِكَ فِي أُمَّةِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مَا جَرَى عَلَى الْأُمَمِ السَّابِقَةِ يَجْرِي فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ^(١)، هُوَ أَيْضًا يَدْفَعُ إِشْكَالَ عَبَثِيَّةِ جَعْلِ الْإِمَامِ الْغَائِبِ ﷺ.

▪ الجوابُ الثاني: الأثر المترتب على الإمام في زمن الغيبة.

إِنَّ ثُبُوتَ إِمَامَةِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ عَجَلَهُ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ غَيْرُ خَالٍ مِنْ تَرْتَبِ الْأَثْرِ، فَإِنَّ اعْتِقَادَ النَّاسِ بِأَنَّ هُنَاكَ إِمَامًا مَجْعُولًا لِمَصْلَحَةٍ تَتَرْتَبُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وَيَنْبَغِي عَلَيْهِمْ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَسْتَعِدُّوا لَهُ، لَا شَكَّ أَنَّهُ سَيَجْعَلُ اسْتِعْدَادَ النَّاسِ مِنَ النَّاحِيَةِ النَّفْسِيَّةِ لظهور الإمام المهدي عجله - مع الاعتقاد بوجوده، وأنه لا يحول بينه وبين الظهور إلا استعداد النفوس له - أقوى وأشد من استعداد الناس النفسي فيما إذا كانوا يَحْتَمِلُونَ أَنَّهُ مَعْدُومٌ، وَإِنَّمَا سَيُؤَلِّدُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وَهَذَا الْمَقْدَارِ كَافٍ لِتَخْرِيجِ مَصْلَحَةِ جَعْلِ الْإِمَامَةِ لِلْإِمَامِ الْغَائِبِ ﷺ.

ولو قال المخالف: إن هذا المقدار من الأثر غير كافٍ لتخريج المصلحة ودفع العبثية.

قلت في جوابه: إننا نقض عليه بمسألة الدجال، فالعامّة يعتقدون بأن الدجال

(١): بحار الأنوار، ج ١٣، باب خروجه - أي: نبي الله موسى ﷺ - من الماء مع بني إسرائيل وأحوال التيه، ح ١٠: « عن حريز، عن بعض أصحابه عن أبي جعفر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده، لتركبن سنن من كان قبلكم، حذو النعل بالنعل، والقذة بالقذة، حتى لا تحطون طريقهم، ولا يخطئكم سنة بني إسرائيل.. ».

وورد في البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ لتبعن سنن من كان قبلكم ح ٧٣٢٠، عن رسول الله ﷺ: « لتبعن سنن من قبلكم، شبراً شبراً، وذراعاً ذراعاً، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم، قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى؟ فقال: فمن. ».

كان موجودًا في زمان النبي ﷺ - وخالف بعضهم في ذلك - فما هو أثر وجود الدجال في زمن النبي ﷺ واستمرار وجوده غائبًا إلى يوم الناس هذا، وإلى أن يشاء الله ﷻ له الظهور.

▪ طول عمر الدجال في مدرسة المخالفين:

فقد نصَّ جملةٌ من كبراء القوم على أنَّ الدجال شخصيَّةٌ كانت موجودةً في زمن النبي ﷺ، وللدجال ولدٌ من التابعين، فقد قال الذهبي في كتابه (تجريد أسماء الصحابة) مُترجمًا الدجال: « عبدالله بن صيَّاد، أورده ابن شاهين وقال: هو ابن صائد، كان أبوه يهوديًا، فولد عبد الله أعور مختونًا، وهو الذي قيل: إنَّه الدجال، ثمَّ أسلم فهو تابعيٌّ له روايةٌ»^(١).

وروى مسلم، في صحيحه: « حدَّثني حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران التجيبي، أخبرني ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أخبره عن ابن عمر، أخبره أنَّ عمر بن الخطاب انطلق مع النبي ﷺ في رهطٍ قبل ابن صيَّاد، حتَّى وجدوه يلعب مع الصبيان، عند أطم بني مغالة، وقد قارب ابن صيَّاد يومئذ الحلم، فلم يشعر حتَّى ضرب النبي ﷺ بيده، ثمَّ قال رسول الله ﷺ لابن صيَّاد: تشهد أيُّ رسول الله؟

فنظر إليه ابن صيَّاد: أشهد أنَّك رسول الأميين، فقال ابن صيَّاد لرسول الله ﷺ: تشهد أيُّ رسول الله؟ فرفضه رسول الله ﷺ، وقال: آمنتُ بالله وبرسوله، ثمَّ قال له رسول الله ﷺ: ما ترى؟ قال ابن صيَّاد: يأتيني صادقٌ وكاذبٌ، فقال له رسول الله ﷺ: خلط عليك الأمر، ثمَّ قال له رسول الله ﷺ: إنِّي خبأت لك خبيئًا، فقال ابن صيَّاد: هو الدُّخ، فقال له رسول الله ﷺ: احسأ، فلن تعدو قدرك، فقال

(١): ج ١، حرف العين. رقم ٣٣٦٦.

عمر بن الخطاب: دعني يا رسول الله أضرب عنقه، فقال له رسول الله ﷺ: إن يكنه - أي إن كان الدجال - فلن تُسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله»^(١).

وروى البخاري في صحيحه^(٢)، وأحمد في المسند^(٣)، وروى الهيثمي في مجمع الزوائد: «عن أبي ذر: لأن أحلف عشر مرات أن ابن صياد هو الدجال أحب إلي من أن أحلف مرة واحدة أنه ليس به.

قال: وقال: إن رسول الله ﷺ قد بعثني إلى أمه - أي إلى أم الدجال -، فقال: سلها كم حملت به؟ قال: فأيتها فسألتها، فقالت: حملت به اثنا عشر شهراً، قال: ثم أرسلني إليها، فقال: سلها عن صيحتها حين وقع؟ قال: فرجعت إليها فسألتها، فقالت: صاح صياح الصبي ابن شهر، ثم قال له رسول الله ﷺ: إني خبأت لك خبي، قال: خبأت لي خطم شاة عفراء والدخان، قال: فأراد أن يقول الدخان فلم يستطع، فقال الدخ، فقال: رسول الله ﷺ: اخسأ فإنك لن تعدو قدرك. رواه أحمد والبخاري وقال: إني قد خبأت لك خبأً، فما هو؟ والطبراني في الأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح غير الحارث بن حصيرة وهو ثقة»^(٤).

وعلق ابن كثير في هذه الرواية، فقال في تفسير سورة الدخان الآية ١٠: «وهذا فيه إشعار بأنه من المنتظر المرتقب، وابن صياد كاشف على طريقة الكهان بلسان الجان، وهم يُقرطمون - أي: يقطعون - العبارة، ولهذا قال: هو الدخ، يعني: الدخان، فعندها عرف رسول الله ﷺ مادته وأنها شيطانية، فقال له: اخسأ فلن تعدو

(١): صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ذكر ابن صياد، ح ٢٩٣٠.

(٢): صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب كيف يُعرض الإسلام على الصبي، ح ٣٠٥٥.

(٣): مُسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، ح ٢١٣١٩.

(٤): بُغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، ج ٨، باب ما جاء في ابن صياد، ح ١٢٥٥٩.

قدرك»^(١)، وروى مُسلمٌ في صحيحه عن نافع أنه قال: «لقيَ ابنَ عمرَ ابنَ صائِدٍ في بعضِ طُرُقِ المدينة، فقال له قولاً أَعْضبه، فانتفخَ حتَّى مَلَأَ السَّكَّةَ، فدخلَ ابنَ عُمَرَ على حفصة وقد بلغها، فقالت له: رحمك الله، ما أردتَ مِن ابنِ صائِدٍ، أما علمتَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: إِنَّمَا يُخْرَجُ مِنْ غَضَبِي يَغْضِبُهَا»^(٢).

فابنُ عُمَرَ قد رأى الدَّجَالَ، وقال له قولاً أَعْضبه، فأخذَ يَنْتَفِخُ جلدَ الدَّجَالِ وبدنه إلى أن مَلَأَ الطَّرِيقَ، فلمَّا دخلَ ابنَ عمرَ على حفصة لامته في ذلك، وقالت له لماذا أَعْضبتَ الدَّجَالَ أما تعلمُ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ غَضَبِي يَغْضِبُهَا؟! أي: يُغْضِبُهُ أَحَدُهُمْ، ثمَّ يُخْرَجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وقد كدَّتْ أن تتسبَّبَ بإخراجه في زمانِ رسولِ الله ﷺ أو بعد زمانِ رسولِ الله ﷺ بمُدَّةٍ قَصِيرَةٍ.

ومنَ الذين ذكروا أَنَّهُم يَعْتَقِدُونَ بِأَنَّ ابنَ صَيَّادٍ هُوَ الدَّجَالُ: عُمَرَ بنَ الخطَّابِ، وعبدُ الله بنَ عمرَ، وجابر بنَ عبدِ الله وأبو ذرٍّ، فقد نقلَ العامَّةُ بِأَنَّ هَؤُلَاءِ كانوا يَقْطَعُونَ بِأَنَّ مَنْ كانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ الدَّجَالُ الَّذِي يُخْرَجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فقد رَوَى فِي البُخَارِيِّ^(٣)، وَفِي مُسْلِمٍ^(٤) - وهما أَصْحَحُ الكُتُبِ كما يرى بَعْضُهُمْ - : «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرًا بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَحْلِفُ بِاللَّهِ أَنَّ ابْنَ الصَّائِدِ الدَّجَالَ، قُلْتُ: تَحْلِفُ بِاللَّهِ؟ - أَيُ تَقْسِمُ بِاللَّهِ بِأَنَّ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ الدَّجَالُ -، فَقَالَ جَابِرٌ: إِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ.»

(١): تفسير القرآن الكريم (تفسير ابن كثير)، ج ١٢، ص ٣٣٦.

(٢): صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، ح ٢٩٣٢.

(٣): صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب من رأى ترك النكير من النبي ﷺ حُجَّةً، لا من غير السؤال، ح ٧٣٥٥.

(٤): صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، ح ٢٩٢٩.

فإذا كانت العامة، يملكون رواياتٍ تدلُّ على أنَّ عمر الدجال طويلاً، ويمكثُ مكوثاً طويلاً، بحيثُ إنَّه كان موجوداً، وهو قريبٌ من بلوغ الحلم في زمن النبي ﷺ، وهو مُستمرٌّ إلى يوم النَّاس هذا، ويبقى إلى قبيل يوم القيامة، فلماذا يعترضون على الشيعة الإمامية فيما إذا اعتقدوا بطول عمر الإمام المهدي عجل الله فرجه، فإذا كانوا يقبلون أنَّ الله ﷻ يُطيل عمر عدوّه، فلماذا يرفضون أن يُطيل الله ﷻ عمرَ وليّه؟!

فإن قالوا: إنَّ إطالة عمر الإمام المهدي عجل الله فرجه عبثٌ.

فإننا نقول لهم: إنَّ إطالة عمر الدجال عبثٌ.

وإن قالوا: لا يوجد عبثٌ في إطالة عمر الدجال؛ لأنه إذا علم النَّاسُ بأنَّه موجودٌ مُكبَّلٌ، فسوف يكون استعدادهم النفسي لمواجهة الدجال والحذر منه أشدَّ وأقوى.

فإننا نقول لهم: نقبلُ منكم هذا الجواب، ولكن هو يجري في إطالة عمر الإمام المهدي عجل الله فرجه.

▪ الجواب الثالث: الغيبة فعلٌ إلهيٌّ ولا يُعصى الله ولا يسأل عن سبب فعله.

إنَّ الشيعة الإمامية (أنار الله برهانهم) يعتقدون بأنَّ الإمام المهدي عجل الله فرجه إمامٌ معصومٌ، لا يصدُرُ منه شيءٌ، ولا يقوم بعملٍ إلاَّ بأمرٍ من الله ﷻ، فإذا كان عجل الله فرجه قد غاب عن أنظار النَّاس، فغيبته مُستندةٌ إلى أمر الله ﷻ؛ لأنَّه لو كان من الواجب عليه أن يكون ظاهراً مُتصدِّياً للحكم في العلن لم يغيب عجل الله فرجه لكان عصمته، فإذا كانت غيبته بأمر الله ﷻ فغيبته تستند إلى الله ﷻ، والسؤال لماذا غاب؟ أو ما هي المصلحة في غيبته؟ وكذلك القول بأنَّ غيبته عبثٌ، فيه -بحسب عقيدة الشيعة- مُساءلةٌ لله

ﷺ، وقد قال القرآن الكريم: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ الأنبياء: ٢٣.

ومن الواضح أنّ هذا الجواب لا يعني أنّ الله تعالى يجوزُ عليه العبث، وإنّما يعني أنّ العبد ليس له إلا أن يُسلّم بما يقضي الحقّ، فإذا ثبت قضاؤه فلا معنى لاشتراط معرفة وجهه للتصديق بحكمته، فإنّ مَنْ يسألنا قائلاً: لماذا غاب الإمام المهديّ ﷺ؟ وما هي المصلحة في غيبة الإمام المهديّ ﷺ؟ يكون جوابنا له هو إنّك إن كنت تُعلّق القبول والتسليم على معرفة الوجه، فأنت تسأل عن فعلٍ يستند إلى الله ﷻ، والقرآن الذي تؤمن به يقول لك: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، فينغلق بذلك باب السّؤال في هذه المسألة، فمَنْ قام عنده الدليل على إمامة وغيبة الإمام المهديّ ﷺ، فسوف يقول: أنا عبدُ الله ﷻ فلا اعتراض على حكمه وقضائه.

▪ الجواب الرابع: ما هو الدليل على عدم ترتّب أثرٍ لإمامٍ غائبٍ؟

من يدّعي أنّ غيبة الإمام ﷺ عبثٌ، وبالتالي لا يجوز أن تُسند إلى الله ﷻ، لأنّ الله ﷻ لا يصدر منه العبث، عليه أن يُثبت أولاً عدم وجود أيّ مصلحةٍ ترتّب على الإمام الغائب.

وبيان ذلك: إنّ مَنْ يُشكل علينا بأنّ عقيدتنا في الإمام المهديّ ﷺ فيها نسبةُ العبث إلى الله ﷻ، عليه أن يُقيم الدليل القطعيّ على أنّه لا يعقل ولا يحتمل ترتّب فائدةٍ، أو أيّ مصلحةٍ في جعل الإمامة للإمام الغائب، وذلك بأن يقوم ببرهان السّبر والتقسيم، فيأتي إلى جميع المصالح والفوائد والثمرات المحتملة، ثمّ ينفي كلّ فائدةٍ ومصلحةٍ وثمره منها بدليلٍ قطعيّ، فإذا قام بذلك فإنه بإمكانه أن يقول بضرٍ قاطع إنّ ثبوت الإمامة لغائبٍ أمرٌ عبثيّ، لأنّ البرهان قام على نفي جميع المصالح، والمشكل لم يُقدّم دليلاً وبرهاناً، وبالتالي يكون كلامه مجرد دعوى غير مبرهنة.

ومن حقنا في المقابل أن نقول بثبوت إمامة الإمام المهديّ عجل الله فرجه لوجود دليل، ونعتقد بغيثته لوجود دليل، أما الثمرة المترتبة عليه في زمن الغيبة فلا نتكلف البحث عنها ولا تجشم عناء محاولة الكشف عن حقيقتها؛ إذ يكفينا وجود برهان إجمالي على أن الله تعالى لا يفعل إلا ما فيه مصلحة وغاية، ولا يوجد عندنا دليل عقلي ينفي ترتب أي مصالح على ما نعتقد بثبوته، فالعلم الإجمالي بالمصلحة مُتحقق، ولا يتوقف الأخذ بالأدلة في المقام على تشخيص المصلحة بالدقة، ومعرفتها بالتفصيل.

▪ الجواب الخامس: الأدوار التكوينية للإمام.

يتصور صاحب هذه الشبهة أن الشيعة الإمامية (أعزهم الله تعالى) يعتقدون بأن أدوار الإمام تنحصر في دور الحكم أو في الأدوار التشريعية بشكل عام، فأشكل بأنه كيف يقوم الإمام بدور الحكم وإدارة شؤون الناس، وتحقيق الأدوار التشريعية، وهو غائب لا يراه الناس؟!!

وهذا التصور ليس بصحيح، فالشيعة الإمامية يعتقدون أن الإمام هو خليفة الله تعالى، وله أدوارٌ تكوينية، كما أن له أدواراً تشريعية، ومن أدواره التكوينية: أن الإمام من وسائط حفظ الكون، ومن وسائط جريان فيض الله تعالى على العباد - وقد تقدم عرض بعض روايات «لولا الحجّة لساخت الأرض بأهلها»^(١).

وفي الزيارة الجامعة الكبيرة لأهل البيت عليهم السلام: «بكم فتح الله، وبكم يختم، وبكم ينزل الغيث، وبكم يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه»، وروي في دعاء العديلة «الحجّة الحائف القائم المنتظر المهدي المرحى الذي ببقائه بقيت الدنيا، ويؤمّن رزق الورى، ويؤجّده ثبتت الأرض والسماء، وبه يملأ الله الأرض قسطاً

(١): راجع إثبات المهدوية الخاصة بمقدمات السيدة حكيمة عليها السلام، الطائفة الثالثة: الروايات التي

دلّت على أنه لولا الحجّة أو الإمام لساخت الأرض.

وَعَدَلًا بَعْدَ مَا مُلِّتْ ظُلْمًا وَجَوْرًا»^(١).

كما إننا قد بحثنا فيما تقدم^(٢) آية الخلافة: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة: ٣٠، وأوضحنا أن الخليفة هو من يقوم مقام الله ﷻ، ولكان الإطلاق في الآية الكريمة فإن الخليفة يقوم مقام الله ﷻ في التشريع والتكوين، وبيّنا ضرورة وجود خليفة في كل زمان.

ومن وظائف الإمام التكوينية -أيضاً- دور الشهادة على أعمال العباد، يقول الله ﷻ: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ التوبة: ١٠٥، والمؤمنون هنا في عقيدتنا هم الأئمة عليهم السلام، فإنهم شهداء على الخلق، وكيف يكونون شهداء إذا لم يكونوا مُطَّلَعِينَ على أعمال العباد الظاهرية والباطنية، والتي منها الإيمان والشرك بالله ﷻ، وقد عقد ثقة الإسلام الكليني قده باباً في (الكافي)، بعنوان: «عرض الأعمال على النبي ﷺ وسلم والأئمة عليهم السلام»، ونقل فيه الرواية التالية: «عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾؟ قال: هم الأئمة»^(٣).

فأدوار الإمام عند الشيعة لا تنحصر في الحكم أو الأدوار التشريعية، ومن الواضح البين أن الغيبة لا تحول بين الإمام وبين أدواره التكوينية، فهو يمكن أن يكون مجرئ لفيض الله ﷻ ومن وسائط حفظ النظام، ويكون شاهداً مُطَّلَعاً على أعمال العباد، وإن كان عجل غائباً.

(١): مفاتيح الجنان: ص ١٤١.

(٢): راجع: إثبات المهدوية الخاصة الصنف الثاني: الفرد الأول: الخلافة الإلهية والمهدوية في

القرآن الكريم، البحث الثاني: بيان حقيقة الخلافة؟

(٣): (ج ١، ح ٢).

▪ الجواب السادس: الأدوار التشريعية للإمام في الغيبة.

ذكرنا في الجواب السابق أن أدوار الإمام (عليه السلام) لا تنحصر في الأدوار التشريعية كالحكم، وإنما للإمام (عليه السلام) أدوارٌ تكوينية، فلو سلمنا أن الأدوار التشريعية للإمام (عليه السلام) لا تترتب حال غيبته، لا يلزم من ذلك العبث لترتب الأدوار التكوينية.

وهنا نقول: إنه لو سلمنا أن الإمام لا توجد له أدوارٌ تكوينية، وإنما تنحصر أدواره في الأدوار التشريعية، فمع ذلك نقول: إن أدواره التشريعية ليست مُنحصرةً في الحكم وإدارة شؤون الناس، فحقُّ الحكم للإمام حكمٌ شرعيٌّ ثابت له (عليه السلام)، فإذا مكنته الأمة وكان قادرًا على القيام بمهام الحكم يقوم بها، ودوره (عليه السلام) لا ينحصر في الحكم بل هنالك أدوارٌ أخرى أهم من دور الحكم، منها ما فصلنا فيه الكلام من الحفاظ على واقع الدين^(١)، فالباري (عز وجل) تعهد بإبقاء الإسلام الواقعي الحقيقي، ولا يمكن أن يتحقق بقاء الإسلام إذا كان جميع من على وجه الأرض فاقدين لواقع الدين، ولا توجد عندهم إلا أحكامٌ ظاهرية، والكثير منها ليس مُطابقاً للواقع، فحفظ الدين هو وجود الدين بواقعه وبجميع أحكامه بلا ضياع عند بعض الناس، وهو الإمام المعصوم الوارث لعلم النبي الخاتم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، فإبقاء الإمام المهدي (عجل الله فرجه) هو إبقاء لواقع الدين، وهذا حفظٌ للدين.

إن الإمام المهدي (عجل الله فرجه) من جهة كونه مهيمناً على علم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وحافظاً لواقع الدين؛ بإمكانه أن يحول بين الفقهاء وبين أن يجمعوا على رأيٍ باطلٍ، فيلزم منه ضياع أحكام الدين المهمة، والتي لا يرضى الله (عز وجل) بضياعها في زمن الغيبة، فيكون الإمام (عليه السلام) وهو غائبٌ متصرفاً بتصرفٍ تشريعيٍّ، وهو أن يحول بين العلماء

(١): راجع: إثبات المهدوية الخاصة بمقدمات السيدة حكيمة (عليها السلام)، الدليل الأول: أن الإمام

خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

وبين ضياع المسائل المهمة في الدين بالإجماع على رأي باطلٍ، فيتدخل الإمام عليه السلام وينبئه بعضهم بطريقةٍ أو بأخرى إلى الحق، ثم يحدث الخلاف بينهم، ويسري الرأي الحق إلى جميع العلماء، أو لا أقل يكون معروفاً لبعض الأمة.

▪ تصرف الخضر عليه السلام في غيبته بإذن الله تعالى:

وقد أعطانا القرآن الكريم مثلاً يُقرب لنا إمكانية أن يقوم الولي بأدوارٍ تشريعيةٍ يُنفذ فيها إرادة الله تعالى وهو غائبٌ، وذلك المثال هو الخضر عليه السلام صاحب نبي الله موسى عليه السلام، يقول الله تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾ قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رَسُولًا ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴿٦٨﴾ قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴿٦٩﴾ قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحَدِّثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿٧٠﴾ فَأَنْظِرْنَا حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴿٧١﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾﴾ الكهف: ٦٥ - ٧٢.

فإننا نلاحظ في هذه الآيات أن الخضر عليه السلام قام أولاً بخرق سفينة، ثم قام بقتل غلام، ثم أقام جداراً، فهو قد قام بأفعالٍ ثلاثٍ لم يعرف نبي الله موسى عليه السلام وجهها، وفي حال الفراق بين الخضر ونبي الله موسى عليه السلام بين الخضر الوجه، وإذا دققنا في الآيات الكريمة نجد أن الخضر عليه السلام لما أراد بيان الوجه في أعماله الثلاثة، قال في أمر السفينة: ﴿فَأَرَدْتُ﴾، وفي قتل الغلام: ﴿فَأَرَدْنَا﴾، وفي إقامة الجدار: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾، واختلاف هذه التعبيرات فيه دلالاتٌ تفسيريةٌ - ولكن لا يمكننا أن نُفصل ذلك في هذا البحث المهدي - والذي يعيننا في المقام، هو ملاحظة هذه الجهة وهي إن الولي غائبٌ، ويقوم بأفعالٍ بعضها مفوضٌ فيه ﴿فَأَرَدْنَا﴾، وبعضها قد أطلعه الله على المصالح الواقعية فيه، ويتحرك وفق المصالح الواقعية التي يريدتها الله تعالى ﴿فَأَرَدْتُ﴾، وبعضها يستند إلى الأمر المباشر لله تعالى ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾، ومع التدقيق في

هذه الآيات المباركة، نجد أنّ الخضر (عليه السلام) قام بإتلاف مالٍ، وقام بقتل نفسٍ، وقام بعمارة مالٍ، فهو قد أتلف وأصلح وقتل وكلّ ذلك يستند إلى إرادة الله (تعالى)، وقد فعل كلّ ذلك وهو غائبٌ.

ونظير ما قام به الخضر (عليه السلام) محتملٌ في الإمام المهديّ (عجل الله فرجه)، فيكون (عجل الله فرجه) غائباً، ومع ذلك يقوم بأدوارٍ تستند إلى أمر الله (تعالى)، ولعلّ هلاك الكثير من الظالمين الذين كانوا يترصدون الإسلام ويريدون إهلاك الحقّ بيد الإمام المهديّ (عجل الله فرجه)، أو بيد أحد أعمامه، ولعلّ الكثير من محاولات تحريف القرآن الكريم، وإتلاف الكتب الدينيّة الأساسيّة التي تنقل معالم الدّين، قد أُجهضت وأبطلت بتدخله (عليه السلام)، ولا يوجد أيّ دليلٍ عقليٍّ أو نقليٍّ يمنع هذا الاحتمال، فلا يمكن أن نجزم بأنّ غيبة الإمام المهديّ (عجل الله فرجه) عبثٌ.

وروى الشيخ الصدوق (رحمته الله) في كتاب (كمال الدّين): « عن عبد الله بن الفضل الهاشمي قال: سمعت الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام) يقول: إنّ لصاحب هذا الأمر غيبةً لا بدّ منها، يرتاب فيها كلّ مبطلٍ، قلت: ولم جعلت فداك؟ قال: لأمرٍ لم يؤذّن لنا في كشفه لكم، قلت: فما وجه الحكمة في غيبته؟ قال: وجه الحكمة في غيبته، وجه الحكمة في غيبات من تقدّمه من حجج الله تعالى ذكره، إنّ وجه الحكمة في ذلك لا ينكشف إلّا بعد ظهوره، كما لم ينكشف وجه الحكمة فيما أتاه الخضر (عليه السلام)، من خرق السفينة، وقتل الغلام، وإقامة الجدار لموسى (عليه السلام) إلى وقت افتراقهما. يا بن الفضل: إنّ هذا الأمر أمرٌ من أمر الله تعالى، وسرٌّ من سرّ الله، وغيبٌ من غيب الله - ومتى علمنا أنّه عزّ وجلّ حكيمٌ، صدّقنا بأنّ أفعاله كلّها حكمَةٌ، وإن كان وجهها غير منكشفٍ »^(١).

(١): ج ٢، باب علّة الغيبة، ح ١١.

▪ الجواب السّابع: إدارة الإمام الحكم (الحكومة) في غيبته.

و يبني الجواب على التسليم بانحصار أدوار الإمام (عليه السلام) في الحكم، فقد ذكرنا -فيما تقدّم- عدم انحصار أدوار الإمام (عليه السلام) في الأدوار التشريعية، وعدم انحصار الأدوار التشريعية في الحكم، فلو أننا سلّمنا وتنزّلنا وقلنا: إنّه لا يوجد للإمام المهديّ (عليه السلام) دورٌ إلاّ الحكم، ومقام الإمامة تعبيرٌ آخرٌ عن مقام الحكم، فمع ذلك لا تنتفي الفائدة من جعل الإمامة للإمام المهديّ (عليه السلام) في حال غيبته؛ لأنّ من الممكن أن يكون الإمام المهديّ (عليه السلام) حاكمًا وهو غائبٌ، فالحكومة تعني وجود حاكمٍ له أن يتصدّى لإدارة شؤون النّاس، بحسب قدرته ومكنته، والإمام المهديّ (عليه السلام) يمكن أن يكون كذلك، وذلك بأن تكون لديه حكومةٌ، إلاّ أنّها حكومةٌ سرّيةٌ، وليست حكومةٌ معلنةٌ، ويوجد في هذه الحكومة رئيسٌ ومرؤوس، وقائدٌ ومنقاد، وحاكمٌ ومحكوم يقوم بتنفيذ أوامر الحاكم، وغاية ما هنالك أنّ هذه الحكومة لا تتصرّف تصرّفًا ظاهرًا، وإنما تصرّفًا سرّيًّا ليس معلنًا.

ولو قيل: هذا يقتضي جعل الإمامة لخصوص القادرين على الانتفاع بدوره في الحكم، ولا معنى لجعل الإمامة حتّى لعامة الناس الذين لا يعتقدون بوجوده، أو لا يمكنهم الوصول إليه.

قلت: هذا الكلام مدفوعٌ من وجوه:

أولاً: النقص بإمامة جميع الأئمّة الذين يعتقد بإمامتهم المخالف، فإنّه لا يؤمن بإمامتهم كلّ النّاس، كما أنّ بعض المؤمنين في زمانهم قد يكون مأسوراً أو مشلولاً، كما أنّ الإمام قد يكون نائماً، فيأتي الإشكال.

وثانياً: جعل الحاكم اعتباراً لمنصب الحكومة لشخص، فإذا كان الإطلاق فيه عنايةً زائدة، في مقابل التقييد لخصوص المعتقدين والقادرين على معرفة الإمام يلزم

العبيثية، ولكن الصحيح هو إن الإطلاق ليس إلا عدم لحاظ التقييد، فهو عدم فعل، فإن الله ﷻ قد يجعل المنصب للإمام مع لحاظ قيد، فيفيد: (جعل المهديّ إماماً على الناس العارفين به) -مثلاً- فيكون الجعل مُقيّداً، وقد يجعل المنصب له بلا لحاظ قيد (العارفين به)، فيفيد: (جعل المهديّ إماماً) على نحو الإطلاق، فيكون الحكم مطلقاً، ومن الواضح أن التقييد الثبوتي هو الذي فيه فعلٌ زائد، والإطلاق الثبوتي لا يوجد فيه ذلك، بل هو ترك التقييد الذي هو فعل، فلا يلزم العبث.

وثالثاً: يكفي في فائدة جعل الإمام عموم نفعه، لا عموم قدرة الناس على التعامل معه، والناس وإن كانوا غير عارفين به، ولا يمكنهم الوصول إليه وطاعته، إلا أن جعله إماماً يترتب عليه أثرٌ يعود بالنفع إليهم.

وقد روى الشيخ النعماني في كتابه «الغيبة» ما يدل على تصرف الإمام ﷺ المباشر مع الناس، وهم لا يعرفون شخصه في الغيبة: فعن سدير الصيرفي قال: سمعت أبا عبد الله الصادق ﷺ يقول: إن في صاحب هذا الأمر لشبهه من يوسف فقلت: فكأنك تخبرنا بغيبه أو حيرة؟ فقال: ما ينكر هذا الخلق الملعون أشباه الخنازير من ذلك؟ إن إخوة يوسف كانوا عقلاء ألباء أسباطاً أو لاد أنبياء دخلوا عليه فكلموه وخاطبوه وتاجروه ورادوه وكانوا إخوته وهو أخوهم، لم يعرفوه حتى عرفهم نفسه، وقال لهم: أنا يوسف فعرفوه حينئذ فما ينكر هذه الأمة المتحيرة أن يكون الله عز وجل يريد في وقت [من الأوقات] أن يستر حُجته عنهم، لقد كان يوسف إليه ملك مصر، وكان بينه وبين أبيه مسيرة ثمانية عشر يوماً، فلو أراد أن يُعلمه مكانه لقدّر على ذلك...

فما تُنكر هذه الأمة أن يكون الله يفعل بحُجته ما فعل بيوسف أن يكون صاحبكم المظلوم المجحود حقّه صاحب هذا الأمر يتردد بينهم ويمشي في أسواقهم ويطأ فرشهم، ولا يعرفونه حتى يأذن الله له أن يعرفهم نفسه، كما أذن ليوسف حتى

قال له إخوته: إنك لأنت يوسف قال: أنا يوسف^(١).

ورابعاً: يكفي في فائدة جعله إماماً محوّلاً أن يترتب إمكان الأثر على تقدير معرفته، فالإمكان لا يثبت إلا بجعل الإمام.

و بعبارة ثانية: يكفي وجود ملاك في التدين حتى في حق الجاهل لجعل الإمامة، فإن التدين بها قد يكون له أثر، والملاك يشمل الجاهل كما يشمل العالم، فإن ملاك التدين تارة يكون مطلقاً، كما في الإيثار بالله تعالى، وأخرى مقيداً بالعلم، كما في الإيثار بالملائكة، فإن الله تعالى جعل الإيثار بالملائكة من الواجبات، فقال: ﴿ءَأْمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَأْمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفِرُّ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ البقرة: ٢٨٥، ولكن حيث إن الضرورة على إيمان من لم يعتقد بالملائكة لجعل، يكون التدين مقيداً بصورة العلم، والجعل المطلق في الإيثار بالله ليس جزافاً، فإنه يكشف عن وجود ملاك.

○ أعوان الإمام في غيبته:

بيّنت مجموعة من الروايات أن للإمام المهدي عجل الله فرجه في الغيبة أعواناً يتصلون به، ومن تلك الروايات:

(١)

ما رواه النعماني قده في كتابه «الغيبة»: « عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنَّ لصاحب هذا الأمر غيبتان: إحداهما تطول، حتّى يقول بعضهم: مات، وبعضهم يقول: قتل، وبعضهم يقول: ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفرٌ يسيرٌ، لا

(١): بحار الأنوار ج ٥٢ ص ١٥٤.

يطلع على موضعه أحد من وليّ ولا غيره، إلا المولى الذي يلي أمره»^(١).

فهناك مَنْ يطلع على موضع الإمام المهدي عجل الله فرجه، ويلى أمره، أي: يقوم بمهام عن أمر الحجة عليه السلام، وقد علّق الشيخ النعماني على هذه الرواية، بقوله: «ولو لم يكن يُروى في الغيبة إلا هذا الحديث، لكان فيه كفاية لمن تأمله»، فهذا الحديث يدل على أصل ثبوت الغيبة، ويدل على وجود اتصال بالإمام عليه السلام، وأن هنالك مولى له ومطيعاً يلي أمره عليه السلام.

(٢)

ما رواه الشيخ الكليني قده الله في (الكافي)، عن أبي بصير، عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولا بد له في غيبته من عزلة، ونعم المنزل طيبة - أي: المدينة المنورة - وما بثلاثين من وحشة»^(٢).

فهذه الرواية تبين أن الذين يتصلون بالإمام المهدي عجل الله فرجه إتصلاً مباشراً ومن المحتمل أنهم قادة أتباع الإمام المهدي عجل الله فرجه المباشرين الذين - يأخذون الأمر منه عجل الله فرجه، وعددهم لا يقل عن ثلاثين.

(٣)

ما رواه الشيخ الطوسي قده الله في (الغيبة): عن أبي بصير، عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «لابد لصاحب هذا الأمر من عزلة، ولا بد في عزلته من قوّة، وما بثلاثين من وحشة، ونعم المنزل طيبة»^(٣).

(١): ص ١٧٦، ح ٥.

(٢): ج ١، باب في الغيبة، ح ١٦.

(٣): ص ١٠٢.

نلاحظ أن هذه الرواية ورد فيها: « ولا بد في عزلته من قوّة »، وهذا يدل على أنه عليه السلام وإن كان غائباً، إلا أنه يملك قوّة، وبإمكانه عليه السلام بهذه القوّة أن ينفذ أوامر الله تعالى، ولكن في دائرة سرّيّة ليست مُعلنة.

وفي بعض الأخبار ما يدل على أن من أصحابه عليه السلام المباشرين الخضر عليه السلام، فقد روى في (كمال الدين وتمام النعمة)، عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: « إن الخضر عليه السلام شرب من ماء الحياة، فهو حي لا يموت حتى ينفخ في الصور، وإنه ليأتينا فيسلم، فنسمع صوته، ولا نرى شخصه، وإنه ليحضر حيثما ذكر، فمن ذكره منكم فليسلم عليه، وإنه ليحضر الموسم كل سنة فيقضي جميع المناسك، ويقف بعرفة فيؤم على دعاء المؤمنين، وسيؤنس الله به وحشة قائمنا في غيبته، ويصل به وحدته »^(١).

فكل هذه الأخبار تدل على وجود أعوان للإمام المهدي عليه السلام في غيبته، ومن الممكن بواسطتهم أن يقوم بدور الحكم، بأن يكون حاكماً، فيصدر أوامر يريدتها الله تعالى وهم ينفذون، إلا أن التنفيذ في دائرة سرّيّة، وليست دائرة معلنة.

▪ الأوتاد والأبدال والتّجباء والصّالحون أعوانُ القائم عليه السلام:

وقد نقل العلامة المجلسي فدّله في بحاره عبارةً للشيخ الكفعمي فدّله تشتمل على عدّة فوائد، فقد قال العلامة: « قال الشيخ الكفعمي فدّله في هامش جتّه عند ذكر دعاء أم دواد: قيل: إن الأرض لا تخلو من القطب، وأربعة أوتاد، وأربعين أبدالاً، وسبعين نجيباً، وثلاثمائة وستين صالحاً، فالقطب هو المهدي عليه السلام، ولا يكون الأوتاد أقل من أربعة، لأنّ الدنيا كالخيمة، والمهدي كالعمود، وتلك

(١): ج ٢، ما روي من حديث الخضر عليه السلام، ح ٤، ونقله عن كمال الدين بحار الأنوار، ج ٥٢، باب من إدعى الرّؤية في الغيبة الكبرى، وأنه يشهد ويرى الناس، ولا يرونه، وسائر أحواله عليه السلام في الغيبة، ح ٣.

الأربعة أطناها، وقد يكون الأوتاد أكثر من أربعة، والأبدال أكثر من أربعين، والنَّجباء أكثر من سبعين، والصَّالحاء أكثر من ثلاث مائة وستين، والظاهر أنَّ الخضر وإلياس من الأوتاد، فهما ملاصقان لدائرة القطب. وأما صفة الأوتاد، فهم قومٌ لا يغفلون عن ربهم طرفة عينٍ، ولا يجمعون من الدنيا إلاَّ البلاغ، ولا تصدر منهم هفوات الشَّرِّ، ولا يشترط فيهم العصمة من السَّهو والنسيان، بل من فعل القبيح، ويشترط ذلك في القطب -أي: إنَّ الإمام المهديَّ عجل الله فرجه يكون معصوماً حتَّى عن السَّهو والنسيان- وأما الأبدال، فدون هؤلاء في المراقبة، وقد تصدر منهم الغفلة فيتداركونها بالتذكُّر، ولا يتعمدون ذنباً، وأما النجباء فهم دون الأبدال.

وأما الصَّالحاء، فهم المتَّقون، الموفون بالعدالة، وقد يصدر منهم الذنب فيتداركون بالاستغفار والندم، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَئِيفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ ﴿٥١﴾ الأعراف: ٢٠١، جعلنا الله من القسم الأخير، لأننا لسنا من القسم الأول، ولكن ندين الله بحبهم وولايتهم، ومن أحبَّ قوماً حُشر معهم، وقيل: إذا نقص أحدٌ من الأوتاد الأربعة، وضع بدله من الأوتاد الأربعين، وإذا نقص أحدٌ من الأربعين وضع بدله من السبعين، وإذا نقص أحدٌ من الثلاثمائة وستين وضع بدله من سائر الناس»^(١).

ولا نريد أن نقول: إنَّ ما ذكره الشيخ الكفعميُّ قدس سره ثابتٌ بالقطع واليقين، وإنَّما نريد أن نقول: إنَّه محتملٌ، ومما لا يوجد دليلٌ عقليٌّ على عدم ثبوته، فإذا كان مُحتملاً، فمن المُحتمل أن يكون الإمام المهديَّ عجل الله فرجه حاكماً، ويوجد عنده تركيبة هرمية بالنحو الذي ذكره الشيخ الكفعميُّ قدس سره، فهو يمارس الحكم وإن كان غائباً،

(١): ج ٥٣، في ذيل الحكاية الثالثة والخمسين، ص ٣١٠.

فالغيبة لا تحول بينه وبين حكومته (عليه السلام) .

نعم، الأمة لما قصّرت، ومنعت أن تكون حكومته حكومةً ظاهرةً، جعل الله
 ﷺ حكومته حكومةً غائبةً.

وحاصل الجواب السابع: إنّ هذه الشبهة -شبهة استبعاد طول العمر للزوم
 العبيّة- ليست شبهة تامّة حتّى لو تنزلنا وقلنا بعدم وجود دورٍ للإمام (عليه السلام) غير
 الحكم وإدارة شؤون الناس، فإنّ الإمام المهديّ عجل الله فرجه يدير الشؤون بالنحو الممكن
 ببعض الناس، ويتصرّف بهم بنحوٍ يترتب أثرٌ يصل إلى العامّة، وهم لا يعرفون
 شخصه لغياب عنوانه عنهم.

الشبهة الثانية: شبهة الحيرة وعدم وضوح دليل المهديّة الخاص قبل القرن الخامس

يَدَّعي صاحب هذه الشبهة عدم وضوح الدليل على عقيدة الإمام المهديّ عجل الله فرجه بنحو الذي عليه الشيعة اليوم قبل القرن الخامس الهجريّ، فلا وضوح لهذه العقيدة، بل ما كان موجوداً هو الانقسام والاختلاف الكبير عند الشيعة الإماميّة.

○ مستند الشبهة:

و قد ذكر صاحب هذه الشبهة مُستنداً لها، وهو أمران:

▪ الأمر الأوّل: عبارتا الشّيخين الجليلين النوبختي والقميّ عجل الله فرجه.

فقد حاول المُشكِّلُ أن يُدلل على صدق دعواه بعبارتا الشيخ أبي القاسم سعد بن عبد الله الأشعريّ (المتوفّى في حدود سنة ٢٩٩ للهجرة) الموجودة في كتابه «المقالات والفرق»، وعبارتا الشيخ أبي محمّد، الحسن بن موسى النوبختي، وهو من علماء القرن الثالث وبداية القرن الرابع، وعبارته موجودة في كتابه «فرق الشيعة»، فقال المُشكِّلُ: إنّهاتين العبارتين نصّان واضحان على انقسام الشيعة إلى فرقٍ مُتعدّدة بعد ارتحال أبي محمّد الحسن العسكريّ عليه السلام، والفرقُ كثيرة يبلغ عددها أربع عشرة فرقةً، أو خمس عشرة فرقةً، وهذا يدلُّ على عدم وضوح الأمر ووقوع حيرة كبيرة عصفت بعموم الشيعة، وسوف نعرض عبارتي هذين العلمين، لأنّ فيهما ما يصلح جواباً عن هذه الشبهة.

عبارة الشيخ النوبختي:

فقد قال الشيخ الجليل أبو محمد، الحسن بن موسى النوبختي رضي الله عنه: « وولد الحسن بن علي عليه السلام في شهر ربيع الآخر، سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وتوفي بسر من رأى، يوم الجمعة لثمان ليال خلون من شهر ربيع الأول، سنة ستين ومائتين، ودفن في داره، في البيت الذي دُفن فيه أبوه، وهو ابن ثمانٍ وعشرين سنة - إلى أن يقول - فافترق أصحابه بعده أربع عشرة فرقة، فرقة منها قالت: إن الحسن بن علي عليه السلام لم يمت، وإنما غاب وهو القائم، ولا يجوز أن يموت ولا ولد له ظاهر، لأن الأرض لا تخلو من إمام، وقد ثبتت إمامته، والرواية قائمة أن للقائم غيبتين، فهذه الغيبة إحداهما، وسيظهر ويُعرف، ثم يغيب غيبة أخرى.

- إلى أن يقول -: « وقالت الفرقة الثانية: إن الحسن بن علي مات، وعاش بعد موته - أي: رجع إلى الحياة بعد موته - وهو القائم المهدي، لأن رويانا أن معنى القائم هو: أن يقوم بعد الموت، ويقوم ولا ولد له، ولو كان له ولد لصحَّ موته ولا رجوع، لأن الإمامة كانت تثبت لخلفه.

- إلى أن يقول -: وقالت الفرقة الثالثة: إن الحسن بن علي توفي، والإمام بعده أخوه جعفر، وإليه أوصى الحسن، ومنه قبل الإمامة، وعنه صارت إليه - إلى أن يقول - وقالت الفرقة الثانية عشرة وهم الإمامية: ليس القول كما قال هؤلاء كلهم، بل الله تعالى في الأرض حجة من ولد الحسن بن علي، وأمر الله بالغ، وهو وصي لأبيه على المنهاج الأول والسنن الماضية، ولا تكون الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام، ولا يجوز ذلك، ولا تكون إلا في عقب الحسن بن علي إلى أن ينقضي الخلق، مُتصلاً ذلك ما اتصلت أمور الله تعالى، ولو كان في الأرض رجلان لكان أحدهما

الحُجَّة، ولو مات أحدهما لكان الآخر الحُجَّة، ما دام أمر الله ونهيه قائمين في خلقه، ولا يجوز أن تكون الإمامة في عقب من لم تثبت له إمامة، ولم تلزم العبادُ به حُجَّةً مَن مات في حياة أبيه ولا في ولده، ولو جاز ذلك لصحَّ قول أصحاب إسماعيل بن جعفرٍ ومذهبهم، ولثبتت إمامة محمد بن جعفرٍ وكان مَن قال بها محقاً بعد مضي جعفرٍ بن محمد، وهذا الذي ذكرناه هو المأثور عن الصادقين الذي لا تدافع له بين هذه العصابة ولا شكَّ فيه لصحَّة مخرجه وقوَّة أسبابه وجودة إسناده.

-إلى أن يقول- : « وبذلك أمرنا وبه جاءت الأخبار الصحيحة عن الأئمة الماضين، لأنَّه ليس للعباد أن يبحثوا عن أمور الله، ويقضوا بلا علم لهم، ويطلبوا آثار ما ستر عنهم، ولا يجوز ذكر اسمه، ولا السؤال عن مكانه، حتى يؤمر بذلك.

-إلى أن يقول-: « وقد رُويت أخبارٌ كثيرةٌ أنَّ القائم تخفى على النَّاس ولادته، ويخمل ذكره ولا يُعرف، إلَّا إنَّه لا يقوم حتى يظهر ويُعرف أنَّه إمامٌ ابن إمامٍ ووصيُّ بن وصيٍّ، يُؤتمُّ به قبل أن يقوم، ومع ذلك فإنَّه لا بدَّ من أن يعلم أمره ثقاته وثقات أبيه وإن قلَّوا ولا ينقطع من عقب الحسن بن عليٍّ (عليهما السلام)، ما اتَّصلت أمور الله بِنبيِّه، ولا ترجع إلى الأخوة ولا يجوز ذلك، وأنَّ الإشارة والوصي لا تصحَّان من الإمام ولا من غيره إلَّا بشهودٍ أقلَّ ذلك شاهدان فما فوقهما، فهذا سبيل الإمامة، والمنهج الواضح الذي لم تزل الشيعة الإمامية الصحيحة التشيع عليه»^(١).

وإذا لاحظنا هذه العبارة نجد أنَّ فيها تصريحاً بإجماع الشيعة على ثبوت الإمامة للمهديِّ بن الحسن العسكريِّ بعد ارتحال أبي محمد العسكريِّ (عليهما السلام)، إلَّا أنَّ المُشكَّل أراد أن يستفيد منها لإثبات أنَّ العقيدة المهديَّة الخاصَّة كانت غامضةً -وسوف تُبيِّن ذلك ونؤكِّد عليه عند ذكر التعليقات على هذه الشبهة -.

(١): فرق الشيعة، ص ١٥٠-١٧٠.

عبارة الشيخ الأشعري:

و يقول الشيخ الجليل أبو القاسم، سعد بن عبد الله الأشعري رضي الله عنه: « وولد الحسن بن علي، في شهر ربيع الآخر سنة اثنين وثلاثين ومائتين، وتوفي بسر من رأى، يوم الجمعة لثمان ليالٍ خلون من ربيع الآخر سنة ستين ومائتين، ودُفن في داره، في البيت الذي دفن فيه أبوه، وهو ابن ثمانٍ وعشرين سنةً.

-إلى أن يقول-: « فافترق أصحابه بعده خمس عشرة فرقةً -وقد ذكر الشيخ النوبختي أنها أربع عشرة فرقةً، وهذا الفرق الأول بين العبارتين، ثم ابتداء الشيخ الأشعري مباشرةً بذكر رأي الفرقة المحققة، ولم يجعلها الفرقة الثانية عشرة كما جعلها النوبختي، وهذا هو الفرق الثاني بين العبارتين - ففرقة منها وهي المعروفة بالإمامية، قالت: لله في أرضه بعد مضي الحسن بن علي حجةً على عبادته وخليفةً في بلاده قائمٌ بأمره من ولد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا أمرناه مبلغ عن آباءه مودعٌ عن أسلافه ما استودعوه من علوم الله وكتبه وأحكامه وفرائضه وسننه، عالمٌ بما يحتاج إليه الخلق من أمر دينهم ومصالح دنياتهم خلفٌ لأبيه ووصيٌ له قائمٌ بالأمر بعده هاديٌ للأمة مهديٌ على المنهاج الأول والسُنن الماضية من الأئمة الجارية فيمن مضى منهم القائمة فيمن بقي منهم إلى أن تقوم الساعة ومن وتيرة الأعقاب ونظام الولادة لا ينتقل ولا يزول عن حالها ولا تكون الإمامة ولا تعود في أخوين بعد الحسن والحسين ولا يجوز ذلك، ولا يكون إلا في عقب الحسن بن علي بن محمد إلى فناء الخلق وانقطاع أمر الله ونبيه ورفع التكليف عن عبادته، مُتَّصِلٌ ذلك ما اتَّصلت أمور الله ولو كان في الأرض رجلان كان أحدهما الحجة ولو مات أحدهما لكان الباقي منهما الحجة ما اتَّصل أمر الله ودام نبيه في عبادته وما كان تكليفه قائمًا في خلقه.

-إلى أن يقول-: « وذلك أن المأثور عن الأئمة الصادقين مما لا دفع بين هذه العصابة من الشيعة الإمامية، ولا شك في عندهم ولا ارتياب ولم يزل إجماعهم

عليهم لصحة مخرج الأخبار المروية فيه وقوة أسبابها وجودة أسانيدها وثقة ناقلها أن الإمامة لا تعود في أخوين إلى قيام الساعة بعد حسنٍ وحسينٍ ولا يكون ذلك ولا يجوز أن تخلو الأرض من حجة عقب الإمام الماضي قبله، ولو خلت ساعة لساخت الأرض ومن عليها، فنحن متمسكون بإمامة الحسن بن عليٍّ، مقرّون بوفاته، موقنون مؤمنون بأن له خلفاً من صلبه، متديّنون بذلك، وأنّه الإمام من بعد أبيه الحسن بن عليٍّ، وأنّه في هذه الحالة مُستترٌ، خائفٌ، مغمود، مأمورٌ بذلك، حتّى يأذن الله ﷻ له، فيظهر ويعلن أمره.

- إلى أن يقول: « وقد رويت الأخبار الكثيرة الصحيحة أن القائم تخفى على الناس ولادته، ويحمل ذكره، ولا يُعرف اسمه، ولا يُعلم مكانه، حتّى يظهر ويؤتم به قبل قيامه، ولا بدّ مع هذا الذي ذكرناه، ووصفنا استتاره وخفائه، من أن يعلم أمره ثقافته وثقات أبيه وإن قلّوا.

- إلى أن يقول: - فهذا سبيل الإمامة، وهذا المنهاج الواضح، والغرض الواجب اللازم الذي لم يزل عليه الإجماع من الشيعة الإمامية المهتدية رحمة الله عليها، وعلى ذلك كان إجماعنا، إلى يوم مضى الحسن بن عليٍّ (رضوان الله عليه)»^(١).

▪ الأمر الثاني: عبارتا الشّيخين الجليلين الصّدوق والنعماني رضوان الله عليهما.

فقد نصّ الشّيخ الصّدوق رضوان الله عليه في مقدّمة «كمال الدّين وتمام النّعمة»، والشّيخ النعماني رضوان الله عليه في كتاب (الغيبة)، على أنّ الشيعة وقعوا في حيرة في مسألة الإمام المهديّ عجل الله وجهه، وقد حاول المشكل أن يستفيد من عبارتي هذين العلمين للقول بأنّ أغلب الشيعة، وأكثر الشيعة في العصور المتقدّمة، كانوا يعيشون حيرةً، وهذا يدلّ على عدم وضوح العقيدة المهدويّة.

(١): المقالات والفرق، ص ١٠١-١٠٦.

عبارة الشيخ الصدوق:

قال الصدوق قَدِّسَ سَمِيُّهُ: « إنَّ الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أني لما قضيت وطري من زيارة عليّ بن موسى الرضا عَلَيْهِ السَّلَامُ، رجعت إلى نيسابور وأقمت بها، فوجدت أكثر المختلفين إليّ من الشيعة قد حيرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم عَلَيْهِ السَّلَامُ الشَّبهَةُ، وعدلوا عن طريق التَّسليم إلى الآراء والمقاييس، فجعلت أبذل مجهودي في إرشادهم إلى الحقِّ، وردَّهم إلى الصَّواب، بالأخبار الواردة في ذلك عن النَّبيِّ والأئمَّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ »^(١).

والمشكَّل يقول: إنَّ عبارته نصُّ واضح الدَّلالة على أنَّ أكثر الشَّيعة كانوا في حيرةٍ، وهذا ما تدلُّ عليه عبارة: « فوجدت أكثر المُختلفين إليّ من الشَّيعة قد حيرتهم الغيبة »، فالشيعة في تلك الأزمان كانوا مُتَحيرين في مسألة إمامة المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهذا ما يُدلل على عدم وضوح العقيدة المهدويَّة الخاصَّة في زمان الشيخ الصدوق.

عبارة الشيخ النعماني:

و أمَّا عبارة الشيخ النعماني قَدِّسَ سَمِيُّهُ فهي: « حدَّثنا محمد بن همام قال: حدَّثني أبو عبد الله محمد بن عصام قال: حدَّثني أبو سعيد سهل بن زياد الأدمي، قال: حدَّثنا عبد العظيم بن عبد الله الحسني، عن أبي جعفر محمد بن عليّ الرضا عَلَيْهِ السَّلَامُ أنَّه سمعه يقول: إذا مات ابني عليُّ بدا سراجٌ بعده، ثمَّ خفي، فويلٌ للمُرتاب وطوبى للغريب الفارَّ بدينه، ثمَّ يكون بعد ذلك أحداثٌ تشيب فيها النواصي، ويسير الصَّم الصَّلاب ».

وعلَّق الشيخ النعماني قَدِّسَ سَمِيُّهُ على هذه الرواية بقوله: - « أيُّ حيرةٍ أعظم من هذه الحيرة، التي أخرجت من هذا الأمر الخلق الكثير، والجَمَّ الغفير، ولم يبقَ عليه مَن كان فيه إلاَّ النَّزر اليسير، وذلك لشكِّ الناس، وضعف يقينهم، وقلة ثباتهم على

(١): ج ١، مقدِّمة المُصنِّف.

صعوبة ما ابتلي به المخلصون الصّابرون، والثابتون الرّاسخون في علم آل محمد عليهم السلام، الرّاوون لأحاديثهم هذه، العالمون بمُرادهم فيها، الرّاوون لما أشاروا إليه في معانيها، الذي أنعم الله عليهم بالثّبات، وأكرمهم باليقين، والحمد لله ربّ العالمين»^(١).

و يقول المُشكّل: « إنَّ هذه العبارة واضحة الدلالة على أنّ الناس دخلهم الشكّ في أمر المهديّ عجل الله فرجه، وأنّ الكثير منهم والجمع الغفير لم يبقَ على العقيدة المهدويّة، وإنّما بقي النزرُ اليسير، ومن هذه العبارات نفهم أنّ العقيدة المهدويّة قبل القرن الخامس لم تكن واضحةً جليّةً، كما هي في زماننا والعصور القريبة من زماننا، وهذا يُدلّل على أنّ العقيدة الشيعيّة تطوّرت في مسألة الإمام المهديّ عجل الله فرجه، فلم تكن كما هي عليه اليوم، بل كان الغموضُ هو المسيطر، ثمّ بعد القرن الخامس وبجهود جملةٍ من العلماء استطاع الشيعة أن يجعلوا العقيدة المهدويّة عقيدةً واضحةً.

○ مناقشة الشبهة:

في مقام التعلّيق للرّدّ على هذه الشبهة، أذكر عدّة تعليقاتٍ:

▪ التعلّيق الأوّل: عدم الدقّة في استخلاص النتائج من العبارات.

إنّ صاحب هذه الشبهة استند إلى عبارتي الشّيخ النوبختيّ والشّيخ الأشعريّ القميّ لإثبات أنّ عدد المُعتقدين بإمامة الإمام المهديّ بن الإمام الحسن العسكريّ عليهما السلام كان قليلاً بعد ارتحال الإمام أبي محمّد العسكريّ عليه السلام، فنسبتهم إلى عموم الشيعة نسبةً واحدٍ إلى أربعة عشر، أو نسبةً واحدٍ إلى خمسة عشر، وهذا الاستناد ليس دقيقاً، وسبب ذلك يعود إلى عدّة أمورٍ، هي:

(١): باب ١٠ ما روي في غيبة الإمام المنتظر الثاني عشر وذكر مولانا أمير المؤمنين والأئمّة

عليهم السلام بعده وإنذارهم بها، ح ٣٧، ص ١٩٢.

- الأمر الأول: عدم ملاحظة عدد الأشخاص في كل فرقة من الفرق.

لقد لاحظ المُشكّل (عنوان أربع عشرة فرقة) أو (خمس عشرة فرقة)، ثمّ قال: « حيث إنّ الذين يعتقدون بالمهدويّة الخاصّة يشكّلون فرقة من أربع عشرة فرقة، أو من خمس عشرة فرقة، فهذا يعني أنّ عددهم قليلٌ بالنسبة إلى مجموع الشّيعة، وهذا الكلام ليس صحيحاً، ولا يمكن الرّكون إليه علمياً، فإنّه لا بدّ من ملاحظة عدد كلّ فرقةٍ من هذه الفرق، ثمّ ملاحظة هل نسبة عدد المُعتقدين بالمهدويّة الخاصّة إلى عدد المُعتقدين بالعقائد الأخرى الذين يشكّلون الفرق الأخرى نسبة الأقلّ إلى الأكثر أم الأمر بالعكس، بأن كان عدد الذين يؤمنون بالمهدويّة الخاصّة هو الأكثر؟

فربّما ينقسم النّاس إلى سبعين فرقةً، وتكون فرقةً واحدةً منهنّ، هي الفرقة الغالبة والسّاحقة، فالمسلمون اليوم مُنقسمون إلى فرقٍ مُتعدّدةٍ إلّا أنّ السنّة والشّيعة هم من حيث العدد أكثر بكثيرٍ من سائر الفرق المُنتمية إلى الإسلام، فليس من الصّحيح أن نلاحظ نسبة فرقةٍ إلى أربع عشرة فرقةً أو خمس عشرة فرقةً، ثمّ نحكم بقلة عدد المُنتسبين إلى الفرقة. »

- الأمر الثاني: نصُّ الشّيخين النوبختيّ والأشعريّ على خلاف المدعى.

ادّعى صاحب هذه الشّبّهة أنّ عبارتي الشيخ النوبختي والشيخ الأشعريّ القمّي رضي الله عنهما تدلّان على قلة عدد المُعتقدين بالمهدويّة الخاصّة، بينما إذا قرأنا عبارة هذين العلمين نجد أنّ الأمر على خلاف ذلك، فإنّهما ينصّان على أنّ الأغلبية في أصحاب الإمام العسكريّ عليه السلام المُنتمين إلى مذهب الإمام العسكريّ عليه السلام على القول بالمهدويّة الخاصّة، ونحن إنّما عرضنا - فيما سبق - عبارتي الشيخ النوبختي وعبارة الشيخ الأشعريّ القمّي لكي نلفت نظر القارئ الكريم إلى هذا الأمر الذي يُسجّل على هذه الشّبّهة.

تأمل عبارة الشيخ النوبختي:

فلو تأملنا عبارة الشيخ النوبختي رضي الله عنه لوجدناه بعد أن ذكر الفرقة الإمامية المحققة القائلة بولادة الإمام المهدي وأنه ابن الإمام العسكري عليه السلام قال: « وهذا الذي ذكرناه، هو المأثور عن الصادقين، الذي لا تدافع له بين هذه العصابة ولا شك فيه لصحة مخرجه وقوة أسبابه وجودة إسناده.

- إلى أن يقول -: « فهذا سبيل الإمامة، والمنهج الواضح، الذي لم تزل الشيعة الإمامية الصحيحة التشيع عليه. »

فالشيخ النوبختي قد أخبر بأن العقيدة المهدوية موضع الاتفاق، ولا يوجد تدافع فيها في هذه العصابة المحققة، وهي الشيعة المتبعة لمنهج الصادقين عليهم السلام، وأن الشيعة الذين هم متبعون لأهل البيت عليهم السلام، ما زالوا على الاعتقاد بالمهدوية الخاصة، فاتفق الشيعة وإجماعهم بعد ارتحال الإمام أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام على القول بالمهدوية الخاصة.

نعم، يوجد انقسام إلا أنه من جماعة شاذة، ومن الخطأ أن نلاحظ أعداد الفرق، ونغفل عن أن فرقة منها هي التي تشكل الشيعة المحققة، وأن إجماع المتبعين للأئمة السابقين عليهم السلام على القول بولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه.

تأمل عبارة الشيخ الأشعري:

و إذا لاحظنا عبارة الشيخ الأشعري القمي رضي الله عنه في كتابه «المقالات والفرق» نجده قد نصَّ على أن بعض الفرق عددها قليل، فقد قال: « وقالت الفرقة الثانية عشر بمثل هذه المقالة في إمامة الحسن بن علي، وأن له خلفاً ذكراً يُقال له علي،

- ثم يقول :- وهي فرقة قليلة بناحية سواد الكوفة»^(١).

ثم بعد أن نصّ على أنّ بعض الفرق قليلة جداً قال هذه العبارة: « فهذا سبيل الإمامة، وهذا المنهاج الواضح، والغرض الواجب اللازم الذي لم يزل عليه الإجماع من الشيعة الإمامية المهتدية رحمة الله عليها، وعلى ذلك كان إجماعنا، إلى يوم مُضَيِّ الحسن بن عليٍّ رضوان الله عليه ».

فالشيخ الأشعريّ قدس سرّه ينصّ على أنّ إجماع الشيعة على المهدوية الخاصة، ولم يختلف الشيعة المهتدون في ذلك، وبالتالي فالذين اختلفوا هم مجموعة من الشدّاذ الذين شدّوا عن الحق، وعددهم قليل، وأمّا الشيعة المتبعون للأئمة عليهم السلام، فقد أجمعوا على العقيدة المهدوية الخاصة.

فعبارة كلّ من الشيخ النوبختيّ والشيخ الأشعريّ القميّ تدلّ على أنّ إجماع الشيعة على القول بالمهدوية الخاصة، فالمهدوية الخاصة كانت أمراً واضحاً على مُضَيِّ الإمام أبي محمّد العسكري عليه السلام.

الأمر الثالث: نصّ بعض العلماء على اتفاق أغلب الشيعة على المهدوية.

وقد نصّ جملة من العلماء المعاصرين للشيخ النوبختيّ أو الشيخ الأشعريّ القميّ قدس سرّه أو القرييين من عصرهما -أي: قبل القرن الخامس- على أنّ اتفاق الشيعة أو غالبية الشيعة على القول بالمهدوية الخاصة، ونقل هنا عبارتين لعلمين عظيمين هما الشيخ أبو سهل النوبختيّ وشيخ الطائفة الشيخ المفيد عليهما السلام:

العلم الأوّل: شيخ مشايخ مُتكلّمي الشيعة في بغداد، وهو أبو سهل النوبختي قُدِّسَ سِرُّهُ، فقد نقل إجماع أصحاب الإمام الحسن العسكري على ولادة الإمام المهدي عَجَّلَ اللهُ، وأنّه الإمام بعد أبيه، وذلك في كتابه (التنبيه في الإمامة) حيث قال -كما نقلها الشيخ الصدوق قُدِّسَ سِرُّهُ في كتاب (كمال الدين وتمام النعمة)-: «إنّ الحسن رَضِيَ اللهُ خلف جماعة من ثقاته، ممّن يروي عنه الحلال والحرام، ويؤدّي كتب شيعته، وأمواهم، ويخرجون الجوابات، وكانوا بموضع من السّتر والعدالة بتعديله إيّاهم في حياته، فلمّا مضى أجمعوا جميعاً على أنّه خلف ولدًا، وهو الإمام، وأمروا النّاس ألاّ يسألوا عن اسمه، وأن يستروا ذلك من أعدائه، وطلبه السلطان أشدّ الطلب، ووكل بالدور، والحبلى من جوارى الحسن رَضِيَ اللهُ»^(١).

وقوله قُدِّسَ سِرُّهُ: «فلمّا مضى أجمعوا جميعاً على أنّه قد خلف ولدًا»، يدلّ دلالة واضحة على عدم الحيرة، فإنّ العلماء الذين همّ وجهاء الشيعة، وثقات الإمام العسكري رَضِيَ اللهُ قد أجمعوا على أنّ الإمام من بعد الإمام العسكري هو الإمام المهدي عَجَّلَ اللهُ، ولم يشدّ منهم أحدٌ وهذا يدلّ على أنّ الذين خالفوا إنّما هم بعض الشّواذّ الذي لا يمثلون علماء الشيعة.

ولا تخفى مكانة أبي سهل العظيمة في زمانه بين أقرانه من الأعلام، ومراجعة ما قيل فيه يدلّ على جلالته قدره وعلو شأنه، فقد قال النجاشي قُدِّسَ سِرُّهُ فيه: «إسماعيل بن عليّ بن إسحاق (بن) أبي سهل بن نوبخت، كان شيخ المتكلّمين من أصحابنا وغيرهم، له جلالته في الدنيا (والدين) يجري مجرى الوزراء، في جلالته الكتاب، صنّف كتباً كثيرة...».

(١): ج ١، ص ١٢٣.

وقال الشيخ الطوسي قَدِ اللّهُ فيه: « إسماعيل بن عليّ بن إسحاق بن أبي سهل بن نوبخت أبو سهل، كان شيخ المتكلمين من أصحابنا ببغداد، ووجههم ومتقدم النوبختيين في زمانه، وصنّف كتباً كثيرة... »^(١).

العلم الثاني: شيخ الطائفة الشيخ المفيد قَدِ اللّهُ، حيث نصّ في كتابه «الفصول المختارة» على أنّ أكثر الشيعة على المهدوية الخاصة، وأنّه وإن وقع انقسام بعد ارتحال الإمام أبي محمّد العسكري عَلَيْهِ السَّلَام، إلا أنّ الفرق الأخرى قد انقرضت، ولم يبقَ منها أحدٌ في النصف الثاني من القرن الرابع، وهذا يدلُّ على قلة أتباع هذه الفرق، حيث انقرضوا ولم يستمرّوا إلى قرنين من الزمان.

يقول الشيخ المفيد قَدِ اللّهُ: « ولما توفّي أبو محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد عَلَيْهِ السَّلَام، افترق أصحابه بعده على ما حكاه أبو محمّد الحسن بن موسى النوبختي عَلَيْهِ السَّلَام أربع عشرة فرقة، فقال الجمهور منهم بإمامة ابنه القائم المنتظر عَلَيْهِ السَّلَام، وأثبتوا ولادته، وصحّحوا النصّ عليه، وقالوا هو سميّ رسول الله صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ومهديّ الأنام ».

-ثم ذكر الشيخ المفيد سائر الفرق، وما نسب إليها من أقوالٍ إلى أن قال:-
« وليس من هؤلاء الفرق التي ذكرناها فرقةٌ موجودةٌ في زماننا هذا، وهو سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، إلا الإمامية الاثنا عشرية، القائلة بإمامة ابن الحسن، المسمّى باسم رسول الله صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، القاطعة على حياته، وبقائه إلى وقت قيامه بالسيف، حسب ما شرحناه فيما تقدّم عنهم، وهم أكثر فرق الشيعة عدداً، وعلماء، ومتكلمين، ونظاراً، وصالحين، وعباداً، ومتفهمّة، وأصحاب حديث، وأدباء، وشعراء، وهم وجه الإمامية، ورؤساء جماعتهم، والمعتمد عليهم في الديانة، ومن سواهم مُنقرضون، ولا يعلم أحدٌ من جملة الأربع عشرة فرقة التي قدّمنا ذكرها ظاهراً بمقالة، ولا موجوداً

(١): معجم رجال الحديث: ج ٤ ص ٤٥.

على هذا الوصف من ديانتته، وإثما الحاصل منهم حكاية عمّن سلف، وأراجيف بوجود قومٍ منهم لا تثبت»^(١).

والشيخ المفيد قده في ذيل كلامه يُشكك في أصل وجود بعض هذه الفرق المذكورة، ويعتبر الحديث عن وجودها (أراجيف بوجود قومٍ منهم لا تثبت)، ومن حقّه أن يقول ذلك، فإنّ وسائل التثبّت في تلك الأزمنة ضعيفة جدّاً، وقرينة عدم وجود أحدٍ من الفرق المذكورة مع مرور مدّة قصيرة نسبياً تُقرّب أن ذكر بعض الفرق مجرد نقلٍ لا أساس له.

وقد يُقال إنّ ما ذكره الشيخ المفيد قده في صدر العبارة التي نقلناها عنه وهو: «ولمّا توفي أبو محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد عليه السلام، افترق أصحابه بعده على ما حكاه أبو محمّد الحسن بن موسى النوبختي عليه السلام أربع عشرة فرقة، فقال الجمهور منهم بإمامة ابنه القائم المنتظر عليه السلام».

يدلُّ على أنّ الشيخ المفيد قده ينقل عن أبي محمّد النوبختي قده أنّه قال بذهاب الجمهور إلى المهديّة الخاصّة، ولا يوجد في كتاب «فرق الشيعة» الواصل إلينا عبارة (الجمهور)، وهذا يدلُّ على أنّ الشيخ النوبختي قده كان قد قال ذلك، إلّا أنّ العبارة سقطت في النسخة الواصلة إلينا، فتكون عبارة الشيخ النوبختي دالّة على أنّه وإن انقسم الشيعة إلى أربع عشرة فرقة، إلّا أنّ الأغلب والأكثر عدداً في هذه الفرق قال بالمهديّة الخاصّة، وهذا ينضمُّ إلى ما ذكرناه سابقاً من وجود دلالة في عبارة الشيخ النوبختي قده على أنّ إجماع الشيعة وأغليبتهم على المهديّة الخاصّة.

ومن المحتمل أن الشيخ المفيد عليه السلام هو الذي قال عبارة (الجمهور)، لأنه قال: « ولما توفي أبو محمد الحسن بن علي بن محمد عليه السلام، افترق أصحابه بعده على ما حكاه أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي عليه السلام أربع عشرة فرقة »، ثم قال بعدها: « فقال الجمهور منهم بإمامة ابنه القائم المنتظر عليه السلام، وأثبتوا ولادته، وصحّحوا النص عليه، وقالوا: هو سمي رسول الله عليه السلام، ومهدي الأنام »، فوضع اسم الشيخ النوبختي بعد عدّ الفرق وقبل عبارة (الجمهور) ويؤيده عدم وجود العبارة في كتاب النوبختي الواصل.

الأمر الرابع: وضوح رأي أغلب الشيعة عند علماء المخالفين.

إن كون أغلب الشيعة في ذلك الزمان على المهدوية الخاصة أمر ظاهر وبيّن، إلى درجة أن بعض المخالفين الذين لديهم موقف سلبي من الشيعة، وكان من القريين من عصر شهادة الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وعصر الشيخ الصدوق، والشيخ المفيد عليه السلام؛ نصّ على أن أغلبية الشيعة كانوا على ولادة الحجّة بن الحسن العسكري عليه السلام، وأنقل هنا عبارتين لعالمين من علماء المخالفين:

العالم الأول: ابن حزم الأندلسي (المتوفى: ٤٥٦ للهجرة)، وهو من علماء القرن الخامس، قال في كتابه «الفصل في الملل والنحل»: « ثم مات الحسن عن غير عقب، فافترقوا فرقا، وثبت جمهورهم على أنه ولد للحسن بن علي ولد فأخفاه ^(١)، وقال أيضًا: « وقالت القطيعية من الإمامية الرافضة كلهم، وهم جمهور الشيعة، ومنهم المتكلمون، والنظّارون، والعدد العظيم، بأنّ محمداً بن الحسن، بن علي، بن محمد، بن علي، بن موسى، بن جعفر، بن علي، بن الحسين، بن علي بن أبي طالب، حي لم يمت، ولا يموت حتى يخرج فيملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وهو عندهم

(١): ج ٤، الكلام في الإمامة والمفاضلة بين الصحابة، ص ٨٨.

المهديّ المنتظر»^(١).

العالم الثاني: شمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ للهجرة)، فإنّه وفي كتابه (تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام)، تعرّض للإمام المهديّ عجل الله عليه فقال: «محمد بن الحسن العسكري، بن عليّ الهادي، بن محمد الجواد، بن علي الرضا، بن موسى الكاظم، أبو القاسم العلوي الحسيني، خاتم الاثني عشر إماماً للشيعة، وهو منتظر الرافضة الذي يزعمون أنّه المهدي، وأنّه صاحب الزّمان، وأنّه الخلف الحُجّة، وهو صاحب السرداب بسامراء، ولهم أربعمئة وخمسون سنة ينتظرون ظهوره».

- إلى أن يقول -: «وأما أبو محمد بن حزم فقال: إن أباه الحسن مات من غير عقب، وثبت جمهورُ الرافضة على أن للحسن ابناً أخفاه»^(٢).

فالذهبيّ أيضاً ينصّ على أن جمهور الشيعة بعد ارتحال أبي محمد الحسن العسكريّ كانوا على إمامة الإمام المهديّ عجل الله عليه.

وبهذا يتّضح أنّ من الخطأ البين أن يقول المُشكّل، بأنّ نسبة فرقةٍ إلى أربع عشرة فرقة تدلُّ على أنّ العدد الذي يُشكّل هذه الفرقة قليلٌ بالنسبة إلى مجموع الفرق، بل لا بدّ أن يلاحظ عدد كل فرقة، ثمّ إذا لاحظ أنّ عدد الفرقة القائلة بولادة الإمام المهديّ عجل الله عليه عددٌ قليلٌ بالنسبة إلى أعداد سائر الفرق يمكنه أن يحكم بأنّ من قال بالمهدويّة الخاصّة عدده قليلٌ بالنسبة إلى غيره، وإذا ليس فليس.

(١): ذكر شنع الشيعة، ص ١٣٨.

(٢): ج ٢٠، تراجم أهل هذه الطبقة، رقم ١٣٤.

▪ التعليق الثاني: خلط المُشكل بين الاختلاف والحيرة.

لقد خلط صاحب هذه الشبهة بين أمرين - ولعله اختلط عليه الأمر لغفلةٍ وجهلٍ، ولعله عن عمدٍ من أجل التلبيس على البسطاء -:

الأمرُ الأوّل: الخلاف الذي وقع بعد ارتحال الإمام أبي محمد الحسن العسكري (عليه السلام)، وهذا ما تحدّث عنه الشيخ أبو محمد النوبختي، والشيخ الأشعريّ القميّ (عليهما السلام) في كتابيهما (فرق الشيعة) و(المقالات والفرق)، وهذا الخلاف قد وقع في القرن الثالث، لأنّ ارتحال الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) كان في سنة: ٢٦٠ للهجرة.

الأمر الثاني: الحيرة التي تحدّث عنها الشيخ الصدوق والشيخ النعماني (عليهما السلام)، فإنّ هذه الحيرة وقعت في زمان هذين الشيخين الجليلين، وهو منتصف القرن الرابع أو القسم الثاني من القرن الرابع، فإنّ هذين الشيخين ينقلان ما شاهداه من وجود حيرةٍ، فهما لا يتحدّثان عن الخلاف والانقسام الذي وقع بعد ارتحال الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وإنما يتحدّثان عمّا شاهداه من حيرةٍ في زمانها.

وقد خلط المُشكل بين الاختلاف والحيرة، وذلك لكي يوهم بسطاء المؤمنين أنّ الشيعة كانوا يعيشون حيرةً من منتصف القرن الثالث وإلى زمن الشيخ الصدوق والشيخ النعماني (عليهما السلام)، لكي يقول: إنّ الوضوح أمرٌ قد حدث بعد القرن الخامس، والأمر على خلاف ذلك، فقد قلنا في التعليق السابق: إنّ نصوص العلماء -بها في ذلك عبارة الشيخ أبي محمد النوبختي وعبارة الشيخ الأشعريّ القميّ (عليهما السلام) - تدلُّ على أنّ إجماع أو جمهور أو أغلب الشيعة على إمامة المهديّ بعد الإمام العسكري (عليه السلام).

وبيّن الشيخ المفيد (رحمته الله) في عبارة (الفصول المختارة) -التي تقدّم عرضها- أنّ إجماع الشيعة على المهدويّة الخاصّة، وأمّا الذين اختلفوا فقد انقرضوا ولا وجود لهم في زمانه، والشيخ المفيد كان في القسم الثاني من القرن الرابع، فقبل زمن الشيخ

الصدوق والشيخ النعماني كان يوجد وضوح وإجماع عند الجمهور، ومن خالف فهو شاذٌ، وقد انقرض بعد ذلك بفترة قصيرة، أي في زمن الشيخ المفيد رحمته الله، فالوضوح كان سابقاً على الحيرة التي يتحدث عنها الشيخان الصدوق والنعماني رحمتهما الله.

فلا يمكن -والواقع هذا- أن يُقال بأن الشيعة كانوا في حيرةٍ وعدم وضوح، ثمَّ وضوح بعد القرن الخامس، بل بمقتضى هذه الوثائق والشواهد ينبغي أن يُقال: كان وضوحٌ عند ارتحال الإمام أبي محمد العسكري رحمته الله، فإنَّ الإجماع -من أغلب الشيعة، وجميع المعدلين، والموثقين من علماء الشيعة وهم أصحاب الإمام أبي محمد العسكري رحمته الله - على المهدوية الخاصة، وشذَّ القليل عنهم، فإذا كان الشيخ الصدوق والشيخ النعماني رحمتهما الله يتحدثان عن حيرةٍ عصفت بأغلب الشيعة، فإنَّ الحيرة هذه قد وقعت بعد وضوح، وسوف يأتي لاحقاً -إن شاء الله- بيان أنَّ الحيرة لم تكن واقعة على أغلب الشيعة.

▪ التعليق الثالث: عدم دلالة عبارتي الشيخين الصدوق والنعماني على المدعى.

ذكر المُشكِّل أنَّ عبارة الشيخين الصدوق رحمته الله والنعماني رحمته الله تدلُّ على أنَّ أكثر الشيعة وأغلبهم كانوا يعيشون حيرةً في زمانيهما، وإذا تأملنا في عبارتي هذين العلمين لا نجد ما يدعيه المُشكِّل.

فلو أمعنا النظر في عبارة الشيخ الصدوق رحمته الله وتأملنا فيها لوجدناه يتحدث في دائرة ضيقة جداً، فإنه يقول: «إني لما قضيت وطري من زيارة علي بن موسى الرضا رحمته الله، رجعت إلى نيسابور وأقامت بها، فوجدت أكثر المختلفين إليَّ من الشيعة قد حيرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم رحمته الله الشبهة».

وادّعى المُشكّل دلالة العبارة على مُدّعاها وهو إنّ أغلب الشّيعَة كان مُتَحَيِّراً؛ لأنّ الشّيخ الصّدوق قال بكلّ جلاءٍ: « فوجدت أكثر المُختلفين إليّ من الشّيعَة قد حَيَّرتهم الغيبة »، أي: إنّ أكثر الشّيعَة في زمان الشّيخ الصّدوق قَدِ اللّهُ بِهِ قد وقع في الحيرة.

وهذا الفهم ليس فهماً سديداً، فالشيخ الصّدوق اغْلَمَ اللَّهُ بِهِ يتحدّث عن شيعة مدينة واحدة، وهي نيسابور، وقد كانت في زمان الشّيخ الصّدوق قَدِ اللّهُ بِهِ أغلبيةً سنيّةً، والشّيعَة فيها أقلّيّةً، فيكون حديثه عن الأقلّيّة الشّيعيّة الموجودة في مدينة نيسابور فقط، وما كان يتحدّث عن كلّ الشّيعَة في هذه المدينة مع أنّهم أقلّيّة، بل كان يتحدّث عن الذين اختلّفوا إليه، أي الذين زاروه ودخلوا عليه حيث قال: « فوجدت أكثر المُختلفين إليّ من الشّيعَة قد حَيَّرتهم الغيبة »، ونحن لا نعلم كم عدد الذين زاروه، فلعلّ العدد لا يتجاوز العشرين.

فحديث الشّيخ الصّدوق قَدِ اللّهُ بِهِ كان عن جماعة قليلة جداً، ولا يتحدّث عن عامّة الشّيعَة المنتشرين في جميع بقاع الأرض، وبعضهم بالحجاز، وبعضهم بالشّام، وبعضهم في مصر، وبعضهم في قم، وبعضهم في شيراز، فإنّهم مُنتشرون في جميع بقاع الدّولة الإسلاميّة تقريباً، وهو لا يتحدّث عنهم بأجمعهم، وإنّما يتحدّث عن المُختلفين إليه من الشّيعَة الذين هم أقلّيّة في مدينة نيسابور.

ونحن قد نعكس الأمر ونقول للمُشكّل: إنّ عبارة الشّيخ الصّدوق قَدِ اللّهُ بِهِ على عكس مُرادك أدلّ، فالشيخ الصّدوق قَدِ اللّهُ بِهِ كان في قم، وانتقل منها إلى مشهد الإمام الرّضا عليه السلام، وهو لم ينتقل على البُراق أو بواسطة طائرة، وإنّما كان ينتقل وفق الوسائل المُتاحة في ذلك الزّمان، فينتقل بها من مدينة إلى مدينة، حتّى وصل إلى مشهد الإمام الرّضا عليه السلام ولم يُقرر أنّ يكتب كتاب (كمال الدّين وتمام النّعمة)، لأنّه لم يُصادف أحداً من النّاس قد واجه شُبّهةً ووقع في حيرة، وإنّما عزم على أن يكتب كتابه لما ذهب إلى

نيسابور، لأنّه وجد حيرةً أغلب المُختلفين إليه فيها، ولعلَّ السَّبب هو أنّ الشيعة كانوا في هذه المدينة أقلّيّةً تحتكُّ في معاملاتها ونشاطها العلميِّ بالأغلبية المُخالفة التي كانت تُثير الشُّبهات في مُناقشاتِها وحواراتها ومناظراتها، فاستثمر الشيعة وجوده بينهم فطرحوا عليه أسئلتهم وأرادوا منه الجواب، فتصدّى للرّد (شكر الله سعيه وأجزل ثبوته)، وكان ردّه في تأليف كتاب، وليس المقصودُ بالحيرة غير وجود أسئلة لا يعرفون جوابها، مع يقينهم بالحقِّ، وهذا نظير أن يواجه مؤمنٌ بالله شبهةً من مُلحدٍ يراها مُنافية لبرهان إيمانه، فيتحرّر في ردّها، مع ثبات إيمانه، فيذهبُ إلى عالمٍ ليجيب عنها.

فالتأمّل في عبارة الشيخ الصدوق عليه السلام من الناحية النفسيّة، والاجتماعيّة يفيدُ أنّ الشيخ الصدوق عليه السلام لم يجد الحيرة إلاّ في دائرة ضيقة جدًّا، وهي دائرة المُختلفين إليه في مدينة صغيرة ذات أغلبيّة سنّية تسمّى بمدينة نيسابور.

وأما عبارة الشيخ النعماني عليه السلام فإنّ الأمر فيها مشكّل، فإنّ الشيخ النعماني عليه السلام يقول: « أيُّ حيرةٍ أعظم من هذه الحيرة، التي أخرجت من هذا الأمر الخلق الكثير، والجَمّ الغفير، ولم يبق عليه مَن كان فيه إلاّ النزر اليسير »، وكلامه هذا لا يتحدّث عن مدينةٍ خاصّة، ولكن مع ذلك نقول: إنّه لا يمكننا أن نقبل أن مراد الشيخ النعماني عليه السلام هو إثباتُ أنّ أغلب الشيعة في جميع بقاع الأرض تركوا القول بالإمامة بسبب الحيرة في مسألة الإمام المهديّ عليه السلام، وذلك لعدّة قرائن:

- القرينة الأولى: عبارة الشيخ الصدوق.

ما ذكرناه في عبارة الشيخ الصدوق عليه السلام، وهو معاصرٌ للشيخ النعماني عليه السلام، حيث بيّن في عبارته أنّ الحيرة كانت خاصّةً بجماعةٍ محدّودين في مدينة نيسابور، وهو في تنقله في طريقه من قمٍّ إلى زيارة الإمام الرضا عليه السلام لم يواجه من دخلته الحيرة، فهذه العبارة تُعارض عبارة الشيخ النعماني عليه السلام، ونحن نجعلها قرينةً على أنّ الشيخ

النعماني قُدِّسَ لَهُ كان يتحدث عن جماعة خاصة في منطقة خاصة، وإنَّ عبارته ليست بيّنةً ووافيةً بتوضيح مراده قُدِّسَ لَهُ.

- القرينة الثانية: ما نقله الشيخ المفيد عن الشيخ الصدوق.

فإنَّ الشيخ المفيد قُدِّسَ لَهُ تلميذٌ للشيخ الصدوق، فهو في عصر الشيخ الصدوق والشيخ النعماني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد قال في «الفصول المختارة»: « وليس من هؤلاء الفرق التي ذكرناها، فرقةٌ موجودةٌ في زماننا هذه، وهو سنةٌ ثلاثٍ وسبعين وثلاثمائة، إلاَّ الإمامية الاثنا عشرية، القائلة بإمامة ابن الحسن، المُسمَّى باسم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، القاطعة على حياته، وبقائه إلى وقت قيامه بالسيف، حسب ما شرحناه فيما تقدّم عنهم، وهم أكثر فرق الشيعة عددًا، وعلماء، ومتكلمين، ونظار، وصالحين، وعبادًا، ومتفقهةً ».

فقد ينصُّ على أنَّ الشيعة في زمانه قاطعةٌ على مسألة الإمام المهدي عَجَّلَ اللَّهُ وَجْهَهُ، فلا يوجد عندهم شكٌّ ولا حيرةٌ، فهذه العبارة قرينة على أنَّ الشيخ النعماني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يقصد الحديث عن كلِّ الشيعة، وإنَّما يقصد الحديث عن جماعة خاصة.

- القرينة الثالثة: عدم وجود إحصاءٍ دقيقٍ.

إنَّ من البعيد جدًّا أن يكون عند الشيخ النعماني قُدِّسَ لَهُ في ذلك الزمان إحصاءٌ دقيقٌ، قد وقف عليه مباشرةً لوضع الشيعة في جميع بقاع الأرض، ففي ذلك الزمان - وكما نعلم - لا توجد وسائل اتصال متطورة، ولا توجد وسائل نقل متطورة، فالذين ترجحوا حياة الشيخ النعماني قُدِّسَ لَهُ ذكروا أنَّه سافر إلى أربع مدنٍ فقط، وهي شيراز، وبغداد، والشام، وحلب، وقيل سافر إلى قم أيضًا، فهذه الأماكن الأربعة أو الخمسة ليست هي جميع أقطار ومدن الشيعة، فالشيعة منتشرون في جميع بقاع الدولة الإسلامية، فكيف تمكَّن الشيخ النعماني قُدِّسَ لَهُ من الذهاب إلى جميع بقاع الشيعة

واستقراء جميع أفراد الشيعة؟! ثم انتهى إلى نتيجة هي إن أغلب الشيعة تركوا الاعتقاد بالإمام المهديّ عجل الله فرجه ولم يبق منهم إلا النزر القليل؟!!

إذا يتّضح لنا من هذه القرائن أنّ الشيخ النعماني قدّس سره ما كان يقصد بعبارته إلا الحديث عن جماعةٍ خاصّة، ولو كان يقصد الحديث عن جميع بقاع الشيعة لما وسعنا أن نُصدّق قوله، وذلك لسببين:

الأول: مخالفته ما يُستفاد من عبارتي الشيخ الصدوق والشيخ المفيد عليهما السلام.

الثاني: دراسة حياة الشيخ النعماني تفيد أنّه ليس قادراً على أن يستقرئ العالم الشيعي استقراء تامّاً ودقيقاً، ثم يعطي نتيجةً دقيقةً، وهي إن أغلب الشيعة تركوا التّشيع ودخلتهم الحيرة في أمر الإمام الغائب عليه السلام.

ولهذا نقول: إن ما ذكره المُشكّل اعتماداً على عبارة الشيخ النعماني قدّس سره ليس في محله، فما كان ينبغي عليه أن يعتمد على هذه العبارة، بل كان عليه بمقتضى القرائن أن يحمل عبارة الشيخ النعماني على إرادة دخول الحيرة على جماعةٍ خاصّة من الشيعة، كما كان يقصد الشيخ الصدوق قدّس سره على ما بيّناه فيما تقدّم.

▪ **التعليق الرابع: ولو صحّ وقوع حيرة الأغلب لما أضرّ بصحة العقيدة المهدويّة.**

لو سلّمنا وتزلّنا جدلاً، وقلنا: بأن الشيعة كانوا يعيشون حيرةً من زمن ارتحال الإمام الحسن العسكري عليه السلام إلى القرن الخامس، فهذا لا يضرّ بصحة العقيدة المهدويّة، فالقرآن الكريم قد أعطانا قاعدةً وضابطةً معرفيّةً وهي إن اتّفاق أغلب النَّاس على قولٍ لا يدلُّ على حقيّة ذلك القول، ومخالفة أغلب النَّاس لقولٍ لا يدلُّ على بطلان ذلك القول، وأنّ دليّله ليس دليلاً تامّاً، أو ليس واضحاً.

فلو لاحظنا ما يقوله صَلَّى عن آيات القرآن الكريم في سورة الحج، لوجدنا الحكم عليها بالوضوح والجلاء، يقول صَلَّى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ الحج: ١٦، فالقرآن الكريم آياتٌ بيّناتٌ، ولكن هل أكثر الناس كانوا يؤمنون بآيات الله صَلَّى؟ يقول عزّ وجلّ: ﴿بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمُ لِلْحَقِّ كَرِهُونَ﴾ المؤمنون: ٧٠، فأكثر الناس كانوا يكرهون الحقّ الذي أنزل في آيات القرآن الكريم، فهل انحراف أكثر الناس عن آيات القرآن الكريم يوجب أن تكون هذه الآيات غير تامّة أو غير بيّنة ثمّ لما اعتقد الناس بحقانيّة آيات القرآن الكريم صارت آيات القرآن الكريم بيّنة؟! وهل كون آيات القرآن الكريم بيّنة يُكتسب من اتّفاق الناس عليها، أو ذهاب أغلبيّة الناس إلى حقانيّتها؟!

إنّ آيات القرآن الكريم في نفسها بيّنة، والناس قد يهتدون إليها وقد ينحرفون عنها، واهتداءً الناس وانحرافهم لا دخل له في كون الآيات في نفسها بيّنة، وقد كان النبي صَلَّى في أوّل أيام بعثته قليل الأتباع، وأكثر الناس لا يعتقدون بصدقه، واستمرّ هذا إلى زماننا؛ فإنّ أكثر الناس لا يعتقدون بصدق دعوى النبي صَلَّى، فهل هذا يعني أنّ أدلّة حقانيّة النبي صَلَّى ليست بيّنة وواضحة؟!

والأمر كذلك في أدلّة المهدويّة الخاصّة، فإنّها أدلّة قطعية واضحة، ولو وقع الناس في حيرة بسبب غيبة الإمام المهدي عَلَيْهِ، فلا يضُرّ هذا بالوضوح والحقانيّة، والناس إنّما وقعوا في حيرة لا تخرجهم عن عقيدتهم لأنّهم ما كانوا معتادين على غيبة الإمام، حيث كانوا يتصلون بالإمام مباشرة، أو بواسطة السّفراء الأربعة، فلمّا غاب الإمام غيبة تامّة وقعوا في حيرة، وهذا لا يضُرّ بوضوح الأدلّة الدالّة على المهدويّة الخاصّة.

تعتمد هذه الشبهة على وجود اختلاف كبير في أسماء أم الإمام المهدي عجل الله فرجه، ويمكن أن تُبين هذه الشبهة ضمن مُقدمتين، وهما:

○ المقدمة الأولى: تعدد الأقوال في اسمها عجل الله فرجه.

الملاحظ للروايات والأقوال الموجودة في اسم أم الإمام المهدي عجل الله فرجه يجدُ خلافاً، وننقل بعض الروايات في ذلك:

الرواية الأولى: ما نقلها الشيخ الصدوق عجل الله فرجه في (كمال الدين وتمام النعمة): « عن أبي الحسين محمد بن بحر الشيباني أنه قال - في وصف حال أم الامام عجل الله فرجه - : وردت كربلاء سنة ست وثمانين ومائتين - وساق قصةً طويلةً ترتبط بشراء أم الإمام عجل الله فرجه، ثم قال في بيان ما وقع في طريقه إلى الإمام الهادي عجل الله فرجه - : فلما أخذها القارئ، حتى أخرجت كتاب مولاها عجل الله فرجه من جيبتها، وهي تلثمه وتضعه على خدها، وتطبقه على جفنها، وتمسحه على بدنها، فقلتُ تعجباً منها: أتلثمين كتاباً ولا تعرفين صاحبه؟ قالت: أيها العاجز الضعيف المعرفة بمحلّ أولاد الأنبياء، أعرني سمعك وفرغ لي قلبك، أنا مليكة بنت يوشعا، بن قيصر ملك الروم، وأمّي من ولد الحواريين، تنسب

إلى وصيِّ المسيح شمعون»^(١)، فهذه الرواية تدلُّ على أنَّ اسمها رَضِيَ اللهُ عَنْهَا مليكة.

الرواية الثانية: ما رواه الشيخ الصدوق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -أيضاً- في (كمال الدين وتمام النعمة)، أنَّ السيِّدة الجليلة حكيمة بنت الإمام الجواد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالت: «بعث إليَّ أبو محمد الحسن بن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقال: يا عمّة، اجعلي إفطارك هذه الليلة عندنا، فإنّها ليلة النصف من شعبان، فإنَّ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سيظهر في هذه الليلة الحُجَّةَ وهو حُجَّته في أرضه، قالت: فقلتُ له: ومَن أمّه، قال لي: نرجس»^(٢)، وهذه الرواية تدلُّ على أنَّ اسمها رَضِيَ اللهُ عَنْهَا نرجس.

الرواية الثالثة: ما رواه الشيخ الصدوق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -أيضاً- في (كمال الدين وتمام النعمة): «حدَّثنا محمد بن علي ماجيلويه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: حدَّثنا محمد بن يحيى العطار، قال: حدَّثنا أبو علي الخيزراني عن جارية له كان أهداها لأبي محمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فلمَّا أغار جعفر الكذاب على الدار، جاءته فارةً من جعفر فتزوج بها، قال أبو علي فحدَّثتني أنّها حضرت ولادة السيِّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -أي: ولادة الإمام المهدي عَجَل اللهُ وَجْهَهُ-، وأنَّ اسم أم السيِّد صقيل»^(٣)، وهذه الرواية تدلُّ على أنَّ اسمها رَضِيَ اللهُ عَنْهُ صقيل.

الرواية الرابعة: ما رواه الشيخ الصدوق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -أيضاً- في (كمال الدين وتمام النعمة): «بسند عن غياث بن أسيد قال: ولد الخلف المهدي عَجَل اللهُ وَجْهَهُ يوم الجمعة، وأمّه ریحانة، ويقال لها نرجس، ويقال صقيل، ويقال سوسن»^(٤)، وهذه الرواية تدلُّ على أنَّ من أسماؤها رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ریحانة وسوسن.

(١): ج ٢، باب ما روي في نرجس أم القائم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ واسمها مليكة بنت يشوعا بن قيصر الملك، ح ١.

(٢): ج ٢، باب ما روي في ميلاد القائم صاحب الرّمان حجّة الله ابن الحسن...، ح ١.

(٣): ج ٢، باب ما روي في نرجس أم القائم واسمها مليكة بنت يشوعا بن قيصر الملك، ح ٧.

(٤): ج ٢، باب ما روي في ميلاد القائم صاحب الرّمان حجّة الله ابن الحسن...، ح ١٢.

الرواية الخامسة: ما في (كشف الغمّة في معرفة الأئمّة عليهم السلام) للإربلي:
« حدّثني محمّد بن موسى الطوسي، قال: حدّثنا أبو مسكين، عن بعض أصحاب
التواريخ، أنّ أمّ المنتظر يقال لها حكيمة »^(١).

وهذه الرواية تدلّ على أنّ اسمها صلى الله عليها حكيمة.

الرواية السادسة: ما نقله الشهيد الأوّل فدّين الله: « ولد بسرّ من رأى يوم الجمعة
ليلاً، وقيل ضُحى الخامس عشر شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، أمّه صقيل،
وقيل نرجس، وقيل مريم بنت زيد العلويّة »^(٢)، ونقل هذه العبارة العلامة المجلسي
في «بحار الأنوار»^(٣)، وهذه الرواية تدلّ على أنّه قيل بأنّ اسمها صلى الله عليها مريم.

الرواية السابعة: ما نقله العلامة المجلسي فدّين الله في (بحار الأنوار): عن ابن
خلكان صاحب (وفيات الأعيان) أنّه قال: « هو ثاني عشر الأئمّة الاثني عشر على
اعتقاد الإماميّة، المعروف بالحجّة، وهو الذي تزعم الشيعة أنّه المنتظر والقائم المهديّ،
وهو صاحب السرداب عندهم، وأقاويلهم فيه كثيرة، وهم ينتظرون ظهوره في آخر
الزمان من السرداب بسرّ من رأى، كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة
خمس وخمسين ومائتين، ولما توفّي أبوه كان عمره خمس سنين، واسم أمه خمط، وقيل
نرجس » فهذه الرواية تدلّ على أنّ اسمها صلى الله عليها خمط »^(٤).

وفي هذه الروايات التي نقلتها أسماً ثمانية.

(١): ج ٤، وقال ابن الحشّاب عليه السلام: ذكر الخلف الصّالح عليه السلام، ص ١٩٩.

(٢): الدروس الشّرعيّة في فقه الإماميّة، ج ٢، كتاب المزار، ص ١٦.

(٣): ج ٥١، باب ولادته وأحوال أمّه عليها السلام، ص ٢٨.

(٤): بحار الأنوار، ج ٥١، باب ولادته وأحوال أمّه عليها السلام، ح ٣٧.

○ المقدمة الثانية: تعدد الأسماء دال على بطلان القضية المهدوية؟

وجود هذا الاختلاف الكبير في اسم أم الإمام المهدي عجل الله فرجه في الروايات والأقوال يدل على أن قضية الإمام المهدي عجل الله فرجه بحسب المعتقد الشيعي قضية خرافية، فقد قال صاحب هذه الشبهة: « وبعد فإن القارئ لهذه الروايات ليكاد عجبُه لا ينتهي أمام هذا الاختلاف الصّارخ في اسم أم المهدي، والذي لا مبرر له سوى اضطراب مُفتعلي هذه الأكاذيب وتنوع مشاربهم وتباعد أماكنهم وتخالف غاياتهم»، فالمشكل يرى أن هذا الاختلاف الكبير في اسم أم الإمام المهدي عجل الله فرجه يدل على عدم وجود أم الإمام المهدي عجل الله فرجه، وبالتالي عدم وجود الإمام المهدي عجل الله فرجه، فليست القضية بحسب نظره إلا قضيةً مكذوبةً ومفتعلة .

○ مناقشة الشبهة:

في مقام التعليق على هذه الشبهة أذكر بعض التعليقات:

▪ التعليق الأول: احتمال تعدد الأسماء واقعاً.

إنه لا يوجد أي تنافٍ بين هذه الروايات المتعددة في ذكر اسم أم الإمام المهدي عجل الله فرجه لأنه من المحتمل أن يكون هذا التعدد ليس من جهة تعارض الروايات، وإنما بسبب أن أسماءها في الواقع متعددة، فهناك فرق بين أن يكون لها اسم واحد ووقع فيه الاختلاف، وبين أن يُقال إنه لها أسماء متعددة، وهذه الروايات تنقل هذه الأسماء المتعددة، فهذا أمرٌ محتمل، وغاية ما في الأمر هو تعدد الروايات في ذكر الأسماء الثابتة.

و تعدد الأسماء ثابتٌ في جملة من الشخصيات التي عرفت بأكثر من اسم، ومنها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، فقد روى القوم عن جبير بن مطعم قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا

الحاشر الذي يحشر الناس على قدميه، وأنا العاقب»^(١).

وأخرجه مُسلم في (كتاب الفضائل)^(٢)، وتوجد بعض الروايات التي تدلّ على تعدّد أسماء أمّ الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَام، وبالتالي فلا تكون هذه الروايات والأقوال مُتَنافِيَةً فيما بينها، لأنّ أمّ الإمام الحجّة عَلَيْهِ السَّلَام اسمها مليكة، وسوسن، ونرجس، وصقيل، فلا يوجد أيّ تنافٍ وتعارضٍ، وتوجد رواياتٌ تؤيّد هذه المُحتمل، ومنها:

الرّواية الأولى: ما رواه المحدث الشيخ النوري قَدِيسَ عَلَيْهِ السَّلَام في كتابه «النجم الثاقب في أحوال الإمام الحجّة الغائب».

فقد نقل الأقوال في سنة ولادة الإمام الحجّة عَلَيْهِ السَّلَام، ورجّح أنّها سنة مائتين وخمسة وخمسين، حيث قال: «ولكنّ أقوى الأقوال هو الأوّل، وذلك للرواية الصّحيحة التي رواها الشيخ الثّقة الجليل أبو محمّد الفضل بن شاذان، الذي كان موجوداً بعد ولادة الحجّة عَلَيْهِ السَّلَام، وتوفّي قبل وفاة الإمام العسكري عَلَيْهِ السَّلَام في كتابه الغيبة، قال: حدّثنا محمّد بن حمزة بن الحسن بن عبد الله بن العباس بن عليّ بن أبي طالب، قال: سمعت أبا محمّد عَلَيْهِ السَّلَام، يقول: قد ولدَ وليّ الله، وحجّته على عباده، وخليفتي من بعدي، مختوناً ليلة النّصف من شعبان سنة خمسٍ وخمسين ومئتين عند طلوع الفجر، وكان أوّل مَنْ غسّله رضوان خازن الجنان، مع جمعٍ من الملائكة المُقَرَّبِينَ، بهاء الكافور والسّلسبيل، ثمّ غسّلته عمّتي حكيمه بنت محمد بن علي الرضا عَلَيْهِ السَّلَام، ثمّ سأله الراوي عن أمّ صاحب الأمر عَلَيْهِ السَّلَام، فقال: أمّه مليكة، التي يُقال لها بعض الأيام سوسن، وفي بعضها ريجانة، وكان صقيل ونرجس أيضاً من أسائها»^(٣).

(١): صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب ما جاء في أسماء رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ح ٣٥٣٢.

(٢): صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في أسائه، ح ٢٣٥٤.

(٣): ج ١، اختلاف الأقوال في سنة ولادته والقول المُرجّح، ص ١٣٥.

فهذه الرواية تدلّ على أنّ كل هذه أسماء لها عجله، وهي تطلق عليها.

الرواية الثانية: ما رواه الشيخ الصدوق عجله في «كمال الدين وتمام النعمة» -تقدّمت فيما سبق- : « بسنده عن غياث بن أسيد قال: ولد الخلف المهدّي عجله يوم الجمعة، وأمّه ریحانة، ويقال لها نرجس، ويقال صقيل، ويقال سوسن.

إذن، يوجد في بعض الروايات ما يدلّ على احتمال أنّ لها عجله أكثر من اسم، والروايات المتعدّدة إنّما اختلفت فيها الأسماء بسبب أنّ كلّ مؤرّخ إمّا وقف على اسم واحدٍ أو أكثر فنقله، أو هو اكتفى بنقل اسم واحدٍ من أسمائها عجله، ولم يكن بصدد استقراء الجميع.

▪ سبب تعدّد أسمائها عجله:

وقد يطرح هذا السؤال: لماذا يكون للسيدة الجليلة أمّ الإمام المهدّي عجله أكثر من اسم؟

وفي مقام الجواب نقول: إنّهُ يُحتمل في وجه ذلك أسبابٌ متعدّدة، نعرضُ لثلاثةٍ منها:

السبب الأوّل: مراعاة الوضع الأمنيّ.

إنّ أمّ الإمام المهدّي عجله هي أمّ خليفة الله عجله، الذي سيملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، فهي أمّ الإنسان الذي بيده تزول الأنظمة الظالمة، فإذا كانت الدولة العباسيّة على درايةٍ بهذه الحقيقة -كما تدلّ على ذلك جملةٌ من الروايات- فمن الطبيعيّ أن القائمين عليها سوف يراقبون الإمام العسكريّ عجله، ويراقبون جواريه حتّى يتخلّصوا من أيّ مولودٍ يولد له، خصوصاً مع ظهور العقيدة الإماميّة التي تستند إلى وجود اثني عشر إماماً، وأنّ آخرهم هو المهدّي عجله، وأنّ الإمام

العسكري (عليه السلام) هو الإمام الحادي عشر، فمن الطبيعي أن يحاولوا مراقبة وملاحظة الإمام وبيت الإمام (عليه السلام)، حتى يقضوا على الشخص الذي يعتقد الشيعة أن على يده زوال الأنظمة الجائرة بما في ذلك نظام بني العباس، وهذا كما وقع في زمن نبي الله موسى (على نبينا وآله وعليه أفضل التحية والسلام)، فقد نقلت الروايات أن فرعون كان على دراية بأن زوال حكمه سوف يكون على يد مولود من بني إسرائيل، ولهذا أخذ يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم.

والأمر كذلك وقع في زمن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، ولهذا كان زمان الإمام العسكري (عليه السلام) زمان تقيّة، وهنا أنقل بعض الروايات التي تبين شدة الخوف في زمن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، والتفات بني العباس إلى أن عقيدة الشيعة تقوم على أن للإمام العسكري (عليه السلام) ولداً، وهو الذي يزيل الأنظمة الظالمة، وهذا ما حمل بني العباس على مراقبة الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) ومراقبة جواريه:

الرواية الأولى: ما في كتاب (الغيبة) للشيخ الطوسي قدس سره، حيث ذهبت السيدة حكيمه رضي الله عنها بعد ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه إلى حجرة السيدة نرجس رضي الله عنها، فلم تجد الإمام الحجة عليه السلام، فبينت هذا الأمر وذكرت ما قاله لها الإمام الحسن العسكري في ذلك، فقالت رضي الله عنها: « فلما كان بعد ثلاثٍ اشتقتُ إلى وليّ الله، فصرت إليهم، فبدأت بالحجرة التي كانت سوسن فيها، فلم أر أثراً ولا سمعت ذكراً، فكرهت أن أسأل، فدخلت على أبي محمد عليه السلام فاستحييت أن أبدأه بالسؤال، فبدأني فقال: هو يا عمّة، في كنف الله، وحرزه، وستره، وغيبه، حتى يأذن الله له، فإذا غيب الله شخصي وتوفاني، ورأيت شيعتي قد اختلفوا فأخبري الثقات منهم، وليكن عندك وعندهم مكتوماً، فإنّ وليّ الله يعيّبه الله عن خلقه، ويججبه عن عباده، فلا يراه أحدٌ حتى يقدم له جبريل

عليه السلام فرسه، ليقضي الله أمراً كان مفعولاً»^(١).

الرّواية الثانية: ما رواه الأعلام^(٢) بسندٍ معتبرٍ عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عثمان العمريّ أنّ عبد الله سأله: «... فقلت له: أنت رأيت الخلف من أبي محمد عليه السلام؟ فقال: إي والله، ورقبته مثل ذأ، وأوماً بيديه، فقلت له: فبقيت واحدة، فقال لي: هات، قلت: فالاسم؟ قال: محرّمٌ عليكم أن تسألوا عن ذلك ولا أقول هذا من عندي فليس لي أن أحلّل ولا أحرم، ولكن عنه عليه السلام فإنّ الأمر عند السلطان أنّ أبا محمدٍ مضى ولم يخلف ولدًا، وقسم ميراثه، وأخذ من لا حقّ له، وصبر على ذلك، وهو ذا عياله يجولون وليس أحدٌ يجسر أن يتعرّف إليهم أو ينيلهم شيئاً، وإذا وقع الاسم وقع الطلب، فاتّقوا الله وأمسكوا عن ذلك»، يقول الحرّ العامليّ قدس سره معلقاً على هذه الرّواية: «أقول: هذا أوضح دلالة في أنّ وجه النهي التقيّة والخوف»^(٣)، أي أنّ وجه النهي عن ذكر اسم الإمام عليه السلام هو التقيّة؛ لأنّ الوضع السياسيّ في ذلك الزّمان كان وضعاً مخيفاً يخشى منه على الإمام بقيّة الله عزّ وجلّ.

الرّواية الثالثة: ما رواه في (إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات): «حدّثنا عبد الله بن الحسين بن سعد الكاتب، قال: قال أبو محمد عليه السلام: قد وضع بنو أمية وبنو العباس سيوفهم علينا لعلّتين: إحداهما؛ أنّهم كانوا يعلمون أنّه ليس لهم في الخلافة حقٌّ، فيخافون من ادّعائنا إيّاهما، وتستقرّ في مركزها، وثانيتهما: أنّهم قد وقفوا من الأخبار المتواترة على أنّ زوال ملك الجبارة والظلمة على يد القائم منّا، وكانوا لا

(١): فصل فأما الكلام في ولادة صاحب الزّمان وصحّتها...، ص ١٤٢.

(٢): بحار الأنوار، ج ٥١، باب أحوال السّفراء الذين كانوا في زمن الغيبة الصغرى، وسائط بين

الشيعة وبين القائم عليه السلام، ص ٣٤٨، الكافي، ج ١، باب في تسمية من رآه عليه السلام، ح ١.

(٣): وسائل الشيعة، ج ١٦، باب تحريم تسمية المهديّ عليه السلام، وسائر الأئمّة لا وذكرهم وقت التقيّة

وجواز ذلك مع عدم الخوف، ح ٨.

يشكّون أنّهم من الجبابرة والظلمة، فسعوا في قتل أهل بيت رسول الله ﷺ وإبادة نسله، طمعاً منهم في الوصول إلى منع تولّد القائم (عليه السلام) أو قتله، فأبى الله أن يكشف أمره لواحدٍ منهم، إلّا أن يتمّ نوره ولو كره الكافرون»^(١).

الرّواية الرّابعة: ما روي في «كمال الدّين وتمام النّعمة»: «قال هشام بن الحكم لشاميّ كان يناظره: كفعل فرعون في قتل أولاد بني إسرائيل، للذي قد كان ذاع منهم وانتشر بينهم من كون موسى (عليه السلام) بينهم، وهلاك فرعون ومملكته على يده، وكذلك كان فعل نمرود قبله، في قتل أولاد رعيّته وأهل مملكته في طلب إبراهيم (عليه السلام)، زمان انتشار الخبر بوقت ولادته، وكون هلاك نمرود وأهل مملكته ودينه على يده، كذلك طاغية زمان وفاة الحسن بن علي (عليهما السلام)، والد صاحب الزمان (عليه السلام)، وطلب ولده، والتوكيل بداره، وحبس جواريه، وانتظاره بهنّ وضع الحمل الذي بهنّ»^(٢).

فالعباسيون كانوا يعلمون بقضيّة الإمام المهديّ (عليه السلام) في عقيدة الشيعة، وأنّه ابن الإمام الحسن العسكريّ (عليه السلام)، ولهذا شدّدوا المراقبة وأرادوا أن يقتلوا الإمام الحسن العسكريّ (عليه السلام)، أو يقتلوا الجارية التي تحمل له بوليد، أو يقتلوا الولد فيما إذا ولد، حتّى يقطعوا الطّريق على الشيعة نحو إيجاد ثورة بقيادة الإمام المهديّ (عليه السلام) على حكمهم الظّالم والجائر.

الرّواية الخامسة: ما رواه الشيخ الصدوق (عليه السلام) في «كمال الدّين وتمام النّعمة»: «قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، قال: سمعتُ أبا الحسين الحسن بن وحناء، يقول: حدّثنا أبي، عن

(١): ج ٥، باب النّصوص على إمامة صاحب الزمان القائم المنتظر محمّد بن الحسن المهديّ (عليه السلام)

وولادته وغيبته وظهوره، الفصل الرابع والأربعون، ح ٦٨٤.

(٢): ج ١، جواب عن اعتراض، ص ٧٦.

جدّه أنّه كان في دار الحسن بن علي (عليهما السلام)، فكبستنا الخيل وفيهم جعفر بن عليّ الكذاب -أي: هجمت الخيل على بيت الإمام العسكري (عليه السلام)، وفيهم جعفر الكذاب أخو الإمام العسكري (عليه السلام) - واشتغلوا بالنّهب والغارة، وكانت همّتي في مولاي القائم (عليه السلام) قال: فإذا أنا به قد أقبل، وخرج عليهم من الباب وأنا أنظر إليه، وهو (عليه السلام) ابن ستّ سنين، فلم يره أحدٌ حتّى غاب»^(١).

فإذا كان الإمام (عليه السلام) ولد سنة مائتين وخمس وخمسين، ووالده توفّي في سنة مائتين وستّين، فتكون هذه الهجمة والغارة على بيت الإمام العسكري (عليه السلام) قد وقعت بعد سنة من وفاة الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، فهم كانوا يشدّدون المراقبة، ويهجمون على بيت الإمام العسكري (عليه السلام) حتّى بعد وفاته بسنة - بحسب هذه الرواية - الأمر الذي يدلّ على أن الوضع الأمنيّ كان مخيفاً جداً على الإمام المهديّ (عجل الله فرجه).

وتوجد روايةٌ تدلّ على أنّ جلاوزة بني العباس هجموا على بيت الإمام العسكري (عليه السلام) وسحبوا جاريةً له تُكنّى بأُمّ عبد الله وخفروها إلى بغداد لتجلس بين يدي السّلطان^(٢).

وهذا الوضع الأمنيّ يتطلّب أن يقوم الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) بعدّة خطواتٍ للحفاظ على الإمام المهديّ (عجل الله فرجه)، ومن هذه الخطوات أن يُغيّر اسم أمّ الإمام حتّى لا تُطلب، فيقول في وقتٍ من الأوقات: إنّ هذه الجارية اسمها سوسن، ثمّ يقول في وقتٍ آخر: إنّ اسمها نرجس، ثمّ يقول في وقتٍ ثالث: إنّ اسمها صقيل، وهكذا حتّى تتعدّد الأسماء، وتتعدّد الأسماء لا يتمكّن الظالمون من تحديد هويّة وشخصيّة أمّ الإمام، وبالتالي لا يتمكّنون من قتلها.

(١): ج ٢، باب ذكر من شاهد القائم (عليه السلام) ورآه وكلمه، ح ٢٤.

(٢): إثبات الهداة: ج ٣ ص ٦٧٦.

لقد استطاعت السيِّدة الجليلة والدة الإمام المهديِّ عجلو الله فرجه، ومن خلال تغيير اسمها وتبديله أن تقوم برعاية وكفالة الإمام المهديِّ عجلو الله فرجه على أكمل وجه، ولهذا ورد في زيارتها رضي الله عنها: « أشهد أنك أحسنت الكفالة، وأديت الأمانة، واجتهدت في مرضاة الله، وصبرت في ذات الله، وحفظت سرَّ الله، وحملت وليَّ الله، وبالغت في حفظ حجة الله، ورغبت في وصلة أبناء رسول الله، عارفةً بحقِّهم، مؤمنةً بصدقهم، مُعترفةً بمنزلتهم، مُستبصرةً بأمرهم، مُشفقةً عليهم، مؤثرةً هواهم »^(١)، فهي رضي الله عنها بالغت في حفظ وليَّ الله بجلائه، وكيف تبالغ في حفظ وليَّ الله بجلائه إذا كانت قد كشفت عن هويتها؟!

ومن المُشاهد والمعروف أنَّ من أهمَّ الخطوات العقلانيَّة، للحفاظ على شخصٍ مُعيَّن مطلوب ومستهدف؛ إخفاء هويِّته بجعل اسم آخر مُستعار.

السَّبب الثاني: قلة المعلومات المتوفرة للرواة.

إنَّ شدَّة وخطورة الوضع الأمني - كما أوضحناه في السَّبب الأوَّل - تقتضيان الكتمان والتستر، وهذا ما يجعل المعلومات المُتسرَّبة حول الإمام العسكريِّ وأمِّ الإمام المهديِّ عليهما السلام معلومات محدودة، فكما أنَّ هذا الوضع جعل رواة الشيعة الأوائل يتكتمون فلا يذكرون اسم الإمام المهديِّ وأمِّه عليهما السلام بصراحة؛ فإنَّه يوجب قلة المعلومات المُتدفقة إلى عامَّة الناس، فلا يصل إلَّا ذكر أسماء مُتعدِّدة وأحداث مُختلفة غير واضحة، وهذا ما يُفسَّر اختلاف بعض الروايات المُرتبطة بشخصيَّة أمِّ الإمام رضي الله عنها.

(١): المزار الكبير، القسم الثامن: في زيارات الأئمة عليهم السلام، الباب (٣) زيارة أم القائم عليها السلام.

السبب الثالث: تعدد أسماء الجواري لكثرة تنقلهن.

كانت أم الإمام الحجّة عليه السلام جاريةً، وقد تنقلت عند أكثر من مالك، وفي أكثر من بيت، ففي رواية إن بشر بن سليمان النخّاس وبأمر من الإمام عليّ الهادي عليه السلام اشترى أم الإمام المهدي عليه السلام، ونقل بشر أن نرجس تعمّدت إخفاء هويّتها، وقالت لمن اشتراها اسمًا غير اسمها، فاسمها مليكة، ولكنها لما انتقلت إلى من باعها إلى بشر وسألها عن اسمها، وأرادت هي أن تخبره عن اسمها، فلم تقل اسمها الأول، وإنما أخبرته باسم آخر، ففي الرواية قالت: « وما شعر أحدٌ بي، بأبي ابنة ملك الروم إلى هذه الغاية سواك، وذلك باطلاعي إياك عليه، ولقد سألني الشيخ الذي وقعت إليه في سهم الغنيمة عن إسمي، فأنكرته، وقلت: نرجس »^(١).

ولعلّه هو الذي باعها على بشر، أو لعله مالك سابق، فيكون اسمها نرجس إلى أن اشتراها بشر، ثم تذكر الرواية أنه لما جاء بها بشر إلى الإمام الهادي عليه السلام، جعلها الإمام عليه السلام عند أخته السيّدة الجليلة حكيمة رضي الله عنها « فقال أبو الحسن عليه السلام: يا كافور ادع لي أختي حكيمة، فلمّا دخلت عليه، قال عليه السلام لها: ها هي، فاعتنقتها طويلاً، وسرت بها كثيرًا، فقال لها مولانا: يا بنت رسول الله، أخرجيها إلى منزلك، وعلميها الفرائض والسنن، فإنّها زوجة أبي محمّد، وأمّ القائم »^(٢)، ومن المحتمل أن السيّدة الجليلة حكيمة رضي الله عنها قد جعلت لها اسمًا عندما نقلتها إلى بيتها، ثمّ لما انتقلت إلى بيت الإمام الحسن العسكري عليه السلام جعل لها اسمًا جديدًا، وهذا تكثرت الأسماء.

(١): كمال الدين وتمام النعمة، ج ٢، باب ما روي في نرجس أم القائم رضي الله عنها واسمها مليكة بنت يشوعا بن قيصر الملك، ح ١.

(٢): كمال الدين وتمام النعمة، ج ٢، باب ما روي في نرجس أم القائم رضي الله عنها واسمها مليكة بنت يشوعا بن قيصر الملك، ح ١.

وهذا السبب مُحتملٌ جدًّا، حيث إنَّ العبيد والجواري تتعدَّد أسماؤهم بتعدَّد البيوت التي ينتقلون إليها، لأنَّ كلَّ مالكٍ يريد أن يُطلق اسمًا مُقربًا إليه، فقد يكون هذا هو السبب وراء تعدَّد أسماء أمِّ الإمام المهدي عليه السلام.

▪ التعليق الثاني: الاختلاف في اسم أمِّ الإمام المهدي لا يضرُّ بأصل القضية المهدويَّة.

ذكر صاحب هذه الشبهة أنَّ اختلاف الروايات في تحديد هويَّة أمِّ الإمام المهدي عليه السلام يدلُّ على أنَّ قضية المهدي عليه السلام بحسب المُعتقد الشيعيِّ خرافةٌ، لأنَّ الاختلاف دليلٌ على عدم صحَّتها.

وفي مقام التعليق نقول:

لو سلَّمنا -وأطبقتنا العين عن التعليق الأوَّل السَّابق- وقلنا بأنَّ الروايات الواردة في اسم أمِّ الإمام المهدي عليه السلام مُتعارضةٌ، فإنَّ ذلك لا يضرُّ بأصل المهدويَّة الخاصَّة التي يعتقد بها الشيعة، ويتَّضح عدم الضَّرر إذا التفتنا إلى أمرين:

الأمر الأوَّل: قد تقدَّم في الفصل الثالث وجود أنواعٍ مُتعدِّدةٍ من الأدلَّة، وهي بأجمعها تثبت المهدويَّة الخاصَّة، ومنها: الروايات المتواترة التي تنصُّ على هويَّة الإمام وولادته، وأنَّه القائم المنتظر عجل الله فرجه، وهذه الأدلَّة بأنواعها المُتعدِّدة تفيد القطع واليقين سواءً وجدت رواياتٌ تبيِّن اسم أمِّ الإمام المهدي عليه السلام أم لم توجد، فوجود رواياتٍ في اسم أمِّ الإمام المهدي عليه السلام متعارضةٍ لا يوجب رفع اليد عن الأدلَّة القطعيَّة؛ إذ هذا التَّعارض في شأنٍ تفصيليٍّ، وهو اسم أمِّ الإمام المهدي عليه السلام.

الأمر الثاني: هو إنَّنا لو لاحظنا رواياتٍ اسم أمِّ الإمام المهدي عليه السلام، نجد فيها

مدلولين:

المدلول الأوّل: إنّ للإمام المهديّ عجل الله فرجه أمّاً قد ولدتَه.

المدلول الثاني: أنّ لأمّ الإمام المهديّ صلى الله عليه وآله اسماً.

ولو سلّمنا بوجود تعارضٍ في المدلول الثاني، فهذا لا يسري إلى المدلول الأوّل، ففي المدلول الثاني -وبسبب التعارض- نرفع اليد، ونقول: إنّه لم يثبت عندنا اسم خاصّ، لأمّ الإمام المهديّ عليها السلام، ولكن في المدلول الأوّل المُشترك والذي لا تعارض فيه لا معنى لرفع اليد، بل سيكون هذا المدلول مُعاضداً وداعماً لأدلة العقيدة المهدويّة الخاصّة، والتي منها ولادة الإمام المهديّ، وأنّه الإمام بعد الإمام العسكريّ.

▪ دفع شُبّهتين مُشابهتين:

بهذا يتّضح الجواب على شُبّهتين أثيرتا -أيضاً- حول القضية المهدويّة.

الشبهة الأولى: الاختلاف في سنة ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه.

فإنّه يوجد اختلافٌ في روايات الشيعة في سنة ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه، حيث في بعض الروايات إنّها سنة: ٢٥٥، وفي بعض سنة: ٢٥٧، فاختلفت الروايات في ولادته -كما قال بعض المخالفين- دالٌّ على عدم وقوع أصل الولادة.

الجواب على الشبهة:

إنّ الروايات المُختلفة في سنة الولادة ترتبط بشأنٍ تفصيليّ، وهي تشترك في أصل الولادة، فبلحاظ الجهة المُشتركة هي تعضد الأدلة المُتقدّمة في إثبات ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه.

الشبهة الثانية: استبعاد صحّة بعض تفاصيل الولادة.

ذكر بعض المخالفين أنّه ورد في جملة من روايات ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه أمورٌ لا يمكن تصديقها، ففي بعضها مثلاً أنّ الإمام عليه السلام تكوّن في بطن أمّه في ليلة واحدة^(١)، وفي بعضها أنّه عليه السلام ولد من الفخذ ولم يخرج من البطن بالطريقة المتعارفة^(٢)، وفي بعضها يوجد إخبارٌ عن طيرٍ كان يأخذ الإمام المهديّ عجل الله فرجه ويرجع به كلّ أربعين يوماً لكي يرضع من أمّه^(٣)، وهذه وغيرها أمورٌ لا يمكن تصديقها، واشتغال الروايات على هذه الأمور التي لا تُصدّق دالٌّ على أنّ أصل الولادة لم تقع، وأنّ شخصيّة الإمام المهديّ عجل الله فرجه خرافيةٌ أو أسطوريةٌ.

وفي مقام التعليق والجواب على هذه الشبهة، نقول:

أولاً: إنّ الروايات الواردة في الإمام المهديّ عجل الله فرجه، والتي تدلّ على ولادته، لا تشتمل بأجمعها على هذه المضامين، فالروايات القطعيّة المتواترة لا تشتمل على هذا المضمون، بمعنى: أنّنا لو فرزنا هذه الروايات عن سائر الروايات الواردة في الإمام المهديّ عجل الله فرجه، نجد أنّ سائر الروايات متواترة، وهي أيضاً معتزدة بأنواعٍ أخرى من الأدلّة القطعيّة، وقد تقدّم تفصيلها في الفصل الثالث.

(١): كمال الدين وتمام النعمة، ج ٢، باب ما روي في ميلاد القائم صاحب الزمان حجّة الله ابن

الحسن بن علي بن محمد...، ح ١، ج ٢.

(٢): بحار الأنوار، ج ٥١، باب ولادته وأحوال أمّه عليه السلام، ح ٣٧، قال الإمام العسكري عليه السلام:

(ولا نخرج من الأرحام، وإنّما نخرج من الفخذ الأيمن من أمّهاتنا، لأنّنا نور الله لا تناله الدناسات).

(٣): كمال الدين وتمام النعمة، ج ٢، باب ما روي في ميلاد القائم صاحب الزمان حجّة الله ابن

الحسن بن علي بن محمد...، ح ٢.

ثانياً: إنَّ بعض هذه الروايات ضعيف وليس صحيحاً من الناحية السندية، فمثلاً رواية أنَّ طيراً يأخذ الإمام المهديَّ عجل الله فرجه مرويةً في «كمال الدين وتمام النعمة» وفيها عن السيدة الجليلة حكيمة رضي الله عنها أنَّها قالت: «فتناوله الحسن عليه السلام مني، والطير تُرفرف على رأسه، وناوله لسانه فشرب منه، ثمَّ قال: امضي به إلى أمِّه لترضعه وردَّيه إليَّ، قالت: فتناولته أمُّه فأرضعته، فرددته إلى أبي محمد عليه السلام والطير تُرفرف على رأسه، فصاح بطيرٍ منها، فقال له: احمله واحفظه، وردَّه إلينا في كلِّ أربعين يوماً، فتناوله الطير، وطار به في الجو وأتبعه سائر الطيور، فسمعت أبا محمد عليه السلام يقول: استودعك الله الذي أودعته أمُّ موسى موسى، فبكت نرجس، فقال لها: اسكتي، فإنَّ الرِّضاع محرَّمٌ عليه إلا من ثديك»^(١).

وهذه الرواية مرويةٌ عن محمد بن عبد الله الطهوي -أو الطهوي-، وهو مجهول لم يوثق، فلا يمكن أن نعتمد على ما تفرد بنقله، خصوصاً إذا كان مضمونه غريباً، فبعض هذه الروايات التي فيها ما يستبعده المُشكل ليس تاماً من الناحية السندية. نعم، يؤخذ بها فيها من مضمون مُعتضد بالأدلة القطعية، أو عليه شواهد الصِّدق، ويترك المشكوك.

ثالثاً: إنَّ بعض المضامين التي أنكرها المُشكل ليست مضامين مُستبعدةً في حقِّ أولياء الله رضي الله عنهم، كتكوّن الإمام في ليلةٍ واحدةٍ، أو خروج الإمام من الفخذ من غير الموضع المُتعارف في عامّة الناس، فقد يُجرِّبه الله رضي الله عنه لمصالح، كالحفاظ على سرِّية ولادة الإمام المُنتظر عجل الله فرجه والمدخر لتحقيق دولة العدل والمُستهدف من حكومة بني العباس، أو كرامةً للإمام عليه السلام.

(١): ج ٢، باب ما روي في ميلاد القائم حجة الله ابن الحسن بن علي بن محمد... ح ٢.

▪ شاهدٌ من كتب العامة:

و نقلت كتب العامة رواياتٍ تشتمل على أمورٍ لا تقلُّ غرابةً عن هذه الأمور المنقولة في روايات الإمام المهدي عجل الله فرجه، ومن ذلك مثلاً: ما نقله البغوي عن ابن عباس في كيفية ولادة نبي الله موسى عليه السلام: « إنَّ أمَّ موسى لما تقاربت ولادتها، وكانت قابلةً من القوابل التي وكلهنَّ فرعون بحبال بني إسرائيل مُصافيةً لأمِّ موسى، فلما ضرب بها الطلق أرسلت إليها، فقالت: قد نزل بي ما نزل، فلينفعني حبك إياي اليوم، قالت: فعالجت قبالتها، فلما أن وقع موسى بالأرض هالها نورٌ بين عيني موسى، فارتعش كل مفصل منها، ودخل حبَّ موسى قلبها، ثمَّ قالت لها: يا هذا ما جئت إليك حين دعوتني إلَّا ومن رأبي قتل مولدك، ولكن وجدت لابنك هذا حبًّا، ما وجدت حبَّ شيءٍ مثل حبه، فاحفظي ابنك، فإني أراه هو عدونا، فلما خرجت القابلة من عندها أبصرها بعضُ العيون، فجاؤوا إلى بابها ليدخلوا على أمِّ موسى، فقالت أخته: يا أمَّاه هذا الحرس بالباب، فلقت موسى في خرقه، فوضعت في التنور وهو مسجورٌ وطاش عقلها، فلم تعقل ما تصنع. قال: فدخلوا، فإذا التنور مسجورٌ، ورأوا أمَّ موسى لم يتغيَّر لها لونٌ، ولم يظهر لها لبنٌ»^(١).

فأيها أغربُ أن يأتي طيرٌ ويأخذ مولودًا ليعود به كلَّ أربعين يومًا، أم أن يلقي مولودٌ في تنورٍ مسجورٍ ولا يحترق؟ وما هو الفرق بين أن يتكوَّن الإمام المهدي عجل الله فرجه في ليلةٍ واحدةٍ، وبين أن تحمل أمَّ موسى وتضع ولا يبين عليها أثر الولادة؟ فهذه أمورٌ ليست مُتعارفةً، وهي خارقةٌ للعادة، ومع ذلك فقد رواها القوم في كتبهم، فليكن الأمر كذلك بالنسبة إلى ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه.

رابعًا: لو سلَّمنا بأنَّ هذه الروايات بأجمعها تشتمل على مضامين باطلةٍ لا

(١): تفسير البغوي (معالم التنزيل)، ج ٦، سورة القصص: الآية ٧.

يمكن التسليم بها، فإننا نقول بأن هذه الروايات تشتمل على مضمون يعضد الروايات والأدلة القطعية الواردة في ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه، فإنها تشتمل بأجمعها على أصل ولادة الإمام المهدي عليه السلام، ومن هذه الجهة تكون عاضدةً ومساندةً للأدلة المتنوعة، والتي منها روايات متواترة تدلّ على ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه.

▪ التعليق الثالث: النقض بموارد وقع الخلاف في تفاصيلها.

إذا كان الاختلاف في شأن من شؤون شخصيّة من الشخصيات التاريخية يدلّ على أنّها خرافة، فيلزم صاحب الشبهة أن يحكم بأنّ بعض الشخصيات والوقائع الثابتة قطعاً من الخرافات ولا وجود لها تاريخياً؛ لوقع الخلاف في بعض شؤونها، فهنا نقوض:

النقض الأول: يوم ولادة النبي الأكرم محمد صلى الله عليه وآله.

فقد وقع اختلاف كبير جداً في تحديد ذلك اليوم المبارك، ويقول الدكتور أكرم ضياء العمري: «والحق أنّ الروايات المخالفة كلّها معلولة الأسانيد، وهي تفيد أنّ مولده بعد الفيل بعشر سنواتٍ، أو ثلاثٍ وعشرين سنةً، أو أربعين سنةً، وقد ذهب معظم العلماء إلى القول بمولده في عام الفيل، وأيدتهم الدراسات الحديثة التي قام بها باحثون مسلمون ومستشرقون اعتبروا عام الفيل موافقاً لعام: ٥٧٠ للميلاد أو ٥٧١ الميلادي»^(١).

وقد ذهب الجماعة إلى أنّ النبي صلى الله عليه وآله ولد في ربيع الأول، ولكن اختلفوا في تحديد اليوم يقول ابن كثير^(٢): «ثمّ الجمهور على أنّ ذلك كان في شهر ربيع الأول،

(١): السيرة النبوية الصحيحة، ج ١، مولده صلى الله عليه وآله عام الفيل.

(٢): السيرة النبوية، ج ١، باب مولد رسول الله صلى الله عليه وآله.

ف قيل لليلتين خلتا منه، قاله ابن عبد البر في الاستيعاب ورواه الواقدي عن أبي معشرٍ نجيح بن عبد الرحمن المدني. وقيل لثمانٍ خلون منه حكاه الحميدي عن ابن حزم، ورواه مالكٌ، وعقيلٌ، ويونس بن يزيد، وغيرهم عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، ونقل ابن عبد البر عن أصحاب التاريخ أنهم صحّحوه، وقطع به الحافظ الكبير محمد بن موسى الخوارزمي، ورجّحه الحافظ أبو الخطاب بن دحية في كتابه: (التنوير في مولد البشير النذير).

وقيل: إنَّ اليوم الذي ولد فيه الرسول الأكرم ﷺ هو العاشر من ربيع الأول، قال ابن كثير: « وقيل لعشرٍ خلون منه نقله ابن دحية في كتابه، ورواه ابن عساكر عن أبي جعفر الباقر، ورواه مجالد عن الشعبي. وقيل لاثنتي عشرة خلت منه، نصّ عليه ابن إسحاق، ورواه ابن أبي شيبه في مُصنّفه عن عفان، عن سعيد بن ميناء، عن جابرٍ وابن عباسٍ، أنّهما قالوا: ولد رسول الله ﷺ عام الفيل، يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول، وفيه بُعث وفيه عرج به إلى السّماء وفيه هاجر وفيه مات، وهذا هو المشهور عند الجمهور والله أعلم.»^(١)

وقيل: أنّه ولد ﷺ في شهر رمضان.^(٢)

فهل يلتزم المُشكل بأنَّ شخصيّة النبيّ الأكرم ﷺ شخصيّة خرافيّة لوقوع الاختلاف في تحديد يوم ولادته، فإذا كان لا يلتزم فما هو الوجه في ذلك؟ إنَّ الوجه في ذلك هو وجود أدلّة قطعيّة تدلُّ على وجود شخصيّة النبيّ الأكرم ﷺ، ولا يضرُّ بهذه الأدلّة ألا ينقل شيءٌ في يوم ولادة النبيّ ﷺ، والأمر كذلك في ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه، حيث توجد عندنا أدلّة قطعيّة على الولادة، ولا يضرُّ بها ألا ينقل شيءٌ

(١): السّيرة النبويّة، ج ١، باب مولد رسول الله ﷺ.

(٢): السّيرة النبويّة، ج ١، باب مولد رسول الله ﷺ.

في اسم أم الإمام المهدي عليه السلام.

النقض الثاني: يوم شهادة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم.

فقد وقع اختلاف في يوم شهادته صلى الله عليه وآله وسلم وارتحاله إلى الرفيق الأعلى، فهل كان في اليوم الثاني عشر أو في يوم غيره، فقد ذكر ابن إسحاق والواقدي وغيرهما أنه توفي يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول، وقال السهيلي: «واتفقوا أنه توفي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين، إلا شيئاً ذكره ابن قتيبة في المعارف: الأربعاء، قالوا كلهم: وفي ربيع الأول، غير أنهم قالوا أو قال أكثرهم: في الثاني عشر من ربيع، ولا يصح أن يكون توفي صلى الله عليه وآله وسلم إلا في الثاني من الشهر، أو الثالث عشر، أو الرابع عشر، أو الخامس عشر».

- إلى أن يقول:- «وذكر الطبري عن ابن الكلبي وأبي مخنف أنه توفي في الثاني من ربيع الأول، وهذا القول وإن كان خلاف أهل الجمهور، فإنه لا يبعد إن كانت الأشهر الثلاثة التي قبله كلها من تسعة وعشرين، فتدبره فإنه صحيح، ولم أر أحداً تفتن له، وقد رأيت للخوارزمي أنه توفي صلى الله عليه وآله وسلم في أول يوم من ربيع الأول، وهذا أقرب في القياس مما ذكر الطبري على ابن الكلبي وأبي مخنف»^(١).

فهناك إذاً اختلاف في تحديد تاريخ اليوم الذي ارتحل فيه الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، والخلاف خلاف كبير، وفيه آراء متعددة، فهل هذا يدل على أن شخصية النبي الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم كانت شخصية خرافية لا وجود لها لوقوع الخلاف في تعيين اليوم الذي ارتحل فيه رسول الرحمة صلى الله عليه وآله وسلم؟!!

إن من الواضح البين أنه لا يوجد مسلم عاقل يقبل ذلك، بل حتى غير

(١): الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، ج٧، وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، متى توفي

المسلم إذا كان له عقلٌ لا يقبله، فوجود شخصيّة النبيّ الأعظم ﷺ من حقائق التاريخ غير القابلة للتشكيك.

وهنا يأتي هذا السؤال: كيف نحافظ على قطعيّة وجود شخصيّة النبيّ الأكرم ﷺ، مع تحقّق الخلاف في يوم ولادته، وتحقّق الخلاف في تاريخ ارتحاله ﷺ؟

و الجواب في جملةٍ واحدةٍ: إنّ الأدلّة القطعيّة الدالّة على وجوده تامّة، ولا يضرّ بها هذا الاختلاف المرتبط بشأنٍ من شؤونه، فإنّ له مبرراته التي لا تنافي أصل وجود الشخصيّة النبويّة.

النقض الثالث: عمر السيّدة خديجة رضي الله عنها يوم زواجها بالنبيّ الأعظم ﷺ:

فقد وقع الاختلاف في عمرها رضي الله عنها يوم زواجها بالرّسول الأكرم ﷺ، حيث نقل ابن سعد في الطبقات عن الواقدي أنّه قال: « وتزوّجها رسول الله ﷺ وهو ابن خمسٍ وعشرين سنة، وخديجة يومئذٍ بنت أربعين سنة »^(١)، ولكن نُقل خلاف ذلك فقد روى الحاكم بإسناده عن محمّد بن إسحاق: « .. وكان لها يوم تزوّجها ثمانٌ وعشرون سنة »^(٢)، وروى الحاكم أيضًا بإسناده عن هشام بن عروة قال: « توفيت خديجة بن خويلد رضي الله عنها وهي ابنة خمسٍ وستين سنة »، - ثمّ قال الحاكم - : « هذا قولٌ شاذٌّ، فإنّ الذي عندي أنّها لم تبلغ ستين سنة »^(٣).

(١): الطبقات الكبرى، ج ١، ذكر تزويج رسول الله ﷺ خديجة بنت خويلد.

(٢): المستدرک على الصّحیحین، کتاب معرفة الصّحابة رضي الله عنهم، ومنهم خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزی رضي الله عنها، ح ٤٨٣٧.

(٣): المستدرک على الصّحیحین، کتاب معرفة الصّحابة، ومنهم خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزی، ح ٤٨٣٨.

كما يوجد خلافٌ في عمرها الشريف صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم ارتحالها - أيضاً - فقد قال ابن كثير: « وهكذا نقل البيهقي عن الحاكم أنه كان عمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين تزوج خديجة خمساً وعشرين سنةً، وكان عمرها إذ ذاك خمساً وثلاثين سنةً، وقيل: خمسٌ وعشرون سنةً ^(١)، وقال ابن كثير - أيضاً - عندما تحدّث عن زواج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « وعن حكيم بن حزام قال: كان عمرها أربعين سنةً، وعن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كان عمرُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم تزوج خديجة خمساً وعشرين سنةً، وعمرها أربعون سنةً. وعن ابن عباس كان عمرها ثمانٍ وعشرين سنةً، رواهما ابن عساکر ^(٢) ».

وقال الدكتور أكرم العمري: « ويذهب ابن إسحاق إلى أن خديجة كانت في الثامنة والعشرين من العمر، في حين تذهب رواية الواقدي إلى أنها كانت في الأربعين، وقد أنجبت خديجة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكراً وأربع إناثٍ مما يُرَجَّح رواية ابن إسحاق، فالغالب أن المرأة تبلغ سنّ اليأس من الإنجاب قبل الخمسين ^(٣) ».

وبهذا يظهر أن هنالك خلافاً في عمرها الشريف وقت زواجها، ووقت ارتحالها صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهل يلتزم المُشكِّلُ بأنَّ شخصيّة السيِّدة خديجة صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شخصيّة أسطوريّة، وخرافيّة، ولا وجود لها في التاريخ، وذلك بناءً على الشبهة التي يثيرها في مولد الإمام المهديّ عَجَّلَ اللهُ فَرَجَهُ؟!!

لا أظنّه يلتزم بذلك، والجواب الذي يذكره في النقص عليه بالسيِّدة خديجة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، نحن نذكره في روايات أسماء أمّ الإمام المهدي رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(١): البداية والنهاية، ج ٢، تزويجه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خديجة بنت خويلد.

(٢): البداية والنهاية، ج ٥، باب زوجاته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأولاده.

(٣): السيرة النبوية الصحيحة، ج ١، زواجه من خديجة.

النقض الرابع: تاريخ فتح مكة.

ذكر الحافظ ابن حجر اختلاف العلماء في ضبط ذلك، فقال: « فتح رسول الله ﷺ مكة ثلاث عشرة خلت من رمضان - إلى أن يقول -: وفي تعيين هذا التاريخ أقوالٌ أخرى، منها: عند مُسلمٍ لستَّ عشرة، ولأحمد لثاني عشرة، وفي أخرى لاثنتا عشرة... وفي المغازي دخل لتسع عشرة مضت... ووقع في أخرى بالشك في تسع عشرة أو سبع عشرة»^(١)، وقال النووي: « والمشهور في كتب المغازي، أن رسول الله ﷺ خرج في غزوة الفتح من المدينة لعشرٍ خلون من رمضان، ودخلها لتسع عشرة خلت منه»^(٢).

فهل هذا الخلاف يدلّ على عدم وقوع فتح مكة من الأساس؟ وهل مجرد وجود اختلافٍ في شأنٍ يرتبط بواقعة فتح مكة القطعية الثابتة بأدلة متواترة، يوجب رفع اليد عن أصل ثبوت هذه الواقعة؟

والجواب هو: كلا، والأمر كذلك في ولادة الإمام المهديّ عجل الله فرجه؛ فإن اختلاف بعض الروايات في بعض ما يرتبط بها لا يوجب رفع اليد عنها بعد وجود رواياتٍ متواترة، وأدلة متنوّعة قطعية.

النقض الخامس: اسم أبي هريرة.

من الغريب أنّ العامّة أنفسهم -والذين ينتمي إليهم صاحب هذه الشبهة- ابتلوا بهذه الشبهة في أبي هريرة، فقد أشكل عليهم بأن الاختلاف في اسم أبي هريرة

(١): فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج٧، غزوة الفتح في رمضان، ص ٥٩٥.

(٢): صحيح مسلم بشرح النووي، ج٧، كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمُسافر في غير معصية، ص ٢٣٤.

يدلُّ على أنَّه شخصيَّةٌ خرافيةٌ، وبالتالي ستكون الروايات التي نقلها والتي يُقال ببلوغها: ٥٣٧٤^(١) روايةٌ، كلُّها رواياتٌ موضوعة، لأنَّها تُنسب إلى أبي هريرة، وهو شخصيَّةٌ خرافيةٌ أسطوريَّةٌ لوقوع الاختلاف الكبير جدًّا في تحديد اسمه.

فقد اختلف المؤرِّخون اختلافًا كبيرًا في اسمه، وذكروا أقوالًا جَمَّةً، فقيل: إنَّ اسمه عبد الرحمن بن صخر، وعلى ذلك الأشهر، يقولُ الذهبي: « اختلف في اسمه على أقوالٍ جَمَّةٍ، أرجحها: عبدُ الرحمن بن صخر، وقيل: ابنُ غنم، وقيل: كان اسمه: عبد شمسٍ، وعبد الله، وقيل: سكين، وقيل: عامر، وقيل: برير، وقيل: عبد بن غنم، وقيل: عمرو، وقيل: سعيد. وكذا في اسم أبيه أقوالٌ »^(٢)، وذكر العسقلاني: « وقال ابن إسحاق: قال لي بعض أصحابنا عن أبي هريرة: كان إسمي في الجاهليَّة عبد شمسٍ بن صخرٍ، فسَمَّاني رسولُ الله ﷺ عبدَ الرحمن، وكُنيتُ أبا هريرة، لأنِّي وجدت هريرةً، فحملتها في كُمِّي، فقيل لي: أبو هريرة »^(٣).

فما هو الجواب الذي يذكره المشكل في دفع هذه الشبهة المثارة حول شخصيَّة أبي هريرة وماذا سيقول في ذلك؟ إنَّ الذي نتوقَّعه أن يقول: إنَّه توجد رواياتٌ تاريخيَّةٌ قطعيَّةٌ تدلُّ على ثبوت شخصيَّة أبي هريرة، ولا يضرُّ بهذه الأدلَّة وجود خلافٍ في تحديد اسمه، وهذا ما ذكره القوم فعلاً في دفع هذه الشبهة المثارة حول أبي هريرة.

فمن الغريب العجيب أن يُثير هذه الشبهة في مسألة الإمام المهديِّ عجل الله فرجه من أجاب عنها في مسألة أبي هريرة!

(١): ذكر في سير أعلام النبلاء ج ٢، رقم ١٢٦ أبو هريرة، ص ٦٣٢: « مسنده: خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً ».

(٢): ذكر في سير أعلام النبلاء ج ٢، رقم ١٢٦ أبو هريرة، ص ٥٧٨.

(٣): الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٧، باب الكنى، رقم ١٠٦٨٠ أبو هريرة.

دفع شبهة مبايعة الشيعة الأوائل لجعفر عمّ الإمام المهديّ عليه السلام

○ حاصل الشبهة:

طرح هذه الشبهة بعض المعاصرين، وخلاصتها: لم تكن مسألة ولادة الإمام المهديّ وإمامته واضحةً عند الشيعة في زمن ارتحال الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام سنة ٢٦٠هـ، وكان يعصف بالمسألة الغموض إلى درجة أنّ الشيعة بما فيهم الكُبراء قاموا بمبايعة جعفر أخ الإمام العسكريّ وعمّ الإمام المهديّ عليه السلام، والذي عُرف بـ(جعفر الكذاب) في أوّل الأمر، ثمّ بعد ذلك انتقلوا إلى القول بوجود ولدٍ للإمام العسكريّ وأنّه الإمام الغائب عليه السلام.

○ مُستند الشبهة:

وقد استند صاحب هذه الشبهة إلى رواية نقلها الشيخ الصدوق قده في كتاب (كمال الدين وتمام النعمة) وهي: « وقال أبو الحسن، عليّ بن محمد بن حباب -أو خشاب-، وحدث أبو الأديان قال: كنت أخدم الحسن بن عليّ، بن محمد، بن عليّ، بن موسى، بن جعفر، بن محمد، بن عليّ، بن الحسين، بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وأحمل كتبه إلى الأمصار، فدخلت عليه في علته التي توفي فيها عليه السلام، فكتب معي كتباً وقال: امض بها إلى المدائن، فإنك ستغيب خمسة عشر يوماً، وتدخل إلى سرّ من رأى يوم الخامس عشر وتسمع الواعية في داري، وتجذني على المغتسل، قال أبو الأديان: فقلت: يا سيدي، فإذا كان ذلك فمن؟ قال: من طالبك بجوابات كتبي فهو القائم

من بعدي، فقلت: زدني، فقال: مَنْ يُصَلِّي عَلَيَّ فهو القائم بعدي، فقلت: زدني، فقال: مَنْ أَخْبَرَ بِمَا فِي الْهَمِيَانِ فهو القائم بعدي، ثُمَّ مَنَعْتَنِي هَيْئَتَهُ أَنْ أَسْأَلَهُ عَمَّا فِي الْهَمِيَانِ.

وخرجتُ بالكتب إلى المدائن، وأخذت جواباتها، ودخلتُ سرّاً من رأى يوم الخامس عشر كما ذكر لي (عليه السلام)، فإذا أنا بالواعية في داره، وإذا به على المُغتسل، وإذا أنا بجعفر بن عليٍّ أخيه بباب الدار، والشّيعية من حوله يُعزّونه ويهنّونه، فقلتُ في نفسي: إن يكن هذا الإمام فقد بطلت الإمامة، لأنّي كنت أعرفه يشربُ النّبذ، ويقامر في الجوسق، ويلعب بالطّنبور»^(١).

وموطن الشاهد في الرواية هو: «وإذا أنا بجعفر بن عليٍّ أخيه بباب الدار، والشّيعية من حوله يعزّونه ويهنّونه»، فإنّ هذه الفقرة تدلّ على أنّ الشّيعية بأجمعهم بما فيهم الكبراء الذين كانوا في سرّاً من رأى كانوا يعزّون جعفرًا، ويهنّونه بالإمامة، وهذا يدلّ على أنّ الشّيعية في أوّل أمرهم قد اعتقدوا بإمامة جعفر، ثمّ بعد ذلك عدلوا عنه، وقالوا بوجود ولدٍ للإمام الحسن العسكريّ وهو الإمام الغائب (عليه السلام).

○ مناقشة الشبهة:

في مقام الجواب على هذه الشبهة أذكر جوابين:

الجواب: مناقشة سند الرواية.

إنّ هذه الرواية وإن نقلها الشيخ الصدوق (عليه السلام)، إلّا أنّها ليست مُعتبرة، ولا يمكن التعويل عليها، وذلك لضعفها من الناحية السندية، حيث رواها الشيخ

(١): ج ٢، باب ذكر من شاهد القائم (عليه السلام) ورآه وكلمه، ح ٢٤.

الصّدوق عليه السلام عن أبي الحسن عليّ بن محمّد بن حَبّاب، وهو مهمل مجهول، فقد أهمله علماء الرّجال، ولم يترجموا له، ولا يمكن التعويل على نقله، وقد نقل ابن حَبّاب هذه الرواية عن أبي الأديان، وأبو الأديان كذلك مجهول لم ينصّ علماء الرّجال على وثاقته، فلا يمكن التعويل على نقله.

فهذه الرواية من الناحية السندية ليست منقولة عن رواة ثبتت وثاقتهم، وبالتالي لا يمكن التعويل على مضمونها.

الجواب: مناقشة متن الرواية.

لو سلّمنا، وقلنا بأنّ طريق الرواية معتبر، وأنها منقولة عن الثقات، فمع ذلك لا يمكننا أن نأخذ بها، لأنّ مضمونها مقطوع الكذب، فإنّ لفظ هذه الرواية كما تمّ نقله: « وإذا أنا بجعفر بن عليّ أخيه باب الدار، والشيعة من حوله يعزّونه ويهتّونه »، وهذا يدلّ على أنّ الشيعة كانوا يعزّونه ويهتّونه، وهذا لا يمكن تصديقه، لأنّ الشيعة كانوا كثيرين جدّاً، ومنتشرين في بقاع الدّولة الإسلاميّة، ولم يكونوا بأجمعهم مجتمعين في سرّ من رأى، وحتىّ الذين كانوا في سرّ من رأى، فإنّ أغلبهم - كما سوف نوضّح - كانوا على إمامة الإمام المهديّ عليه السلام، فهذه الفقرة من الرواية نعلم بعدم صحتها إن قصد جميع الشيعة، فلا بدّ أن نقول بأنّ مراد الراوي - إن كان ثقةً - ليس اجتماع كلّ الشيعة، وإنّما اجتماع بعض الشيعة، فبعض الذين كانوا يُعنونون بعنوان التشيع اجتمعوا في هذه اللحظة حول جعفر، وأخذوا يعزّونه ويهتّونه، فالقصد هنا ليس كلّ الشيعة، وإنّما المقصود بعض الشيعة.

المبايعون لجعفر:

أمّا المراد من هذا البعض المبايع لجعفر فيه مُحتملان:

المُحتمل الأول: بسطاء من الشيعة.

أن يكون المقصود بعض البسطاء الذين انطلت عليهم الشبهة، فاعتقدوا بإمامة جعفرٍ بسبب البساطة، والجهل، وقلة الثقافة والمعلومات، ولعلمهم هم الذين ذكرهم الشيخ النوبختي قده في كتابه (فرق الشيعة) بقوله: «وقالت الفرقة الثالثة: إنَّ الحسن بن عليٍّ توفِّي، والإمام بعده أخوه جعفرٌ، وإليه أوصى الحسن، ومنه قبل الإمامة وعنه صارت إليه»^(١).

«وقالت الفرقة الرابعة: إنَّ الإمام بعد الحسن جعفرٌ، وإنَّ الإمامة صارت إليه من قبل أبيه لا من قبل أخيه محمَّدٍ ولا من قبل الحسن، ولم يكن إمامًا ولا الحسن أيضًا»^(٢).

المُحتمل الثاني: جلاوزة الدولة العباسية.

أن يكون المقصود من هؤلاء بعض جلاوزة النظام العباسي، والذين كانوا يتظاهرون بأنهم شيعةٌ بأمرٍ من الخليفة العباسي، حتى يقع الخلاف في الشيعة، ويكون انقسامهم وتشرذمهم سبباً لضعفهم، وقوة خصمهم تحت شعار (فرق تسد)، فإنهم وهم يشكِّلون خصوصاً للخليفة العباسي، ومن الطبيعي أن يرغب في إضعافهم.

(١): ص ١٥٤.

(٢): ص ١٥٦.

○ القرائن المرّجحة:

توجد قرائن ترجيح الاحتمال الثاني، وهي:

القرينة الأولى: ارتباط جعفر بالخلافة العبّاسيّة:

إنَّ جعفرًا - الذي كان ظاهر الفسق - كان له ارتباطٌ مع الدّولة العبّاسيّة، فقد كان عينًا للخليفة العبّاسي في بيت الإمام العسكري (عليه السلام)، ويُعين الخليفة على الإمام، وفي بعض الروايات أنّ الخليفة العبّاسي أمر بعض الشيعة الذين جلبوا الحقوق إلى الإمام العسكري (عليه السلام) أن يُسلموها لجعفر، وهذا يدلُّ على وجود ارتباطٍ بينه وبين النّظام العبّاسي، واستعرض هنا بعض الروايات التي تدلُّ على هذا الارتباط:

الرواية الأولى: ما رواها الشيخ الصدوق قدس سره في «كمال الدّين وتمام النّعمة»: بإسناده: « عن أبي خالد الكابلي، قال: دخلت على سيدي عليّ بن الحسين زين العابدين (عليه السلام)، فقلت له: يا ابن رسول الله، أخبرني بالذين فرض الله عزّ وجلّ طاعتهم ومودّتهم، وأوجب على عباده الاقتداء بهم بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ إلى أن تقول الرواية: إنّ الإمام السّجاد قال: حدّثني أبي عن أبيه (عليه السلام)، أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: إذا ولد ابني جعفر بن محمد، بن علي بن الحسين، بن علي بن أبي طالب فسّمّوه الصّادق، فإنّ للخامس من ولده ولدًا اسمه جعفر، يدّعي الإمامة اجترأ على الله وكذبًا عليه، فهو عند الله جعفر الكذاب المفترى على الله عزّ وجلّ، والمدّعي لما ليس له بأهل، المخالف على أبيه، والحاسد لأخيه، ذلك الذي يروم كشف ستر الله عند غيبة وليّ الله عزّ وجلّ، ثمّ بكى عليّ بن الحسين (عليه السلام) بكاءً شديدًا، ثمّ قال: كأني بجعفر الكذاب وقد حمل طاغية زمانه على تفتيش أمر وليّ الله، المُغيّب في حفظ الله، والتوكيل بحرم أبيه جهلاً منه بولادته، وحرصاً منه على قتله إن ظفر به، وطمعاً في ميراثه حتّى يأخذه

بغير حقّه»^(١).

فهذه الرواية تدلُّ على وجود تنسيقٍ بين جعفرٍ وبين الخليفة العباسيِّ، وأنَّ جعفرًا كان يريد كشف ستر الإمام، وحمل الخليفة العباسي على الهجوم على بيت الإمام (عليه السلام).

الرواية الثانية: ما رواه الشيخ الصدوق (عليه السلام) -أيضاً- في (كمال الدين وتمام النعمة)، عن سعد بن عبد الله: «قال: حدَّثنا من حضر موت الحسن بن عليٍّ، بن محمَّد العسكري (عليه السلام) ودفنه، ممَّن لا يوقف على إحصاء عددهم، ولا يجوز على مثلهم التواطؤ بالكذب، وبعد فقد حضرنا في شعبان سنة ثمانٍ وسبعين ومائتين، وذلك بعد مضيَّ أبي محمَّد الحسن بن عليٍّ العسكري، بثماني عشرة سنةً أو أكثر مجلس أحمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، وهو عامل السلطان يومئذٍ على الخراج والضياغ بكورة قُم، وكان من أنصب خلق الله، وأشدَّهم عداوةً لهم، فجرى ذكر المُقيمين من آل أبي طالبٍ بسرٍّ من رأى، ومذاهبهم، وصلاتهم، وأقدارهم عند السلطان...».

وإلى أن تقول الرواية: «بأنَّه قد سأل بعض الحُضَّار من الذين كانوا في مجلس أحمد بن عبيد الله بن خاقان عن جعفر الكذاب: يا أبا بكر فما خبر أخيه جعفر؟ فقال: ومَن جعفر، فيسأل عن خبره أو يقرن به، إنَّ جعفرًا مُعلنٌ بالفسق، ماجنٌ شريبٌ للخمر، وأقلُّ من رأيتَه من الرِّجال، وأهتكهم لستره، فدمٌ حَمَّارٌ، قليلٌ في نفسه، خفيفٌ، والله لقد ورد على السلطان وأصحابه في وقت وفاة الحسن بن عليٍّ، ما تعجَّبت منه، وما ظننت أنَّه يكون، وذلك أنَّه لما اعتلَّ بعث إلى أبي أن ابن الرضا قد اعتلَّ، فركب من ساعته مُبادراً إلى دار الخلافة، ثمَّ رجع مُستعجلاً ومعه خمسة نفرٍ من

(١): ج ١، باب ما أخبر به سيّد العابدين عليّ بن الحسين (عليه السلام) من وقوع الغيبة بالقائم (عليه السلام)...

خدّام أمير المؤمنين، كلّهم من ثقافته وخاصّته، فمنهم نحرير، وأمرهم بلزوم دار الحسن بن عليّ -أي: أنّ جعفرًا ذهب للسلطان وجاء بجلاوزة يقفون عند بيت الإمام العسكريّ (عليه السلام) - وتعرّف خبره وحاله، وبعث إلى نفرٍ من المتطبّين، فأمرهم بالاختلاف إليه، وتعاهده صباحًا ومساءً، فلمّا كان بعد ذلك بيومين جاءه من أخبره أنّه قد ضعف، فركب حتّى بكر إليه، ثمّ أمر المتطبّين بلزومه، وبعث إلى قاضي القضاة فأحضره مجلسه، وأمره أن يختار من أصحابه عشرةً ممّن يوثق به في دينه وأمانته وورعه، فأحضرهم فبعث بهم إلى دار الحسن (عليه السلام)، وأمرهم بلزوم داره ليلاً ونهارًا، فلم يزلوا هنالك، حتّى توفّي لأيام مضت من شهر ربيع الأوّل من سنة ستين ومائتين، فصارت سرّ من رأى ضجّةً واحدةً مات ابن الرضا، وبعث السلطان إلى داره من يفتشها، ويفتّش حجرها، وختم على جميع ما فيها، وطلبوا أثر ولده، وجاءوا بنساءٍ يعرفن بالحبل، فدخلن على جواريه فنظرن إليهنّ، فذكر بعضهنّ أنّ هنالك جارية بها حمل، فأمر بها فجعلت في حجرة، ووكلّ بها نحرير الخادم وأصحابه ونسوة معهم - إلى أن تقول الرواية - فلمّا دُفن وتفرّق الناس، اضطرب السلطان وأصحابه في طلب ولده وكثر التفتيش في المنازل والدور، وتوقّفوا على قسمة ميراثه، ولم يزل الذين وكلوا بحفظ الجارية التي توهموا عليها الحبل ملازمين لها سنتين وأكثر، حتّى تبين لهم بطلان الحبل»^(١).

فإنّ هذه الرواية تدلّ على فاعليّة جعفرٍ في استعداد السلطان على بيت الإمام (عليه السلام)، والإتيان بمن يراقب.

الرواية الثالثة: ما روي في (الهداية الكبرى): «عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: - إذا ولد جعفر بن محمد، بن عليّ، بن الحسين (عليه السلام)، فسمّوه

(١): ج ١، ما روي في صحّة وفاة الحسن بن عليّ العسكريّ (عليه السلام)، ص ٦٩.

جعفر الصادق، فإنه يولد من ولده ولد يُقال له: جعفر الكذاب، ويل له من جرأته عليّ، وبغية علي أخيه صاحب الحق، وإمام الخلق، ومهدي أهل بيتي - إلى أن تقول الرواية - وهو - أي: جعفر - المعروف بزق خمر، وهو الذي سعى بجارية أخيه الحسن بن عليّ إلى السلطان، وقال له: إن أخي توفي ولم يكن له ولد، وإنما خلف حملاً في بطن جاريته نرجس، وأخذت هي وورداس الكتائب جاريته الحسن بن عليّ من داره في سوق العطش، وحُبستا سنتين، فلم يصحّ علي نرجس ما ادّعي عليها ولا غيرها فأطلقتا»^(١).

فإن هذه الرواية تدل - أيضاً - على أن جعفرًا كان عينًا للسلطان في بيت الإمام العسكري (عليه السلام).

الرواية الرابعة: ما روي في «الخرائج والجرائح» للقطب الرواندي: «وكذلك كان صاحب الأمر (عليه السلام) بعد وفاة أبيه (عليه السلام) ودفنه، خرج جعفر الكذاب إلى بني العباس، وأنهى خبره إليهم، فبعثوا عسكريًا إلى سرّ من رأى ليهجموا داره، ويقتلوا من يجدونه فيها، ويأتونه برأسه، فلمّا دخلوها وجدوه (عليه السلام) في آخر السرداب قائمًا يُصلي على حصيرة على الماء»^(٢).

وهذه الرواية تدل - أيضاً - على التنسيق الموجود بين جعفر وبين السلطان، فقد كان يستعدي السلطان، ويسعى إلى أن يحمله على الهجوم على بيت أخيه ومن في بيت أخيه، ومنهم الإمام المهدي (عليه السلام).

(١): الباب الثامن، باب الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)، خبر السيّد نرجس (عليها السلام).

(٢): ج ٢، باب في أن معجزات النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة من آله (عليهم السلام) ليست ببدع، ص ٩٤٢.

الرواية الخامسة: ما نقلها الشيخ الصدوق رحمته الله في «كمال الدين وتمام التعمه»، وفي هذه الرواية نقل الشيخ الصدوق رحمته الله قصة وفد جاء بحقوق شرعية إلى الإمام العسكري عليه السلام، فوجد الإمام العسكري عليه السلام قد استشهد، وأشير إلى جعفر، فعمد الوفد لامتحان جعفر «فدخل جعفر على الخليفة، وكان بسر من رأى، فاستعدى عليهم، فلما أحضروه قال الخليفة: احملوا هذا المال إلى جعفر - فجعفر هنا قد رفع أمر هؤلاء الثغر للخليفة وأبلغه عنهم، والخليفة قد أحضرهم وأمرهم بأن يدفعوا المال إلى جعفر - قالوا: أصلح الله أمير المؤمنين، إننا قوم مستأجرون، وكلاء لأرباب هذه الأموال، وهي وداعة لجماعة وأمرونا ألا نسلّمها إلا بعلامة ودلالة، وقد جرت بهذه العادة مع أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام.

فقال الخليفة: فما كانت العلامة التي كانت مع أبي محمد؟

قال القوم: كان يصف لنا الدنانير وأصحابها، والأموال وكم هي، فإذا فعل ذلك سلّمناها إليه - أي: إذا أخبرنا بهذه الأمور المغيبة سيثبت عندنا أنه الإمام ونسلّم له الأموال - وقد وفدنا عليه مرارًا، فكانت هذه علامتنا معه ودلائنا، وقد مات، فإن يكن هذا الرجل صاحب هذا الأمر، فليقيم لنا ما كان يقيمه لنا أخوه، وإلا رددناها إلى أصحابها.

فقال جعفر: يا أمير المؤمنين، إن هؤلاء قوم كذابون، يكذبون على أخي، وهذا علم الغيب، فقال الخليفة: القوم رسل، وما على الرسول إلا البلاغ المبين^(١).

إذا تأملنا في هذه الرواية، نجدها تشتمل على أمرين:

الأمر الأول: إن الخليفة أمر هؤلاء الشيعة أن يدفعوا الأموال التي جلبوها

(١): ج: ٢، باب ذكر من شاهد القائم عليه السلام ورآه وكلمه، ح: ٢٥.

بعنوان الحقوق إلى جعفر، فالشيعة يعتقدون أنّ هذه الأموال يجب أن تقع في يد الإمام وخليفة رسول الله ﷺ، والخليفة العبّاسي يعلم بذلك، ومع ذلك يأمرهم بأنّ يسلموا الأموال إلى جعفر، وهذا يدلّ على أنّ هنالك علاقةً وتنسيقاً بين حركة جعفر وادّعاءه الإمامة، وبين الخليفة، وإلاّ لماذا الخليفة لا يقضي على هؤلاء، ويأخذ الأموال منهم، ويقضي على جعفر الذي يدّعي الإمامة ويريد أن يأخذ الأموال منهم، بعنوان خليفة المسلمين؟!!

الأمر الثاني: إنّ الخليفة لم يسجن هؤلاء ويأمر بالقضاء عليهم بحسب المقدار الواصل من الرواية، وهذا يدلّ على أنّ الخليفة يعمل ضمن مخطّط، فلعله كان يريد أن يراقب هؤلاء حتّى يتعرّف على مكان إمامهم الذي سوف يدفعون له هذه الأموال، ثمّ يقضي عليه، أو يريد تعقب الشيعة ليتعرّف على رجالها ومصادر الأموال.

وقد علّق الشيخ الصدوق رحمته الله بعد نقل هذه الرواية بهذا التعليق: « هذا الخبر يدلّ على أنّ الخليفة كان يعرف هذا الأمر كيف هو، وأين هو، وأين موضعه، فلهذا كفّ عن القوم عمّا معهم من الأموال، ودفع جعفر الكذاب عن مطالبهم، ولم يأمرهم بتسليمها إليه، إلاّ أنّه كان يحبّ أن يخفى هذا الأمر ولا ينشر، لئلاّ يهتدي إليه الناس فيعرفونه، وقد كان جعفر الكذاب حمل إلى الخليفة عشرين ألف دينارٍ لما توفّي الحسن بن عليّ عليه السلام، وقال: يا أمير المؤمنين، تجعل لي مرتبةً أخي الحسن ومنزلته، فقال الخليفة: أعلم أنّ منزلة أخيك لم تكن بنا، إنّما كانت بالله عزّ وجلّ، ونحن كنّا نجتهد في حطّ منزلته والوضع منه، وكان الله عزّ وجلّ يأبى إلاّ أن يزيده كلّ يوم رفعةً، لما كان فيه من الصيانة، وحسن السمت، والعلم، والعبادة، فإن كنت عند شيعة أخيك بمنزلته فلا حاجة بك إلينا، وإن لم تكن عندهم بمنزلته، ولم يكن فيك ما كان في أخيك، لم نغنّ عنك في ذلك شيئاً ».

فهذه الرواية كالروايات السابقة تؤكد القرينة الأولى التي نعتمد عليها في بيان حقيقة التنسيق والارتباط الموجود بين جعفر وبين الدولة العباسية، فهو أداة في يد الخليفة العباسي لتمزيق الجسد الشيعي.

القرينة الثانية: رفض الخليفة العباسي لوجود الإمام.

إنَّ الخليفة العباسي حيث إنَّه يدَّعي أنَّ له السُّلطة فليس من المتوقَّع أن يقبل وجود شخصٍ آخر يدَّعي الإمامة، وتُجْبى له الأموال في عرضه، ولهذا هو اجتهد في إرسال العيون، والجوش، وكبس بيت الإمام العسكري (عليه السلام)، وتفتيش من فيه وما فيه، وحبس بعض جواريه لكي يتحقَّق من وجود حملٍ، وقد نقلنا فيما سبق ما يدلُّ على ذلك^(١).

ومَّا يدلُّ على ذلك الرواية الثانية المتقدمة في روايات القرينة الأولى، وما رواه الشيخ الصدوق قده - والمتحدِّث هو أحمد بن عبيد بن خاقان -: « لما اعتلَّ -أي: الإمام العسكري (عليه السلام) - بعث -أي: جعفر- إلى أبي أن ابن الرضا قد اعتلَّ، فركب من ساعته مُبادراً إلى دار الخلافة، ثمَّ رجع مُستعجلاً ومعه خمسة نفرٍ من خدام أمير المؤمنين، كلَّهم من ثقاته وخاصته، فيهم نحرير، وأمرهم بلزوم دار الحسن بن عليٍّ، وتعرَّف خبره وحاله، وبعث إلى نفرٍ من المُتطبِّين، فأمرهم بالاختلاف إليه، وتعاهده صباحاً ومساءً، فلما كان بعد ذلك بيومين جاءه من أخبره أنَّه قد ضعف، فركب حتَّى بكرَّ إليه، ثمَّ أمر المُتطبِّين بلزومه، وبعث إلى قاضي القضاة فأحضره مجلسه، وأمره أن يختار من أصحابه عشرةً ممن يوثق به في دينه وأمانته وورعه، فأحضرهم فبعث بهم إلى دار الحسن (عليه السلام)، وأمرهم بلزوم داره ليلاً ونهاراً، فلم يزالوا هنالك، حتَّى توفِّي لأيام مضت من شهر ربيع الأول من سنة ستين ومائتين، فصارت سرٌّ من رأى ضجَّةً

(١): راجع الروايات في القرينة الأولى: ارتباط جعفر بالخلافة العباسية.

واحدة مات ابن الرضا، وبعث السلطان إلى داره من يفتشها، ويفتش حجرها، وختم على جميع ما فيها، وطلبوا أثر ولده، وجاؤوا بنساء يعرفن بالحلل، فدخلن على جواريه^(١).

فكل هذا قد قام به السلطان قبيل وبعد شهادة الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وعليه كيف يتوقع في ظل هذه الحراسات، ووجود جيوش أن يحضر الشيعة عند بيت الإمام العسكري (عليه السلام)، ثم يقوموا بتهنئة الإمام الجديد وهو جعفر أمام هذه العيون، وبمحضر من جيوش الخليفة العباسي، والذي كان يطلب ولد الإمام العسكري أشد الطلب؟! فهل هذا يقبل التصديق؟

نعم، إذا صحّت الرواية ووجد المهتئون، وكان لهم ارتباط بالعيون وبالجيوش التي حول بيت الإمام العسكري (عليه السلام)، بأن كانوا في الحقيقة من خدام النظام العباسي، ولهذا هم يأمنون على أنفسهم، ويهنئون بالإمامة جعفرًا علنًا وبمرأى من عيون وجلاوزة الخليفة العباسي؛ فإن الأمر سوف يكون منسجمًا ومقبولاً.

والذي أظنه أن هؤلاء -الذين هنأوا جعفرًا- هم المقصودون في هذه الفقرة من الرواية: « فلما كان بعد ذلك بيومين جاءه من أخبره أنه قد ضعف، فركب -أي: جعفر- حتى بكر إليه، ثم أمر المتطبين بلزومه، وبعث إلى قاضي القضاة فأحضره مجلسه، وأمره أن يختار من أصحابه عشرة ممن يوثق به في دينه وأمانته وورعه، فأحضرهم فبعث بهم إلى دار الحسن (عليه السلام)، وأمرهم بلزوم داره ليلاً ونهاراً»، فهؤلاء الذين هم ثقات الخليفة العباسي، هم الذين بايعوا جعفرًا لكي يقع الخلاف والنزاع بين الشيعة.

(١): كمال الدين وتمام النعمة، ج ١، مما روي في صحّة وفاة الحسن بن علي العسكري (عليه السلام)،

القرينة الثالثة: ما دلّ على ثبات الشيعة على إمامة الإمام المهديّ عجل الله فرجه.

ذكرنا في دفع شبهة الحيرة وعدم وضوح الدليل قبل القرن الخامس، جملةً من الشواهد التي تدلّ على إجماع كبراء الشيعة، وجمهور المعتقدين بإمامة الأئمة السابقين على أن للإمام العسكريّ ولداً وأنه الإمام من بعده عليه السلام، فقد ذكر الشيخ النوبختي رحمته الله بعد بيانه للفرقة المحققة الثابتة على إمامة الإمام المهديّ عجل الله فرجه ما يلي: « فهذا سبيل الإمامة، والمنهج الواضح اللاحب، الذي لم تزل الشيعة الإمامية الصحيحة التشيع عليه »^(١).

ونصّ الشيخ الأشعريّ رحمته الله على ما يلي: « فهذا سبيل الإمامة، وهذا المنهاج الواضح، والغرض الواجب اللازم الذي لم يزل عليه الإجماع من الشيعة الإمامية المهتدية رحمة الله عليها، وعلى ذلك كان إجماعنا، إلى يوم مُضيّ الحسن بن عليّ رضوان الله تعالى عليه »^(٢).

وقال الشيخ المفيد رحمته الله في كتاب (الفصول المختارة)^(٣): « ولما توفيّ أبو محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد عليه السلام، افترق أصحابه بعده على ما حكاه أبو محمّد الحسن بن موسى النوبختي رحمته الله أربع عشرة فرقةً، فقال الجمهور منهم بإمامة ابنه القائم المنتظر عليه السلام، وأثبتوا ولادته، وصحّحوا النصّ عليه، وقالوا هو سميّ رسول الله صلى الله عليه وآله، ومهديّ الأنام - ثمّ ذكر الشيخ المفيد سائر الفرق، وما نسب إليها من أقوال، فقال - وليس من هؤلاء الفرق التي ذكرناها، فرقةٌ موجودةٌ في زماننا هذا، وهو سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، إلا الإمامية الاثنا عشرية، القائلة بإمامة ابن الحسن، المُسمّى باسم

(١): فرق الشيعة، ص ١٧٠.

(٢): المقالات والفرق، ص ١٠٦.

(٣): ص ٣١٩.

رسول الله ﷺ .»

وقد نقلنا عن بعض العامة قولهم أن جمهور الشيعة ثبتوا على أن للإمام الحسن العسكري (عليه السلام) ولداً، وهو الإمام من بعده، ومن أولئك ابن حزم الأندلسي، والذهبي^(١)، وأيضاً منهم أبو الحسن الأشعري في كتابه «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»، حيث قال: «والصنف الثاني من الأصناف الثلاثة التي ذكرناها من الشيعة يجمعها ثلاثة أصناف، وهم الرافضة- إلى أن يقول- فالفرقة الأولى منهم وهم القطعية^(٢)، وإنما سموا قطعية: لأنهم قطعوا على موت موسى بن جعفر، بن محمد، بن عليٍّ وهم جمهور الشيعة، يزعمون أن النبي ﷺ نصَّ على إمامة علي بن أبي طالب، واستخلفه بعده بعينه، وأن علياً نصَّ على إمامة ابنه الحسن -ويستمر في ذكر نصَّ كلِّ إمام على الإمام من بعده، إلى أن يقول-: «وأن علياً بن محمد، بن عليٍّ، بن موسى نصَّ على إمامة ابنه الحسن بن عليٍّ، بن محمد، بن عليٍّ، وهو الذي كان بسامراء، وأن الحسن بن عليٍّ نصَّ على إمامة ابنه محمد بن الحسن، بن عليٍّ، وهو الغائب المنتظر عندهم، الذي يدعون أنه يظهر فيملاً الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً»^(٣).

فهذه الوثائق تُثبت أن الجمهور كانوا على إمامة الإمام المهديّ عجل الله فرجه، فلا يمكن أن نُصدِّق بأن الشيعة بأجمعهم في سرٍّ من رأى قد هُناؤا جعفرًا.

(١): راجع: مناقشة الشبهة الثانية (شبهة الحيرة)، التعليق الأول، الأمر الرابع: وضوح رأي أغلب الشيعة عند علماء المخالفين.

(٢): يقول مُحقق الكتاب محمد محي الدين عبد الحميد في الهامش في تعريف القطعية: «ذكر الإسفرايني في التبصير (٢٣) أن هذه الفرقة تُسمى الاثني عشرية أيضاً، لأنهم ادَّعوا أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من أولاد عليٍّ بن أبي طالب.»

(٣): ج ١، ص ٨٧.

القرينة الرابعة: الفرق بين الإمام والحاكم.

تشير هذه الرواية إلى قيام الشيعة بتهنته جعفر، مع أن الإمام العسكري (عليه السلام) كان مُسَجَّى على المُغتسل، وصوت النَّائحة والواعية ينبعث من بيت الإمام العسكري (عليه السلام)، « فإذا أنا بالواعية في داره، وإذا به على المُغتسل، وإذا أنا بجعفر بن عليٍّ أخيه بباب الدار، والشيعة من حوله يُعزّونه ويهتّونه »، ومثل هذا الصنيع لا يُتوقع من الشيعة، فالشيعة لا ينظرون إلى الإمامة على أنها منصب دنيوي، كما هي نظرة أتباع بني أمية وبني العباس ولهذا كانوا يُهتّون الحاكم الجديد مع فقد السابق، وإنّما ينظرون للإمامة على أنها منصب إلهي عظيم، وفقد الإمام المعصوم خسارة عظيمة تقتضي النوح والبكاء واللطم، ولهذا فليس من عادة الشيعة أن يُهتّوا، بل هذه عادة الأمويين والعباسيين، وجري هؤلاء على هذه العادة دليل على أنهم كانوا يتظاهرون بالتشيع، وأنّ بينهم وبين التشيع بُعد المشرقين.

القرينة الخامسة: عدم انطباق صفات الإمام على جعفر:

إنّ من عقائد الشيعة الثابتة اشتراط العصمة في الإمام، وأنّ الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين (عليهما السلام) - وقد تقدّم الكلام مُفصّلاً في ذلك^(١) - فكيف يمكن أن يُقدم هؤلاء إذا كانوا شيعةً على مُبايعة جعفر وتهنته بالإمامة، وقد كان جعفر ظاهراً الفسق، وكان أخواً لإمامهم الراحل أبي محمّد العسكري (عليه السلام).

إنّ هذه القرائن الخمس بمجموعها تجعلنا نُرجّح أنّ هؤلاء لم يكونوا شيعةً، وإنّما كانوا من المنتحلين للتشيع ظاهراً.

(١): راجع: إثبات المهديّة الخاصّة بمقدّمات السيّدة حكيمة (عليها السلام). المقدّمة السادسة: عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين (عليهما السلام)، وإنّما تكون في الأعقاب.

ردّ شبهة: عدم صحّة ظلم العبّاسيين للإمام العسكريّ:

ومن الجواب على هذه الشبهة - شبهة مبايعة الشيعة لجعفر - يتضح الجواب على شبهة أثارها بعض المعاصرين، ومفادها أنّ الشيعة تزعم أنّ الإمام العسكريّ (عليه السلام) كان مظلوماً تحت سُلطة بني العبّاس، وزعمهم يتنافى مع أمرين، وهما:

الأمر الأوّل: أنّ جعفرًا ادّعى الإمامة لنفسه، ودعا النَّاس إلى نفسه، فكيف يكون كاذبًا في دعواه للإمامة وهو يرى اضطهاد الخليفة العبّاسي لأخيه الإمام العسكريّ (عليه السلام)، فإنّ الشخص يُحجم عن الكذب فيما إذا كان الكذب على خلاف مصلحته، فلو صحّ زعم الشيعة بأنّ الإمام العسكريّ (عليه السلام) كان مُضطهدًا من قبل النظام العبّاسي، لما أقدم جعفرٌ على ادّعاء الإمامة، فإنّه يعلم أنّه سوف يناله ما نال أخاه العسكري (عليه السلام) من الاضطهاد والأذى.

الأمر الثاني: أنّ جعفرًا قد طلب من السّلطان منزلة أخيه الإمام العسكري (عليه السلام) عند السّلطان، وهذا يدلُّ على أنّ للإمام العسكريّ (عليه السلام) منزلةً عند السّلطان يطمع فيها جعفر، فكيف يُقال بأنّ الإمام العسكريّ (عليه السلام) كان مُضطهدًا، وبسبب هذا الاضطهاد أخفى وجود ولدٍ، مع أنّه صاحب منزلةٍ ومكانةٍ عند السّلطان العبّاسي، يطمع فيها النَّاس من أمثال أخيه جعفر؟!!

واستشهد المُشكّل لشبهته، بالعبارة التي ذكرها الشيخ الصّدوق (عليه السلام): « وقد كان جعفرُ الكذّاب حمل إلى الخليفة عشرين ألف دينارٍ لما توفّي الحسن بن عليّ (عليه السلام)، وقال: يا أمير المؤمنين تجعل لي مرتبة أخي الحسن ومنزلته »^(١)، فهذه العبارة تدلُّ على

(١): روى الشيخ المفيد (رحمته الله) في الإرشاد ج ٢، باب ذكر طرفٍ من أخبار أبي محمّد (عليه السلام) ومناقبه وآياته ومُعجزاته، ص ٣٢٤: « ولما دُفن جاء جعفر بن عليّ أخوه إلى أبي - المتحدّث أحمد بن

أنَّ للإمام الحسن العسكري (عليه السلام) منزلة عند الخليفة العباسي .

وفي مقام الردِّ على هذه الشبهة، أذكر أجوبةً ثلاثة:

الجواب الأول: بيان معنى المنزلة والرتبة:

إنَّ المُشكل قد توهم وظنَّ بأنَّ المقصود بالمنزلة والمرتبة في الرواية، هي المنزلة والمرتبة عند السلطان، وليس المقصود ذلك، بل إنَّ المقصود هي المنزلة والمرتبة عند النَّاس، فجعفرٌ كان يريد من الخليفة العباسي أن يُعيّنه في أن تكون له منزلةٌ في وسط الشيعة، وفي مقابل ذلك يكون عميلًا للدولة العباسية، ويدفع لها مبلغًا من المال، ولكي يتّضح ذلك لنلحظ ماذا أجاب السلطان جعفرًا عندما طلب منه المنزلة، فإنّه وبحسب عبارة الشيخ الصدوق (عليه السلام): « قال الخليفة: اعلم أنَّ منزلة أخيك لم تكن بنا - فلو كان المطلوب هي منزلة عند السلطان، فإنَّ المنزلة التي عند السلطان هي بيده - وإنما كانت بالله، ونحنُ كنّا نجتهد في حطِّ منزلته والوضع منه، وكان الله عزَّ وجلَّ يأبى إلا أن يزيده كلَّ يوم رفعةً، لما كان فيه من الصيانة، وحسن السمت، والعلم، والعبادة، فإن كُنْتَ عند شيعة أخيك بمنزلته فلا حاجة بك إلينا، وإن لم تكن عندهم بمنزلته ولم يكن فيك ما كان في أخيك لم نُغنِ عنك في ذلك شيئاً»^(١).

المطلوب إذاً منزلةٌ عند النَّاس، ولهذا قال له السلطان إن كانت فيك صفات أخيك عند النَّاس فستكون لك منزلة أخيك، وإلا فلن نفعك في ذلك بشيءٍ،

عبيد الله بن خاقان - فقال: اجعل لي مرتبة أخي، وأنا أوصل إليك في كلِّ سنةٍ عشرين ألف ديناراً.

(١): كمال الدين وتمام النعمة، ج ٢، باب ذكر مَنْ شاهد القائم (عليه السلام) ورآه وكلمه، ح ٢٥.

وكذلك ما رواه الشيخ الصدوق^(١)، والشيخ المفيد في (الإرشاد)^(٢)، والشيخ الكليني^(٣) في (الكافي)^(٣) من أن السلطان قال لجعفر - واللفظ للشيخ الصدوق - : « يا أحمق، السلطان أعزه الله جرد سيفه في الذين زعموا أن أباك وأخاك أئمة ليردّهم عن ذلك، فلم يقدر عليه، ولم يتهيأ له صرفهم عن هذا القول فيها، وجهد أن يزيل أباك وأخاك عن تلك المرتبة فلم يتهيأ له ذلك، فإن كنت عند شيعة أبيك وأخيك إماماً فلا حاجة بك إلى السلطان يُرتبكَ مرتبتهم ولا غير السلطان، وإن لم تكن عندهم بهذه المنزلة لم تنلها بنا ».

فالرواية واضحة في أن الإمام العسكري^(عليه السلام) لم تكن له منزلة عند السلطان، بل كان السلطان يسعى من أجل الخط من مقام الإمام العسكري^(عليه السلام)، ولهذا قال: « السلطان جرد سيفه في الذين زعموا أن أباك وأخاك أئمة ليردّهم عن ذلك »، وفي النص الآخر: « ونحن كُنّا نجتهد في حطّ منزلته والوضع منه، وكان الله عزّ وجلّ يأبى إلا أن يزيده كل يوم رفعةً ».

الجواب الثاني: أمن جعفر من الأذى.

لا يمكن لجعفر أن يُعرض نفسه للأذى في دعوى كاذبة، فيما إذا لم يكن بينه وبين السلطان العباسي تنسيقٌ وعملٌ مُشترك، أمّا إذا كان جعفر أداةً في مشروع السلطان، حيث وجد السلطان يدعمه لكي يُشردم البيت الشيعي، فيمكن حينئذٍ أن يطمع في أن يجعل السلطان له منزلة.

(١): كمال الدين وتمام النعمة، ج ١، فمّا روي في صحّة وفاة الحسن بن عليّ بن محمّد العسكري، ص ٧٣.

(٢): الإرشاد ج ٢، باب ذكر طرف من أخبار أبي محمّد^(عليه السلام) ومناقبه وآياته ومُعجزاته، ص ٣٢٤.

(٣): الكافي ج ١، باب مولد أبي محمّد الحسن بن عليّ^(عليه السلام)، ح ١.

الجوابُ الثالث: جعفرٌ في الميزان.

إنَّ العاقلَ المتزنَ هو الذي يُفكِّرُ به بطريقةٍ صحيحةٍ، فلا يدَّعي منصباً ليس له إذا كان في الادِّعاء ضرراً، ولكن من قال بأنَّ جعفرًا يحمل عقلاً راجحاً يحسنُ به التفكير، بحيث يقوده عقله إلى عدم التفكير في منصبٍ على خلاف مصلحته، فبحسب الرواية التي نقلناها في الجواب الثاني قد وصف جعفرًا في مجلس السلطان بالحمق حيث قال له: «يا أحمق»، فقد يكون جعفرٌ على درجةٍ من الحماقة، تصوّر فيها أنّه يمكن أن يكون إمامًا، ويستقيم له الأمر من دون أن يتضرر من السلطان، ورواياتُ تعاونه مع السلطان على أخيه تؤيّد ذلك، وما أكثر الحمقى الذين ادَّعوا مناصبَ كاذبةً ووهيئةً، وكان في دعواهم هلاكهم، وقد يكون جعفرٌ في أوّل أمره كذلك، ثمَّ بعد أن يؤس من الإمامة تاب وعاد إلى رشده، فكان سبيله كسبيل أخوة يوسف، كما أشار إلى ذلك التوقيع الشريف^(١).

(١): روى الشيخ الصدوق رحمته الله في (كمال الدين وتمام النعمة) ج ٢، باب ذكر التوقيعات الواردة عن القائم عليه السلام، ح ٣، «وأما سبيل عمي جعفرٍ وولده فسبيل إخوة يوسف عليهم السلام».

○ حاصل الشبهة:

طرح بعض المعاصرين شبهةً غريبةً، وتكشف عن الجهل العميق بتراث الشيعة الإمامية، وخلاصة هذه الشبهة هي: إنَّ الشيعة الأوائل بعد ارتحال الإمام أبي محمد الحسن العسكري (عليه السلام)، انقسموا إلى فرقٍ مُتعدِّدةٍ، وقد وقع سجالٌ بينهم بعد هذا الانقسام، ولم يُنقل عن الشيعة الأوائل أنَّهم استدلُّوا بروايات النَّصِّ على الأئمة (عليهم السلام)، أو بروايات عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين (عليهما السلام)، أو بروايات الأئمة الاثني عشر؛ لإبطال الفرق الأخرى وإثبات وجود ولدٍ للإمام العسكري وأنه الإمام من بعده (عليه السلام)، وعدم وجود استدلالٍ بهذه الروايات في كتب المُتقدِّمين يدلُّ على أنَّها لم تكن موجودة، وإنَّها استُحدثت بعد ذلك لتدعيم العقيدة الإمامية في الصِّراع الطائفي بين الشيعة وبين خصومهم.

○ مناقشة الشبهة:

وفي مقام التعليق على هذه الشبهة أذكر تعليقين:

▪ التعليق الأوَّل: توافر الأدلَّة والروايات:

ذكرنا مفصَّلاً - في الفصل الثالث - الأدلَّة القطعية الدالَّة على إمامة الإمام المهدي (عليه السلام)، وذكرنا في ضمن هذه الأدلة الروايات المتواترة التي تنصُّ على أسماء الأئمة (عليهم السلام)، وتنصُّ على أنَّ الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين

عليه السلام، وتدلُّ على أنَّ الأئمة (عليهم السلام) اثنا عشر، وهذه الروايات ماثوثة ومدونة في المصادر المُعتبرة، ومنقولة عن المُصنِّفات الأساسيّة التي كتبها أصحاب الأئمة (عليهم السلام)، ونقلت إلينا بالطرق المُعتبرة، ومصادر هذه الروايات موجودة قبل سنة مائتين وستين للهجرة، أي: قبل ارتحال الإمام أبي محمد العسكري (عليه السلام).

وبعد هذا، فلا يمكن لباحثٍ منصفٍ ومُطلعٍ أن يُشكَّك في وجود هذه الأدلّة المُحكِّمة والمُتقنة والموجودة قبل ارتحال الإمام أبي محمد الحسن العسكري (عليه السلام).

▪ التعليق الثاني: قلة اطلاع صاحب الشبهة.

هذه الشبهة توضح لنا أنَّ صاحبها ليس لديه إطلاعٌ جيّد على تراث مُتقدِّمي الشيعة الذين كتبوا في الإمامة سنة مائتين وستين للهجرة وما بعدها -أي: في ظرف وقوع الاختلاف والانقسام في وجود الإمام المهديّ (عجل الله فرجه) - ولو أنَّه بذل جهده في مراجعة كتب المُتقدِّمين الذين عاشوا في زمن الغيبة الصغرى وما قارب عصر الغيبة الصغرى لوقف على استدلال الشيعة بروايات النصّ على أسماء الأئمة (عليهم السلام)، وبروايات عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين (عليهما السلام).

○ شواهد من كلمات علمائنا:

وأعرض هنا بعض علماء الشيعة الذين استدلّوا بهذه الروايات للرّد على الفرق المُنتسبة إلى الشيعة، والتي لم تعتقد بإمامة الإمام المهديّ (عجل الله فرجه):

العالم الأول: الشيخ الحسن بن موسى النوبختي (قدس سره).

وهو صاحب كتاب (فرق الشيعة)، فقد قال (رحمته الله): «وقالت الفرقة الثانية عشرة، وهي الإمامية، ليس القول كما قال هؤلاء كلهم -أي: ليس القول ما قالته الفرق الأخرى، فالشيخ النوبختي إذاً في مقام الرّد على الفرق التي تنتسب إلى

التشيع، ولم تعتقد بولادة الإمام المهدي، وأنه الإمام عجل الله فرجه - بل لله عز وجل في الأرض حُجَّةٌ من ولد الحسن بن عليٍّ، وأمر الله بالغ، وهو وصيُّ لأبيه على المنهاج الأول، والسَّنن الماضية، ولا تكون الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام ولا يجوز ذلك، ولا تكون إلا في عقب الحسن بن عليٍّ إلى أن ينقضي الخلق، مُتَّصلاً ذلك ما اتَّصلت أمور الله تعالى، ولو كان في الأرض رجلان لكان أحدهما الحُجَّة، ولو مات أحدهما لكان الآخر الحُجَّة، ما دام أمر الله ونهيه قائمين في خلقه، ولا يجوز أن تكون الإمامة في عقب من لم تثبت له إمامة، ولم تلزم العباد به حُجَّة، مَن مات في حياة أبيه ولا في ولده».

- إلى أن يقول - : « وهذا الذي ذكرناه هو المأثور عن الصادقين الذي لا تدافع له بين هذه العصابة، ولا شكَّ فيه، لصحَّة مخرجه، وقوَّة أسبابه، وجودة إسناده، ولا يجوز أن تخلو الأرض من حُجَّة، ولو خلت ساعة لساخت الأرض ومن عليها، ولا يجوز شيءٌ من مقالات هذه الفرق كلَّها، فنحن مُستسلمون بالماضي وإمامته، مقرّون بوفاته، مُعترفون بأنَّ له خلفاً قائماً من صلبه، وأنَّ خلفه هو الإمام من بعده حتّى يظهر ويعلن أمره، كما ظهر وأعلن أمر من مضى قبله من آبائه، ويأذن الله في ذلك؛ إذ الأمر لله يفعل ما يشاء.

- إلى أن يقول - : « وبه جاءت الأخبار الصَّحيحة عن الأئمة الماضين - إلى أن يقول - فهذا سبيل الإمامة، والمنهج الواضح اللاحظ، الذي لم تزل الشيعة الإمامية الصَّحيحة التشيع عليه»^(١).

إذن، يظهر من هذه العبارة أنَّ الشيخ النوبختي قدس سره - وهو من المُتقدِّمين - قد استدلَّ بالروايات الدالَّة على إمامة الإمام الحسن العسكري بعد الأئمة السَّابقين،

(١): ص ١٦٦ - ص ١٧٠.

وعلى أن الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام.

العالم الثاني: الشيخ سعد بن عبد الله الأشعري القمي قدس سره.

وهو صاحب كتاب (المقالات والفرق) فقد قال اعلموا: « فرقة منها وهي المعروفة بالإمامية، قالت: لله في أرضه بعد مضي الحسن بن علي حجة على عباده، وخليفة في بلاده، قائمٌ بأمره، من ولد الحسن بن علي، بن محمد بن علي الرضا، أمرٌ ناهٍ، مبلغٌ عن آباءه، مودعٌ عن أسلافه، ما استودعوه من علوم الله، وكتبه، وأحكامه، وفرائضه، وسننه، عالمٌ بما يحتاج إليه الخلق من أمر دينهم، ومصالح دُنْيَاهُمْ، خلفٌ لأبيه، ووصيٌّ له، قائمٌ بالأمر بعده ».

- إلى أن يقول قدس سره -: « ولا تكون الإمامة ولا تعود في أخوين بعد الحسن والحسين، ولا يجوز ذلك، ولا يكون إلا في عقب الحسن بن علي بن محمد، إلى فناء الخلق، وانقطاع أمر الله ونبيه - ثم يقول - وذلك أن المأثور عن الأئمة الصادقين، مما لا دفع بين هذه العصابة من الشيعة الإمامية، ولا شك فيه عندهم ولا ارتياب، ولم يزل إجماعهم عليهم، لصحة مخرج الأخبار المروية فيه، وقوة أسبابها، وجودة أسانيدها، وثقة ناقلها، أن الإمامة لا تعود في أخوين إلى قيام الساعة بعد حسن وحسين ».

- إلى أن يقول -: « فهذا سبيل الإمامة، وهذا المنهج الواضح، والغرض الواجب اللازم الذي لم يزل عليه الإجماع من الشيعة الإمامية المهتدية رحمة الله عليها، وعلى ذلك كان إجماعنا، إلى يوم مُضي الحسن بن علي رضي الله عنه » ^(١).

فالشيخ الأشعريّ القميّ -المُتوفّي في حدود سنة: ٢٩٩هـ- كذلك بيّن استدلال الشيعة بالروايات خلافاً لما يقوله المُشكّل.

العالم الثالث: أبو سهل، إسماعيل بن عليّ النوبختي قَدِّسَ اللهُ تَرْتِيهِ.

وهو شيخ المتكلمين في بغداد في زمن الغيبة الصغرى، فقد نقل عنه الشيخ الصدوق قَدِّسَ اللهُ تَرْتِيهِ في كتاب «كمال الدين وتمام النعمة»، عبارة من كتابه «التبئية في الإمامة»، وفيها أنّ الشيخ أبا سهلٍ قد واجه سؤالاً وإشكالاً يرتبط بإمامة الإمام المهديّ عَلَيْهِ السَّلَام وهو: كيف تعتقدون بإمامة شخصٍ وأنتم لم تشاهدوه، ولم تدركوا وجوده إدراكاً حسيّاً؟ فكان جوابه قَدِّسَ اللهُ تَرْتِيهِ بالنقض على ذلك بوجود الله سُبْحَانَهُ، ونبوة النبي، وإمامة الإمام عليّ (صلوات الله وسلامه عليهما وأهلها)، فإنّ الذين كانوا في سنة مائتين وستين لم يروا الله سُبْحَانَهُ، ولم يدركوا النبيّ الأعظم ولا أمير المؤمنين عَلَيْهِمَا السَّلَام حسيّاً، ومع ذلك فهم يؤمنون بالله سُبْحَانَهُ، ويؤمنون بنبوة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويؤمنون بإمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عَلَيْهِمَا السَّلَام لوجود الدليل الدالّ على كلّ واحدٍ منهم، والأمر كذلك في إمامة الإمام المهديّ عَلَيْهِ السَّلَام، فلا حاجة لرؤيته لإثبات ولادته ووجوده وإمامته، بل يكفينا وجود النصوص المُعتبرة التي فيها نصٌّ على إمامة أبيه وأنّ الإمامة لا تجتمع في إمامين بعد الحسن والحسين عَلَيْهِمَا السَّلَام.

يقول الشيخ أبو سهل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «وقد سألونا فقالوا: ابن الحسن لم يظهر ظهوراً تامّاً للخاصّة والعامّة، فمن أين علمتم وجوده في العالم؟ وهل رأيتموه، أو أخبرتكم جماعةٌ قد تواترت أخبارها أنّها شاهدته وعينته؟»

فيقال لهم: إنّ أمر الدين كلّهُ بالاستدلال يُعلم، فنحن عرفنا الله عزّ وجلّ بالأدلة ولم نشاهده، ولا أخبرنا عنه مَنْ شاهده، وعرفنا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكونه في العالم بالأخبار، وعرفنا نبوته وصدقه بالاستدلال، وعرفنا أنّه استخلف عليّاً بن أبي طالبٍ

عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بالاستدلال، وعرفنا أَنَّ النبي ﷺ وسائر الأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بعده علمون بالكتاب والسنة ولا يجوز عليهم في شيءٍ من ذلك الغلط، ولا النسيان، ولا تعمّد الكذب بالاستدلال، وكذلك عرفنا أَنَّ الحسن بن عليٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ إمَامٌ مُفترض الطاعة، وعلمنا بالأخبار المتواترة من الأئمة الصادقين عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ الإمامة لا تكون بعد كونها في الحسن والحسين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ إِلَّا في ولد الإمام، ولا يكون في أخٍ ولا قرابته، فوجب من ذلك أَنَّ الإمام لا يمضي إِلَّا أَنْ يَخلف من ولده إمَامًا، فَلَمَّا صَحَّتْ إمامة الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصَحَّتْ وفاته، ثبت أَنَّهُ قد خلف من ولده إمَامًا، هذا وجهٌ من الدلالة عليه ^(١).

فهذا العلم الجليل قد استدلَّ بالروايات الدالة على إمامة الحسن العسكري عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّ الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وذلك لإثبات إمامة الإمام المهدي عجل الله فرجه.

العالم الرابع: الشيخ أبو جعفر، محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي قُدس سره.

وهو من علماء الغيبة الصغرى، وشيخ مشائخ الشيعة في زمانه، وله قُدس سره مناظراتٌ، وكتبٌ قيِّمةٌ جدًّا، تدلُّ على براعته وعلو شأنه في علم الكلام، وتدلُّ أيضًا على جهاده العظيم في الذب عن التشيع، فهو في زمانه كالشيخ المفيد قُدس سره في زمانه، ولكن ممَّا يؤسف له أَنَّهُ لم يُنقل إلينا تراثه تامًّا، وإنَّما نقلت بعض عباراته الجليلة، ومن تلك العبارات المباركة ما نقله الشيخ الصدوق قُدس سره في كتاب (كمال الدين وتمام النعمة)، حيث نقل عبارةً للشيخ الرازي يردُّ فيها على الذين قالوا بإمامة جعفر، وكان يردُّ فيها على شبهات أبي الحسن عليٍّ بن أحمد بن بشار وهو من القائلين بإمامة جعفر، وقد قال قُدس سره: «ثم رأيت الجعفرية تختلف في إمامة جعفر من أي وجه تجب؟ فقال قومٌ: بعد أخيه محمد، وقال قومٌ: بعد أخيه الحسن، وقال قومٌ: بعد أبيه،

(١): ج ١، ص ١٢٢.

ورأيانهم لا يتجاوزن ذلك، ورأينا أسلافهم وأسلافنا قد رووا قبل الحادث ما يدلُّ على إمامة الحسن، وهو ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام إذا توالى ثلاثة أسماء: محمدٌ وعليٌّ والحسن فالرابع القائم، وغير ذلك من الروايات، وهذه وحدها توجب الإمامة للحسن، وليس إلى الحسن وجعفر، فإذا لم تثبت لجعفر حجةً على من شاهده في أيام الحسن، والإمام ثابتُ الحجة على من رآه ومن لم يره، فهو الحسن اضطراراً^(١).

فهذه العبارة فيها استدلالٌ بالروايات الواردة في النَّصِّ على إمامة الإمام الحسن العسكري ومن تقدّم عليه من الأئمة عليهم السلام، فإنّه قد استدلّ برواية الإمام الصادق عليه السلام « إذا توالى ثلاثة أسماء »، فكيف يُقال بعد هذا لا يوجد استدلالٌ بالروايات التي تنصّ على أسماء الأئمة عليهم السلام قبل سنة مائتين وستين للهجرة؟!

كما أنّ الشيخ الصدوق قده قد نقل عنه في (كمال الدين وتمام النعمة) عبارةً في نقض كتاب (الإشهاد) لأبي زيد العلوي، جاء فيها: « ثم ما زالت الأخبار ترد بنصٍّ واحدٍ على آخر حتى بلغ الحسن بن علي عليهما السلام، فلما مات ولم يظهر النَّصِّ والخلف بعده، رجعنا إلى الكتب التي كان أسلافنا رووها قبل الغيبة، فوجدنا فيها ما يدلُّ على أمر الخلف من بعد الحسن عليه السلام، وأنّه يغيب عن الناس ويخفى شخصه، وأنّ الشيعة تختلف، وأنّ الناس يقعون في حيرةٍ من أمره، فعلمنا أنّ أسلافنا لم يعلموا الغيب، وأنّ الأئمة أعلموهم ذلك بخبر الرسول، فصحّ عندنا من هذا الوجه بهذه الدلالة كونه ووجوده وغيبته، فإن كان ها هنا حجةٌ تدفع ما قلناه فليظهرها الزيدية، فما بيننا وبين الحقِّ مُعاندةٌ ».

- إلى أن يقول رضي الله عنه -: « وعلى أنّ الإجماع بيننا إنّما هو في ثلاثة: أمير المؤمنين، والحسن، والحسين عليهم السلام، ولم يذكر الرسول صلّى الله عليه وآله ذريته وإنّما ذكر عترته، فمِلتم أنتم إلى

بعض العترة دون بعضٍ بلا حجةٍ وبيانٍ أكثر من الدّعوى، واحتجنا نحن بما رواه أسلافنا عن جماعةٍ حتى انتهى خبرهم إلى نصّ الحسين بن عليّ (عليه السلام) على عليّ ابنه، ونصّ عليّ على محمدٍ، ونصّ محمدٍ على جعفرٍ، ثمّ استدللنا على صحّة إمامة هؤلاء دون غيرهم ممّن كان في عصرهم من العترة بما ظهر من علمهم بالدين، وفضلهم في أنفسهم»^(١).

وهذه العبارة -أيضاً- تشتمل على استدلالٍ بالروايات التي ينصّ فيها الإمام السّابق على إمامة اللاحق.

وهذا العلم الجليل كان رفيع الشّأن في أصحابنا، وقد قال فيه الشيخ النّجاشي قدّس سرّه: «محمد بن عبد الرحمن بن قبة -أو قبة- الرّازي، أبو جعفرٍ، متكلمٌ، عظيم القدر، حسن العقيدة، قويٌّ في الكلام، كان قديماً من المعتزلة، وتبصّر وانتقل، له كتبٌ في الكلام، وقد سمع الحديث وأخذ عنه ابن بطّة، وذكره في فهرسته الذي يذكر فيه من سمع منه، فقال: وسمعت من محمد بن عبد الرحمن بن قبة، له كتاب الإنصاف في الإمامة، وكتاب المُستثبّ في نقض كتاب أبي القاسم البلخي، وكتاب الرّدّ على الزيدية، وكتاب الرّدّ على أبي عليّ الجبائي، والمسألة المفردة في الإمامة.

سمعت أبا الحسين بن المهلوس العلوي الموسوي (عليه السلام) يقول في مجلس الرّضي أبي الحسن محمد بن الحسين بن موسى، وهناك شيخنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان قدّس سرّه، سمعت أبا الحسين السّوسنجردي قدّس سرّه -وكان من عيون أصحابنا وصالحهم المتكلمين، وله كتابٌ في الإمامة معروفٌ به، وكان قد حجّ على قدميه خمسين حجّة-، يقول: مضيت إلى أبي القاسم البلخيّ إلى بلخ، بعد زيارتي الرّضا (عليه السلام) بطوسٍ، فسلمت عليه، وكان عارفاً بي، ومعني كتاب أبي جعفرٍ بن قبة في

(١): ج ١، ص ١٤٤-١٤٦.

الإمامة، المعروف بالإنصاف، فوقف عليه ونقضه -ب(المسترشد في الإمامة) - أي أخذ كتاب الشيخ محمد بن عبد الرحمن وأعطاه البلخي، ثم إنَّ البلخي كتب ردّاً عليه، -فعدت إلى الرِّي فدفعت الكتاب إلى ابن قِبَةَ فنقضه ب (المُستثبت في الإمامة)، فحملته إلى أبي القاسم فنقضه ب (نقض المُستثبت)، فعدت إلى الرِّي فوجدت أبا جعفرٍ قد مات رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»^(١).

إنَّ هذه العبارة تدلُّ على شدَّة عنايته واهتمامه بتشديد أدلَّة المذهب، ودفع الشبهات والإشكال عن عقائده المُحقَّقة، فشكر الله سعيه، وأجزل مثوبته.

العالم الخامس: بعض علماء الإمامية.

نقل الشيخ الصدوق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في (كمال الدين وتمام النعمة)^(٢)، عن بعض العلماء الاستدلال بالروايات، ففي عنوان: (استدلال على وجود إمام غائب من العترة يظهر ويملاً الأرض عدلاً) ذكر بعنوان: (وقال بعض علماء الإمامية)، استدلالاً لطيفاً -وقد تقدّم سابقاً تفصيله-^(٣) على وجود وولادة الإمام المهديّ وأنَّه الإمام عَجَّلَ اللهُ وَجْهَهُ إلى أن يشاء الله بِعَجَلِهِ، وهذا الدليل يتسلسل ضمن أمور:

أولاً: توجد أدلَّة تدلُّ على بقاء الحقِّ والعدل الواقعيين إلى آخر الزَّمان، وهذا يدلُّنا على ضرورة وجود رجلٍ عالم، ومؤيِّدٍ ومسدِّدٍ من قبل الله بِعَجَلِهِ، لأنَّ بقاء الحقِّ الواقعي في جميع مسائل الدين لا يمكن أن يكون إلا بوجود عالمٍ مُسدِّدٍ من الله بِعَجَلِهِ، ومعصوم لا يقع في الخطأ، سواءً في فهم الدين أو تبليغه.

(١): رجال النَّجاشي، رقم ١٠٢٣، ص ٣٧٥.

(٢): ج ١، ص ٩٤.

(٣): راجع؛ الفصل الثالث: أدلَّة إثبات المهديَّة: الصنف الأوَّل: دليل بقاء الحقِّ مع سنة زواله.

ثانياً: هذا يدلنا أيضاً على أنه ليس كل من تصدى للإمامة هو إمامٌ في الواقع، وليس كل من تسلط هو خليفةٌ لرسول الله ﷺ؛ وذلك لأنه مع وجود معصومٍ في كل زمانٍ مهيمن على واقع الدين، ولا يقع في الخطأ، فلا بد أن يكون ذلك الشخص هو الإمام، وإذا كان ذلك الشخص هو الإمام فلا يمكن أن يكون كل من ترأس وتصدى وحكم هو الإمام، لعلمنا بأن أغلب الذين تصدوا -غير أمير المؤمنين والإمام الحسن (عليه السلام) - ليسوا معصومين، فالذين تقدموا على أمير المؤمنين (عليه السلام) والذين جاءوا بعد الإمام الحسن (عليه السلام) وإلى يوم الناس هذا ليسوا معصومين بالقطع واليقين.

ثالثاً: وهذا يعني أن العقيدة الحقة ليست هي العقيدة التي تزعم أن الإمامة تنعقد بأيّ طريق، فيجوز أن تنعقد بالشورى، أو ببيعة بعض أهل الحل والعقد، أو بالتوريث، أو بالانقلاب العسكري والتغلب، ويعني أن الإمامة الشرعية التي هي خلافة رسول الله ﷺ لا تكون إلا في المعصوم، فهي في عددٍ خاصٍّ وليست في عددٍ مفتوح، بحيث تنطبق الإمامة على كل من ترأس.

رابعاً: إذا كانت الإمامة في عددٍ مخصوصٍ، فيكون الحق مع الفرقة التي قالت: إن عدد الأئمة اثنا عشر، لأن هذه الفرقة دون سواها هي التي أعطت عدداً خاصاً فيكون الحق فيها.

خامساً: إذا كان الحق في هذه الفرقة، فلا بد أن يُقال بأن الإمام الموجود في زماننا - والذي هو حافظٌ للدين - هو أحد الأئمة الاثنا عشر.

ونتيجة هذه المقدمات هي: إذا كان الإمام الموجود -والذي هو معصومٌ، وحافظ لواقع الدين- هو من الأئمة الاثني عشر، فستكون الفرقة التي تقول بأن المهدي (عليه السلام) هو آخر الأئمة الاثني عشر هي الفرقة المحققة، لأنها الفرقة الوحيدة القائلة بأن الإمام المولود في زماننا من الأئمة الاثني عشر، فيكون بذلك الحق معها،

وحيث إنها تقول بأن الإمام المهديّ عجل الله فرجه هو الثاني عشر وهو آخر الأئمة عليهم السلام، فتكون مقاتلتهم هي المقالة الحقّة، وإلا يلزم أن يضيع الدّين عن جميع الفرق الإسلاميّة.

هذا الاستدلال بيّنه هذا العالم - كما نقل الشيخ الصدوق قده - بقوله: « ثمّ تأملنا أخبار الرّسول صلّى الله عليه وآله، فوجدناها قد وردت بأنّ الأرض تُملاً قسطاً وعدلاً، كما مُلئت ظلماً وجوراً، برجلٍ من عترته، فدُلنا هذا الحديث على أنّ القيامة لا تقوم على هذه الأئمة إلا بعد ما مُلئت الأرض عدلاً، فإنّ هذا الدّين الذي لا يجوز عليه النّسخ والتبديل، سيكون له ناصرٌ يؤيّده الله تعالى، كما أيد الأنبياء والرّسل لما بعثهم لتجديد الشرائع، وإزالة ما فعله الظالمون، فوجب لذلك أن تكون الدلائل على من يقوم بما وصفناه موجودةً غير معدومة، وقد علمنا عامّة اختلاف الأئمة، وسبرنا أحوال الفرق، فدُلنا أنّ الحقّ مع القائلين بالأئمة الاثني عشر عليهم السلام، دون من سواهم من فرق الأئمة، ودُلنا ذلك على أنّ الإمام اليوم هو الثاني عشر منهم، وأنّه الذي أخبر رسول الله صلّى الله عليه وآله به ونصّ عليه ^(١).

ويقول الشيخ الصدوق قده بعد ذلك: « وسنورد في هذا الكتاب ما روي عن النبي صلّى الله عليه وآله في عدد الأئمة عليهم السلام، وأتهم اثنا عشر، والنصّ على القائم الثاني عشر. »

فقد ذكر هذا العالم الجليل قده أنّ الدليل الذي يدلّ على حقانيّة عقيدة الشيعة في الإمام المهديّ عجل الله فرجه توجد عليه روايات، فوعد الشيخ الصدوق قده بنقلها في كتابه، وهذا يدلّ على أنّ القدماء قبل الشيخ الصدوق تمسكوا بالروايات واحتجّوا بها - خلافاً لما ذكره المُشكّل - فكيف يصحّ بعد هذا أن يُقال: بأنّ قدماء الشيعة وأوائلهم لم يستدلّوا بهذه الروايات، وأنّ عدم استدلالهم بها يدلّ على عدم وضوحها في سنة مائتين وستين للهجرة أو ما قبلها؟!

(١): كمال الدّين وتمام النّعمة، ج ١، ص ٩٦.

○ حاصل الشبهة:

يقول صاحب هذه الشبهة: إنَّ من يقرأ تاريخ الأديان، يجد أنَّ جملةً من الأديان السابقة على الدين الإسلامي اعتقدوا بفكرة تحقُّق الأمن، والسَّلام، والخلاص للبشريَّة من الآلام، والحروب، والمحن في آخر الزَّمان، فاليهود عندهم منقذٌ، وكذلك النَّصارى، بل إنَّ ذلك موجود في بعض الديانات غير السَّماوية، بل وحتى بعض المذاهب اللادينية -كالْمذهب الماركسيّ- وهذا ما يدعم أنَّ العقيدة المهدويَّة فكرةٌ مُستلَّفة من الأديان السَّابقة، فالشيعة أخذوا المهدويَّة من السَّابقين، والقول بوجود مُحرَّر في آخر الزَّمان سببه التَّأثر بما كان موجوداً قبل الإسلام.

وما ذكره صاحب هذه الشبهة معاكسٌ لما ذكره السيِّد الشهيد الصدر فدَّين الله في كتابه (بحثٌ حول المهديِّ) حيث جعل السيِّد فدَّين الله وجود الفكرة المهدويَّة وعقيدة المُخلَّص والمُنقذ في آخر الزَّمان في الديانات السَّابقة والمذاهب الإنسانيَّة المُختلفة دليلاً على فطريَّة العقيدة المهدويَّة^(١)، وهذه الفطريَّة تكشف عن أمرٍ حقٍّ وعن أمرٍ واقعيٍّ، كما تقدَّم عن السيِّد الطباطبائي فدَّين الله.

○ مناقشة الشبهة:

وفي مقام الجواب على هذه الشبهة أذكر عدّة أجوبة:

الجواب الأوّل: الجواب التّقصي.

إذا كان المُشكّل يؤمن بوجود الله ﷻ، فسوف نقول له بأنّ فكرة وجود الإله فكرةٌ سابقةٌ على الديانة الإسلاميّة، بل هي سابقةٌ على الديانتين النصرانيّة واليهوديّة، فإنّ علماء الآثار قد اكتشفوا في الآثار الموغلة في القدم حتّى قيل إنّها تعود إلى قبل أربعين ألف سنةٍ ما يدلُّ على اعتقاد الإنسان بوجود الإله. نعم، اكتسبت فكرة وجود الإله ثوب التّعدد، ثمّ بعد ذلك اكتسبت ثوب الوحدة، إلّا أنّ أصل وجود فكرة إلهٍ لديه قدراتٌ خارقة ينبغي أن يلجأ إليه الإنسان في قضاء حوائجه؛ فكرةٌ موجودة قبل اليهوديّة والنصرانيّة، والإسلام فهل نقول بأنّ الإيمان بوجود الله ﷻ باطلٌ، وهو خاضعٌ لفكرة استتلاف الأديان من بعضها البعض، فيماذا يجب المُشكّل إن كان يؤمن بالله على هذا؟

وجوابنا هو جواب المُشكّل إن كان يؤمن بالله ﷻ.

الجواب الثاني: ما هو الرّابط بين فكرة المُنقذ وبين الديانات السّابقة؟

لم يبيّن لنا المُشكّل أيّ رابطٍ منطقيٍّ بين وجود فكرة المُنقذ والمُخلص قبل الإسلام، وبين كون فكرة المُنقذ مُستلَفَةً من ديانةٍ سابقةٍ قبل الدّيانة الإسلاميّة.

فهل إنّ اعتقاد البعض بوجود خلاصٍ في آخر الزّمان قبل الإسلام دليلٌ على أنّ فكرة الإمام المهديّ ﷺ مُستلَفَةٌ من دياناتٍ سابقةٍ، و وهميّة، ولا واقعيّة لها؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هو وجه هذه الدّلالة؟ وأي نحوٍ من أنحاء التلازم يوجد بين اعتقاد أقوامٍ سابقين على زمن الإسلام بوجود خلاصٍ في آخر الزّمان، وبين

وهيِّمة فكرة المنقذ وأن العقيدة المهدويّة الموجودة عند الشيعة مأخوذة من اعتقاد أولئك السابقين؟

إذا قال لنا شخص: إن نصف الاثنين واحد، فإننا نفهم الرّبط المنطقيّ في كلامه، فحيث إنّ ضمّ واحد إلى مثله يُحقّق الاثنين، فلا بدّ أن يكون الواحد نصفاً للمجموع، لوجود تلازم منطقيّ بين المُقدّمات وبين التّتيّجة، ولكن ما هو التلازم المنطقيّ بين ثبوت عقيدة المُخلّص قبل الإسلام، وبين كون الشيعة أخذوا هذه العقيدة من الموجودين قبل الإسلام؟!!

إننا لا نرى أيّ ترابطٍ منطقيّ في ذلك.

نعم، لو لم يكن عند الشيعة أدلّة على العقيدة المهدويّة، فسوف نقول باحتمال أنّهم أخذوا هذه العقيدة عن السابقين، وأمّا مع وجود أدلّة مُحكّمة عن النبيّ الأكرم محمد ﷺ فلا معنى لهذا الاحتمال.

الجواب الثالث: إخبار الأنبياء ﷺ بفكرة المنقذ.

إنّ وجود فكرة المُخلّص قبل بعثة النبيّ الأعظم ﷺ في الديانة اليهوديّة والنصرانيّة، بل وفي الديانات الأرضيّة قبل اليهوديّة كذلك، لا يدلّ على بطلان هذه العقيدة الحقّة، فإننا نعتقد أنّ أوّل بشريّ نزل على الأرض والذي إليه ترجع السّلالات البشريّة الموجودة هو نبيّ الله آدم (على نبينا وآله وعليه أفضل الصّلاة والسّلام)، ونحتمل احتمالاً مؤكّداً أنّ نبيّ الله آدم ﷺ أخبر النّاس بفكرة المنقذ في آخر الزّمان، كما نحتمل أنّ النبيّ الذي يليه هو من أخبر، فتكون الأّقوام التي جاءت بعد النبيّ آدم ﷺ، سواءً كانوا من المتديّنين بالديانات السّماويّة أم من غيرهم؛ قد تأثّروا بإخبار النبيّ السابق عليهم، وقد بيّن القرآن الكريم وجود الإخبار في الأمم السّابقة، يقول ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (١٣٥)

في تفسير علي بن إبراهيم: « الكتب كلها ذكرت، ﴿أَنَّ الْأَرْضَ يَرِيهَا عِبَادِي الصَّالِحِينَ﴾، قال القائم (عليه السلام) وأصحابه »^(١)، أي: إن وراثه العباد الصالحين الأرض قد كتبت في كل الكتب التي أنزلت على الأنبياء السابقين (عليهم السلام).

فالنص على مسألة الإمام المهدي (عجل الله فرجه) كان موجوداً في الكتب السابقة، وإذا كان موجوداً فيها فستكون فكرة المخلص مأخوذةً من الأنبياء (عليهم السلام)، وليس الأنبياء - بما فيهم النبي الأكرم الخاتم (صلى الله عليه وآله) - قد أخذوا هذه الفكرة من قوم لا يؤمنون بالدين، لكي يُقال: إنها فكرة وهمية، ولا واقعية لها في الخارج.

الجواب الرابع: قد تتعدّد مناشئ الفكرة الواحدة.

و لو سلمنا أن فكرة المنتقد والمخلص كانت موجودةً عند أقوام سابقين على الديانات السماوية، وهؤلاء لم يتصلوا بالأنبياء، ولا يحتمل أنهم أخذوا فكرة المخلص من نبي، فمع ذلك نقول بأنه من المحتمل أن يكون لفكرة واحدة أكثر من منشأ، وذلك نظير الاعتقاد بوجود الله (تعالى)، (فول ديورانت) في كتابه «قصة الحضارة» يذكر أن الخوف أصل الآلهة، فالناس بسبب الخوف يعتقدون بوجود الآلهة فيلجؤون إليها لكي تدفع عنهم المضار والأمر المكروه، ويعتقد راسل بأن من أسباب الاعتقاد بوجود إله الجهل بالأسباب الطبيعية، فقد كان الناس يجهلون أسباب البراكين، والزلازل، والأمراض، فاعتقدوا بوجود قوة خارقة لا مرئية تُحقق هذه الظواهر، ونحن نقول لهذين: لو سلمنا بأن بعض الناس توصل إلى فكرة وجود إله، وأثر في ذلك الجهل أو الخوف؛ فإن هذا لا ينافي أن تكون فكرة الإله فكرة فطرية، وأن أغلب الناس يؤمنون بوجود إله لأن الإيمان بوجود إله تدعو إليه الفطرة الإنسانية، ولا تنافي في أن يكون لفكرة الإيمان بوجود الإله أكثر من منشأ.

(١): بحار الأنوار، ج ٥١، باب الآيات المأولة بقيام القائم (عليه السلام)، ح ٦.

والأمر كذلك في الاعتقاد بالإمام المهديّ عجل الله فرجه، فقد يكون هذا الاعتقاد بسبب أمل الإنسان في أن يعيش حياة آمنة، لا توجد فيها حربٌ ولا أوبئةٌ، وقد يكون هذا الاعتقاد بسبب إخبار الأنبياء عليهم السلام ووجود الدليل على الفكرة المهدويّة.

إنّ مجرد توصل الإنسان إلى عقيدةٍ بطريقٍ غير صحيحٍ لا يعني أنّ ما توصل إليه ليس صحيحاً، فكم الفرق كبيرٌ بين فساد المقدّمة وبين فساد النتيجة، فقد تكون المقدّمات فاسدةً ولكنّ النتيجة صحيحة، لوجود دليلٍ صحيحٍ، يتكون من مقدّمات صحيحةً على النتيجة نفسها، وهذا نظير ما يقدمه الفلكيون سابقاً بناءً على نظريّة محوريّة الأرض، وما يقدمه الفلكيون الآن بناءً على محوريّة الشمس وأنّ الأرض تدور حول الشمس، فإنّ بعض النتائج مُشتركةٌ - ويعرف هذا الفلكيون - مع فساد مقدّمات أحد الطريقتين.

○ حاصل الشبهة:

أثار بعض الكتاب شبهةً حول النهج المهديّ السلمي الحسن والموافق للحكمة في تحقيق دولة العدل والصلاح في آخر الزّمان، واستشهد على ذلك بطوائف من الروايات، وأراد بهذا نفي الشخصية المهديّة، ومن الطوائف:

الطائفة الأولى: ما دلّ على أنّه عجل الله فرجه يقوم بالاستئصال.

فقد دلّت هذه الطائفة على أنّ الإمام المهديّ عجل الله فرجه ينتقم من أنسابٍ خاصّة، وسلالاتٍ مُعيّنة، وأصحاب بعض التوجّهات، ومن روايات هذه الطائفة:

(١)

« عن عبد السّلام بن صالح الهروي، قال قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: يا ابن رسول الله، ما تقول في حديثٍ روي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: إذا خرج القائم قتل ذراري قتلة الحسين عليه السلام بفعال آبائهما؟! فقال عليه السلام: هو كذلك. فقلت: فقول الله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ الأنعام: ١٦٤، ما معناه؟! فقال: صدق الله في جميع أقواله، ولكن ذراري قتلة الحسين يرضون أفعال آبائهم، ويفتخرون بها، ومن رضي شيئاً كان كمن أتاه، ولو أنّ رجلاً قُتل في المشرق، فرضي بقتله رجلٌ بالمغرب، لكان الراضي عند الله سُبْحَانَهُ شريك القاتل، وإنّما يقتلهم القائم إذا خرج لرضاهم بفعل

آبائهم»^(١).

(٢)

عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي، « قال: سألت أبا جعفر محمد بن عليّ الباقر (عليه السلام): يا ابن رسول الله، لم سمي عليّ أمير المؤمنين، وهو اسم ما سمي به أحدٌ قبله، ولا يجل لأحدٍ بعده؟ قال: لأنه ميرة العلم، يُمتار منه، ولا يمتار من أحدٍ غيره، قال: فقلت: يا ابن رسول فلم سمي سيفه ذا الفقار؟ فقال (عليه السلام): لأنه ما ضرب به أحدًا من خلق الله إلا أفقره من هذه الدنيا أهله وولده، وأفقره في الآخرة الجنة، قال: فقلت: يا ابن رسول الله، فلستم كلكم قائمين بالحق؟ قال: بلى، قلت: فلم سمي القائم قائمًا؟ قال: لما قتل جدي الحسين (عليه السلام) ضجت الملائكة إلى الله (تعالى) بالبكاء والنحيب، وقالوا: إلهنا، وسيدنا، أتغفل عمّن قتل صفوتك وابن صفوتك، وخيرتك من خلقك؟ فأوحى الله (تعالى) إليهم: قرّوا ملائكتي، فوعزّي وجلالي لأنتقمّن منهم ولو بعد حين، ثم كشف الله (تعالى) عن الأئمة من ولد الحسين (عليه السلام)، فسرت الملائكة بذلك، فإذا أحدهم قائمٌ يصلي، فقال الله (تعالى): بذلك القائم انتقم منهم»^(٢).

(١): علل الشرائع، ج ١، الباب ١٦٤، العلة التي من أجلها يقتل القائم (عليه السلام) ذراري قتلة الحسين (عليه السلام) بفعال آبائهم.

(٢): بحار الأنوار، ج ٣٧، باب ما أمر به النبي (صلى الله عليه وآله) من التسليم عليه بإمرة المؤمنين، وأنه لا يُسمّى به غيره، وعلة التسليم به، ح ٨.

الطائفة الثانية: ما دلّ على أنه عجل إليه يظهر بالسيف ويسير بالقتل.

ومن روايات هذه الطائفة:

(١)

عن سعيد بن جبير، قال: « سمعت سيّد العابدين، عليّ بن الحسين عليهما السلام يقول: في القائم سنن من سبعة أنبياء: سنّة من أبينا آدم، وسنّة من نوح، وسنّة من إبراهيم، وسنّة من موسى، وسنّة من عيسى، وسنّة من أيوب، وسنّة من محمّد عليه السلام، فأما من آدم ونوح فطول العمر، وأما من إبراهيم فخفاء الولادة واعتزال الناس، وأما من موسى فالخوف والغيبة، وأما من عيسى فاختلاف الناس فيه، وأما من أيوب فالفرج بعد البلوى، وأما من محمّد عليه السلام فالخروج بالسيف »^(١).

(٢)

عن عليّ بن رئاب، أنه سئل الصادق عليه السلام في قول الله وَيَعْلَمُ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ الأنعام: ١٥٨، فقال عليه السلام: « الآيات هم الأئمة، والآية المنتظرة هو القائم المهدي عجل إليه، فإذا قام لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل قيامه بالسيف، وإن آمنت بمن تقدّمه من آبائه عليهم السلام »^(٢).

(٣)

« عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: صالح من الصالحين، سمّه لي أريد القائم عليه السلام، فقال: اسمه إسمي. قلت: أيسير بسيرة محمّد عليه السلام؟ قال: هيهات هيهات يا زرارة! ما يسير بسيرته. قلت: جعلت فداك لم؟ قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله

(١): كمال الدين وتمام النعمة، ج ١، باب ما أخبر به سيّد العابدين عليّ بن الحسين من وقوع الغيبة

بالقائم عليه السلام، وأنه الثاني عشر من الأئمة عليهم السلام، ح ٣.

(٢): كمال الدين وتمام النعمة، ج ١، ص ٦٠.

سار في أمته بالمنّ (باللين)، كان يتألف النَّاس، والقائم يسير بالقتل، بذاك أمر في الكتاب الذي معه أن يسير بالقتل، ولا يستتیب أحدًا، ويل لمن ناواه^(١).

(٤)

عن الحسن بن هارون بياع الأنباط^(٢)، قال: كنتُ عند أبي عبد الله (عليه السلام) جالسًا، فسأله المعلّي بن خنيس: أيسير القائم إذا قام بخلاف سيرة عليّ (عليه السلام)؟ فقال: نعم، وذاك أنّ عليًّا سار بالمنّ والكفّ، لأنّه علم أنّ شيعته سيظهر عليهم من بعده، وأنّ القائم إذا قام سار فيهم بالسيف والسبي، وذلك أنّه يعلم أنّ شيعته لم يظهر عليهم من بعده أبدًا^(٣).

الطائفة الثالثة: ما دلّ على أنّه (عليه السلام) يُكثر القتل.

فإنّ هذه الطائفة تدلّ على كثرة من يقع قتيلاً على يدي بقيّة الله (عجل الله فرجه)، وهم أصنافٌ متعدّدة من الناس، كأهل الكوفة والعلماء، ومن الروايات المندرجة تحت هذه الطائفة:

(١)

ما ورد في خطبة (البيان) المنسوبة لأمير المؤمنين (عليه السلام): « ويتنقم من أهل الفتوى في الدّين، لما لا يعلمون فتعسّأ لهم ولأتباعهم، أركان الدّين ناقصًا فتمّموه، أم كان به عوجٌ فقوموه، أم الناس همّوا بالخلاف فأطاعوه، أم أمرهم بالصّواب فعصوه،

(١): الغيبة للشيخ التّعماني، باب ١٣ ما روي في صفته، وسيرته وفعله، وما نزل من القرآن فيه، سيرته (عليه السلام)، ح ١٤.

(٢): الأنباط نوع البسط.

(٣): الغيبة للشيخ التّعماني، باب ١٣ ما روي في صفته، وسيرته وفعله، وما نزل من القرآن فيه، سيرته (عليه السلام)، ح ١٧.

أم وهم المختار فيما أوحى إليه فذكروه، أم الدين لم يكمل على عهده فكمّله وتمّمه «^(١) وفيها - أيضاً - « فاذا خرج القائم من كربلاء، وأراد النجف والناس حوله، قتل بين كربلاء والنجف ستّة عشر ألف فقيه، فيقول من حوله من المنافقين: إنّه ليس من ولد فاطمة وإلا لرحمهم، فإذا دخل النجف وبات فيه ليلة واحدة: فخرج منه من باب النخيلة محاذي قبر هود وصالح استقبله سبعون ألف رجلٍ من أهل الكوفة يريدون قتله فيقتلهم جميعاً، فلا ينجو منهم أحد »^(٢).

(٢)

عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: يقضي القائم بقضايا ينكرها بعض أصحابه ممّن قد ضرب قدّامه بالسيف، وهو قضاء آدم عليه السلام، فيقدّمهم فيضرب أعناقهم، ثمّ يقضي الثانية، فينكرها قومٌ آخرون ممّن قد ضرب قدّامه بالسيف، وهو قضاء داود عليه السلام، فيقدّمهم فيضرب أعناقهم، ثمّ يقضي الثالثة، فينكرها قومٌ آخرون ممّن قد ضرب قدّامه بالسيف، وهو قضاء إبراهيم عليه السلام، فيقدّمهم فيضرب أعناقهم، ثمّ يقضي الرابعة، وهو قضاء محمّد عليه السلام فلا ينكرها أحدٌ عليه ^(٣).

(١): إلزام النَّاصِبِ فِي إِثْبَاتِ الْحِجَّةِ الْغَائِبِ (عَجَّلَ اللَّهُ فَرَجَهُ)، الْفَرْعُ الرَّابِعُ فِي خُطْبِ عَلِيِّ عليه السلام فِي عِلَائِمِ الظُّهُورِ وَحَدِيثِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ فِي عِلَائِمِ الظُّهُورِ وَالرَّجْعَةِ، ص ٢٣١.

(٢): مَجْمَعُ النُّورِينَ لِلشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْمُرْتَدِيِّ: ج ١ ص ٣٤٥.

(٣): بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٥٢، بَاب ٢٧، سِيرَتُهُ وَأَخْلَاقُهُ وَعَدَدُ أَصْحَابِهِ وَخِصَائِمِ زَمَانِهِ وَأَحْوَالِ أَصْحَابِهِ عليهم السلام ح ٢٠٧.

الطائفة الرَّابِعة: ما دلَّ على أنه عليه السلام يأخذ الشدَّة ويرعب النَّاسَ.

ومن روايات هذه الطائفة:

(١)

ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: « يخرج -أي المهديّ عجل الله فرجه- في اثني عشر ألفاً إن قَلَّوا، أو خمسة عشر ألفاً إن كثروا، يسير الرِّعب بين يديه، لا يلقاه عدوُّ إلاَّ هزمهم بإذن الله، شعارهم: أمت، أمت، لا يبالون في الله لومة لائم، فيخرج إليهم سبعُ رياتٍ من الشام، فيهزمهم... »^(١).

(٢)

ما روي عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: « إذا خرج القائم عليه السلام، لم يكن بينه وبين العرب والفرس إلاَّ السيف، لا يأخذها إلاَّ بالسيف، ولا يعطيها إلاَّ به »^(٢).

والذي يظهر بعد استعراض هذه الطوائف من الروايات، هو إن مفادها يتنافى مع الرَّحمة التي يقتضيها مقام خلافة الله تعالى، فإنَّ الله تعالى واسع الرَّحمة وخليفته لا يكون إلاَّ رحيماً، وهذا ما يقتضي رفض الروايات الواردة في الإمام المهديّ عجل الله فرجه.

(١): كتاب الفتن، نعيم بن حماد، ج ٥، خروج المهديّ من مكّة إلى بيت المقدس والشام بعدما يبائع له وما يكون في مسيره بينه وبين السفيناني وأصحابه، ح ١٠٠٥.

(٢): بحار الأنوار، ج ٥٢، باب ٢٧، سيرته وأخلاقه وعدد أصحابه وخصائص زمانه وأحوال أصحابه عجل الله فرجه ح ٢١٠.

○ مناقشة الشبهة:

في مقام الجواب عن هذه الشبهة أذكر أموراً:

الأمر الأول: لله ﷻ أن يهلك من يشاء مباشرةً أو بواسطة.

إنَّ لله ﷻ أن يُميت جميع النَّاسِ، وقد قدر ﷻ هذه الدَّارَ، وهي تنتهي بانتهاء قدرها، يقول تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾﴾ الزمر: ٤٢، كما أنه ﷻ من يجري جميع الأسباب الطبيعيَّة ومنها: الزلازل والبراكين المهلكة للقبائل، والقاطعة للأنساب، وأخبرنا القرآن الكريم عن استئصال الله ﷻ لمجتمع كامل وذلك في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٣﴾﴾ البقرة: ٢٤٣، وأخبرنا أن الله ﷻ هو مَنْ أنزل عذاب الاستئصال على أممٍ خلت فلم يبق أحداً منهم، ومن ذلك الآيات الشريفة:

(١)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٣﴾﴾ البقرة: ٢٤٣.

(٢)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ ﴿١٤﴾﴾ العنكبوت: ١٤.

(٣)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾ الأعراف: ١٣٦.

(٤)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ الزخرف: ٥٥.

(٥)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾
سبأ: ١٦ - ١٧.

(٦)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا عَادُ فَاهْتَكَمُوا بُرْجًا ضَرَصَرَاتٍ ﴿٦﴾﴾ الحاقة: ٦.

(٧)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحْسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْحِزْبِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْزَبُ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٦﴾﴾ فصلت: ١٦.

(٨)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالَوا هَذَا عَارِضٌ مَّمْطُرْنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾﴾ الأحقاف: ٢٤.

(٩)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَدَاؤِي وَنَذُرِي ﴿١٨﴾ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمٍ نَّحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ ﴿١٩﴾ تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنْقَعِرٍ ﴿٢٠﴾﴾ القمر: ١٨ - ٢٠.

(١٠)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَرِهِمْ جَثِيمِينَ﴾ هود: ٦٧.

(١١)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيرِ الْمُحْتَظِرِ﴾ القمر: ٣١

(١٢)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا﴾ العنكبوت: ٤٠.

(١٣)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ القمر: ٣٤.

(١٤)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَىٰهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ﴾ هود: ٨٢.

(١٥)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۗ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ۗ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۗ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ۗ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ الفيل: ١-٥.

(١٦)

■ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ﴾ القصص: ٨١.

(١٧)

▪ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ ۖ﴾ القمر: ٣٤.

والسؤال هنا: هل كان الله ﷻ مرتكباً للقيح في كل هذا؟!!

الجواب: كلا؛ لأنَّ الله ﷻ مالكٌ للخلق، ويتصرّف في ملكه، فهو لا يظلم بالتعدّي على ملك غيره، ويفعل لحكمة.

▪ أقسام الألم الإلهي:

إن الألم الذي ينزله الله ﷻ على الخلق ينقسم إلى قسمين:

القسم الأوّل: ما لا يكون بعنوان العقوبة:

وهذا النوع من الألم هو من مُقتضيات النّظام الأكمل في الوجود، وهذا ليس قبيحاً؛ لأنّه تصرّف من مالك، وليس فيه بخسٌ لحقّ أحدٍ، وهو لمصالح أهمّ.

القسم الثاني: ما يكون بعنوان العقوبة:

حيث إنّ العقاب لا يكون إلّا للمسيء فيقبح أن يُنزل الله ﷻ الألم بعنوان العقاب والجزاء على من لم يرتكب ما يوجب العقاب، والله (تعالى ذكره) إنّما يعاقب الظالمين المُستحقّين فقط.

وإذا جاز الله ﷻ أن يعاقب باستئصال قوم أو عرقٍ أساءوا السوء، كقوم عاد وشمود، وارتكبوا ما يستحقّ العقاب، فإنّه يجوز لله ﷻ أن يفعل ذلك مباشرةً، أو بواسطة غيره كما في إهلاك أصحاب الفيل، حيث جعل الطيور واسطةً، فقال ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۗ ١ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضَلُّيلٍ ۗ ٢ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۗ ٣ تَزِمِيهِمْ مِّجْرَارًا ۗ ٤ مِّنْ سِجِّيلٍ ۗ ٥ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ۗ ٦﴾، وكما يجوز لله

يَعْلَمُ أَن يَسْتَأْصِلَ بِوَسْطَةِ الطَّيُورِ، يَجُوزُ لَهُ يَبْعَثُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بِوَسْطَةِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ عَجَلَنَّهُ، فَأَيُّ مَحْذُورٍ فِي أَنْ يَقْتُلَ اللَّهُ يَبْعَثُ بِالْمَهْدِيِّ عَجَلَنَّهُ كُلَّ مَنْ عَلَى الْأَرْضِ، إِذَا كَانَ كُلُّهُمْ مِنَ الْمُسِيئِينَ الْمُسْتَحْقِينَ لِلْعِقَابِ؟!

الأمْر الثاني: ضعف بعض الروايات.

كثيرٌ من الروايات التي تقدّمت غير مُعتبرة من الناحية السنيّة، وعليه فلا يمكن التعويل عليها في إثبات مضمونها المنفرد فيه، خصوصاً إذا التفتنا إلى أنّ أحوال نهضة الإمام المهديّ عَجَلَنَّهُ من المعارف التي لا يُكتفى فيها بالظنّ، فعلى سبيل المثال من الروايات المُتقدّمة العبارة الواردة في الخطبة العلويّة المُسمّاة (خطبة البيان)، وقد سئل السيّد الخوئي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن هذه الخطبة فقال: « لا أساس لها والله العالم »^(١).

ولا شكّ في أنّ مجموع الروايات يفيد العلم بأنّ الإمام عَجَلَنَّهُ سيقاتل ويقتل، ولكنّ هذا لا بأس فيه إذا كان دفعاً للفساد، والظلم، بتطبيق العدل وإرادة الله يَبْعَثُ، فإنّ بعض الأمراض يتعامل معها الأطباء بشدّة، قد تصل في بعض الموارد إلى البتر، وقد قال الله يَبْعَثُ: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غُلظَةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ التوبة: ١٢٣، وقال يَبْعَثُ: ﴿تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقْلِتُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَّ عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ التوبة: ١١١.

(١): صراط النجاة، ج ١، مسائل في العقيدة الإسلاميّة، سؤال: ١٣٣١.

الأمر الثالث: القتل لخصوص أعداء الله ﷺ .

دلّت مجموعة من الروايات على أنّ الإمام الحجة عجل الله فرجه لا يقتل كلّ الناس، وإنّما يوقع القتل في خصوص أعداء الله ﷺ، فعن محمد بن أبي عمير، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «... وكذلك القائم لن يظهر أبداً حتى تخرج ودائع الله ﷺ، فإذا خرجت ظهر على من ظهر من أعداء الله ﷺ فقتلهم»^(١)، فالإمام المهدي عجل الله فرجه يظهر على أعداء الله ﷺ لا على كلّ الناس قاتلاً لهم، وبهذا نعرف المراد من الروايات التي لا تُحدّد من يظهر عليه الإمام عجل الله فرجه كما روي عن إبراهيم الكرخي، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام - أو قال له رجل -: أصلحك الله، ألم يكن عليٌّ عليه السلام قوياً في دين الله ﷺ؟ قال: بلى، قال: فكيف ظهر عليه القوم، وكيف لم يدفعهم، وما يمنعه من ذلك؟ قال: آية في كتاب الله ﷺ منعه، قال: قلت: وآية آية هي؟ قال: قوله عز وجل: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٢) الفتح: ٢٥، إنه كان لله ﷺ ودائع مؤمنون في أصلاب قوم كافرين ومنافقين، فلم يكن عليٌّ عليه السلام ليقتل الآباء حتى يخرج الودائع، فلما خرجت الودائع ظهر على من ظهر فقاتله، وكذلك قائمنا أهل البيت لن يظهر أبداً حتى تظهر ودائع الله ﷺ، فإذا ظهرت ظهر على من يظهر فقتله»^(٣)، فإنّ المقصود من «ظهر على من يظهر فقتله»، أي ظهر على أعداء الله ﷺ.

ونقل في «حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار عليه السلام» في تفسير قوله الله ﷺ: ﴿وَرِيدٌ أَنْ تَمَنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَتَجْعَلَهُمْ أَيْمَةً وَتَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾^(٤) وَتُمْكِنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَتُبْرِى فِرْعَوْنَ وَهَمَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ ﴿٦﴾ القصص: ٥ - ٦، عن محمد بن الحسن الشيباني في (كشف البيان) قال: روي في أخبارنا

(١): كمال الدّين وتمام النّعمة، ج ٢، ص ٦٧٠.

(٢): كمال الدّين وتمام النّعمة، ج ٢، ص ٦٧٠.

عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام، أنّ هذه مخصوصةٌ بصاحب الأمر الذي يظهر في آخر الزمان، ويبيد الجبابرة والفراعنة، ويملك الأرض شرقاً وغرباً، فيملؤها عدلاً كما مُلئت جوراً^(١).

وروي «عن أبي خالد الكابليّ، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: يخرج القائم فيسير حتى يمرّ بمرّ، فيبلغه أنّ عامله قد قتل، فيرجع إليهم فيقتل المقاتلة، ولا يزيد على ذلك شيئاً، ثمّ ينطلق فيدعو الناس حتى يتهمي إلى البيداء، فيخرج جيشان للسفيايّ، فيأمر الله تعالى الأرض أن تأخذ بأقدامهم، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فِرْعَوْنُ أَقْبَلَ فَتَوَّأخَذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ ﴿٥١﴾﴾ سبأ: ٥١ ...^(٢).

السير بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله:

ومّا يدلّ على ذلك - وهو إنّ القتل لخصوص أعداء الله تعالى - الروايات الكثيرة الدالّة على أنّه يسير بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله، فإنّ سيرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله ليس قتال جميع الناس، وإنّما الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وقاتل المعاند المحارب للحقّ، فقد روي «عن محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن القائم إذا قام، بأيّ سيرة يسير في الناس؟ فقال: بسيرة ما سار به رسول الله صلى الله عليه وآله حتى يظهر الإسلام، قلت: وما كانت سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: أبطل ما كان في الجاهليّة، واستقبل الناس بالعدل، وكذلك القائم عليه السلام إذا قام يبطل ما كان في الهدنة ممّا كان في

(١): ج ٥، الباب السابع والعشرون في أنّ فيه وفي الأئمة عليهم السلام نزل قوله تعالى: {وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ}، ح ٥.

(٢): بحار الأنوار، ج ٥٢، باب ٢٥، علامات ظهوره لمن السفيايّ والدجال، وغير ذلك وفيه ذكر بعض أشرط الساعة، ح ١٣.

أيدي الناس، ويستقبل بهم العدل»^(١).

فالإمام الحجّة بن الحسن عليهما السلام لا يقتل إلا من يستحقّ، وذلك بأمر الله الملك تعالى.

معنى قتل ذراري قتلة الإمام الحسين عليه السلام:

من خلال هذه الروايات التي تُبيّن أنّ القتل يكون لخصوص أعداء الله تعالى نظراً بقربنة تقيّد الروايات الدالة على قتل ذرية من قتل الإمام الحسين عليه السلام، وتفيد أنّ المقصود منهم من كان من أعداء الله تعالى، فيكون الإطلاق غير مقصود.

بيان معنى الإطلاق غير المقصود:

فإنّ من الظاهر الجليّ أنّ بعض الإطلاقات غير مقصودة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾^(١٧٣) فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ وَفَضِّلَ لَمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ وَأَتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ^(١٧٤) آل عمران: ١٧٣ - ١٧٤، فليس المقصود فيها أنّ كلّ الناس قالوا لكلّ الناس، وإنّما المقصود كما ذكر المفسّرون قولاً واحداً لجماعة.

قال الفخر الرّازي: «المسألة الأولى: هذه الآية نزلت في غزوة بدر الصّغرى، روى ابن عبّاس أنّ أبا سفيان لما عزم على أن ينصرف من المدينة إلى مكّة نادى: يا محمد، موعدنا موسم بدر الصّغرى فنقتل بها إن شئت، فقال عليه السلام لعمر: قل بيننا وبينك ذلك إن شاء الله تعالى.

(١): بحار الأنوار، ج ٥٢، باب ٢٧، سيره وأخلاقه وعدد أصحابه وخصائص زمانه وأحوال أصحابه، ح ١٩٢.

فلما حضر الأجل خرج أبو سفيان مع قومه حتى نزل بمر الظهران، وألقى الله تعالى الرعب في قلبه، فبدا له أن يرجع، فلقي نعيم بن مسعود الأشجعي وقد قدم نعيمٌ معتمرًا، فقال: يا نعيم، إني وعدت محمدًا أن نلتقي بموسم بدرٍ، وإنَّ هذا عام جدبٍ، ولا يصلحنا إلَّا عامٌ نرعى فيه الشجر ونشرب فيه اللبن، وقد بدا لي أن أرجع، ولكن إن خرج محمدٌ ولم أخرج زاد بذلك جراءةً، فاذهب إلى المدينة فثبّطهم ولك عندي عشرةٌ من الإبل، فخرج نعيمٌ فوجد المسلمين يتجهّزون، فقال لهم: ما هذا بالرأي، أتوكم في دياركم وقتلوا أكثركم، فإن ذهبتُم إليهم لم يرجع منكم أحدٌ، فوقع هذا الكلام في قلوب قومٍ منهم، فلما عرف الرسول ﷺ ذلك قال: والذي نفس محمدٍ بيده لأخرجن إليهم ولو وحدي، ثم خرج النبي ﷺ، ومعه نحو سبعين رجلًا فيهم ابن مسعود، وذهبوا إلى أن وصلوا إلى بدرٍ الصغرى، وهي ماءٌ لبني كنانة، وكانت موضع سوقٍ لهم يجتمعون فيها كلَّ عامٍ ثمانية أيام، ولم يلق رسول الله ﷺ وأصحابه أحدًا من المشركين، ووافقوا السوق، وكانت معهم نفقاتٌ وتجاراً، فباعوا واشتروا أدمًا وزبيباً، وربحوا وأصابوا بالدّهرم درهمين، وانصرفوا إلى المدينة سالمين غانمين، ورجع أبو سفيان إلى مكّة فسمّى أهل مكّة جيشه جيش السّويق، وقالوا: إنّنا خرجتم لتشربوا السّويق، فهذا هو الكلام في سبب نزول هذه الآية^(١)، ففي الآية الكريمة أُطلق لفظ الناس، وقصد به نعيم بن مسعود الأشجعي.

وكذلك الحال في مثل: « إذا خرج القائم قتل ذراري قتلة الحسين (عليه السلام) بفعال آبائها »، فإن المقصود خصوص العدو المنكر للحق، ولهذا ورد في الرواية: « فقلت: فقول الله ﷻ: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ فاطر: ١٨، ما معناه؟! فقال: صدق الله في

(١): تفسير الفخر الرّازي، ج ٩، تفسير سورة آل عمران: الآية ١٧٣.

جميع أقواله، ولكن ذراري قتلة الحسين يرضون أفعال آبائهم، ويفتخرون بها»^(١)، فإن افتخارهم كاشفٌ عن رفضهم الصّريح المُعلن لدولة العدل، بتبنيهم شعاراتٍ معارضةً تشرعن الظلم، وسفك الدماء.

الأمر الرَّابع: دراسة جميع حيثيات الواقع.

من الخطأ أن نلحظ روايات الخروج بالسيف، واستخدام الشدّة والغلظة، ثمّ نعطي نتيجةً بأنّ مشروع الإمام المهديّ عجل الله فرجه مشروعٌ دمويٌّ، بل الصّواب هو دراسة جميع حيثيات وأحداث عصر الظهور، فلعلّ أعداء الإمام بقيّة الله ﷺ كالجيش النازي في جرائمه وعدم مراعاته للحدود، أو كالدواعش الذين لم يتركوا فظيعةً إلّا فعلوها، ولا رادع لهم يومئذٍ إلّا السيف، فهل يُلام تحالف العالم المُطالب بالعدل في استعماله للشدّة مع النازية أو الدواعش؟!

ولو راجعنا روايات أحوال أعداء الإمام الحجّة ﷺ وظروف زمانه نرى العجب العُجاب، ففي كتب العامّة عن أبي هريرة، قال: « قال رسول الله ﷺ: يخرج رجلٌ يقال له السفيناني في عمق دمشق، وعامّة من يتبعه من كلب، فيقتل حتى يبقربطون النساء، ويقتل الصّبيان، فتجمع لهم قيسٌ فيقتلها حتى لا يمنع ذنبٌ تلعةً، ويخرج رجلٌ من أهل بيتي في الحرّة، فيبلغ السفيناني فيبعث إليه جنداً من جنده فيهزمهم، فيسير إليه السفيناني بمن معه، حتى إذا صار ببداء من الأرض خسف بهم، فلا ينجو إلّا المُخبر عنهم، وقال الحاكم بعد نقله هذه الرواية: هذا حديثٌ صحيح

(١): علل الشرائع، ج ١، الباب ١٦٤، العلة التي من أجلها يقتل القائم ﷺ ذراري قتلة الحسين

بفعل آبائهم.

الإسناد على شرط الشَّيخين، ولم يخرجاه»^(١).

وروي في كتبنا « عن المُفضَّل بن عمير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) وقد ذُكر القائم (عليه السلام)، فقلت: إني لأرجو أن يكون أمره في سهولة، فقال: لا يكون ذلك حتى تمسحوا العلق والعرق»^(٢).

الأمر الخامس: أغلب أهل الأرض مع الإمام المهديّ (عليه السلام).

دلَّت بعض الروايات على أنَّ أغلب أهل الأرض مع الإمام المهديّ (عليه السلام)، وهذا يدلُّ أن الإمام الحجَّة بن الحسن (عليهما السلام) سوف يستأصل الظالمين المانعين من تحقيق إرادة الله (تعالى) وهم قلة مقارنة بالبقية، فليس المقتولين كلَّ النَّاس أو أغلبهم، فإنَّ أغلب الناس سيكونون معه، وإنَّما هم من جحد وخالف الأغلب، وقاتل الإمام، وأمَّا الذين يقبلون بالإمام (عليه السلام) وينصرونه وهم الأكثر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

ومن الروايات التي تدلُّ على أنَّ أغلب النَّاس ينهجون نهجه ويقبلون دعوته، ما في «بحار الأنوار»، عن تفسير العياشي: « عن رفاعة بن موسى، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ﴿ أَغْيَرَ دِينَ اللَّهِ يَبْعُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ آل عمران: ٨٣، قال: إذا قام القائم لا يبقى أرضٌ إلَّا نودي فيها شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّدًا رسول الله»^(٣).

وفي (تاريخ ابن عساكر): « إذا قام قائم آلِ محمَّد (عليه السلام) جمع الله له أهل المشرق وأهل المغرب، فيجتمعون كما يجتمع قرع الخريف، فأما الرفقاء فمن أهل

(١): المُستدرك على الصَّحيحين، ج ٤، كتاب الفتن والملاحم، ح ٨٥٨٦.

(٢): الغيبة للنعماني، باب ١٥، ما جاء في الشدَّة التي تكون قبل ظهور صاحب الحقِّ (عليه السلام)، ح ٣.

(٣): ج ٥٢، باب ٢٧، سيره وأخلاقه وعدد أصحابه وخصائص زمانه وأحوال أصحابه، ح ٨٩.

الكوفة، وأمّا الأبدال فمن أهل الشام»^(١)، وفي (الكافي): «عن ابن أبي يعفور، عن مولى لبني شيبان، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: إذا قام قائمنا وضع الله يده على رؤوس العباد، فجمع بها عقولهم، وكملت به أحلامهم»^(٢).

▪ ختام القول:

بعد استعراض هذه الأمور الخمسة، يتّضح جلياً أنّ حركة الإمام المهديّ عجل الله فرجه حركة إلهية خاضعة لأمر الله تعالى، فلا قُبْح فيها ما دامت تُنزل العقاب على خصوص الظالمين، وهم قلة من المتمرّدين بالقياس إلى سائر الناس.

(١): تاريخ دمشق، ج ١، باب ما جاء أنّ بالشام يكون الأبدال الذين يصرف بهم عن الأمة الأهوال، ص ٢٩٧.

(٢): ج ١، كتاب العقل والجهل، ح ٢١.

○ حاصل الشبهة:

يمكننا بيان هذه الشبهة في مقدماتٍ ثلاثة:

▪ المقدمة الأولى: ظهور الدين التامّ على يد الإمام المهدي عجل الله فرجه.

يعتقد الشيعة بأنّ ظهور الدين التامّ لا يكون إلّا على يد المهديّ المنتظر عجل الله فرجه، ففي نهج البلاغة، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: « يعطف الهوى على الهدى إذا عطفوا الهدى على الهوى، ويعطف الرأى على القرآن إذا عطفوا القرآن على الرأى، ومنها: حتّى تقوم الحرب بكم على ساقٍ بادياً نواجذها، مملوءةً أخلافها، حلواً رضاعها، علقماً عاقبتها، إلّا وفي غدٍ وسيأتي غدٌ بما لا تعرفون، يأخذ الوالي من غيرها عمّالها على مساوئ أعمالها، وتخرج له الأرض من أفايذ كبدها، وتلقي إليه سلماً مقاليدها، فيريكم كيف عدل السيرة، ويحيي ميّت الكتاب والسنة»^(١).

(١): رقم ١٣٨، ومن خطبة له عليه السلام يومئ فيها إلى ذكر الملاحم.

وورد في ينابيع المودة الباب الرابع والسبعون في إيراد الكلمات القدسيّة لعليّ عليه السلام التي ذكرها في شأن المهديّ عليه السلام في كتاب نهج البلاغة في خطبه، وفيه: (المهديّ يعطف)، ويقول ابن أبي الحديد في شرحه للنهج: « يعطف الهوى على الهدى إذا عطفوا الهدى على الهوى، ويعطف

و يقول آية الله العظمى الشيخ لطف الله الصّافي الكلبيكاني رحمته الله بعد نقله لهذا المقطع من نهج البلاغة: « يدلّ عليه أخبارٌ كثيرةٌ جدًّا، وذلك لأنّ ردّ الناس إلى الكتاب والسنة من أعظم أعمال المهديّ عليه السلام ومن صفاته البارزة، قلّمَا يوجد حديثٌ لا يدلّ عليه بالالتزام أو المطابقة، فلا يكون المهديّ، إلّا من يكون كذلك، ولا يقوم إلّا لإقامة الحقّ، ولا يقام النَّاسُ برّد النَّاسِ إلى الكتاب والسنة ولا يملأ الأرض من العدل والقسط إلّا به، ولا يعلن أمر الله ولا يظهر الإسلام على الأديان إلّا برّد النَّاسِ إلى الكتاب والسنة، فكلّ أعماله الإصلاحية لا تتحقّق إلّا به، فهو لا يظهر ولا يقوم ولا يخرج إلّا لإقامة الشّرع والعمل بالكتاب والسنة»^(١).

وهذا يعني أنّ الدّين لا يكون محفوظاً كما أنزل في الأمّة، ولا مطبقاً كما يريد الله تعالى فيها، إلّا بعد ظهور الإمام المهديّ عليه السلام.

▪ المقدمة الثانية: طول غيبة الإمام المهديّ عليه السلام.

يعتقد الشيعة أنّ الإمام المهديّ عليه السلام غائبٌ من سنة ٢٦٠ إلى يوم الناس هذا، وقد مرّ إلى يوم كتابة هذه الأسطر على غيبته عليه السلام قرابة ١١٨٢ سنة، فليس عند المسلمون واقع الدّين وحقيقته من ذلك اليوم وإلى يوم الناس هذا، ولا يطبقونه

الرّأي على القرآن إذا عطفوا القرآن على الرّأي، هذا إشارةٌ إلى إمامٍ يخلقه الله تعالى في آخر الزّمان وهو الموعود به في الأخبار والآثار، ومعنى يعطف الهوى يقهّره ويشنيه عن جانب الإيثار والإرادة، عاملاً عمل الهدى فيجعل الهدى قاهراً له وظاهراً عليه. وكذلك قوله: ويعطف الرّأي على القرآن، أي: يقهر حكم الرّأي والقياس والعمل بغلبة الظنّ عاملاً عمل القرآن. وقوله: إذا عطفوا الهدى وإذا عطفوا القرآن، إشارةٌ إلى الفرق المخالفين لهذا الإمام المُشاقين له، الذين لا يعملون بالهدى بل باهوى ولا يحكمون بالقرآن بل بالرّأي».

(١): منتخب الأثر، ج ٢، الفصل السابع والثلاثون في أنّه يردّ النَّاسَ إلى الهدى والقرآن والسنة، وفيه أخبارٌ كثيرةٌ.

بالدقة كما يريد الله ﷻ، بل عند الشيعة لم يكن الدين مُطبّقاً كما هو في زمن حُكم بني أمية والعبّاس، وعمامة المُسلمين بعيدون عن المنهج الصّحيح وهو منهج أهل البيت (عليهم السلام) في فهم القرآن والسنة النبوية، وقد يستمرّ هذا الأمر إلى آلاف السنين لعدم وجود توقيت خاصّ لخروج المهديّ (عليه السلام) عندهم، مع شدة انحراف الناس بامتداد عُمره الطويل.

في (كمال الدين وتمام النعمة): عن الحسن بن محمد بن صالح البرّاز، قال: «سمعت الحسن بن عليّ العسكري (عليهما السلام) يقول: إنّ ابني هو القائم من بعدي، وهو الذي يجري فيه سنن الأنبياء (عليهم السلام) بالتعمير والغيبة، حتّى تقسو القلوب لطول الأمد، فلا يثبت على القول به إلا من كتب الله ﷻ في قلبه الإيآن، وأيده بروح منه»^(١).

▪ المُقدّمة الثالثة: قصر حكم الإمام المهديّ (عليه السلام) بعد ظهوره.

نصّت روايات الشيعة على أنّ الإمام المهديّ (عليه السلام) هو الذي سوف يُظهر الدين الواقعي، ويُطبّقه كما يريد الله ﷻ، ويقيم دولة العدل، وسوف يحكم مدّة قصيرة جداً، وهذه الروايات مختلفة في العدد، ولكن تتفق في قلة المدّة، ونقل جملة ممّا ورد في كتاب «منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر (عليه السلام)»^(٢):

(١)

ما روي في الاحتجاج عن أمير المؤمنين (عليه السلام) يخبر عن أثر إمارة معاوية: «يدرسُ في سلطانه الحقّ، ويظهر الباطل، ويقتل من ناواه على الحقّ، ويدين من والاه على الباطل، فكذلك حتّى يبعث الله رجلاً في آخر الزّمان، وكلّب من الدّهر، وجهل من النّاس، يؤيّده الله بملائكته، ويعصم أنصاره، وينصره بآياته، ويظهره على أهل

(١): ج ٢، باب ما جاء في التّعير، ح ٤.

(٢): ج ٣، الباب العاشر، الفصل الأوّل في مدّة ملكه بعد ظهوره، وفيه ٢٩ حديثاً.

الأرض حتى يدينوا طوعاً وكرهاً، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ونوراً وبرهاناً، يدين له عرض البلاد وطولها، لا يبقى كافرٌ إلا آمن به، ولا طالحٌ إلا صلح، وتصلح في ملكه السباع، وتُخرج الأرض نبتها، وتُنزل السماء بركتها، وتُظهر له الكنوز، يملك ما بين الخافقين أربعين عاماً، فطوبى لمن أدرك أيامه وسمع كلامه»^(١).

(٢)

في الفتن، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: المهديّ يعيش في ذلك -يعني: بعد ما يملك- سبع سنين، أو ثمان، أو تسع.

(٣)

في جواهر العقدين: عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: المهديّ رجلٌ من ولدي، وجهه كالكوكب الدرّي، اللون لونٌ عربيّ، والجسم جسمٌ إسرائيليّ، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، يرضى بخلافته أهل السماء، وأهل الأرض، والطير في الجو، يملك عشرين سنةً.

(٤)

في الفتن: عن عليّ رضي الله عنه قال: يلي المهديّ أمر الناس ثلاثين أو أربعين سنةً.

(٥)

في غيبة النعماني: عن عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله رضي الله عنه أنه قال: ي-ملك القائم تسع عشرة سنةً وأشهرًا.

وبعد استعراض هذه الروايات يعترض أمامنا هذا السؤال: إن الله تعالى بعث النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وأنزل عليه الكتاب هداية الناس بالدين الواقعيّ، فكيف يضيعُ

(١): بحار الأنوار: ج ٤٤ ص ٢٠.

الدين، ويكون محفوظاً عند شخصٍ واحدٍ غائبٍ لمئات - ولربّما لآلاف السنين - حتّى يخرج بعد ذلك ويطبّق الدّين في مدّة قصيرةٍ جدّاً لا تتجاوز ٧٠ سنةً بحسب أكبر عددٍ ذكرته الروايات، وهو ما في (الإرشاد) عن « عبد الكريم الخثعمي، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): كم يملك القائم (عليه السلام)؟ قال: سبع سنين، تطول له الأيام، حتّى تكون السنّة من سنّيه مقدار عشر سنين من سنّيتكم، فيكون سنوّ ملكه سبعين سنّةً من سنّيتكم هذه ... »^(١).

إنّ هذا أمرٌ بعيدٌ يرفضه العقل، فإنّ الله ﷻ أنزل الدّين لكلّ النّاس، ولا تتناسب مقدمات دولة ظهور الدّين وتطبيق العدل التام من بعثة النبي ﷺ وطول تقلّب النّاس في الغيبة في الحرمان، ومعاناتهم في الانتظار مع قصر زمان هذه الدّولة والحكومة العالميّة.

○ مناقشة الشبهة:

في موقف الرّد على هذه الشبهة أذكر جملةً من المناقشات، وهي على قسمين:

▪ القسم الأوّل: المناقشات النّقضيّة:

فهناك مواردٌ كثيرةٌ يلتزم فيها المخالفون أو ينبغي أن يلتزموا فيها بنفس ما التزم به الشيعة في مسألة الإمام المهديّ عجل الله فرجه، وهذه الموارد تمثّل أجوبةً نقضيّةً على هذه الشبهة:

النقض الأوّل: دلّت جملةً من آيات القرآن الكريم على عموم نبوة النبي

الخاتم ﷺ :

(١): ج ٢، فصل آخر وقد وردت الأخبار في مدّة ملك القائم (عليه السلام)، ص ٣٨١.

(١)

- قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمَّا مَنْ قَالَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ آلَ مَنِّي الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ الأعراف: ١٥٨.

(٢)

- قَالَ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾ الفرقان: ١.

(٣)

- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأَنْذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴿١٩﴾﴾ الأنعام: ١٩.

(٤)

- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا كُنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾ سبأ: ٢٨.

(٥)

- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٧﴾﴾ الأنبياء: ١٠٧.

ومع كل هذه الآيات نرى أكثر الناس كفارًا من يوم بعثة النبي ﷺ، وإلى يوم الناس هذا، وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِحَقِّ كَرِهُونَ ﴿٧٨﴾﴾ الزخرف: ٧٨.

وهنا يواجه المشكل هذا السؤال: ما الفرق بين طول وقت الانحراف، وقلة وقت الصلاح، وبين كثرة عدد المنحرفين وقلة عدد المؤمنين، في كون الغرض الإلهي لم يتحقق فعلاً إلا بالنسبة إلى الأقل إمّا وقتاً أو كمّاً؟ فما هو الجواب الذي يذكره المشكل على هذا السؤال، فإننا نذكره في طول غيبة الإمام الحجة عجل الله.

التَّضُّ الثاني: ورد في روايات العامّة الصّحيحة عندهم أنّ الشرّ، والوثنيّة، وعبادة الأصنام؛ كل ذلك باقٍ ومستمر إلى قيام السّاعة، وفي مدّة قصيرة فقط يتحقّق ما يعتقد الشيعة تحقّقه في دولة الإمام المهديّ عجل الله فرجه، فقد روى مسلمٌ، عن عبد الله بن عمرو: « قال رسول الله ﷺ يخرج الدّجال في أمّتي فيمكث أربعين لا أدري: أربعين يوماً، أو أربعين شهراً، أو أربعين عاماً، فيبعث الله عيسى ابن مريم كأنّه عروة بن مسعودٍ، فيطلبه فيهلكه، ثم يمكث النّاس سبع سنين، ليس بين اثنين عداوةٌ، ثم يرسل الله ريحاً باردةً من قبل الشام، فلا يبقى على وجه الأرض أحدٌ في قلبه مثقال ذرّة من خيرٍ أو إيمانٍ إلّا قبضته، حتّى لو أنّ أحدكم دخل في كبد جبلٍ لدخلت عليه، حتّى تقبضه، قال: سمعتها من رسول الله ﷺ، قال: فيبقى شرار النّاس في خفّة الطير وأحلام السّباع، لا يعرفون معروفاً، ولا ينكرون منكراً، فيتمثّل لهم الشيطان، فيقول: ألا تستجيبون؟ فيقولون: فما تأمرنا؟ فيأمرهم بعبادة الأوثان، وهم في ذلك دارٌ رزقهم، حسنٌ عيشهم، ثم ينفخ في الصّور... »^(١).

وإذا كان هذا موجوداً في أصح كتبهم فإننا نطرح السّؤال التالي: لماذا بعثت الأنبياء، ولماذا أنزل القرآن، وقضى الله بعد آلافٍ من سنين البغضاء، وبعد إطالة عمر الدّجال - كما في رواياتهم - أن ينزل نبيّ الله عيسى (عليه السلام) لكي يهلك الدّجال، وبعد كلّ هذا « يمكث النّاس سبع سنين، ليس بين اثنين عداوةٌ » فقط؟

إننا لو لاحظنا سنين ادّخار الدّجال ثمّ تسليطه، وقارتا بينها وبين سبع سنين، لرأينا الفرق كبيراً جداً، فلماذا يستبعد غيبة الإمام وادخاره، بسبب تقصير الأمّة، وانتشار الظلم بفعالها لا فعل الله ﷻ، وظهور الإمام المهديّ عجل الله فرجه هادياً بتمكين

(١): كتاب الفتن وأشراط السّاعة، باب خروج الدّجال ومكثه في الأرض، ونزول عيسى وقتله

الله ﷻ، ويُقبل انتشار الشرّ بسبب ادّخار الدجّال وتمكينه تكويناً، وهو فعل الله ﷻ،
ثم إرسال ريحٍ تحقّق الخير لمُدّةٍ قصيرةٍ جداً؟!!

النقّض الثالث: بيّن القرآن الكريم أنّ الله ﷻ خلق السّموات والأرض من
أجل أن يعرف الإنسان أمرين:

الأمر الأوّل: عموم القدرة. الأمر الثاني: عموم العلم.

يقول الله ﷻ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (الطلاق: ١٢).

ومن المعلوم أنّ معرفة الإنسان بالله ﷻ، وعموم قدرته وعلمه، فرعٌ وجود
الإنسان، وامتلاكه القدرة على الإدراك، ولو رجعنا إلى روايات العامّة في تاريخ
الإنسان والمُدّة التي بين خلق آدم ويومنا لوجدناها قصيرةً مقارنةً بعمر الكون الذي
يمتدّ إلى ١٣٧ مليار سنة، فعن أبي أمامة، « إنَّ رجلاً قال: يا رسول الله أنبيُّ كان آدم؟
قال: نعم، مكلمٌ، قال: فكم كان بينه وبين نوح؟ قال: عشرة قرونٍ »^(١).

وقال الحاكم: « هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم، ولم يخرجاه »^(٢)، ووافقه
الذهبي^(٣)، وقال ابن كثيرٍ في (البداية والنهاية): قلت: وهذا على شرط مُسلم ولم
يخرجه^(٤)، وفي حديث أبي أمامة « ... قال: كم بين نوح وإبراهيم؟ قال: عشرة قرون »،

(١): صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، ذكر الإخبار عمّا كان بين آدم ونوح من القرون،
ح ٦١٥٧.

(٢): المستدرک على الصّحیحین، ج ٢، کتاب التفسیر، من سورة البقرة، ح ٣٠٣٩.

(٣): سلسلة الأحاديث الصّحيحة، ج ٦، ح ٢٦٦٨.

(٤): ج ١، قصّة نوح (عليه السلام) ص ١٠١.

رواه الطبراني في (المعجم الكبير)^(١)، وورد كلامٌ في تضعيف بعض رواة الحديث، وصحّحه الألباني بشواهد^(٢).

والقرن يُحتمل فيه ١٠٠ سنة، ويحتمل الجيل كما في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَعْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَا هُمُ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٣) وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّيْسِ وَقُرُونًا بَيِّنَاتٍ ذَلِكَ كَثِيرًا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ الفرقان: ٣٧-٣٨، فإن المراد إهلاك أجيالٍ بين هؤلاء، وعليه يكون بين نبيِّ الله عَلَيْهِ السَّلَامُ آدم وإبراهيم عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عشرون قرناً، وهناك خلافٌ في تاريخ ولادة نبيِّ الله إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، ويتراوح في الفترة بين ٢٣٢٤-١٨٥٠ ق.م، ولا أظنّ يوجد مسلم يحتمل أنّه قبل ٦٠٠ مليون سنة.

وهنا يأتي هذا السؤال: لو سلّمنا أنّ الدين لم يضع منه شيءٌ، وآمن به كلّ النَّاسِ، وطبّقته - كما هو - جميع الأمم، فلماذا يخلق الله عَلَيْهِ السَّلَامُ السماوات والأرض قبل ملايين السنين، لغايةٍ لم تتحقّق إلّا في مدّة لا تتجاوز ٢٣ قرناً من الزّمن؟

النقض الرَّابع: إنّ عقيدة الإمام المهديّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأنّه من يأتي في آخر الزمان ليُحقّق دولة العدل، ليست من مُخصّصات الشيعة، فالعامة يعتقدون بها، إلّا من لا يُعتدُّ به من الشواذِّ، وقد نصَّ المحقّقون من العامة على تواتر روايات الإمام المهديّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، -وقد تقدّم نقل بعض كلماتهم-^(٣).

(١): ج ٨، باب الصاد، محمّد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة، ح ٧٥٤٥.

(٢): سلسلة الأحاديث الصّحيحة، ج ٦، ح ٢٦٦٨.

(٣): راجع الفصل الأول، خصائص أسانيد روايات الإمام المهديّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الخاصية الثانية: نصّ كبراء العامة على تواتر روايات الإمام المهديّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وراجع الفصل الأول: المحور الثالث: دفع الشبهات المثارة حول أصل ثبوت القضية المهدويّة، الشبهة الخامسة: دعوى ضعف جميع روايات الإمام المهديّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وقد قال الألباني: وخلاصة القول: إن عقيدة خروج المهديّ عقيدة ثابتة متواترة عنه ﷺ، يجب الإيمان بها لأنها من أمور الغيب، والإيمان بها من صفات المتقين كما قال تعالى: ﴿الْمَرْءُ الَّذِي كَتَبَتْ لِرَبِّهِ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ البقرة: ١ - ٣، وإن إنكارها لا يصدر إلا من جاهلٍ أو مكابرٍ^(١).

▪ قصر مدة حكم الإمام المهديّ في روايات العامة:

وقد وردت رواياتٌ صحيحة في كتب العامة تدلّ على قصر مدة حكم الإمام المهديّ ﷺ، ومنها:

(١)

عن أبي سعيد الخدري: «إن رسول الله ﷺ قال: يخرج في آخر أمّتي المهديّ، يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صحاحاً، وتكثر المشية، وتعظم الأمة، يعيش سبعمائة، أو ثمانمائة، يعني حججاً - قال الحاكم بعد نقله الحديث -: هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»^(٢)، وقال الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»^(٣): «قلت: وهذا سندٌ صحيحٌ، رجاله ثقاتٌ... وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي».

(٢)

عن أبي سعيد الخدري كذلك: «قال: قال رسول الله ﷺ: أبشركم بالمهديّ يبعث على اختلافٍ من الناس وزلازل، فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً، يرضى عنه ساكن السماء وساكن الأرض، يقسم المال صحاحاً، فقال له رجل:

(١): موقع تراث الألباني، الموقع المرجعيّ الشامل: www.alalbani.info/alalbany_misc_٠٠٦٧.php

(٢): المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، کتاب الفتن والملاحم، ح ٨٦٧٣.

(٣): ج ٢، ح ٧١١.

ما صحاحاً؟ قال: بالسوية بين الناس، قال: ويملاً الله قلوب أمة محمد ﷺ غني، ويسعهم عدله، حتى يأمر منادياً فينادي، فيقول: من له في مال حاجة؟ فما يقوم من الناس إلا رجل، فيقول: ائت السدان يعني الخازن فقل له: إن المهدي يأمرك أن تعطيني مالاً، فيقول له: احث، حتى إذا جعله في حجرة وأبرزه ندم، فيقول: كنت أجمع أمة محمد نفساً، أو عجز عني ما وسعهم؟ قال: فيردّه، فلا يقبل منه، فيقال له: إننا لا نأخذ شيئاً أعطيناها، فيكون كذلك سبع سنين، أو ثمان سنين، أو تسع سنين، ثم لا خير في العيش بعده، أو قال: لا خير في الحياة بعده، رواه أحمد^(١). وذكر عبد الحق الإشبيلي في (الأحكام الشرعية الكبرى) شواهد له^(٢)، وقال الهيثمي: «قلت رواه الترمذي وغيره باختصار كثير. رواه أحمد بأسانيد وأبو يعلى باختصار كثير، ورجلها ثقات»^(٣).

(٣)

عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي مني؛ أجلي الجبهة، أقنى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، يملك سبع سنين»، رواه أبو داود^(٤)، وقال الذهبي: «إسناد صالح»^(٥)، وقال ابن القيم: «رواه أبو داود بإسناد جيد»^(٦)، وأخرجه الحاكم وفيه: «المهدي من أهل البيت أشم الأنف، أقنى أجلي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، يعيش هكذا، وبسط يساره

(١): مسند أبي سعيد الخدري (ر)، ح ١١٣٢٦.

(٢): ج ٤، باب ذكر المهدي والخلفاء، ص ٥٣٢.

(٣): بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٧، باب ما جاء في المهدي، رقم ١٢٣٩٣.

(٤): كتاب المهدي، ح ٤٢٨٥.

(٥): تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي، أحاديث المهدي وخروجه، ح ٩٥٥.

(٦): المنار المنيف في الصحيح والضعيف، فصل وسألت عن «لا مهدي إلا عيسى بن مريم»،

وإصبعين من يمينه المسبحة، والإبهام وعقد ثلاثة - ثم قال - هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مُسلم، ولم يخرجاه^(١)، وحسنه ابن حجر^(٢).

وهنا وبعد هذا الاستعراض نُقدّم السؤال التالي: أليست بعثة النبي ﷺ لقيام الناس بالقسط، وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ الحديد: ٢٥، فلماذا عبر قرونٍ متمادية بعث الله ﷺ الأنبياء ﷺ، وأنزل الكتب، وبقي الناس في ظلمٍ وتخبُّطٍ طيلة هذه المدّة، ولا يتحقّق قيام الناس بالقسط إلّا في سبع سنواتٍ بعد قيام الإمام المهديّ ﷺ؟

النقض الخامس: إنّ مراجعة كلمات علماء العامّة في الحديث تفيد ضياع أغلب الأحاديث الصحيحة، فقد نقلوا عن أحمد أنه قال: «صحّ من الحديث سبعمائة ألفٍ وكسّر^(٣)»، وما عندهم لا يصل إلى عشر معشار هذا العدد، ولهذا حملوه على ما يشمل الأحاديث النبويّة وأقوال الصحابة والتابعين.

قال البخاري: «أحفظ مائة ألف حديثٍ صحيحٍ»^(٤)، وحملوه على اختلاف الأسانيد مع تكرار المتون، وذكر النووي أنّ أحاديث الصحيح - أي: المحتجّ بها فتشمل الحسنة - قريبٌ من عشرة آلاف حديثٍ، وهذا قريبٌ من عدد الأحاديث في صحيح الجامع للشيخ الألباني فإنّها أقلّ من تسعة آلاف، وعدد الأحاديث في صحيح البخاريّ ومسلم بحذف المكرّر أقلّ من خمسة آلاف، ولم يجمعا كلّ ما صحّ

(١): كتاب الفتن والملاحم، ج ٤، ح ٨٦٧٠.

(٢): هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصايح والمشكاة، ج ٥، باب أشرط الساعة، ح ٥٣٨٢.

(٣): فيض القدير بشرح الجامع الصغير، ج ١، ص ٢٤.

(٤): فيض القدير بشرح الجامع الصغير، ج ١، ص ٢٤.

بالاتفاق.

وقد نقل ابن الصّلاح في (كتاب علوم الحديث): «الرّابعة: لم يستوعبا -أي: البخاري ومسلم- الصّحيح في صحيحيهما ولا التزمًا ذلك، فقد روينا عن البخاري أنّه قال: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحّ، وتركت من الصّحاح الملال الطوال، وروينا عن مسلم أنّه قال: ليس كلّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعته ها هنا يعني في كتابه الصّحيح، إنّما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه»^(١).

وقال الحافظ ابن كثير: «ثمّ إنّ البخاري ومسلمًا لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحّته من الأحاديث، فإنّهما قد صحّحا أحاديث ليست في كتابيهما، كما ينقل الترمذي عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده -أي: في الجامع الصّحيح- بل في السنن وغيرها»^(٢).

وقال الحافظ الحازمي في كتابه (شروط الأئمة الخمسة): «وأما البخاري فلم يلتزم أن يُخرج كلّ ما صحّ من الحديث».

-إلى أن يقول:- «ويشهد لصحّة ذلك ما أخبرنا أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد، أنبأنا ابن طلحة في كتابه عن أبي سعد الماليني، أنبأنا عبد الله بن عدي، حدّثني محمّد بن أحمد قال: سمعت محمّدًا بن حمدويه يقول: سمعت محمّدًا بن إسماعيل -يعني البخاري- يقول: أحفظ مائة ألف حديثٍ صحيحٍ، وأحفظ ماتتي ألف حديثٍ غير صحيحٍ، وأنبأنا أبو مسعود عبد الجليل بن محمّد في كتابه، أنبأنا أبو عليّ أحمد بن محمّد بن شهريار، أنبأنا أبو الفرج محمّد بن عبد الله بن أحمد، أنبأنا أبو

(١) النوع الأوّل: من أنواع علوم الحديث معرفة الصّحيح من الحديث، فوائد مهمة، ص ٨.

(٢) اختصار علوم الحديث، النوع الأوّل الصّحيح، ص ٩٩.

بكر الإسماعيلي، قال سمعت مَنْ يحكي عن البخاري أنه قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحًا، وما تركت من الصحيح أكثر»^(١).

وهذا يفيدنا جزماً ضياع الكثير من روايات العامة حتى احتاجوا إلى القياس، والاستحسان، والقول بحجّة قول الصحابي، وظنّ الفقيه، وغير ذلك، فإنّ قلّة الأحاديث الواردة في الأحكام حملتهم على ذلك، فقد قال الحافظ ابن حجر في (النكت على ابن الصلاح): «فأمّا ما يتعلّق بالأحكام خاصّةً، فقد ذكر الحافظ أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي، في كتاب التمييز له عن الثوري، وشعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم: أنّ جملة الأحاديث المسندة عن النبي ﷺ يعني الصحيحة بلا تكرار أربعة آلاف وأربعمائة حديث. وعن إسحاق بن راهوية أنه سبعة آلاف ونيف.

وقال أحمد بن حنبل: وسمعت ابن مهدي يقول: الحلال والحرام من ذلك ثمانمائة حديث، وكذا قال إسحاق بن راهوية عن يحيى بن سعيد. وذكر القاضي أبو بكر ابن العربي: أنّ الذي في الصحيحين من أحاديث الأحكام نحو ألفي حديث. وقال أبو داود السجستاني عن ابن المبارك: تسعمائة، ومرادهم بهذه العدة ما جاء عن النبي ﷺ من أقواله الصريحة في الحلال والحرام، والله أعلم.

وقال: كلّ منهم بحسب ما يصل إليه، ولهذا اختلفوا»^(٢).

وبعد هذا البيان لحال الأحاديث فإنّ القوم يواجهون السّؤال التالي: لماذا ضاعت الأحاديث الصحيحة، ولم تبقى بيد الأمة قروناً كثيرة، حتى انقسموا مذاهب،

(١): بحثٌ يتعلّق بترك البخاري إخراج كثير من الصحيح واعتذاره عن ذلك، ص ٦١.

(٢): ج ٢، ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

واختلفوا آراءً مُتعدّدة، أليس الله تعالى يريد الهداية للجميع، وأنزل الدين ليصل إلى الجميع وعمل به الكل؟

فما يكون من العامّة جواباً عن هذا السؤال نجيب به في غيبة الإمام المهديّ عجل الله فرجه، وضياع جزءٍ من الحق، وبقاء جزءٍ منه عند بعض الناس.

▪ المناقشة الثانية: المناقشة الحليّة:

ويمكننا أن نذكر أربعة أجوبة حليّة:

الجواب الأوّل: الغرض من بعثة الأنبياء وإنزال الكتب:

إنَّ الله تعالى لم ينزل الأديان والشرائع ويرسل الأنبياء لكي يتحقّق في الخارج هداية كلّ الناس بالفعل، وإلاّ للزم من ذلك الجهل في ساحته تعالى؛ لأنّ الله تعالى يعلم أنّ بعض الناس سوف لن يتبعوا الهدى عناداً وطغياناً، وبعضهم قصوراً بسبب عوامل عالم الدنيا المترامحة، يقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَيْتَ نَحْنُ نَعْلَمُ مَا نُسَبِّحُ بِهَا وَنَسَاءتْ مَصِيراً ﴿٩٧﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ قَالُوا لَيْتَ نَعْلَمُ مَا نُسَبِّحُ بِهَا وَنَسَاءتْ مَصِيراً ﴿٩٩﴾﴾ النساء: ٩٧ - ٩٩، وهذا ما تحقّق خارجاً، فلو كان غرضه غير المتحقّق قبل تحقّقه، لكان تعالى لا يعلم بما سوف يكون، وهو تعالى محيطٌ بكلّ شيءٍ لا يجوز عليه الجهل.

ومن هنا كان الموافق للتحقيق هو أنّ الغرض من البعثة وإنزال الكتاب جعل المجتمع البشري قادراً على تحصيل الهداية، لو توفّرت الأسباب جميعها من جهة المجتمع البشري، ولم يبق إلاّ أن يُبين الله تعالى تعاليمه، فإذا قصر البشر في تهيئة الأسباب، فجهل البعض وضلّ أو تكبر وتغطرس من بلغه الحقّ فليس في هذا نقصٌ للغرض الإلهي، لأنّ تمكين الله تعالى العباد متحقّق، ولو لم يقصر العباد أنفسهم لظفروا

بالخير والفضل.

وهذا التمكين لاستثماره خارجاً مراتب ودرجات، فإذا قصر العباد ومنعوا بدرجة ٥٠٪ يتحقق أثره بدرجة ٥٠٪، وإذا قصرُوا ومنعوا بدرجة ٩٠٪ يتحقق بدرجة ١٠٪، ولهذا لا يكون الغرض الإلهي مع ضياع بعض الدين أو غيبة الإمام المهدي عجل الله فرجه غير مُتَحَقِّقٍ بنحو تامٍّ من الله تعالى، وإنما هو مُتَحَقِّقٌ، ولكن بسبب تقصير الناس الذين لم يوفروا أسباب الهداية لم يتحقق لهم من أنفسهم الغرض التام خارجاً مع تحقق التمكين من جهة الله تعالى، فإذا قصر العباد وحققوا أسباب الغيبة، بنحو كانت المصلحة في حجب الإمام المهدي عجل الله فرجه.

وهذا هو المستفاد ممَّا روي في (علل الشرائع): « عن مروان الأنباري قال: خرج من أبي جعفر عليه السلام: إنَّ الله إذا كره لنا جوار قوم نزعنا من بين أظهرهم ^(١)؛ فإن هذا لا يكون موجباً لنقض الغرض الإلهي، بل تحقُّق وعلى الأمة الاستفادة منه بتحقيق أسباب الظهور.

فإنَّ الله تعالى أوجد الإمام عليه السلام، ومكَّن الناس به من بلوغ الغاية، ولكنهم تمرّدوا، وأوجبوا بحسب قوانين عالمنا وجود تمناع بين بقاء الإمام عجل الله فرجه ظاهراً وتحقُّق الغاية العليا، وهي تحقيق دولة العدل في زمانه، فكان لابد من حفظه لوقت توفّر الأسباب، وهو وقتٌ مجهولٌ عندنا، معلومٌ عند الله تعالى ويؤثر في تحديده عملنا ومقدار استعدادنا.

يقول العلامة الحلي رحمته الله: « إنَّ وجود الإمام بنفسه لطفٌ لوجوه: أحدها:

(١): ج ١، الباب ١٧٩ علة الغيبة، ح ٢.

أنه يحفظ الشرائع ويحرسها عن الزيادة والنقصان، وثانيها: أن اعتقاد المكلفين بوجود الإمام وتجويز إنفاذ حكمه عليهم في كل وقت سبب لردعهم عن الفساد، ولقربهم إلى الصلاح، وهذا معلوم بالضرورة، وثالثها: أن تصرفه لا شك أنه لطف وذلك لا يتم إلا بوجوده، فيكون وجوده بنفسه لطفًا، وتصرفه لطفًا آخر، والتحقق أن نقول: لطف الإمامة يتم بأمرٍ، منها: ما يجب على الله تعالى، وهو خلق الإمام، وتمكينه بالتصرف، والعلم والنص عليه باسمه ونسبه، وهذا قد فعله الله تعالى، ومنها: ما يجب على الإمام، وهو تحمّله للإمامة وقبوله لها، وهذا قد فعله الإمام، ومنها: ما يجب على الرعية، وهو مساعدته والنصرة له، وقبول أوامره وامثال قوله، وهذا لم يفعله الرعية، فكان منع اللطف الكامل منهم، لا من الله تعالى، ولا من الإمام»^(١).

الجواب الثاني: سعادة الإنسان في الآخرة.

من الخطأ القول: بأن الله ﷻ أرسل الرسل وأنزل الكتب لغاية، وهذه الغاية لن تتحقق إلا في أيام قليلة من عمر الإنسان كما ورد في الروايات؛ لأن الله ﷻ خلق الإنسان ليصل إلى السعادة الأخروية، وجعله في الدنيا مؤقتًا، لأنّها دار الاختبار والابتلاء، والطريق نحو السعادة الأبدية هناك، وجعل الله من ابتلاءات الإنسان تمكين الشياطين، والظالمين، ووجود المضلّين، والمُشكّكين، والشُرور، والظواهر المبعوضة، والعقل يميز أن يكون من ذلك وعد الإنسان بدولة الحق في آخر الزمان، ليعمل الإنسان من أجل تحقيق أسباب إنجاحها، بعد الإيمان بلزوم تحقيقها، فيكون وجود الإنسان قرونًا متعدّدة طالبًا للخلاص بظهور سلطان الله ﷻ التام من ابتلاءات الله ﷻ المساهمة في تكامل الأجيال المتعاقبة، فليس حال ما قبل ظهور

(١): كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، المقصد الخامس في الإمامة، المسألة الأولى في أن نصب

الإمام المهديّ عجل الله فرجه بلا فائدة، وإنما هو كحال المسلمين قبل هجرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله إلى المدينة، وإنشائه الدولة الإسلاميّة، حيث كان حال تهيئة النفوس ليظهر الإسلام على الدّين كله، وقبل ذلك ليحكم النبيّ صلى الله عليه وآله في المدينة، كما إنّ نفس معاناتهم في هيب غلبة الكُفر بلاءً لهم، موجبٌ لهم الرّفعة في الدّرجات العالية في يوم القيامة، وهو مساهمٌ بنحوٍ تدريجيٍّ تكامليٍّ في تحقيق الأهداف المترتبة إلى تحقّق دولة العدل العالميّة.

الجواب الثالث: ملاحظة المقدار الكيفي لا الكمّ الزماني.

إنّ ملاحظة مدّة دولة الإمام الحجّة ابن الحسن عليهما السلام، ثمّ القول: «بأنّها قصيرةٌ مقارنة بعمر الإنسان في كوكب الأرض، وهذا أمرٌ بعيدٌ يرفضه العقل» أمرٌ غير مُستقيم؛ لأنّ العقل لا يلاحظ الكمّ الزماني فقط، وإنّما يلاحظ كيف ومقداره، فلو فرضنا أنّ مدة مكوث الناس في الأرض ٢٣ قرناً، وكان الناس مُكلّفين باتّباع دين الله صلى الله عليه وآله وتطبيق شريعته، ولكن بسبب تمرد الأكثر استمرت المعاناة، وفي آخر الزّمان أظهر الله صلى الله عليه وآله عظيم سلطانه، وبرهن للبشريّة جمعا أنّه إله خير، ويقف مع المُستضعفين، فمكّن الصّالحين من الطّالحين، وحزب الرّحمن من حزب الشيطان، وحقّق دولةً عالميّةً، لا تقتصر بركتها على الأرض، وإنّما تشمل جميع أرجاء الكواكب والمجرات، ففي حديث قال: «ولم يبق من الدّنيا، إلّا يومٌ لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً»^(١).

فإنّ مفاد هذا الحديث هو إنّ المهديّ عجل الله فرجه يملأ الدّنيا، وليس خصوص الأرض عدلاً وقسطاً، وعالمنا الذي نعيش فيه يُقدّر طولُه بما يقرب من ٩٣ مليار سنةٍ ضوئيّة، والعقل يرى أنّ تحقّق العدل في كلّ هذه البقعة لمدّة ٧٠ سنةً - كما في بعض الروايات المتقدّمة - شيئاً كبيراً جداً، ويبرّر وجود المجتمع البشريّ ٢٣ قرناً على وجه الأرض.

(١): أخرجه أبو داود (٤٢٨٣)، وأحمد (٧٧٣) باختلافٍ يسير، والبزار (٤٩٣) واللفظ له.

إنَّ العقل لا يلزم على الله ﷻ أن يبقى دولة الحقَّ قرونًا كثيرةً تساوي قرون حياة الإنسان في الأرض، فلهذا ﷻ أن يظهر سلطانه آخر الزمان ويقهر أعداءه ولو ليوم واحد، ثم يكمل ذلك في يوم القيامة، ﴿يَوْمَهُمْ بَرَزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمُ شَيْءٌ لَّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ غافر: ١٦.

الجواب الرابع: مدّة دولة الحقّ.

لقد لاحظ المشكّل روايات مدّة حكم الإمام المهديّ عجل الله وجهه فقط، وأغفل أن دولة الحقّ في روايات الشيعة لا تنتهي بشهادة الإمام الحجة عجل الله وجهه؛ لأنّ الشيعة يعتقدون بالرجعة، وقيام أهل البيت (عليهم السلام)، وحكمهم يكون بعد الإمام المهديّ (عليه السلام)، وفي هذه الروايات ما يدلّ على أنّ الحكم يستمرّ أكثر من المدّة الموجودة بين نزول نبيّ الله آدم (عليه السلام) ويوم الناس هذا، ومن هذه الروايات:

(١)

ما عن أبي داود، عن بريدة الأسلمي، قال: «قال رسول الله ﷺ: كيف أنت إذا استيأست أمتي من المهديّ، فيأتيها مثل قرن الشمس، يستبشر به أهل السماء وأهل الأرض، فقلت: يا رسول الله، بعد الموت؟ فقال: والله إنّ بعد الموت هدىً، وإيماناً، ونوراً، قلت: يا رسول الله، أيّ العُمَريّن أطول؟ قال: الآخر بالضعف»^(١).

(٢)

ما في مُتَّخَب البصائر: «ما رواه لي السيّد الجليل بهاء الدّين علي بن عبد الحميد الحسيني، رواه بطريقه عن أحمد بن محمد الأيادي، يرفعه إلى أحمد بن عقبة، عن أبيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سُئل عن الرجعة أحقُّ هي؟ قال: نعم، فقيل له: من أول من

(١): مُتَّخَب بصائر الدّرجات، باب في الكرّات وحالاتها وما جاء فيها، ح ٣.

يخرج؟ قال: الحسين، يخرج على أثر القائم (عليه السلام)، قلت: ومعه الناس كلهم؟ قال: لا بل كما ذكر الله تعالى في كتابه: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَهْوَاجًا﴾ (النبا: ١٨)، قومٌ بعد قومٍ^(١).

وعنه (عليه السلام): ويقبل الحسين (عليه السلام) في أصحابه الذين قُتلوا معه، ومعه سبعون نبياً كما بعثوا مع موسى بن عمران، فيدفع إليه القائم (عليه السلام) الخاتم، فيكون الحسين (عليه السلام) هو الذي يلي غسله، وكفنه، وحنوطه، ويواريه في حفرته.

وعن جابر الجعفي قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: والله ليملكننّ منّا أهل البيت رجلٌ بعد موته ثلاثمائة سنة، ويزداد تسعاً، قلت: متى يكون ذلك؟ قال: بعد القائم (عليه السلام)، قلت: وكم يقوم القائم في عالمه؟ قال: تسع عشرة سنة، ثم يخرج المنتصر إلى الدنيا وهو الحسين (عليه السلام)، فيطلب بدمه ودم أصحابه، فيقتل ويسبي حتى يخرج السّفاح وهو أمير المؤمنين (عليه السلام).

ورويت عنه أيضاً بطريقه إلى أسد بن إسماعيل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال حين سُئل عن اليوم الذي ذكر الله مقداره في القرآن: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (المعارج: ٤)، وهي كرامة رسول الله ﷺ فيكون ملكه في كرامته خمسين ألف سنة ويملك أمير المؤمنين في كرامته أربعة وأربعين ألف سنة^(٢).

وبقطع النظر عن ورود هذه الروايات، فإنّ على المُشكّل أن يثبت أنّ الشيعة تعتقد بأنّه بعد ارتحال الإمام المهديّ عجل الله فرجه إلى الرفيق الأعلى تنتهي دولة العدل مباشرة، وسيطر الظلم، أو تنتهي الدنيا، وهذا ما لم يقم به.

(١): مُختصر بصائر الدّرجات: ص ٤٨.

(٢): بحار الأنوار، ج ٥٣، باب ٢٩ في الرجعة، ح ١٣٠.

إنَّ مُجَرَّدَ وِرْوُدِ رَوَايَاتٍ تَدَلُّ عَلَى قَصْرِ مَدَّةِ حُكْمِ الْإِمَامِ الْحِجَّةِ عَجَلُ فَرَجِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَمْرِ الْإِنْسَانِ فِي كَوْكَبِ الْأَرْضِ لَا يُوجِبُ وِرْوُدَ مَا ذَكَرَ مِنْ إِشْكَالٍ.

○ حاصل الشبهة:

من التساؤلات التي طُرحت حول الإمام المهدي عجلتَّه التساؤل المرتبط بكيفية التصديق بأنَّ شخصًا واحدًا فقط يمكنه قيادة العالم، فمن لا يؤمن إلا بالتجربة لا يمكنه أن يصدِّق ذلك؛ إذ فكرة المهدوية سوف تكون فكرة قائمةً على الإعجاز.

○ ردَّ الشبهة:

وفي مقام الجواب على هذا السؤال أذكر بعض النقاط المهمّة، وهي:

▪ **النقطة الأولى: عدم إمكان التفكيك بين الفكرة المهدوية والمنطق العقلي.**

من الخطأ جدًّا أن يلج الإنسان في محاكمة روايات الإمام المهدي عجلتَّه مع إلغاء ثوابت المنهج العقلي، وارتداء قميص المنهج الحسيّ التجريبيّ المحض، وذلك بسبب أمرين، هما:

الأمر الأوّل: إنّ المنهج العقليّ هو المنهج الذي تعتمد عليه التجربة، فأيّ تجربة لا يمكن أن تُنتج إلا في ظلّ الإيمان بقضايا عقلية سابقة، كقضية استحالة اجتماع النقيضين، واستحالة وجود معلولٍ بلا علّة، واستحالة صدور كلّ شيءٍ من

أي شيء، فلو لم نؤمن بهذه القضايا، فهل سيكون لملاحظة اقتران ارتفاع الصّداق بأخذ أقراص (الأسبرين) تأثيراً في حصول اليقين بعليّة (الأسبرين) لرفع الصّداق؟ بالطبع لا؛ إذ يميز العقل ألا يكون (الأسبرين) علّة، بل ويميز أن يكون علّة للصّداق مع تحقّق ارتفاع الصّداق في كلّ عمليّة اقتران.

إنّ العقل المحض هو الركن الأساس، وحجر الزاوية لجميع المعارف، وهذا العقل هو المثبت للدين، وصدق الوحي المخبر عن قضية الإمام المهديّ عجل الله فرجه، فلا بدّ من دراسة مسألة الإمام المهديّ عجل الله فرجه في سياق مُعطيات الوحي وإخباره. وأمّا محاولة دراسة الفكرة المهدويّة في لباسٍ ماديّ ينكر الغيب وتدخّل يد القدرة الإلهيّة، فهو نظير أن نحاول دراسة الأشكال، واقتناص أحكام منها مع إلغاء كونها ذات امتداد، أو نظير دراسة المثلثات، مع فرضها تتكوّن من أكثر من ثلاث زوايا.

إنّ الفكرة المهدويّة فكرةٌ غيبيةٌ إلهيةٌ، لا ينفكّ الإيمان بها عن التوحيد والنبوّة، وفي ضمن سياق الدين ينبغي أن تُدرس؛ إذ إنكار الدين وقيمة الأدلّة العقلية التي يستند إليها موجب لانهاية جميع معارفه المنتهية إليه، فلا معنى للبحث عن حقائقها.

ولهذا نعلّق على العبارة التالية: « فمن لا يؤمن إلا بالتجربة لا يمكنه أن يُصدّق ذلك إذ فكرة المهديّ عجل الله فرجه سوف تكون فكرةً قائمة على الإعجاز »، بأنّ كون الفكرة إعجازيّة لا يعيبيها، ما دام عليها دليلٌ قطعيٌّ يفيد العلم بها. وعليه، فإذا كان الإمام المهديّ عجل الله فرجه رجلاً مُسدّداً من قبل الله تعالى، وتعيّنه الملائكة، وعنده علمٌ خاصٌّ يدرك به حقائق الأشياء والمستقبل، فإنّ قدرته على الإدارة مع وجود الأوفياء، وعدم حاجة الناس إلى الظلم بسبب توفر الخيرات، سوف تكون أمراً ممكناً بلا ريبٍ وشكٍّ.

وقد بيّنت الروايات تأييد الله ﷻ له ﷺ، فعن أبي سعيد عن النبي ﷺ: « تنعم أمتي في زمن المهديّ نعمةً لم ينعموا مثلها قطّ، ترسل السماء عليهم مدرارًا، ولا يزرع الأرض شيئًا من النبات إلا أخرجته، والمال كدوس، يقوم الرّجل فيقول: يا مهدي! أعطني، فيقول: خذ»^(١).

وفي رواية أخرى « إنّ رسول الله ﷻ قال: يخرج في آخر أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صحاحًا، وتكثر المشية، وتعظم الأمة، يعيش سبعا، أو ثمانيا، يعني حججا»، -رواه الحاكم، وقال-: هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»^(٢).

وقال الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)^(٣): « قلت: وهذا سندٌ صحيحٌ، رجاله ثقاتٌ... وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي»، وفي الثالثة: « عن النبي ﷺ قال: تأوي إليه أمته كما تأوي النحلة يعسوبها، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جورًا، حتّى يكون الناس على مثل أمرهم الأوّل، لا يوقظ نائمًا، ولا يهرق دمًا»^(٤)، وفي رابعةٍ « قال رسول الله ﷻ: إنّهُ يستخرج الكنوز، ويقسم المال، ويلقي الإسلام بجرانه»^(٥).

وهذا يكشف عن شيوع الخير وسهولة نيّله، وهذا ما يوجب انتفاء جُملةٍ من مُقتضيات التمرد، وإذا شاهد الناس بركات حُكمه ﷺ، وعموم الخير في دولته، فإنّ ما تقتضيه طبيعة الأمور أن يلتفوا حوله ويدعموا حكمه ليدوم الرّخاء، خصوصاً مع

(١): الفتن لابن حماد، سيرة المهديّ وعدله وخصب زمانه، ح ١٠٤٨.

(٢): المُستدرك على الصّحيحين، ج ٤، كتاب الفتن والملاحم، ح ٨٦٧٣.

(٣): ج ٢، ح ٧١١.

(٤): الفتن لابن حماد، سيرة المهديّ وعدله وخصب زمانه، ح ١٠٤٠.

(٥): الفتن لابن حماد، سيرة المهديّ وعدله وخصب زمانه، ح ١٠٣٧.

ظهور بركته على آحادهم بالمباشرة أو التسبيب، وذلك في اتساع آفاق إدراكهم، وقوة عقولهم، وهو ما يوجب غلبة الحكمة على الهوى، فعن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: « إذا قام قائمنا، وضع الله يده على رؤوس العباد، فجمع بها عقولهم، وكملت به أحلامهم »^(١).

▪ النقطة الثانية: قيادة الواحد الحكيم قد تكون ناجحة، والتجربة لا

تنفي ذلك:

لو فرضنا أن الإمام المهدي عجل الله فرجه مجرد زعيم ذكيّ وعبقريّ، ليس مُسَدِّداً بعلم خاصّ، ولا يدرك الغيب، فإنّ هذا لا يجعل نجاحه في تأسيس دولةٍ عالميّةٍ مُزدهرةٍ أمراً مُستبعداً؛ إذ من المعقول أن يكون خروجه بعد فشل جميع الأنظمة، وهلاك كثيرٍ من الناس بسبب الطغيان والقهر، ويأس الناس من الحكومات المتعارفة، وبحثها عن بديلٍ مهما كان شكله ما دام خيراً من النظام السائد والمتعارف، فيكون خروج الإمام الحجّة عجل الله فرجه بعد خبرة التاريخ، ومعاصرة النظم، وملاحظة ما يتمناه الناس بقوةٍ، موجباً لأن يهرع الناس إليه، ويتسابقون على نصرته، لأنّه فتح لهم باب النجاة، فيكون عامّة الناس مع الطليعة المُخلصة في مقابل المتمصلحين والمتجبرين، ويسهل عليه القضاء عليهم وإحقاق الحقّ، وقد بيّنت الروايات حال زمن ظهوره عجل الله فرجه وأنّه حالٌ سيّءٌ جداً، فعن الإمام عليّ (عليه السلام): « لا يخرج المهدي حتى يبصق بعضكم في وجه بعض »^(٢).

وعنه (عليه السلام) « تكون فتنٌ، ثمّ تكون جماعةٌ على رأس رجلٍ من أهل بيتي، ليس له عند الله خلاقٌ، فيقتل أو يموت، فيقوم المهديّ »^(٣).

(١): الكافي، ج ١، كتاب العقل والجهل، ح ٢١.

(٢): الفتن لابن حماد، باب آخر من علامات المهديّ في خروجه، ح ٩٦٠.

(٣): الفتن لابن حماد، باب آخر من علامات المهدي في خروجه، ح ٩٦٦.

وفي حديث النبي الأكرم ﷺ عن بعض ما جرى في عروجه المبارك، وما حدث به عن زمن خروج الإمام المهدي عجل الله فرجه يقول ﷺ: « يكون ذلك إذا رُفِع العلم، وظهر الجهل، وكثر القراء، وقُلّ العمل، وكثر القتل، وقُلّ الفقهاء الهادون، وكثر فقهاء الضلالة والخونة، وكثر الشعراء، واتخذ أمتك قبورهم مساجد، وحُلّيت المصاحف، وزُخرفت المساجد، وكثر الجور والفساد، وظهر المنكر وأمر أمتك به ونهوا عن المعروف، واكتفى الرجال بالرجال، والنساء بالنساء، وصارت الأمراء كفرةً، وأولياؤهم فجرةً، وأعاونهم ظلمةً، وذوو الرأي منهم فسقةً »^(١).

وعن أبي عبدالله الحسين بن علي ع قال: « لا يكون الأمر الذي ينتظره (ينتظرون) - يعني: ظهور المهدي عجل الله فرجه - حتى يتبرأ بعضكم من بعض، ويشهد بعضكم على بعض بالكفر، ويلعن بعضكم بعضاً، فقلت: ما في ذلك الزمان من خير، فقال ع: الخير كله في ذلك الزمان، يخرج المهدي فيرفع ذلك كله »^(٢)، وعن حذيفة وأبي موسى سمعا رسول الله ﷺ يقول: « إن بين يدي الساعة لآيماً ينزل فيها الجهل، ويكثر فيها الهرج، قالوا: وما الهرج يا رسول الله؟ قال: القتل »^(٣).

وإذا كان هذا حال الواقع المعاش يوم خروج الإمام المهدي عجل الله فرجه، من حيث التدهور العام في الحقوق والعلاقات الاجتماعية، وضعف الوضع الاقتصادي، فإن من الطبيعي أن يتمسك الناس بمن يرفع مطالبهم داعياً إليها بإخلاص ويبرهن عليها عملاً، ويُحقق نجاحاتٍ مُستمرةً، في الوقت الذي لا يرى منه مناقضةً في مقام العمل، ومن يؤمن بالتجربة فقط لا يسعه أن ينكر إمكان تحقق نجاح قائدٍ يملأ الدنيا

(١): كمال الدين وتمم النعمة، ج ١، نص الله على القائم ع وأنه الثاني عشر من الأئمة ع، ح ١.

(٢): عقد الدرر في أخبار المنتظر، الباب الرابع، الفصل الأول، ح ١٢٠.

(٣): الفتن لابن حماد، ما كان من رسول الله ﷺ من التقدم ومن أصحابه في الفتن التي هي كائنة،

عدلاً إلا إذا جرب مراراً العيش في ظروف ذلك القائد ووجد تكرّر الفشل، فالتجربة لا تكشف حال المستقبل، ولا حال القائد ومقدار حكمته، ولا تعرّف المناصرين له فيما سوف يأتي من الزّمان، فكيف للتجريبيّ أن يصل إلى النفيّ وعدم الإمكان؟!

وهذا مع غض البصر عن مناقشة منهجية تسجل على متقمص المنهج التجريبي الحسيّ، وهي أن التجربة المجردة عن معلومات عقلية سابقة غاية ما توصل إليه في التجارب المتعاقبة وجود تقارن بين القيادات التي حاولت التغيير العالمي والفشل، وهذا لا يثبت تلازماً منطقيّاً، فيقبل العقل الانفكاك - كما ذكر الشهيد الصدر عليه السلام - فلا مانع من الناحية التجريبية من تكرر الظروف نفسها مع تحقق النجاح.

▪ النقطة الثالثة: القائد الناجح يدير ببصيرة ضمن طاقم إداري مُصطفى:

تحدّث الروايات عن وجود أعوانٍ وأتباعٍ للإمام المهديّ عليه السلام، فمن المتوقّع أنه عليه السلام سوف يُؤسّس بواسطة هؤلاء نظاماً عالمياً، يحفظ الخصوصيات الثقافية لكلِّ بلدٍ تحت إداراتٍ مُتعدّدة، تجتمع تحت إدارةٍ إسلاميةٍ عالميةٍ عادلة، فعن حُذيفة عن النبيّ صلى الله عليه وآله في قصّة الإمام المهديّ عليه السلام وظهور أمره، قال: «... فتخرج الأبدال من الشّام وأشباههم، ويخرج إليه النجباء من مصر، وعصائب أهل الشرق وأشباههم، حتّى يأتوا مكّة، فيبايع له بين زمزم (الرّكن) والمقام.

ثمّ يخرج متوجّهاً إلى الشّام، وجبريل على مقدّمته، وميكائيل على ساقته، يفرح به أهل السماء، وأهل الأرض، والطير، والوحوش، والحيتان في البحر، وتزيد المياه في دولته، وتمدّ الأنهار...»^(١)، فإنّ تعبير (وأشباههم) يدلّ على وجود أشباه

(١): عقد الدرر في أخبار المنتظر، الباب الرابع، الفصل الثاني في الخسف بالبيداء وأحاديث

للخارجين من الشام ومصر، ولعلمهم من كل بلاد الدنيا.

وقد بينت الروايات مقدار استجماعهم للأخلاق الفاضلة ومطابقة قولهم للفعل، وشدة محبتهم لبعضهم البعض، وهذا ما يُرغّب الناس في إتباعهم ونصرة قائدهم، فعن بريد العجلي، « قال: قيل لأبي جعفر الباقر (عليه السلام): إن أصحابنا بالكوفة جماعة كثيرة، فلو أمرتهم لأطاعوك واتبعوك، فقال: يجيء أحدكم إلى كيس أخيه فيأخذ منه حاجته؟ فقال: لا، قال: فهم بدمائهم أبخل، ثم قال: إن الناس في هدنة، تناكحهم، وتوارثهم، وتقيم عليهم الحدود، وتؤدّي أماناتهم، حتى إذا قام القائم جاءت المزايلة، ويأتي الرجل إلى كيس أخيه فيأخذ حاجته لا يمنعه»^(١).

ولا يخفى أن القائد الذي يلتف الناس حوله ويحقق النصر بعد النصر يخافه أعداؤه، ولهذا روى الحرث بن يزيد أنه « سمع ابن زُرير الغافقي، سمع علياً (عليه السلام) يقول: يخرج -يعني: المهديّ عجل الله فرجه- في اثني عشر ألفاً إن قَلّوا، أو خمسة عشر ألفاً إن كثروا، فيسير الرعب بين يديه، لا يلقاه عدوّ إلا هزمهم بإذن الله، شعارهم: أمّت، لا يبالون في الله لومة لائم، فيخرج إليهم سبعُ راياتٍ من الشّام فيهزمهم...»^(٢).

إنّ من المحتمل أنّ الإمام الحجّة عجل الله فرجه ينطلق من أماكن مُعيّنة ضمن عددٍ قليل، ولكن بسبب وضوح الأفكار وسدادها وسهولة إقناع الناس بها، يتسارع الناس للانخراط تحت حركته نفوراً من الوضع السائد المتأزم، فيُحقق (عليه السلام) النصر بعد النصر، فيخافه المنحرفون، وبهذا يسهل عليه تحقّق النظام العالميّ.

(١): الاختصاص، ص ٣٥.

(٢): الفتن لابن حماد، خروج المهدي من مكّة إلى بيت المقدس والشّام.. ح ١٠٠٥.

ثم يدار هذا النظام بمؤسّساتٍ مطوّرةٍ في جميع الصّعد بأكبر العقول البشريّة، فالإمام المهديّ عجلو الله فرجه فردٌ يحكم نظامًا يتكوّن من آلاف النّاس، وليست حكومته النّاجحة بهذه الصّورة أمرًا مُستبعدًا.

تمّ الكتاب والله الحمد في كلّ شيء، وذلك في يوم الثلاثاء الحادي عشر من شهر رجب المرجب لسنة ١٤٤٢ من الهجرة النبوية المباركة.

١. القمّي، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (الصدوق)، كمال الدين وتمام النعمة، ج ١-٢، عُني بتصحيحه وتحقيقه الأستاذ علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة، الطبعة الخامسة ١٤٢٩.
٢. الهيثمي المكي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، الفتاوى الحديثية، اعتنى به وخرّج أحاديثه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العالمية.
٣. عارف، محمد عزت محمد أبي الفداء، المهديّ بيّناتٌ وعلاماتٌ، الطبعة الأولى لسنة ١٤١٢، دار الفنون للطباعة والنشر والتغليف، جدّة.
٤. المقدسي، يوسف بن يحيى بن علي بن عبد العزيز، عقد الدرر في أخبار المنتظر وهو المهدي (عليه السلام)، حقّقه وراجع نصوصه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه الشيخ مهيب بن صالح البوريني، الأردن - الزرقاء، مكتبة المنار. الطبعة الثانية ١٤١٠-١٩٨٩.
٥. اليزدي، علي الحائري، إلزام الناصب في إثبات الحجّة الغائب عجل الله فرجه ج ١، طبعة مُتّقحة السيد علي العاشور مؤسّسة الأعلمي.
٦. رضا، محمد رشيد، تفسير القرآن الكريم المشهور بتفسير المنار، ج ٩، مصر، دار المنار، الطبعة الثانية ١٣٦٧.
٧. أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ج ٣، مكتبة النهضة المصريّة، الطبعة السابعة.

٨. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض - المملكة العربية السعودية، دار السلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٧ - ١٩٩٧.
٩. النيسابوريون، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، ج ١، ج ٢، تحقيق نظر بن محمد الفارابي، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٧ - ٢٠٠٦.
١٠. الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن (المعروف بابن الصلاح)، كتاب علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، عنى بتصحيحه الشيخ محمود السمكري الحلبي، طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٦.
١١. النيسابوري، محمد بن عبد الله الحاكم، المستدرک على الصحیحین، ج ٤، ج ٣، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٢ - ٢٠٠٢.
١٢. الداني، عثمان بن سعيد، السنن الواردة في الفتن، اعتنى به أبو عمر نضال عيسى العبوشي، الناشر بيت الأفكار الدولية.
١٣. الصافي، لطف الله، منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر (عليه السلام) ج ١، ج ٢، ج ٣، بيروت - لبنان، دار المرتضى، الطبعة الثالثة ١٤٢٩ - ٢٠٠٨.
١٤. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، تاريخ ابن خلدون، القاهرة - مصر، دار الشعب.
١٥. الحوت، محمد درويش بن محمد، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، ترتيب عبد الرحمن بن محمد درويش، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨ - ١٩٩٧.
١٦. الغزالي، محمد، مشكلات في طريق الحياة الإسلامية، كتاب الأمة سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر، جمادى الآخرة ١٤٠٢.

١٧. المظفر، محمد رضا، المنطق ٣، بيروت - لبنان، مؤسّسة التاريخ الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٥ - ٢٠٠٤.
١٨. العقيلي، محمّد بن عمرو بن موسى بن حماد، كتاب الضعفاء الكبير، السفر الثالث، حقّقه ووثّقه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العالمية، ٢٠١٢.
١٩. المزي، يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المجلد ٢٥، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه الدكتور بشار عواد معروف، بيروت - لبنان، مؤسّسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٣ - ١٩٩٢.
٢٠. المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، ج ٦، أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢١. الهيثمي، أحمد بن محمد بن محمد بن حجر المكي، القول المختصر في علامات المهديّ المنتظر، دراسة وتحقيق وتعليق مصطفى عاشور، مكتبة القرآن.
٢٢. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، تهذيب التهذيب، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمّد معوض، ج ٥، ج ٦، بيروت - لبنان، دار الكتب العالمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥ - ٢٠٠٤.
٢٣. المروزي، نعيم بن حماد، كتاب الفتن، تحقيق سمير بن أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩١.
٢٤. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، نزهة النظر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق وتعليق د. عبد الله بن ضيف الله الرّحيلي، الطبعة الأولى ١٤٢٢ - ٢٠٠١.
٢٥. ثابت، أحمد بن علي (الخطيب البغدادي)، الكفاية في علم الرواية، طبع تحت إدارة جمعية المعارف العثمانية في مطبعتها القائمة ببلدة حيدر آباد الدكن، ١٣٥٧.

٢٦. الصنعاني، محمد بن إسماعيل، ثمرات النظر في علم الأثر، تحقيق رائد بن صبري بن أبي علفة، الرياض - المملكة العربية السعودية، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٧ - ١٩٩٦.
٢٧. شرف الدين، عبد الحسين، المراجعات، تحقيق وتعليق الشيخ حسين الراضي، الدار الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٤١٧ - ١٩٩٧.
٢٨. الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، شارك في التحقيق الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أو سنة، ج ١، ج ٧، ج ٦، بيروت - لبنان، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى ١٤١٦ - ١٩٩٥.
٢٩. البستوي، عبد العليم عبد العظيم، المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة وأقوال العلماء وآراء الفرق المختلفة، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠ - ١٩٩٩.
٣٠. الألباني، محمد ناصر الدين، تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق أبو الحسن علي بن محمد الربيعي، الرياض - المملكة العربية السعودية، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤٢٠ - ٢٠٠٠.
٣١. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المجلد ٢، المجلد ٣، المجلد ٤، المجلد ٦، الرياض - المملكة العربية السعودية، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
٣٢. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، المجلد ١، الرياض - المملكة العربية السعودية، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٢ - ١٩٩٢.

٣٣. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، مطبوعات الشعب، اعتمد في نشر هذه المقدمة على الطبعة التي أصدرتها (لجنة البيان العربي) بتحقيق الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي.
٣٤. العلوي، محمد بن عقيل، العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل، الناشر: المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، مطبعة اعتماد ١٤٢٧.
٣٥. الجزري، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد (المعروف بابن الأثير)، الكامل في التاريخ، ج ١٠، راجعه وصححه الدكتور محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
٣٦. الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، قرأها ودققها على المخطوطات يحيى مختار غزاوي، بيروت - لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ - ١٩٨٨.
٣٧. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، باعتناء إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، ج ٤، مؤسسه الرسالة.
٣٨. ابن عبد البر، يوسف، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي.
٣٩. السبكي، عبد الوهاب بن علي، قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين، اعتمنى به عبد الفتاح أبو غدة، بيروت - لبنان، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة ١٤١٠ - ١٩٩٠.
٤٠. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، ج ٢، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند حيدر آباد، الطبعة الثانية ١٣٣٣.
٤١. الطباطبائي، محمد حسين، الشيعة في الإسلام، إعداد مركز بقیة الله الأعظم للدراسات (باء للدراسات)، بيروت - لبنان، بيت الكاتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٩.

٤٢. الصدر، محمد باقر، بحث حول المهدي، معاونة العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، المطبعة سبهر، الطبعة الأولى ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
٤٣. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ترتيب وتحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي، ج ١، ج ٣، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ - ٢٠٠٣.
٤٤. ابن منظور، لسان العرب، اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ج ١٠، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي مؤسّسة التاريخ الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤١٩ - ١٩٩٩.
٤٥. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ودراسة الدكتور ربيع هادي عمر، المجلد الأول، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.
٤٦. شهاب الدين، عبد الرحمن (الشهير بابن رجب الحنبلي)، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تعليق وتحقيق د. ماهر ياسين الفحل، دمشق - بيروت، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٩ - ٢٠٠٨.
٤٧. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مُصحّحة على عدّة نسخ وعن النسخة التي حقّق أصولها وأجازها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الجزء ٧، دار الفكر بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ٢٠١٩.
٤٨. المعجم.
٤٩. الرّضي، محمد بن الحسين بن موسى، نهج البلاغة، مع ضبط الأديب عليّ بن محمد بن السكون، حقّقه وضبط نصّه الشيخ قيس بهجت العطار، العتبة العلوية المقدّسة بالتعاون مع المكتبة المختصّة بالإمام عليّ (عليه السلام)، الطبعة الأولى ١٤٣٧.

٥٠. الإمام علي بن الحسين (عليه السلام)، الصّحيفة السّجّاديّة، بيروت - لبنان، مؤسّسة التاريخ العربيّ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ - ٢٠٠٦.
٥١. الطباطبائي، محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج ١، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة في قم المقدّسة.
٥٢. الجوزي، عبد الرحمن بن علي (أبي الفرج بن الجوزي)، الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرّحمن محمّد عثمان، المدينة المنوّرة - المملكة العربيّة السعوديّة، المكتبة السلفيّة، الطبعة الأولى ١٣٨٦ - ١٩٦٦.
٥٣. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، القول المُسدّد في الذّب عن مسند الإمام أحمد، تحقيق عبد الله محمّد الدرويش، دمشق - بيروت، اليّامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
٥٤. ابن كثير، إسماعيل بن عمر (الحافظ ابن كثير الدمشقي)، النهاية في الفتن والملاحم، تحقيق عصام الدّين الصّبابطي، القاهرة - مصر، دار الحديث.
٥٥. التبريزي، الخطيب، مشكاة المصابيح، تحقيق محمّد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
٥٦. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، أشرف على طبعه زهير الشاويش، المُجلّد الأوّل، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ - ١٩٨٨.
٥٧. الهيثميّ المكيّ، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، الصّواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزّنذقة، تحقيق عبد الرّحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، بيروت، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٧ - ١٩٩٧.
٥٨. ابن كثير، إسماعيل بن عمر (الحافظ ابن كثير الدمشقي)، البداية والنهاية، ج ١، ج ٢، ج ٥، ج ٦، بيروت، مكتبة المعارف، الطّبعة السادسة ١٤٠٩ - ١٩٨٨.

٥٩. ابن كثير، إسماعيل بن عمر (الحافظ ابن كثير الدمشقي)، السيرة النبوية، ج ٤، تحقيق مصطفى عبد الواحد، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٥ - ١٩٧٦.
٦٠. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، المطالب العالمة بزوائد المسانيد الثانية، المجلد ١٦، تحقيق عبد الله بن ظافر بن عبد الله الشهري، تنسيق د. سعد بن ناصر الشثري، الرياض - المملكة العربية السعودية، دار العاصمة، دار الغيث، الطبعة الأولى ١٤٢٠ - ٢٠٠٠.
٦١. الهندي، علي المتقي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، اعتنى به إسحاق الطيبي، الجزء الأول، عمان، بيت الأفكار الدولية، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.
٦٢. البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تقديم الشيخ الدكتور أحمد معبد، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، المجلد ٧، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠ - ١٩٩٩.
٦٣. السقاف، حسن بن علي، صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تنظر إليها، عمان - الأردن، دار الإمام النووي، الطبعة الثانية ١٤٢١ - ٢٠٠٠.
٦٤. التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله (الشهير بسعد الدين التفتازاني)، شرح المقاصد، ج ٥، تحقيق وتعليق مع مقدمة في علم الكلام للدكتور عبد الرحمن عميرة، تصدير فضيلة الشيخ صالح موسى شرف، عالم الكتب، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٩ - ١٩٩٨.
٦٥. الميلاني، علي الحسيني، نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، ج ٢، مركز الحقائق الإسلامية.

٦٦. المناوي، محمد، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج ٣، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩١ - ١٩٧٢.
٦٧. الرّازي، فخر الدين، تفسير الفخر الرّازي (المعروف بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، ج ٩، ج ١٠، ج ٢١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠١ - ١٩٨١.
٦٨. القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، ينابيع المودّة، قدّم له السيّد محمّد مهدي الخرساني، المطبعة الحيدريّة، الطبعة السابعة ١٣٨٤ - ١٩٦٥.
٦٩. السمهودي، علي بن عبد الله الحسني، جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي، القسم الثاني النسب الشريف، دراسة وتحقيق الدكتور موسى بناي العلي، مطبعة العاني بغداد، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
٧٠. النسائي، أحمد بن شعيب، تهذيب خصائص الإمام عليّ، حقّقه وخرجه أبو اسحاق الحويني الأثري حجازي بن محمد شريف، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٤.
٧١. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنّة النبويّة في نقض كلام الشيعة القدريّة، ج ٧-٨، تحقيق الدكتور محمّد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
٧٢. الخميس، عثمان بن محمّد، حقبة من التاريخ، تقديم الدكتور محمّد المقدم، والدكتور السيّد محمّد نوح، الإسكندريّة، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع.
٧٣. السندي، محمّد (الملقّب بالمعين) بن محمّد (الملقّب بالأمين)، دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب، مقدّمة وتحقيق محمّد عبد الرّشيد النعماني، كراتشي - باكستان، مطبعة العرب، الطبعة الأولى ١٩٧٥.
٧٤. حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه مجموعة من علماء الحديث في مكتبة دار السّلام، الرياض - المملكة العربيّة السعودية، دار السّلام للنشر والتوزيع، الطّبعة الأولى ١٤٣٤ - ٢٠١٣.

٧٥. حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ٤٤، حقق هذا الجزء وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط، محمّد نعيم العرقوسي، إبراهيم الزبيق، محمّد أنس الخن، مؤسّسة الرسالة بيروت.
٧٦. الطحاوي، أحمد بن محمّد بن سلامة، تحفة الأخيار بترتيب شرح مُشكل الآثار، المجلد ٨، تحقيق وترتيب أبي الحسين خالد محمود الرباط، الرياض - المملكة العربية السعودية، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٠ - ١٩٩٩.
٧٧. الحلّي، الحسن بن المطهر (العلامة الحلّي)، نهج الحقّ وكشف الصدق، علّق عليه الشيخ عين الله الحسيني الأرموي، قم - إيران، دار الهجرة، الطبعة الرابعة ١٤١٤.
٧٨. المازندراني، محمّد بن علي بن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج ١، بيروت - لبنان، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٩٩١ ١٤١٢.
٧٩. المظفر، محمّد حسن، دلائل الصدق لنهج الحق، ج ٤، تحقيق مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٨ - ٢٠١٧.
٨٠. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١٣، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه: محبّ الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
٨١. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، هدى الساري مقدّمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، قام بشرحه وتصحيح تجاربه: محبّ الدين الخطيب، المكتبة السلفيّة.
٨٢. التبريزي، جواد، رسالة مُختصرة في النصوص الصّحيحة على إمامة الأئمّة الاثني عشر (عليهم السلام)، دار الصّدّيقة الشّهيدة (عليها السلام)، الطبعة الثانية ١٤٢٥.

٨٣. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، ج ٤، ج ٥، تحقيق سامي بن محمد السلامة، الرياض - المملكة العربية السعودية، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠ - ١٩٩٩.
٨٤. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن (المعروف بتفسير القرطبي)، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٥٩ - ١٩٤٠.
٨٥. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، اعتنى به وراجع أصوله يوسف الغوش، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ١٤٢٨ - ٢٠٠٧.
٨٦. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت - لبنان -، الطبعة الثالثة ١٤٣٠ - ٢٠٠٩.
٨٧. الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آيات القرآن، هدّبه وحقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه، الدكتور بشار عواد معروف، عصام فارس الحرشاني، المجلّد ٥، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ - ١٩٩٤.
٨٨. القمّي، محمد بن علي (الصدوق)، علل الشرائع، ج ١، عني بتصحيحه والتعليق عليه السيد فضل الله الطباطبائي اليزدي، قم، الطبعة الثانية ١٣٨٤.
٨٩. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥.

٩٠. ابن حزم (الأندلسي)، علي بن محمد بن سعيد، المحلّي بالآثار، ج ٧، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، بيروت - لبنان، دار الكتب العالمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥ - ٢٠٠٣.
٩١. ابن كثير، إسماعيل بن عمر (الحافظ ابن كثير الدمشقي)، البداية والنهاية، ج ٧، بيروت، مكتبة المعارف، ١٤١٣ - ١٩٩٢.
٩٢. العلائي: خليل بن كيكليدي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصايح، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحيم محمد القشقري، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
٩٣. المناوي، محمد، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج ١، بيروت - لبنان، دار المعرفة، الطبعة الثانية ١٣٩١ - ١٩٧٢.
٩٤. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، ج ٣، الهند - حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف، الطبعة الأولى ١٣٣٤.
٩٥. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الرّاية لأحاديث الهداية، زاده تصحيحًا ومقابلة بمخطوطتين محمد عوّامة، جدّة - المملكة العربية السعودية، دار القبلة الثقافية الإسلامية، مؤسّسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع.
٩٦. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج ١٣، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٣ - ١٩٨٣.
٩٧. الجزري، عليّ بن محمد (ابن الأثير)، أسد الغابة في معرفة الصّحابة، ج ٤، تحقيق وتعليق الشيخ علي معوّض، الشيخ عادل عبد الموجود، بيروت - لبنان - دار الكتب العلميّة.
٩٨. الطبري، أحمد بن عبد الله (محبّ الدّين الطبري)، الرّياض النضرة في مناقب العشرة، ج ٣، اعتنى به عبد المجيد طعمة حلبي، بيروت - لبنان، دار المعرفة.

٩٩. المحاملي، الحسين بن إسماعيل، أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيع، تحقيق وتخرّيج الدكتور إبراهيم إبراهيم القيسي، الدمام - المملكة العربية السعودية، دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤١٢ - ١٩٩١.
١٠٠. ابن حنبل، أحمد، فضائل الصحابة، ج ٢، حقّقه وخرّج أحاديثه وصيّ الله بن محمّد عباس، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٢٠ - ١٩٩٩.
١٠١. الدرويش، عبد الله بن محمد، بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، بيروت - لبنان، دار الفكر، ١٤١٤ - ١٩٩٤.
١٠٢. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ٨، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبّه على أرقامها في كلّ حديثٍ محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية.
١٠٣. القمّي، علي بن الحسين بن بابويه (والد الشيخ الصدوق)، الإمامة والتبصرة من الحيرة، قم المقدّسة - إيران، تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام)، الطبعة الأولى ١٤٠٤.
١٠٤. المسعودي، علي بن الحسين، إثبات الوصية للإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، بيروت - لبنان، دار الأضواء، الطبعة الثانية ١٤٠٩ - ١٩٨٨.
١٠٥. السروي، محمد بن علي بن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، بيروت - لبنان، دار الأضواء، الطبعة الثانية ١٤١٢ - ١٩٩١.
١٠٦. القمّي، محمد بن الحسن (الشيخ الطوسي)، كتاب الغيبة، قدّم له العلامة الكبير آغا بزرك الطهراني، طهران، إصدار مكتبة نينوى الحديثة.
١٠٧. النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، بيروت - لبنان، منشورات الرضا، الطبعة الأولى ١٤٣٣ - ٢٠١٢.

- ١٠٨ . الكاتب، أحمد، تطوّر الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، بيروت - لبنان، دار الجديد ١٩٩٨ .
- ١٠٩ . ابن ثابت، أحمد بن علي (الخطيب البغدادي)، كتاب الكفاية في علم الرواية، طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في مطبعتها القائمة ببلدة حيدر آباد، ١٣٥٧ .
- ١١٠ . البخاري، محمد بن إسماعيل، خير الكلام في القراءة خلف الإمام، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية .
- ١١١ . النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد بن العباس، فهرست أسماء مُصنّفي الشيعة، المُشتهر برجال النجاشي، قم - إيران، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المُدرّسين بقم المشرفة، الطبعة السادسة ١٤١٨ .
- ١١٢ . السروي، محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، معالم العلماء، عنى بنشره عباس إقبال، طهران -- إيران، مطبعة فردين ١٣٥٣ هجري قمري .
- ١١٣ . العكري، عبد الحي بن أحمد بن محمد (الشهير بابن العماد الحنبلي)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٣، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه عبد القادر الأرنؤوط، حقّقه وعلّق عليه محمود الأرنؤوط، دمشق، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨ .
- ١١٤ . العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، ج ١، اعتنى به الشيخ عبد الفتّاح أبو غدّة، اعتنى بإخراجه وطباعته سلمان عبد الفتّاح أبو غدّة، بيروت - لبنان، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت - لبنان، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٣ - ٢٠٠٢ .
- ١١٥ . النعمان، محمد بن محمد (الشيخ المفيد)، النكت الاعتقادية، المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، مطبعة مهر، الطبعة الأولى ١٤١٣ .

١١٦. النعمان، محمّد بن محمد (الشيخ المفيد)، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج ٢، بيروت - لبنان - مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤١٦ - ١٩٩٥.
١١٧. الخزاز، عليّ بن محمد بن علي، كفاية الأثر في النصوص على الأئمّة الاثني عشر، قم-إيران، مركز نور الأنوار في إحياء بحار الأنوار، الطبعة الأولى ١٤٣٠.
١١٨. الكلبيكاني، لطف الله الصافي، مُنتخب الأثر في الإمام الثاني عشر (عليه السلام)، ج ١-٢، بيروت - لبنان، دار المرتضى، الطبعة الثانية ١٤٢٩ - ٢٠٠٨.
١١٩. القمّي، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (الصدوق)، الخصال، صحّحه وعلّق عليه علي أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة، ١٤٠٣.
١٢٠. القمّي، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه (الصدوق)، عيون أخبار الرضا، عُني بتصحيحه وتذييله السيّد مهدي الحسيني اللاجودي، قم - إيران، الناشر رضا مشهدي.
١٢١. محسني، محمّد آصف، مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، بيروت - لبنان، مؤسّسة المعارف للمطبوعات، الطبعة الثانية ١٤٢٦ - ٢٠٠٥.
١٢٢. ابن كثير، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، المجلّد ١٢، المجلّد ١٣، أوّل طبعة مقابلة على النسخة الأزهرية وكذلك على نسخة كاملة بدار الكتب المصرية، تحقيق مصطفى السيّد محمّد، محمّد السيّد رشاد وآخرون، القاهرة - مصر، مؤسّسة قرطبة، الطبعة الأولى ١٤٢١ - ٢٠٠٠.
١٢٣. ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحلّيم، مجموعة الفتاوى، ج ٤، إعنتى بها وخرّج أحاديثها عامر الجزار وأنور الباز.
١٢٤. الذهبي، محمّد بن أحمد بن عثمان، تجريد أسماء الصحابة، ج ١، بيروت - لبنان، دار المعرفة.

١٢٥. الكاتب، محمد بن إبراهيم بن جعفر (الشيخ النعماني)، الغيبة، تحقيق فارس حسون كريم، دار الجوادين، الطبعة الأولى ١٤٣٢ - ٢٠١١.
١٢٦. الأشعري، سعد بن عبد الله أبي خلف، المقالات والفرق، صححه وقدم له وعلّق عليه الدكتور محمد جواد مشكور، طهران - إيران، طبعة حيدري.
١٢٧. الشريف المرتضى، محمد بن الحسين بن موسى، الفصول المختارة من العيون والمحاسن، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، المطبعة مهر، الطبعة الأولى ١٤١٣.
١٢٨. ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد (ابن حزم الظاهري الأندلسي)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، وبهامشه الملل والنحل للشهرستاني، مكتبة السلام العالمية.
١٢٩. الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج ٢٠، حوادث ووفيات ٢٦١-٢٧٠، ٢٧١-٢٨٠، تحقيق د. عمر عبدالسلام تدمري، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٢ - ١٩٩٢.
١٣٠. النوري، حسين بن محمد التقي، النجم الثاقب في أحوال الإمام الحجة الغائب، تقديم وترجمة وتحقيق وتعليق السيّد ياسين الموسوي، قم - إيران، مطبعة مهر، الطبعة الأولى ١٤١٥.
١٣١. الإربيلي، علي بن عيسى، كشف الغمّة في معرفة الأئمّة عليهم السلام، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، بيروت - لبنان، دار التعارف، ١٤٣٣ - ٢٠١٢.
١٣٢. العاملي، محمد بن مكّي (الشهيد الأوّل)، الدروس الشرعية في فقه الإمامية، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة، الطبعة الأولى ١٤١٤.
١٣٣. الحرّ العاملي، محمد بن الحسن، إثبات الهداة بالتّصوص والمعجزات، قدّم له آية الله السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي، خرّج أحاديثه علاء الدين الأعلمي، بيروت لبنان، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى ١٤٢٥ - ٢٠٠٤.

١٣٤. المشهدي، محمد بن جعفر، المزار الكبير، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، قم - إيران، مؤسّسة النشر الإسلامي، الطّبعة الأولى ١٤١٩.
١٣٥. البغوي، الحسين بن مسعود، تفسير البغوي (معالم التنزيل)، ج ٦، حقّقه وخرّج أحاديثه محمد عبد الله النّمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، الرياض - المملكة العربية السعودية، دار طيبة، ١٤١١.
١٣٦. العمري، أكرم ضياء، السّيرة النبويّة الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المُحدّثين في نقد روايات السّيرة النبويّة، ج ١، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، مكتبة العلوم والحكم، الطّبعة السادسة ١٤١٥ - ١٩٩٤.
١٣٧. ابن كثير، إسماعيل بن عمر (الحافظ ابن كثير الدّمشقي)، السّيرة النبويّة، ج ١، أخبار العرب.
١٣٨. السهيلي، عبد الرّحمن، الرّوض الأنف في شرح السيرة النبويّة لابن هشام، ج ٧، تحقيق وتعليق وشرح عبد الرّحمن الوكيل، دار الكتب الإسلاميّة.
١٣٩. الهاشمي، محمد بن سعد (المشهور بابن سعد)، الطبقات الكُبرى، ج ١، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى ١٤١٠ - ١٩٩٠.
١٤٠. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج ٢، حقّق نصوصه، وخرّج أحاديثه، وعلّق عليه شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الثانية ١٤٠٢ - ١٩٨٢.
١٤١. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، الإصابة في تمييز الصّحابة، ج ٧، باب الكِنَى، دراسة وتحقيق وتعليق، الشيخ عادل عبد الموجود، الشيخ علي معوّض، قدّم له وقرّظه أ. د. محمد البري، د. عبد الفتّاح أو سنة، د. جمعة النجار، بيروت-لبنان-دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى ١٤١٥ - ١٩٩٥.

١٤٢. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٦، ج ٧، تقديم وتحقيق وتعليق عبد القادر شيبه الحمد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢١ - ٢٠٠١.
١٤٣. النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٧، ج ١٢، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى ١٣٤٧ - ١٩٢٩.
١٤٤. الخصبي، الحسين بن حمدان، تاريخ النبي والأئمة ومعجزاتهم (المسمى ب: الهداية الكبرى)، الطبعة الكاملة والمحققة، تحقيق الشيخ مصطفى صبحي الحمصي، بيروت لبنان، الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى ١٤٣٢ -- ٢٠١١.
١٤٥. الرواندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح، ج ٢، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام)، قم - إيران، المطبعة العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٩.
١٤٦. الأشعري، علي بن إسماعيل (أبو الحسن الأشعري)، مقالات الإسلاميين وإختلاف المصلين، ج ١، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة - مصر، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى ١٣٦٩ - ١٩٥٠.
١٤٧. الحائري، علي اليزدي، إلزام النَّاصِبِ فِي إِثْبَاتِ الْحُجَّةِ الْغَائِبِ عَجَلُ اللَّهِ بِهِ، ج ٢، النجف الأشرف - العراق، دار ومطبعة النعمان، ١٣٩٠ - ١٩٧١.
١٤٨. الخوئي، السيد أبو القاسم، صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات، ج ١، تعليقات الشيخ جواد التبريزي، مطبعة سلمان الفارسي، الطبعة الأولى ١٤١٦.
١٤٩. البحراني، هاشم، حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار (عليهم السلام)، ج ٥، قم - إيران، مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١١.
١٥٠. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق، ج ١، دراسة وتحقيق محب الدين عمر غرامة العمروي، بيروت - لبنان، دار الفكر، ١٤١٥ - ١٩٩٥.

١٥١. العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حمّاد، كتاب الضعفاء، ج ٣، تحقيق حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، الرياض - المملكة العربية السعودية، دار الصّميعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٠ - ٢٠٠٠.
١٥٢. الإشبيلي، عبد الحقّ، الأحكام الشرعيّة الكبرى، ج ٤، تحقيق حسين بن عكاشة، الرياض - المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٢ - ٢٠٠١.
١٥٣. الذهبي، محمد بن أحمد، تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي، دراسة وتحقيق ياسر بن إبراهيم بن محمد، الرياض - المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٩ - ١٩٩٨.
١٥٤. ابن القيم الجوزيّة، محمد بن أبي بكر بن أيوب، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق يحيى بن عبد الله الشامي، إشراف بكر بن عبد الله بوزيد، مطبوعات المجمع الفقهيّ الإسلاميّ بجدة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
١٥٥. الألباني، محمد ناصر الدين، هداية الرّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة تصنيف ابن حجر العسقلاني، تخريج عليّ بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، القاهرة - مصر، دار ابن عقّان، الدمام - المملكة العربية السعودية، دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤٢٢ - ٢٠٠١.
١٥٦. الحازمي، محمد بن موسى، شروط الأئمّة الستّة ويليهِ شروط الأئمّة الخمسة، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٤.
١٥٧. الحلّي، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر (العلامة الحلّي)، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، بيروت-لبنان، دار الأعلميّ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨.
١٥٨. القمّي، سعد بن عبد الله الأشعري، المجموعة الحديثيّة المعروفة بمختصر بصائر الدّرجات، منشورات مكتبة العلامة المجلسي، الطبعة الأولى ١٤٣٠.

١٥٩. النعمان، محمد بن محمد (الشيخ المفيد)، الاختصاص، تحقيق علي أكبر غفاري، بيروت - لبنان، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى ١٤٣٠ - ٢٠٠٩.
١٦٠. القاسم، أسعد وحيد، حقيقة الشيعة الاثني عشرية، مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢١.
١٦١. النوري، حسين بن محمد التقي، كشف الأستار عن وجه الغائب عن الأبصار، تحقيق أحمد علي مجيد الحلبي، راجعه وضبطه ووضع فهرسه وحدة التحقيق، مكتبة العتبة العباسية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣١.
١٦٢. النيسابوي، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، اعتنى به: ياسر حسن، عزّ الدّين صني، عماد الطيّار، مركز الرّسالة للدراسات وتحقيق التراث، الطبعة الثانية، ١٤٣٧ - ٢٠١٦.
١٦٣. ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، إغاثة اللهفان في مصادب الشيطان، ج ١ ج ٢، حققه محمد عزير شمس، خرّج أحاديثه مصطفى سعيد إيتيم، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
١٦٤. دخيل، علي محمد علي، الصحابة الذين رووا أحاديث الرّسول الأعظم ﷺ في الإمام المهديّ (عليه السلام)، طهران - إيران، مطبعة مشعر.
١٦٥. السجستاني، أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٦ - ١٩٩٦.
١٦٦. الترمذي، محمد بن عيسى، جامع الترمذي، بإشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، المملكة العربية السعودية، دار السلام للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢١ - ٢٠٠٠.
١٦٧. ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، إعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، الرياض - المملكة العربية السعودية، بيت الأفكار للنشر والتوزيع.

١٦٨. ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد بن حنبل، ج ٤٤، حقق هذا الجزء وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط، محمّد نعيم العرقوسي، إبراهيم الزبيق، محمّد أنس الحزن، بيروت - لبنان، مؤسّسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٦ - ١٩٩٥.
١٦٩. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، صحيح ابن حبان، ترتيب عليّ بن بلبان الفارسي، اعتنى به جاد الله بن حسن الخدّاش، الرياض - المملكة العربيّة السعودية، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع.
١٧٠. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، حقّقه وخرّج أحاديثه حمدي عبد المجيد السّلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
١٧١. الموصلي، أحمد بن علي بن المنثى، مسند أبي يعلى، حقّقه أصوله وخرّج أحاديثه الشيخ خليل مأمون شيحا، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٦ - ٢٠٠٥.
١٧٢. البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، البحر الزّاخر المعروف بمُسند البزار، تحقيق د. محفوظ الرّحمن زين الله، وعادل بن سعد، بيروت، مؤسّسة علوم القرآن، المدينة المنوّرة، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤٠٩ - ١٩٨٨.
١٧٣. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم، المصنّف، تقديم الشيخ د. سعد بن عبد الله آل حميد، تحقيق حمد بن عبد الله الجمعة، محمّد بن إبراهيم اللحيدان، ج ١٤، الرياض - المملكة العربيّة السعودية، مكتبة الرّشد ناشرون، الطّبعة الأولى ١٤٢٥ - ٢٠٠٤.
١٧٤. عرفات، مجدي بن محمّد بن عرفات، شفاء العليل بتخريج وتحقيق مسند الإمام الشافعيّ بترتيب العلامة السندي، ج ٢، الناشر مكتبة ابن تيمية، توزيع مكتبة العلم بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٦ - ١٩٩٦.

١٧٥. النسائي، أحمد بن شعيب، كتاب السنن الكبرى، ج ٧، أشرف عليه شعيب الأرنؤوط، حققه وخرّج أحاديثه حسن عبد المنعم شلبي، بيروت - لبنان، مؤسّسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١ - ٢٠٠١.
١٧٦. المرعشيّ التستري، نور الله، إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل، مع تعليقات آية الله السيّد شهاب الدّين المرعشي، ج ٢.
١٧٧. أمير، محمد شكور محمود الحاج، الرّوض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، عمّان - الأردن، دار عمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
١٧٨. العلائي، خليل بن كيكلي، النقد الصّحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصايح، تحقيق وتعليق د. عبد الرّحيم محمّد أحمد القشقري، المدينة المنوّرة - الجامعة الإسلاميّة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
١٧٩. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، جمل من أنساب الأشراف، ج ٢، حققه وقدم له أ. د. زهير زكّار، د. رياض زركلي، بيروت - لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٧ - ١٩٩٦.
١٨٠. المازندراني، محمّد بن علي بن شهر آشوب، معالم العلماء.
١٨١. الأسترآبادي، محمّد باقر الحسيني (الميرداماد)، الرّواشح السّماويّة، تحقيق نعمة الله الجليلي، غلام حسين قيصريه ها، قم، دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٢.
١٨٢. الطهراني، آقا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ٢، بيروت، دار الأضواء.
١٨٣. ابن كثير، إسماعيل بن عمر (الحافظ ابن كثير الدمشقي)، اختصار علوم القرآن، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه د. ماهر ياسين الفحل، الرّياض - المملكة العربيّة السعوديّة، دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣٤ - ٢٠١٣.

المواقع:

١. الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث.
٢. الخوئي، أبو القاسم، التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج ٣.
<https://www.al-khoei.us/books/?id=٥١٥>
٣. البحار، الكافي، وسائل الشيعة، المحاسن، التوحيد للصدوق، وسائل الشيعة.
٤. المكتبة الشيعية.
[/http://www.shiaonlinelibrary.com](http://www.shiaonlinelibrary.com)
٥. موقع تراث الألباني، الموقع المرجعيّ الشامل
https://www.alalbani.info/alalbany_misc_٠٠٦٧.php

٥ المقدمة

١١ المقدمة الرابعة (الأرض لا تخلو من إمام)

١٢ الدليل الأول: قبح نقض الغرض

١٦ الدليل الثاني: آيات الخلافة

١٧ الدليل الثالث: حديث الثقلين

١٧ الدليل الرابع: حديث الأئمة اثنا عشر

١٩ الدليل الخامس: آية الإطاعة

٢٠ الدليل السادس: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾

٢٤ الدليل السابع: الروايات الدالة على ضرورة وجود إمام في كل زمان

٢٩ المقدمة الخامسة (الإمامة تبدأ بأمر المؤمنين ثم الحسين)

٣٥ إمامة أمير المؤمنين في ظل (حديث الطائر المشوي)

٣٥ نص الحديث

٣٧ المقام الأول: في إثبات اعتبار سند الحديث الشريف

٣٧ إفادات من حديث المشوي

- ٤٥ نقد ضعيف لـ (حديث الطائر المشوي)
- ٤٧ المقام الثاني: دلالة الحديث الشريف
- ٥٠ دفع إشكال تعدد نوع الطائر في الروايات
- ٥٠ التعليق الأول: إعادة صياغة لجواب السيد حامد حسين
- ٥٢ التعليق الثاني: تعدد الواقعة محتمل أم واقع
- ٥٧ الشبهة الأولى: عدم الملازمة بين (أحب الخلق) والإمامة
- ٥٨ الشبهة الثانية: عدم شمولية الدعاء لعدم الحضور
- ٦٠ الشبهة الثالثة: حمل الحديث على إرادة مصداق من المصاديق
- ٦١ الشبهة الرابعة: عدم وجود فضيلة في أكل الطير
- ٦٣ الشبهة الخامسة: مناقضة الحديث لمعتقد الشيعة
- ٦٤ الشبهة السادسة: تعارض الروايات في حديث الطير
- ٦٥ صفوة القول

المقدمة السادسة:

- ٦٩ (عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمام الحسن عليه السلام)
- ٦٩ الجهة الأولى: استعراض الروايات
- ٧٠ الجهة الثانية: عناية علمائنا المتقدمين عليهم السلام بها
- ٧٤ الجهة الثالثة: أسانيد الروايات
- ٧٨ الجهة الرابعة: التأمّل في أسانيد الروايات
- ٧٨ الأمر الأول: جلاله قدر الرواة
- ٨٢ الأمر الثاني: اختلاف مدارس الرواة
- ٨٤ ابطال المذاهب المنتسبة إلى التشيع
- ٨٤ بطلان مذهب الكيسانية
- ٨٥ بطلان مذهب الزيدية

- ٨٦ بطلان مذهب الإسماعيلية
- ٨٧ بطلان مذهب المغيرية
- ٨٨ بطلان مذهب المحمدية
- ٨٨ بطلان مذهب الفطحية
- ٨٩ بطلان مذهب الواقفية
- ٩١ دفع شبهة عدم إمكان إثبات الولادة بفرضية فلسفية
- ٩١ التعليق الأول: الدليل التاريخي للولادة
- ٩٢ التعليق الثاني: القرآن الكريم منهج لإثبات القضايا التاريخية
- ٩٣ التعليق الثالث: طرق إثبات الأحداث التاريخية

الصف الرابع:

(المهدوية الخاصة بالدليل التاريخي)

- ٩٩
- ١٠٠ في ذكر بعض الكتب التي نقلت الروايات
- ١٠٠ نظرة في الكتب والأسانيد
- ١٠١ تأملات في روايات الكتب
- ١٠١ جلالة قدر الرواة
- ١٠٣ تاريخ التصنيف في مدرسة أهل البيت
- ١٠٤ موجز مصنفات علمائنا في الإمامة
- ١١٨ دواعي هذا العرض التفصيلي
- ١١٨ الأمر الأول شدة عناية واهتمام الشيعة بمسألة الإمامة
- ١١٩ الأمر الثاني: بيان أصول الشيعة الراسخة
- ١٢٠ الأمر الثالث: نقلها في كتب العامة
- ١٢١ الأمر الرابع: كثرة الطرق
- ١٢٣ عدد الرواة في طبقات طائفة من هذه الطوائف

١٢٥ عدد الرواة في طبقات هذه الطرق

١٢٦ خلاصة القول

الجهة الثانية:

١٣١

(طوائف تحدد هوية المهدي عجل الله فرجه)

١٣٢ قطوف من طوائف الروايات المهدوية

١٣٢ أقسام الطائفة الأولى من الروايات

١٣٧ صفوة القول

١٣٧ الطائفة الثانية: الطائفة التي تبين رقم الإمام المهدي وموقعه في تسلسل الأئمة

١٥٠ هل عدم وثاقة دعل تل باعبار الرواية؟

١٥٣ الجهة الثالثة: النتائج المترتبة على الدليل التاريخي

١٥٣ النتيجة الأولى: كثرة الروايات

١٥٣ النتيجة الثانية: نص الأئمة السابقين عليهم السلام

١٥٤ النتيجة الثالثة: عدم صحة القول بعدم وجود روايات معتبرة

١٥٤ شبهات تندفع

١٥٥ المقام الأول: بيان وجهة نظر المعاصر الحدائي

١٥٦ المقام الثاني: التهليق على وجهة نظر الباحث

١٥٦ التعليق الأول: عدم معرفة المدعي بمبنى السيد الخوئي قدس سره

١٦٠ مجانية الدعوى للمنهج العلمي

١٦١ التعليق الثاني: الاستقراء الناقص من المدعي

١٦٢ شاهد الاستقراء الناقص

الْفَضْلُ الرَّابِعُ (دفع الشبهات)

- ١٦٧ الشبهة الأولى:
(استبعاد طول العمر)
- ١٧٠ المبرر الأول: المبرر العقلي
- ١٧١ مناقشة المبرر العقلي
- ١٧١ التعليق الأول: عدم المنافاة بين الحياة وبين طول العمر
- ١٧٢ التعليق الثاني: النقص على من يؤمن بحجية النصوص
- ١٧٢ الأول: إثبات طول عمر غير الإنسان
- ١٧٣ الثاني: إثبات طول عمر الإنسان
- ١٧٥ المبرر الثاني: المبرر العلمي
- ١٧٦ مناقشة المبرر العلمي
- ١٧٨ دفع إشكال أثير على ما ذكره الشهيد الصدر قدس سره
- ١٧٩ المبرر الثالث: الاستناد إلى قصور العلم والمعرفة في زمن ولادة المهدي عجل الله فرجه
- ١٧٩ مناقشة مبرر قصور العلم والمعرفة
- ١٨٠ المناقشة الأولى: خواص أولياء الله
- ١٨١ المناقشة الثانية: حاكمية القدرة الإلهية
- ١٨٢ المبرر الرابع: المبرر الكلامي
- ١٨٢ القسم الأول: المبرر القرآني
- ١٨٣ مناقشة المبرر القرآني
- ١٨٣ الجواب الأول: بيان معنى الخلود
- ١٨٣ الجواب الثاني: القرينة الداخلية الدالة على معنى الخلود
- ١٨٤ الجواب الثالث: القرينة الخارجية للدلالة على معنى الخلود

- ١٨٥ مناقشة دعوى المجاز لا الحقيقة في القرينة الخارجية
- ١٨٦ المناقشة
- ١٨٦ التعليق الأول: وضوح المعنى الحقيقي لا المجازي
- ١٨٦ التعليق الثاني: الإعجاز في عمر نبي الله ﷺ
- ١٨٨ القسم الثاني: هو المبرر المعتمد على مدركات العقل العملي
- ١٨٩ مناقشة المبرر المعتمد على مدركات العقل العملي
- ١٨٩ الجواب الأول: هو النقض بما يلتزم به المشكل
- ١٩١ أهمية الجواب النقضي بغيبة بعض الأنبياء ﷺ
- ١٩٢ الجواب الثاني: الأثر المترتب على الإمام في زمن الغيبة
- ١٩٣ طول عمر الدجال في مدرسة المخالفين
- ١٩٦ الجواب الثالث: الغيبة فعل إلهي، ولا يعصي الله ولا يسأل عن سبب فعله
- ١٩٧ الجواب الرابع: ما هو الدليل على عدم ترتب أثر الإمام الغائب؟
- ١٩٨ الجواب الخامس: الأدوار التكوينية للإمام ﷺ
- ٢٠٠ الجواب السادس: الأدوار التشريعية للإمام في الغيبة
- ٢٠١ تصرف الخضر ﷺ في غيبته بإذن الله تعالى
- ٢٠٣ الجواب السابع: إدارة الإمام الحكم (الحكومة) في غيبته
- ٢٠٥ أعوان الإمام في غيبته
- ٢٠٧ الأوتاد والأبدال والنجباء والصالحون أعوان القائم عجل الله فرجه

الشبهة الثانية:

- ٢١١ (شبهة الحيرة وعدم وضوح دليل المهدوية الخاص قبل القرن الخامس)
- ٢١١ مستند الشبهة
- ٢١١ الأمر الأول: عبارتا الشيخين الجليلين النوبختي والقمي
- ٢١٢ عبارة الشيخ النوبختي

٢١٤ عبارة الشيخ الأشعري
٢١٥ عبارات الشيخين الجليلين الصدوق والنعمانى
٢١٦ عبارة الشيخ الصدوق
٢١٦ عبارة الشيخ النعماني
٢١٧ مناقشة الشبهة
٢١٧ التعليق الأول: عدم الدقة في استخلاص النتائج من العبارات
٢١٨ الأمر الأوّل: عدم ملاحظة عدد الأشخاص في كلّ فرقة من الفرق
٢١٨ الأمر الثاني: نصّ الشيخين النوبختيّ والأشعريّ على خلاف المدّعى
٢١٩ تأمّل عبارة الشيخ النوبختيّ
٢١٩ تأمّل عبارة الشيخ الأشعري
٢٢٠ الثالث: نصّ بعض العلماء على اتّفاق أغلب الشّيعة على المهدويّة
٢٢٤ الأمر الرابع: وضوح رأي أغلب الشّيعة عند علماء المخالفين
٢٢٦ التعليق الثاني: خلط المُشكّل بين الاختلاف والحيرة
٢٢٨ التعليق الثالث: عدم دلالة عبارتي الشيخين الصدوق والنعمانى على المدّعى
٢٢٩ القرينة الأولى: عبارة الشيخ الصدوق
٢٣٠ القرينة الثانية: ما نقله الشيخ المفيد عن الشيخ الصدوق
٢٣٠ القرينة الثالثة: عدم وجود إحصاءٍ دقيقٍ
٢٣١ التعليق الرابع: ولو صحّ وقوع حيرة الأغلب لما أضرَّ بصحّة العقيدة المهدويّة
٢٣٣ الشبهة الثالثة: اسطورية شخصية أم الإمام المهدي
٢٣٣ المقدّمة الأولى: تعدّد الأقوال في اسمها
٢٣٦ المقدّمة الثانية: تعدّد الأسماء دالٌّ على بطلان القضية المهدويّة؟
٢٣٦ مناقشة الشبهة
٢٣٦ التعليق الأوّل: احتمال تعدّد الأسماء واقعاً

- ٢٣٨ سبب تعدّد أسماؤها
- ٢٣٨ السبب الأوّل: مراعاة الوضع الأمنيّ
- ٢٤٣ السبب الثاني: قلّة المعلومات المتوفّرة للرّواة
- ٢٤٤ السبب الثالث: تعدّد أسماء الجوّاري لكثرة تنقلهنّ
- ٢٤٥ التعليق الثاني: الاختلاف في اسم أمّ الإمام المهديّ لا يضرّ بأصل القضية
- ٢٤٦ دفع شُبّهتين مُشابهتين
- ٢٤٦ الشبهة الأولى: الاختلاف في سنة ولادة الإمام المهديّ
- ٢٤٧ الشبهة الثانية: استبعاد صحّة بعض تفاصيل الولادة
- ٢٤٩ شاهدٌ من كتب العامة
- ٢٥٠ التعليق الثالث: النقص بموارد وقع الخلاف في تفاصيلها
- ٢٥٠ النقص الأوّل: يوم ولادة النبيّ الأكرم محمّد
- ٢٥٢ النقص الثاني: يوم شهادة الرّسول الأعظم
- ٢٥٣ النقص الثالث: عمر السيّدّة خديجة يوم زواجها بالنبيّ الأعظم
- ٢٥٥ النقص الرابع: تاريخ فتح مكّة
- ٢٥٥ النقص الخامس: اسم أبي هريرة

الشبهة الثالثة:

- ٢٥٧ (شبهة مُبايعة الشيعة الأوائل لجعفر عمّ الإمام المهديّ)

- ٢٥٧ حاصل الشبهة
- ٢٥٧ مُستند الشبهة
- ٢٥٨ مناقشة الشبهة
- ٢٦١ القرائن المرّجحة
- ٢٦١ القرينة الأولى: ارتباط جعفرٍ بالخلافة العبّاسيّة
- ٢٦٧ القرينة الثانية: رفض الخليفة العبّاسي لوجود الإمام

- ٢٦٩ القرينة الثالثة: ما دلّ على ثبات الشيعة على إمامة الإمام المهديّ
- ٢٧١ القرينة الرابعة: الفرق بين الإمام والحاكم
- ٢٧١ القرينة الخامسة: عدم انطباق صفات الإمام على جعفر
- ٢٧٢ ردّ شبهة: عدم صحّة ظلم العباسيين للإمام العسكريّ
- ٢٧٣ الجواب الأوّل: بيان معنى المنزلة والرّتبة
- ٢٧٤ الجواب الثاني: أمن جعفر من الأذى
- ٢٧٥ الجواب الثالث: جعفر في الميزان

الشبهة الرابعة:

٢٧٧

(عدم استدلال الشيعة الأوائل بالروايات)

- ٢٧٧ حاصل الشبهة
- ٢٧٧ مناقشة الشبهة
- ٢٧٧ التعليق الأوّل: توافر الأدلّة والروايات
- ٢٧٨ التعليق الثاني: قلة اطلاع صاحب الشبهة
- ٢٧٨ شواهد من كلمات علمائنا

الشبهة الخامسة:

٢٨٩

(استلاف العقيدة المهدوية من الأقوام السابقين)

- ٢٨٩ حاصل الشبهة
- ٢٩٠ مناقشة الشبهة
- ٢٩٠ الجواب الأوّل: الجواب النّقضي
- ٢٩٠ الجواب الثاني: ما هو الرّابط بين فكرة المنقذ وبين الديانات السابقة؟
- ٢٩١ الجواب الثالث: إخبار الأنبياء ﷺ بفكرة المنقذ
- ٢٩٢ الجواب الرابع: قد تتعدّد مناشئ الفكرة الواحدة

الشبهة السادسة:

(دموية القيام المهدوي)

٢٩٥	حاصل الشبهة
٢٩٥	الطائفة الأولى: ما دلّ على أنّه <small>عجل الله فرجه</small> يقوم بالاستئصال
٢٩٧	الطائفة الثانية: ما دلّ على أنّه <small>عجل الله فرجه</small> يظهر بالسيف ويسير بالقتل
٢٩٨	الطائفة الثالثة: ما دلّ على أنّه <small>عليه السلام</small> يكثّر القتل
٣٠٠	الطائفة الرابعة: ما دلّ على أنّه <small>عليه السلام</small> يأخذ الشدّة ويرعب الناس
٣٠١	مناقشة الشبهة
٣٠١	الأمر الأوّل: لله <small>تعالى</small> أن يهلك من يشاء مباشرةً أو بواسطة
٣٠٤	أقسام الأئم الإلهي
٣٠٤	القسم الأوّل: ما لا يكون بعنوان العقوبة
٣٠٤	القسم الثاني: ما يكون بعنوان العقوبة
٣٠٥	الأمر الثاني: ضعف بعض الروايات
٣٠٦	الأمر الثالث: القتل لخصوص أعداء الله
٣٠٧	السير بسيرة رسول الله <small>صلى الله عليه وآله</small>
٣٠٨	معنى قتل ذراري قتلة الإمام الحسين <small>عليه السلام</small>
٣٠٨	بيان معنى الإطلاق غير المقصود
٣١٠	الأمر الرابع: دراسة جميع حيثيات الواقع
٣١١	الأمر الخامس: أغلب أهل الأرض مع الإمام المهدي <small>عجل الله فرجه</small>
٣١٢	ختام القول

الشبهة السابعة:

٣١٣

(قصر مدة حكم الإمام المهدي عجل الله فرجه)

- ٣١٣ حاصل الشبهة
- ٣١٣ المقدمة الأولى: ظهور الدين التام على يد الإمام المهدي عجل الله فرجه
- ٣١٤ المقدمة الثانية: طول غيبة الإمام المهدي عجل الله فرجه
- ٣١٥ المقدمة الثالثة: قصر حكم الإمام المهدي عجل الله فرجه بعد ظهوره
- ٣١٧ مناقشة الشبهة
- ٣١٧ القسم الأول: المناقشات النقضية
- ٣٢٢ قصر مدة حكم الإمام المهدي في روايات العامة
- ٣٢٧ المناقشة الثانية: المناقشة الحليّة
- ٣٢٧ الجواب الأول: الغرض من بعثة الأنبياء وإنزال الكتب
- ٣٢٩ الجواب الثاني: سعادة الإنسان في الآخرة
- ٣٣٠ الجواب الثالث: ملاحظة المقدار الكيفي لا الكمّ الزماني
- ٣٣١ الجواب الرابع: مدّة دولة الحقّ

الشبهة الثامنة:

٣٣٥

(إنكار الغيب والتصديق بقيادة فردٍ للعالم)

- ٣٣٥ رد الشبهة
- ٣٣٥ النقطة الأولى: عدم إمكان التفكيك بين الفكرة المهدويّة والمنطق العقليّ...
- ٣٣٨ النقطة الثانية: قيادة الواحد الحكيم قد تكون ناجحة، والتجربة لا تنفي ..
- ٣٤٠ النقطة الثالثة: القائد الناجح يدير ببصيرة ضمن طاقم إداري مُصطفى...
- ٣٠٣ المصادر
- ٣٦٧ المحتويات